



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تحوُّلات البنى النحويّة دراسة في التطوُّر النحويّ

إعداد الطالب
خلف عايد إبراهيم الجرادات

بإشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عابنة

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في اللغة والنحو، قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة 2009م

الإهداء:

إلى مَنْ حالت هذه الدراسة بيني وبينه
واستأثرت بوقتي دونه
وأولهم وأولاهم زينة حياتي الدنيا
مصعب، وأسامة، وهديل، ودانة
وأُمُّهم.
أهدي هذا الجهد

خلف عايد الجرادات

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله أولاً وأخيراً، صاحب الفضل والمنّة الذي يسّر لي إتمام هذا العمل، أمّا من الناس فإنّي أشكر مشرفي الفاضل، الأستاذ الدكتور يحيى عباينة، الذي رافقته في صُحبة هذه الرسالة حوّلين كاملين، فكان طيّب المعشر، طيّب الصفات، ذكيّ الإشارات، لم يألني نصحاً، ولم يضمن بعلم. وما هذه الدراسة إلاّ من نتائج فكره، تمخّضت نواتها بعد دراسات وافرة قام بها، وأخرى أشرف عليها، فلمّا أنسها أرشدني إليها، فشددتُ رحالي نحوها، ثمّ تتبّع خطاي فيها قراءةً وتقويماً، حتى استوت على سوقها.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة الرسالة وتصويب الخلل حيث فاتتني.

وأشكر أيضاً الصديقين الفاضلين: الدكتور أحمد الصعوب، والأستاذ حامد الجرادات، لما لهما من فضل يُذكر فيشكر في مساعدتي في بعض الأمور الفنيّة المتعلقة بهذه الدراسة كالترجمة، والتدقيق.

خلف عايد الجرادات

فهرس المحتويات

ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرس المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
ي	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
5	تمهيد: التحول، حقيقته والدراسات السابقة فيه
5	1.1 حقيقة التحول وماهيته:
6	2.1 التحول من طبيعة اللغة
9	3.1 بين التحول والتطور
10	4.1 التحول والتدرج في الاستعمال
11	5.1 التحول والمعيارية
15	6.1 الدراسات السابقة في التحول و
19	الفصل الأول: التحول والنظريّة اللغويّة العربيّة القديمة
19	1.1 الضرورة الشعرية
19	1.1.1 مفهوم الضرورة
24	2.1.1 بين اللغة والضرورة
28	3.1.1 الضرورة والخطأ
30	2.1 الشذوذ النحويّ
30	1.2.1 مفهوم الشذوذ
31	2.2.1 موقف النحويين من الشذوذ
33	3.2.1 الشذوذ والقاعدة المعيارية
35	4.2.1 الشذوذ والتحول
37	3.1 التحول واللغة (اللهجة)
44	4.1 التحول والأصل والفرع

48	5.1 التحوُّل والانتساع
54	الفصل الثاني: التحوُّل والنظريَّات اللغويَّة الحديثة
54	1.2 التحوُّل ومبادئ سوسير
56	2.2 التحوُّل والصراع بين التراكيب
61	3.2 التحوُّل والعدول
64	4.2 التحوُّل والرخصة النحويَّة
67	5.2 التحويليَّة عند تشومسكي والتحوُّل
72	6.2 التحوُّل والتداوليَّة
77	الفصل الثالث: الوصل والفصل والتحوُّل
77	1.3 العطف
77	1.1.3 العطف على خبر ليس وخبر(ما)
78	2.1.3 قطع العطف
81	2.3 النعت
81	1.2.3 النعت السببيّ
82	2.2.3 قطع النعوت
85	3.3 البديل
87	4.3 الاستثناء
88	1.4.3 الاستثناء التامّ الموجب
89	2.4.3 الاستثناء التامّ المنفي
92	3.4.3 الاستثناء المنقطع
94	5.3 التوكيد
94	6.3 ضمير الفصل
98	7.3 التعليق عن العمل في: ظَنَّ وأخواتها
99	8.3 أيّ الموصولة
102	الفصل الرابع: الإعراب والتحوُّل
102	1.4 التحوُّل في الأسماء الستَّة:

105	2.4 التحوّل في المثنّى:
105	1.2.4 الإعراب بالألف مطلقاً
108	2.2.4 إعراب كلا وكلتا
108	3.2.4 إعراب المثنّى بالحركات
109	3.4. التحوّل في جمع المذكر السالم:
109	1.3.4 إعرابه بالحروف
111	2.3.4 إعرابه بالحركات
113	4.4 التحوّل في جمع المؤنث السالم:
115	5.4 التحوّل من الرفع إلى النصب على الحال:
120	6.4 بين الرفع والنصب:
	1.6.4 من الرفع على الابتداء أو الخبر إلى النصب
120	على المفعوليّة
124	2.6.4 المفعول المطلق بين الرفع والنصب
127	7.4 توابع المنادى:
129	8.4 الاشتغال:
134	9.4 الظرف:
138	الفصل الخامس: الأدوات والتحوّل
138	1.5 أل الموصولة
140	2.5 إنّ وأخواتها
140	1.2.5 إنّ المخففة من الثقيلة
143	2.2.5 نصب الاسم والخبر بعد إنّ وأخواتها
144	3.2.5 رفع الاسم والخبر بعد إنّ وأخواتها
145	3.5 ما النافية
145	1.3.5 ما النافية بين استعمال تميم والحجاز
147	2.3.5 لزوم (الباء) خبر ما
148	4.5 إهمال كان وأخواتها

149	5.5 إن النافية
150	6.5 لا: النافية للجنس والنافية للوحدة
152	7.5 لو لا
154	8.5 عسى
155	9.5 حاشا
156	10.5 هَلُمَّ
158	11.5 إذن:
158	12.5 غير
159	13.5 من
161	الفصل السادس: الحذف والزيادة والتحوّل
161	1.6 الحذف
161	1.1.6 حذف النون
161	1.1.1.6 حذف نون المثنى والجمع السالم
162	2.1.1.6 حذف نون الأفعال الخمسة
	3.1.1.6 حذف التنوين من نعت اسم (لا) النافية
163	للجنس المفرد
164	2.1.6 حذف (أن) في خبر عسى
165	3.1.6 حذف حرف الجرّ
165	1.3.1.6 النصب على نزع الخافض
168	2.3.1.6 حذف الجارّ في العطف
170	4.1.6 حذف الحركة الإعرابية القصيرة
170	1.4.1.6 حذفها من آخر الصحيح
173	2.4.1.6 حذفها من آخر المعتلّ
177	5.1.6 تقصير الحركات الطويلة آخر المعتل
179	6.1.6 حذف الفاء في جواب الشرط
181	7.1.6 حذف الضمير العائد

183	8.1.6 حذف لام الأمر
184	9.1.6 حذف قد
185	10.1.6 حذف نون الوقاية
187	11.1.6 حذف همزة الاستفهام
188	12.1.6 حذف خبر (لا) النافية للجنس
188	2.6 الزيادة
188	1.2.6 زيادة (أنْ)
188	1.1.2.6 في خبر (كاد)
189	2.1.2.6 في خبر (علّ)
189	3.1.2.6 في مواضع مختلفة
190	2.2.6 زيادة اللام
191	3.2.6 زيادة الضمير
193	الفصل السابع: المطابقة والتحوّل
193	1.7 في التذكير والتأنيث
198	2.7 المطابقة العددية
198	1.2.7 لغة أكلوني البراغيث
201	2.2.7 وضع المفرد موضع الجمع
203	3.2.7 وضع الجمع موضع الاثنين
207	الفصل الثامن: الإضافة والتحوّل
207	1.8 إضافة اسم الفاعل
212	2.8 الإضافة في التمييز
214	3.8 إضافة الأسماء بأدنى ملابسة
216	الخاتمة
219	المراجع

المُلخَصُ

تحوُّلات البنى النحويّة

دراسة في التطوُّر النحويّ

خلف عايد إبراهيم الجرادات
جامعة مؤتة، 2009م

هذه دراسة في التطوُّر النحويّ، تقوم على البنى النحويّة المتعدّدة استعمالاً، المتمثّلة بوجود تراكيب استعماليّة ثانويّة تجري في الاستعمال إلى جانب التراكيب الشائعة، على اختلاف في درجات تداول هذه التراكيب، إذ تتساوى أحياناً مع التراكيب الرئيسيّة، شيوعاً واستعمالاً، وتقتصر أحياناً دونها بدرجات متفاوتة. وصنّفت المعياريّة هذه التراكيب إلى تراكيب قياسيّة مطّردة نسبياً، فأقامت عليها قواعد النحو، ووجّهت سائر البنى الاستعماليّة على الضرورة الشعريّة، أو الشذوذ النحويّ، أو اللهجات العربيّة، وغير ذلك.

وتنبّأت هذه الدراسة فرضيّة مغايرة تتبثق من التطوُّر النحويّ، وهي أنّ هذه البنى قد تحوّل بعضها من بعض استعمالياً، وأنّ تفاوتها إنّما هو في درجة تداولها واستعمالها، أمّا تعدُّدها فإنّه يأتي في المرحلة التي يتحوّل فيها التركيب إلى تركيب نحويّ آخر، يجري بادئ الرأي مع الأوّل في الاستعمال، ويدخلان في مرحلة صراع استعماليّ، تداوليّ، إلى أن يسود أحدهما على الآخر، وقد تختلف نتيجة السيادة في بيئة استعماليّة أخرى، وقد يجريان معاً حيناً طويلاً في بيئتين استعماليتين مختلفتين قبل أن يسود أحدهما ويتحقّى الآخر.

وقد انقسمت الدراسة على ثمانية فصول، كان التمهيد والفصلان الأوّل والثاني إطاراً نظريّاً. وقفت فيها عند تعريف حقيقة التحوّل، والدراسات السابقة فيه، وموقف النظريّات اللغويّة القديمة والحديثة منه. وسائر الفصول تطبيقيّة: بسطت فيه المسائل التي جرى فيها التحوّل، وانقسمت على ستّة اتجاهات: الوصل والفصل، والإعراب، والأدوات النحويّة، والحذف والزيادة، والمطابقة، والإضافة. وكلّ اتجاه حوى مسائل فرعيّة عديدة. وختمت الدراسة بخاتمة سجّلت فيها أبرز نتائجها وتوصياتها.

Abstract
Transformations of Syntactic Structures:
A Study of Syntactic Development

Khalaf Ayed I. Aljaradaat
Mu'tah University, 2009

This study, which is devoted to syntactic development, is based on syntactic structures that have multiple usages. These structures are exhibited through secondary structures used besides common structures, inspite of the existence of varying degrees of the commonality of such structures. That is, secondary structures may be equal to major structures in commonality and use sometimes and go below them other times.

The Arabic Standard Approach classified these structures into standard structures that work in a function relatively, so that it based syntactic rules on these structures and ascribed the other used structures to poetic necessity, syntactic exception, Arabic dialects, and others.

The current study adopts a different hypothesis coming out of syntactic development. This hypothesis states that these structures may have transformed from each other in use and that its variation may be in the degree of use and commonality, and its multiplicity may come when a syntactic structure transforms into another one. At the beginning, they are simultaneously used and, then, they go through a stage of conflict in use and commonality till one of them wins over the other. The result of mastery may be different in another environment of use. The structures may be simultaneously used for a long time in two environments of use before one wins and the other falls.

This study comes in two main parts: A theoretical and an applicational ones. The theoretical part examines the nature of transformation, previous studies, and the stand out of linguistic theories, traditional and modern ones. The applicational part presents issues where transformations have taken place in six directions: relating and detaching, parsing, syntactic tools, deletion, addition, concord, and attaching. Every direction contained many secondary issues. The study concluded with showing the main results and recommendations.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله محمد، الذي طوى له اللغة فصاحةً وبياناً، ووهبها خلوداً لا ينبغي للسان، بعد أن أنزل عليه قرآنه، ومسّها بياناً. وبعد.

فإنّ تعدّد البنى النحويّة الاستعماليّة ظاهرة واسعة وبارزة في العربيّة، استوقفت النحاة والدارسين قديماً وحديثاً. وأبرز نظر جال في هذه الظاهرة هو النظر المعياري، الذي جعل من البنى الشائعة المطرّدة بنى قياسيةّة، تمثّل الفصحى، وصنّف سائر البنى تصنيفات شتى: كالضرورة والشذوذ والتوسّع والعدول واللهجة، وغير ذلك.

وتقف هذه الدراسة على المشكلة ذاتها، وهي مشكلة تعدّد البنى النحويّة، ولكن بنظر مختلف، هو ما أُطلق عليه في هذه الدراسة (تحوّلات البنى النحويّة). إذ تقوم هذه الدراسة على فرضيّة أنّ البنى النحويّة المزدوجة أو المتعدّدة ما هي إلّا تحوّلات جرت على البنى ذاتها تحت وطأة الاستعمال، فتحوّلت من بنية إلى أخرى، وتعدّدت. وتعدّدها هذا يأتي في مرحلة غامضة وشائكة من مراحل التطوّر اللغوي، فالبنى التي يبدأ الاستعمال بالتحوّل عنها لا تقنى فجأة، وهذه هي المرحلة التي تزدوج فيها البنى وتتعدّد؛ لأنّه بعد أن تظهر بوادر التحوّل يغدو الأمر بيد الاستعمال والتداول، فيُهمَلُ بُنيّةٌ ويُسَوَّدُ أخرى في بيئة استعمالٍ ما، وقد يجري العكس في بيئة أخرى، وقد تجري البنيتان معاً في الاستعمال حيناً من الدهر قبل أن تُحَيّدَ إحداها وتسود الأخرى، وكلّ ما تقدّم يحدث من غير ما قصد ولا وعي من مستعمل اللغة.

فالتحوّل فكرة تنهض على التطوّر اللغوي الذي لا ينفكّ عن الاستعمال والتداول، وتعدّد البنى النحويّة ما هو إلّا نتيجة لذلك.

إنّ أبرز تفسير أو تأويل قبولت به هذه الظاهرة هو حملها على اختلاف المعنى، وتعدّد الأغراض الدلاليّة، خطأً لها مع البنى التي هي كذلك، ولكنّ التعدّد على مستوى اللغات (اللهجات) كان شاهداً عتيداً على أنّه تعدّد استعمالٍ لا دلاليّ، إذ لا فرق دلاليّ بين: ما هذا بشرّ، وما هذا بشرأ، على سبيل المثال، فالأوّل منهما لغة تميميّة، والثاني لغة حجازيّة. وما اللغات إلّا امتداداً للتحوّل.

لقد نهضت هذه الدراسة على نصوص وشواهد لغوية مستعملة في عصر الاحتجاج المحدّد زماناً ومكاناً، وتجاوزت مصادر الدراسة ومراجعتها المائتين، ما بين قديم وحديث، وتنوّعت ما بين مصادر أُخذت منها النصوص والشواهد الموثّقة الصحيحة، وأخرى تناولت هذه النصوص والشواهد على مذاهب شتى.

فكان من مصادرها المصنّفات النحويّة، والمصادر اللغويّة المختلفة من دواوين ومجموعات شعريّة، وكتب قراءات، وتفسير، ودراسات معاصرة مختلفة ومتنوعة. وبعد أن توافرت لي المادة أجلت فكري في هذه النصوص دراسة وتحليلاً لأكشف عن علاقة التحوّل فيما بينها، ورضتها على التحول فارتاضت له، وكان هذا هو محور عملي ومصبّ جهدي. وكنت أحشد المذاهب والآراء القديمة والحديثة التي تُوثّق العُرى ما بين نصّ الشاهد والتحوّل، وقد أسعفتني إشارات القدماء كثيراً من حيث شيوع الاستعمال أو قلّته، أو ترتيبه زمنياً، وكان بعضها لا يخلو من إشارات تاريخيّة قيّمة. ووقفت عملي على الشواهد المستعملة صارفاً النظر عن الشواهد المصطنعة تمثيلاً وتقديراً.

وانقسمت الدراسة على تمهيد، وثمانية فصول، كان التمهيد والفصلان الأوّل والثاني إطاراً نظرياً للدراسة، وقفت في التمهيد على ماهيّة التحوّل والدراسات السابقة فيه، وخلصت إلى أنّ التحوّل حقيقة لغويّة تقف وراء تعدّد البنى وتنوّع اللهجات، وتشكّل اللغات.

وفي الفصل الأوّل وقفت مع النظرية اللغويّة العربيّة القديمة والتحوّل، محاولاً أن أحرّر شواهد التحوّل وأفكّها ممّا حُمِلت عليه، فما حُمِل منها على الضرورة وهو كثير بيّنت أنه ليس كذلك، وأنّ حملها على الضرورة كان من آثار المنهج المعياريّ، وكذا الأمر في الشذوذ النحوي، ثمّ بيّنت العلاقة بين التحوّل وما حُمِل على لغات العرب، وأنّه لا تعارض بين اللغة (اللهجة) والتحوّل، بل إنّ اللغات ما هي إلّا من صور التحوّل، وكذا الأمر مع مسألة الأصل والفرع، فبيّنت أنّ الدراسة معنيّة بالأصل الاستعماليّ وليس القياسيّ.

ثمّ بيّنت ما بين التوسع والتحوّل من علاقة وأنهما متقاربان، غير أنّ التوسع لا يقدّم تفسيراً لمشكلة الدراسة.

ووقفت في الفصل الثاني على النظريّات اللغويّة الحديثة وعلاقتها بالتحوّل، فأظهرت ما بين مبادئ سوسير في علم اللغة والتحوّل من توافق، ثمّ خلصت إلى أنّ فكرة الصراع المنبثقة من فكر تشومسكي هي مرحلة من مراحل التحوّل، ونتيجة من نتائجه، وبيّنت ما بين العدول والتحوّل من تقارب واختلاف، ثمّ عقدت مقارنة تبدي وجه المفارقة بين التحوّل والتحويل في نظرية تشومسكي، وأنّه ما من علاقة بين الاثنين وإن تقارب المصطلح، ثمّ كشفت عن وجه الصلة بين التحوّل والتداوليّة في جانب الاستعمال الذي هو ركن أساسي في كليهما.

أمّا سائر الفصول فكانت تطبيقيةً، عقدتها لمسائل التحوّل النحويّة، التي وجدت أنّ ما فيها من ازدواجية وتعدّد إنّما هو تحوّل.

فكان الفصل الثالث للفصل والوصل، إذ كان رائد التحوّل في مسائل كثيرة، والرابع للمسائل التي كان وجه التحوّل فيها إعرابياً، إذ حملت تعدّد الأوجه الإعرابيّة في عدد من المسائل على التحوّل الاستعماليّ، لأنّها كانت استعمالات ولغات متوازية، مُنحياً الاختلاف الدلالي الذي أُلحح إليه النحاة، كما وقفت في هذا الفصل عند تحوّل العلامات الإعرابيّة، وكان الفصل الخامس من نصيب الأدوات النحويّة وتحوّلاتها: بنية، ووظيفة، وعملاً.

وفي الفصل السادس وقفت عند التحوّل نحو الحذف والزيادة، وناقشت جنوح الاستعمال نحو حذف العناصر اللغويّة في أشكال متعدّدة، كالحركة، والحرف، والأداة، والضمير، وغيره، وجنوحه نحو الزيادة في أشكال أخرى.

وكان الفصل السابع للتحوّل والمطابقة بنوعيهما: في النوع والعدد، وتبيّن لي أنّ الاستعمال يجنح نحو التخفّف من التأنيث، ما وسعه ذلك، كما يجنح إلى التخفّف من علامات المطابقة ما استغنى التركيب عنها.

أمّا الفصل الثامن والأخير، فكان للتحوّل والإضافة، وخلصت فيه إلى أنّ الاستعمال يجنح نحو الإضافة حيثما استقامت، لما فيها من تخفّف من التتوين أو النون، كما أنّ فيها سبكاً ووصلاً بين مفردات التركيب.

وسجّلت في خاتمة الدراسة أبرز ما فيها من نتائج وخلاصات وتوصيات.

إنَّ التحوُّلَ لا يمكن فصله عن البعد الزمنيّ، ولكنني لما وقفته على التراكيب الاستعماليّة المتعدّدة التي كانت قيد الاستعمال توجّه تلقاء المنهج الوصفيّ مبتعداً عن المنهج التاريخيّ إلى أن وقع موقعاً حرجاً بينهما، فكانت الدراسة وصفية تحليلية دون الاستغناء عن الأثر التاريخيّ فيها، فلم أتتبع التراكيب تاريخياً فيها لأرصد تحولاتها عبْرَ عصور متطاولة، ولكنني اكتفيت بالوقوف عند المستعمل منها يوم أن سُمِعَت اللغة وسُجِّلَت ليُبينى نحوها.

وقد ساقنتي الدراسة إلى مضايق صعبة لم يكن تذليلها يسيراً، أبرزها: أنني كنت غالباً لا أظفر بدليل واضح أثبتّ منه اتجاه التحوُّل، وأيّ التركيبين تحوّل عن الآخر، وكانت عقبة كؤوداً في وجه الدراسة، إذ كانت إشارات النحاة قليلة إلى أيّ الاستعماليين كان أصلاً تاريخياً للآخر، وإذا ما ذكروا كلمة الأصل، فإنهم غالباً ما يعنون بها الأصل القياسيّ، وشتان بينهما في الكشف عن وجه التحوُّل ووجهته، فالأصل القياسيّ مبني على شيوع الاستعمال واطراده، وهي مسألة تداوليّة، لا علاقة لها بالأصل التاريخيّ الذي يكشف مباشرة عن التحوُّل ووجهته.

ومن هذه الصعوبات امتداد التحوُّل على مساحة الاستعمال اللغويّ، ممّا وسّع ميدان الدراسة، وجعلها حافلة بالمسائل.

تمهيد

التحول، حقيقته والدراسات السابقة فيه

1.1: حقيقة التحول وماهيته:

المراد بالتحول في هذه الدراسة هو انتقال الاستعمال بالتركيب النحوي من حال إلى حال على صعيد البنية التركيبية. وهو شكل من أشكال التطور النحوي في التراكيب، وهو بهذا المعنى يُفسر العلاقة بين التراكيب التي تترادف على المعنى ذاته، والوظيفة ذاتها، فيكون التركيبان متساويين في المعنى والوظيفة النحوية، لكنهما مختلفان في الشكل أو البنية النحوية، فالتحول تغير في البنية السطحية⁽¹⁾. ويأتي هذا التحول في اللغة والنحو على شكل تركيبين مترادفين، يتخذ أحدهما صفة السيادة لأطراده وشيوعه، ويجري الآخر إلى جانبه على أنه استعمال بديل لطائفة من العرب، تَقَلُّ أو تَكْثُر، ويشير النحاة إلى ذلك غالباً بقولهم: ومن العرب من يقول كذا، مما يجعلنا أمام استعمالين تركيبيين يختلف فيهما الشكل دون المعنى. ثم إن هذين التركيبين إما أن يتساويا - تقريباً - شيوعاً واستعمالاً، أو أن يطغى أحدهما على الآخر، وقد يستقلُّ أحدهما عن الآخر مكانياً، فيصبح لغة خاصة لبعض قبائل العرب.

وتعددت المذاهب والآراء في طبيعة العلاقة بين التركيبين، من حيث كونهما منفصلين نشأة وأصلاً، أو مرتبطين بعلاقة أصل بفرع، أو أن أحدهما اتساع في الآخر، أو عدول عنه، وغير ذلك.

وتتبنى هذه الدراسة فكرة أن أحدهما قد تحول إلى الآخر أو عنه، وهذا هو المراد بهذا المصطلح في هذه الدراسة، وقد لا يقف الأمر عند تركيبين اثنين تحول أحدهما إلى الآخر أو عنه، بل يتجاوزهما إلى ثلاثة تراكيب أو أربعة، يباري بعضها بعضاً استعمالاً، هي في حقيقتها تركيب واحد تتقل به الاستعمال في هذه المراحل. وقد قيّدت النظر إلى التحول في هذه الدراسة في التراكيب التي كانت قيد الاستعمال والتداول في عصر الاحتجاج اللغوي، أي في كل شكلين للتركيب الواحد

(1) انظر: بشر، كمال، (د.ت)، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، د.ط، القاهرة: دار غريب. 182

أو أكثر، تحول أحدهما إلى الآخر أو عنه، وكانا لا يزالان يجريان معاً في الاستعمال. قال الفراء عند قوله تعالى ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾: «الكلام العربي هكذا بالباء، وربما طرحت العرب الباء، فقالوا: اعتصمت بك واعتصمتك»⁽²⁾، وأشار ابن السراج إلى بعض الأزواج من التراكيب التي تجري معاً، مثل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾⁽³⁾، واختار من الرجال، وسميته زيدا، وسميته بزید، وأستغفر الله ذنباً وأستغفر الله من ذنب...⁽⁴⁾، فهذه الأزواج من التراكيب، وما شابهها، لا أرى إلا أن أحدهما تحول من الآخر أو عنه؛ لأنها متساوية معنى. لكننا لو مضينا في تتبع الأمثلة لوجدنا بعضها يشيع، وبعضها ينذر أو يقل، وبعضها يصبح لغة قديمة مهجورة، أو أصلاً غير مستعمل. وكل هذه التدرجات إنما تؤيد فكرة التحول، كما سيأتي في مبحث اللغة (اللهجة)، إذ يتحول التركيب إلى تركيب آخر، ويجريان معاً بادئ الرأي، ثم يتولاهما الاستعمال، ويسيحان في اللغة، فيشيع أحدهما أو يسود في بيئة لهجية ما، وقد ينحسر الآخر ويتجه للاضمحلال.⁽⁵⁾

2.1 التحول من طبيعة اللغة:

أشار كثير من علماء اللغة، قدامى ومحدثين، إلى أن التحول من طبيعة اللغة، فابن جني فسّر بعض المظاهر الصرفية التي تحدث في اللغة، على أنها تحدث للانتقال من حال إلى حال ليس إلا، وقال: «فإن المحبوب إذا كثر ملّ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: يا أبا هريرة زُرْ غِبًّا تَزِدُّ حُبًّا»⁽⁶⁾، وقال في موضع

(1) آل عمران 103

(2) الفراء، يحيى بن زياد، 207هـ (1983م)، معاني القرآن، ط3، بيروت: عالم الكتب 228/1

(3) الأعراف 155

(4) انظر: ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل، 316هـ (1985م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة 178/1

(5) انظر: باي، ماريو، (1970م)، لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطورها، ترجمة: صلاح العربي، دط، القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكية 42

(6) ابن جني، عثمان، 392هـ (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دط، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية 87/1، وانظر الحديث في:

الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، دار الفكر، د.ت، 235/8، ورقمه 13345

آخر: «وهذا ونحوه، ممّا يدلّك على تتقلّ الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغولها وتغيّرها»⁽¹⁾

فاللغة بطبعها سرعان ما تأنف من الإقامة على حال، ولعلّها تدرك أنّ سرّ حياتها في هذا الطبع، كما هو مراد عبدالسلام المسديّ في قوله: «ظاهرة الحياة في اللغة تتناسب تناسباً طردياً مع ملامح التغيّر والاستحالة فيها»⁽²⁾.

ويعزو (نولدكه) سبب تكوّن اللغات الساميّة وتشعّبها من اللغة الأمّ إلى هذا التغيّر والتنوع، زيادةً على اتّساع رقعة اللغة⁽³⁾. ويقول ماريو باي: «إنّ الاتّجاه الطبيعيّ للغة، وبخاصّة في صورتها الدارجة أو المتكلّم بها، هو اتّجاه يبعدها عن المركز، أو ما يمكن أن يُسمّى اتّجهاً طردياً مركزياً... فاللغة تميل إلى التغيّر، سواء خلال الزمان أو عبر المكان إلى الحدّ الذي لا توقف تيّاره العوامل الجاذبة نحو المركز»⁽⁴⁾ وتعدّ هذه الخاصيّة الأساس في كلّ تغيّر لغويّ.

واتّجاه الطرد المركزيّ هو ما فسّره كمال بشر بالاتّجاه « نحو التنويع والانقسام، والجذب المركزيّ اتّجاه نحو التوحيد والتخلّص من الفروق اللغويّة»⁽⁵⁾.

ويبدو لي أنّ من أشكال التنويع تعدّد التراكيب على الحالة الواحدة، وهو تعدّد لا يأتي من فراغ؛ لأنّ «الواقعة اللغويّة تُفسّر على أنّها نتاج تغيّر لواقعة مبكّرة»⁽⁶⁾.

ويعدّ سابير اللغة نتاجاً تاريخياً ينحدر بعضه من بعض، وأنّ أساس التغيّرات هو التباينات الفرديّة العشوائية (التي ليس لها اتّجاه)، لكنّ التغيّرات لها اتّجاه يتّخذ المتكلّمون دون وعي، أو قصد. كما لا يوجد منحنى طبيعيّ تسيّر وفقه هذه التغيّرات، وهو ما يعنى عدم إمكانيّة التنبؤ علمياً بالاتّجاه الذي ستسلكه اللغة في تغيّراتها بناءً على تغيّرات قد حصلت.⁽⁷⁾

(1) ابن جني، الخصائص 387/1

(2) المسدي، عبدالسلام، (1981م)، التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة، دط، ليبيا، وتونس: الدار العربيّة للكتاب 95

(3) انظر: نولدكه، تيودور، (د.ت)، اللغات الساميّة، تخطيط عامّ، ترجمه عن الألمانيّة: رمضان عبدالنوّاب، دط، القاهرة: مكتبة دار النهضة 10

(4) باي، ماريو، (1983م)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب 71

(5) بشر، علم اللغة الاجتماعي 139

(6) هيشن، كلاوس، (2003م)، القضايا الأساسيّة في علم اللغة، ترجمه: سعيد حسن بحيريّ، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار 12

(7) Sapir, E, LANGUAGE, An Introduction to the Study of Speech. a Harvest Book, Harcourt, Brace World, Inc.

New Yor. P 155

وقد ربط النحاة بين التغيّر (التحوّل) وكثرة الاستعمال، فأشاروا إلى أنّ كثرة الاستعمال مدعاة إلى التحوّل، فالخليل يعزو تصرّف العرب بحذف إحدى نونيّ (إنّي وكأني، ولعلي، ولكنّي) إلى كثرة الاستعمال، الذي اجتمع مع استئصال التضعيف⁽¹⁾، وقال سيبويه: «فالعرب ممّا يُغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»⁽²⁾

وهذا النظر يفسّر ما سبقت الإشارة إليه من قول كثير من العلماء المحدثين إنّ اللغة متغيّرة بطبيعتها، فالتغيّر مرهون بكثرة الاستعمال، قال عبد السلام المسدي: «يتّسق قانون التناسب الطردّي بين الاستعمال والتغيّر»⁽³⁾، استناداً على قول ابن جني: «وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً»⁽⁴⁾.

ولا يعتقّد فندريس بوجود لغة مشتركة ثابتة، تلك هي التي حاول النحاة رسمها بالقواعد، وسمّى هذه الحالة لغة اصطناعيّة، توضع بجانب اللغة الطبيعيّة، وشبّه ذلك بتكوّن طبقة جليد على سطح نهر «فالجليد يستعير مادته من النهر، وإذا رأى الجليد أحد الأطفال ظنّ أنّ النهر غير موجود... وهذا خداع فالماء تحت طبقة الجليد لا يزال يجري»⁽⁵⁾، أي أنّ تيار اللغة لا يتوقف عن الجريان، وتقنين اللغة وتقعيدها هو طبقة الجليد في مثاله، والصراع قائم ودائم بين القواعد واللغة، لأنّ تيار اللغة المتدفّق لا تحكمه القواعد.

وقد جلّى فندريس عمق الصراع القائم بين النحو واللغة، بقوله: إنّ المثل الأعلى للنحو أن يكون لكلّ وظيفة عبارة، وعبارة واحدة لكلّ وظيفة، ولتحقيق هذا المثل يجب أن تكون اللغة ثابتة ثبوت الجبر، حيث يبقى الرمز ثابتاً منذ أن يُصاغ أوّل مرّة، لا يتغيّر في جميع العمليات، ولكنّ اللغة الانفعاليّة تنفذ في اللغة النحويّة، وتسطو عليها وتفكّكها، ولا تتفكّك الانفعاليّة تكسو عبارة الفكر المنطقيّة وتلوّنّها، فكلّ

(1) انظر: سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، 180هـ، (دب)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دط، بيروت: عالم الكتب 369/2

ابن السراج، الأصول 122/2

(2) سيبويه، الكتاب 196/2

(3) المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة 95

(4) ابن جني، عثمان، (2004م)، المحشّب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح

إسماعيل شلبي، دط، القاهرة: وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، 37/1

(5) فندريس، ج، (دب)، اللغة، تعريب: عبدالحميد الدواخلي، محمّد القصّاص، دط، دم. 343

جملة تختلف عن الأخرى، وفق طرق كثيرة، فلا يوجد مطلقاً واقعتان لغويتان تتماثلان تماثلاً تاماً، والسبب: ظروف دائبة على التعديل من أحوال انفعاليّتنا.⁽¹⁾ وقال تمام حسّان: «وما اختيار مرحلة بعينها من مراحل اللغة للدراسة، وفترض أنّ هذه المرحلة ثابتة استاتيكية غير ديناميكية إلا فكرة منهجية خالصة، لا تمثل سلوك اللغة بقدر ما تمثل وسيلة المنهج»⁽²⁾

3.1 بين التحوّل والتطوّر:

أصبح مصطلح التطوّر اللغويّ متداولاً على نحو واسع في الدراسات اللغوية الحديثة، وقد برز في الدراسات اللغوية التاريخية، والدراسات الوصفية الحديثة، أمّا مصطلح التحوّل الذي أُسعى إلى ترسيخه في هذه الدراسة فقد أشارت إليه بعض الدراسات، لكنه لم يشع شيوع مصطلح التطوّر، وقد اتّسع مصطلح التطوّر حتّى أصبح يرادف مصطلح التغيّر، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنّه كان في بدايته مرتبطاً بكلمة (طور)، والتطوّر: الانتقال تدريجياً من طور إلى طور، ويقع ضمن هذا الانتقال تحولات متلاحقة.⁽³⁾

إنّ التحوّل في التراكيب جزء من التطوّر وفرع عليه، فالتطوّر عملية واسعة على المستويين: الأفقيّ (التاريخي)، والعموديّ (الوصفي)، فالتطوّر يتناول الأطوار التي مرّت بها التراكيب المستعمل منها والمتروك، وقد يصل به الأمر إلى الإفادة من لغات أخرى من فصيلة اللغة المدروسة في المقارنات والموازنات، ومن خير الأمثلة على ذلك عمل برجشتراسر في كتابه (التطوّر النحوي). كما أنّ التحوّل الذي أُسعى إليه مقتصر على تراكيب اللغة التي كانت قيد الاستعمال، في بيانات استعمالية مختلفة على امتداد اللغة، في مدّة زمنية قصيرة نسبياً.

(1) انظر: فندريس، اللغة 202 (بقليل من التصرف)

(2) حسّان، تمام، (د.ت)، اللغة بين المعيارية والوصفية، دبط الدار البيضاء: دار الثقافة 89

(3) انظر: قنّور، أحمد، (1994م)، العربية الفصحى ومشكلة الحن، دمشق: مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 69، جزء 1، ص 34

ويبدو أنّ مصطلح التطوُّر لا يزال متأثراً بنظريّة النشوء والارتقاء لـ (دارون وسبنسر)⁽¹⁾، أي أنّ عمليّة التطوُّر هي السير في الأطوار نحو الأفضل، في حين أنّ التحوُّل وصف موضوعيّ، فهو أقرب إلى ملامسة جوهر العمليّة اللغويّة. وقد نفى رمضان عبدالنوّاب أنّ تكون كلمة (تطوُّر) تفيد حكماً تقييماً بالحسن أو القبح⁽²⁾. وهذا صحيح إلى حدّ كبير، لكننا لا نستطيع أن نفصل ما بين التطوُّر والإحياء بالارتقاء دلاليّاً.

إنّ معظم الدراسات الأجنبيّة تميل إلى مصطلح (التغيُّر)، كما يشير بعض الدارسين، وهو قريب من التحوُّل؛ لأنّه - زيادة على ما مرّ - يشير إلى التغيُّر الذي لا يكون مقصوداً من الفرد أو الجماعة، لذلك يحدث دون وعي الناطقين باللغة.⁽³⁾

4.1 التحوُّل والتدرُّج في الاستعمال:

يمكن أن نرصد من عبارات النحاة في كثير من المواضع أنّ الاستعمال يتدرّج من حال إلى حال في التراكيب، فقول أبي حيّان - مثلاً - : « إنّ أكثر العرب على استخفاف الفتحة في الواو والياء في قولنا: لن يرميَ، ولن يغزو »⁽⁴⁾ إنّما يشير قطعاً إلى حالين في هذا التركيب: التحريك بالفتحة، وحذفها، والأكثر على التحريك، والقليل على حذفها، وهما استعمالان جاريان في كلام العرب، وأقرب تفسير لاختلافهما على هذا الوجه - فيما أرى - هو تدرُّج الاستعمال فيهما، فشاع أحدهما وقلّ الآخر. والقليل إمّا أنّه كان في طريقه إلى الاندثار، إن كان الاستعمال مُدبراً عنه، أو إلى الشيوع، إن كان مقبلاً عليه.

وفي اللغة شواهد يأتي الاسم المنقوص فيها مُعرباً بالحركات الظاهرة، ولعلّه كان كذلك في أوّل أمره، ثم سقطت الضمة والكسرة منه للاستتقال، وتدرّج الأمر إلى أن أُسقطت كلّ الحركات الإعرابيّة منه في بعض اللهجات.⁽⁵⁾

(1) انظر: زكريّا، ميشال، (1986م)، الأسنّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (النظريّة الأسنّة)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات 278

(2) انظر: عبدالنوّاب، رمضان، (د.ت)، التطوُّر اللغويّ: مظاهره وعمله وقوانينه، د.ط القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي 9

(3) انظر: فتّور، العربيّة الفصحى ومشكلة اللحن، ص 35

(4) الأندلسي، أبو حيّان، محمّد بن يوسف، 745هـ، (1983م)، تفسير البحر المحيط، ط2، بيروت: دار الفكر 237/2

(5) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، (د.ت)، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، د.ط دم 232

وعقد ابن جني باباً في الخصائص، سمّاه (في تدريج اللغة) وترجمه بأن يُشبه شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يُرقى منه إلى غيره.⁽¹⁾ ومن التدريج قولهم: « هذا حضر موت بالإضافة، على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه، ثم تدرجوا من هذا إلى التركيب، فقالوا: هذا حضر موت، ثم تدرجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعاً صياغة المفرد، فقالوا: هذا حضر موت»⁽²⁾ وأورد أبو حيان أن « أهل الحجاز يظهرون خبر (لا) فيقولون: لا رجل أفضل منك، ويحذفونه كثيراً فيقولون: لا أهل، ولا مال ولا بأس، أي: لك، وعليك، وبنو تميم لا يثبتونه أصلاً»⁽³⁾، وهذا تحول تدريجي نحو حذف الخبر والاستغناء عنه، وصلت تميم إلى غايته، والحجازيون دونهم فيه.

وفسر بعض الدارسين اختلاف الأدوات، مثل: ما، وإلا، وفاء السببية، ومنذ أو مذ، بين الحجاز وتميم، إعمالاً وإهمالاً، على أن من أهملها (وهم تميم) لم يكتمل الأسلوب عندهم، في حين أن إعمالها عند الحجازيين إنما هو إشارة إلى اكتمال أسلوبها عندهم⁽⁴⁾. وهو نظراً يؤيد فكرة التحول الذي تسير فيه هذه الأدوات.

5.1 التحول والمعيارية:

إنّ غرض النحاة من النحو حتمّ عليهم أن تكون المعيارية سبيلهم في بناء صرح النحو الشامخ، وليس عدلاً أن نحاكم منهجهم بمنهج آخر يختلف عنه غرضاً وأسلوباً، أمّا التحول (موضوع الدراسة) فقد جرى بما لا تشتهي المعيارية؛ لأنّ المنهج المعياري يعارض أيّ تغير يخرج على القياس والقاعدة. فكثيراً ممّا حكم عليه في المنهج المعياري بأنه لحن أو شاذ أو قليل أو ضرورة أو نادر، إنّما كان في طور من أطوار التحول⁽⁵⁾، ويعود أغلب خلافات النحاة، وتعدّد مذاهبهم التي تحفل

(1) انظر: ابن جني، الخصائص 347/1

(2) ابن جني، الخصائص 355/1

(3) الأنلسي، أبو حيان، (1997م)، التنبيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار الفلم 241/5

(4) انظر: المطليبي، غالب، (1978م)، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دبط العراق: منشورات وزارة الثقافة والفنون 250

(5) انظر: قنور، أحمد (1996م)، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن 10 هـ، دبط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة 61 ، 70

بها مصنفاتهم إلى أنهم لم ينظروا إلى تلك المسائل من باب التحول أو التطور، وإنما نظروا إليها من جهة معيارية محضة.

وقد اعتذر ابن جني لما يمكن أن يُعدَّ تحولاً، وبرأ اللغة منه، قال: «فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية... قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته مُحَقَّرٌ غير محتَلِّ به، ولا معيج عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول، وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه..»⁽¹⁾. وعلى الرغم من قوله هذا، فالمُخْتَلَف فيه ليس قليلاً، إذ لا تكاد أية مسألة من مسائل الاستعمال اللغوي تخلو من أوجه متعدِّدة فيها، وما سيأتي من أمثلة في مسائل التحول دليل على ذلك.

إن مشكلة المعيارية مع التحول تبرز فقط لحظة بناء القاعدة التي لا تقبل إلا المتفق المطرَّد، أما في غير ذلك فإنَّ نظَرَ النحاة ومذاهبهم في كثير من المسائل المحمولة على التحول كان نظراً علمياً سديداً، وتحليلاً يتفق ووصفية التطور والتحول. غير أنَّ بعض النحاة رفض فكرة التحول من أساسها في بعض مذاهبهم، فقد غلطَ الجرميُّ سيبويه مُنْكَراً عليه أن يكون أصل: دخلت البيت، هو: دخلت في البيت، إذ يقول الجرمي: «دخلت البيت، لم يُحذف منه حرف الجرِّ، ولكن من الأفعال ما يتعدَّى بحرف جرٍّ وبغير حرف جرٍّ، نحو: جئتُك، وجئتُ إليك»⁽²⁾، أي أنَّ كلاً من الجملتين أصل قائم برأسه، ولم يتحول الاستعمال من الأولى إلى الثانية.

وفي وقفة لابن جني مع مذهب الخليل في لغة إلزام المثني الألف، نحو: مررت بأخواك، أنكر ابن جني أن ينتقل العربي في لغته من حال إلى حال. مُوجِّهاً مذهب الخليل الذي يُعدُّ ذلك من إبدال الياء ألفاً، كما في لغة من يقول: ياءس في يئأس، إلى أنه: «يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم ممَّن يقولها بالياء، وهم أكثر العرب، فجعلوا مكانها ألفاً في لغتهم استخفافاً للألف، فأما في لغتهم هم فلا، وذلك أنهم لم ينطقوا قطُّ بالياء في لغتهم، فيبدلوها ألفاً... فإن قلت: فلعلَّ الخليل يريد أن مَنْ قال: مررت بأخواك قد كان مرّة يقول: مررت بأخويك (كالجماعة)، ثم رأى

(1) ابن جني، الخصائص 243/1، 244

(2) سيبويه، الكتاب 160/1 (هامش المحقق رقم 2)

فيما بعد أن قلب هذه الياء ألفاً للخفة أسهل عليه وأخف، كما قد تجد العربي ينتقل لسانه من لغته إلى لغة أخرى، قيل: إنَّ الخليل إنما أخرج كلامه على ذلك مخرج التعليل للغة مَنْ نطق بالألف في موضع جرّ التثنية ونصبها، لا على الانتقال من لغة إلى أخرى... (ثم قال): لم يكونوا قبلها (أي قبل نطق المثني بالألف مطلقاً) على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد، فقوي قياسهم، وكيف كانوا يكونون على ضعف القياس، والجماعة عليه. أفتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص حتى ينبغ نابع فيهم فيردّ لسانه إلى قوة القياس دونهم⁽¹⁾.

وكلام ابن جنّي السابق في هذه المسألة يصدق على التحوّل بعد أن يتمّ ويستقرّ في الاستعمال، ويصبح من الصعب على كلّ صاحب لغة أن يغيّر لغته على وعي منه وقصد، وإنما يسمع لغة غيره، فيصوغها على ما تقتضي لغته⁽²⁾. ومن هنا وجّه قول الخليل التوجيه المذكور. وقول الخليل - في الوقت نفسه - يفسّر التحوّل الذي جرى لحظة حدوثه. أمّا في اللحظة الأولى للتحوّل وهي التي انقسم فيها التركيب إلى اثنين، بأن تحوّل إلى شكل آخر، من جرّاء استعمال ندر دون قصد واعٍ، فتكاثر الاستعمال عليه، وصار الأصل والفرع يجريان معاً - فهذا ما لم يطرّقه خيال ابن جنّي في سابق قوله، ولم يحمل قول الخليل عليه، على الرغم من أنّه قال بانتقال لسان العربي من لغة إلى أخرى، وهو أبعد من ذلك، وقال أيضاً بمبدأ التدرّج الذي سبقت الإشارة إليه.

ولحظة التحوّل التي أشرت إليها لحظة غير واعية عند مستعمل اللغة، ولا شعورية حتى يُقيّم فيها إن كان انتقل إلى القياس الأضعف أو القياس الأقوى؛ لأنّه محكوم بعوامل أخرى كثيرة، والدليل على ذلك أنّ أغلب النحاة أجمعوا على أنّ القياس في (ما) التميميّة هو الوجه، وأنّ الحجازيّة فرع عليها، فهل معنى ذلك أنّ الحجازيين انتقلوا من القياس الأقوى إلى الأضعف؟

وللأخفش في المسألة السابقة مذهبان: أحدهما يوافق مذهب الخليل المتقدّم، والآخر: «أن يكون كانت العرب قدماً تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعاً، إلا أن

(1) ابن جنّي، الخصائص 14/2، 15

(2) انظر: ابن جنّي، الخصائص 15/2، وعبارة ابن جنّي: شاع (النصب والجر بلياء) على أسماع بلحارث فراعوه، وصنعوا لغتهم فيه.

الياء كانت أقيس للفرق، فكثُر استعمالها، وأقام الآخرون على الألف⁽¹⁾، وفي مذهبه الثاني هذا لم يفسّر التحوّل بقدر ما وصف المرحلة التالية له، وهي مرحلة الاستعمال والتداول، لأنّه انطلق من أصالة التركيبين.

إنّ المنهج المعياريّ على ما استوفى من جهود عظيمة في النحو ما زالت تواجهه مشكلة تعدّد الوجوه الإعرابيّة في التراكيب. فالكثير من مسائل النحو وشواهد لا تخلو من هذا المظهر، وهو ورود الشاهد على غير وجه من الإعراب، وجُلُّ جهد النحاة توجّه في هذا إلى تعليل هذه الحركة، وحملها على وجهٍ يحتمل تلك الحالة الإعرابيّة. وكثيرٌ منهم ربّط بين الحالة الإعرابيّة والمعنى أو السياق، وهذا الأمر على قدر من الوجاهة، ولكنّه لا يستقيم في كثير من الحالات والشواهد، حين لا يختلف المعنى على وجهي الإعراب الواردَيْن به، كما سيأتي.

وقد تبين أنّ كثيراً من تعدّد الوجوه يمكن أن يكون نتيجة لحركة التحوّل في اللغة، فالوجهان الإعرابيّان قد يمثّلان مرحلتين من مراحل تحوّل التركيب، وهاتان المرحلتان: إما على المستوى الزمنيّ، بأنّ تحوّل الوجه الإعرابيّ إلى وجه آخر مع مرور الزمن، أو على مستوى امتداد اللغة أفقيّاً: بأنّ تحوّل الوجه الإعرابيّ في بيئات لغويّة (لهجيّة)، ولمّا يمتدّ بعد إلى سائر اللغة، فبدت عند جمّع اللغة تلك الازدواجيّة.

إن غياب النظرة الوصفية والتمسك بالمعيارية جعلت بعض الباحثين في هذا العصر يدرس كثيراً من مظاهر التحوّل على أنّها مشكلات نحويّة لما تجد حلاً بعد. وهو اعتراف بعجز المعيارية عن تفسير هذه المشكلات كما يُسمّيها⁽²⁾، وهي المسائل ذاتها التي يمكن تفسيرها في ضوء التحوّل من غير ما تكلف.

والمنهج المعياريّ نفسه هو الذي يقف وراء جمّع السيوطي بعض هذه المسائل على باب في الأشباه والنظائر سمّاه (تقارض اللفظين)⁽³⁾، ويعني به إعطاء اللفظ حكم الآخر، مثل: إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، نحو: فإن لا تراه

(1) ابن جني، الخصائص 16/2

(2) انظر: الطويل، محمّد، (2002م)، مشكلات نحويّة، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق 22 وما بعدها.

(3) انظر: السيوطي، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ، (1984م)، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 163/1

فإنه يراك، وإعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الأعمال، وإعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بالإلا، كقولهم (ليس الطيب إلا المسك) وغير ذلك من المسائل المشابهة.

وفكرة التقارض هنا لها جانبان: جانب يمثل نظراً وصفيّاً دقيقاً، يرصد التغيُّر الذي أصاب تلك الكلمة نحويّاً (من حيث العمل)، ومن ثمّ فهو يشير إلى العلاقة بين التركيبين اللذين تحرّكتَ فيهما الكلمة.

وجانب آخر معياريّ يتمثّل بفكرة الاقتراض، التي هي في حقيقة مفهومها تسويغ للخروج عن القاعدة، وترسيخ لفكرة المعيارية؛ لأنّه لا يقول بانتقال اللفظ أو الأداة تطوراً أو تحوُّلاً، فالنظر المعياريّ ينطلق من أنّ لكلّ تركيب ولكلّ أداة وظيفة وحدوداً لا يتجاوزانها، وإن كان غير ذلك فالتعليل يبحث لها عن مخرج، ومن هنا جعلوا ما تقدّم تقارُضاً.

6.1 الدراسات السابقة في التحوُّل:

التحوُّل في النظام النحويّ بطيء قياساً بأنظمة اللغة الأخرى: الصوتيّة والدلالية والصرفيّة.⁽¹⁾ فهو أقلُّ ظهوراً منها. ولعلّ هذا هو السبب في قلّة الدراسات التي تناولت موضوع التحوُّل في التراكيب النحويّة، وإن تثارّت الإشارات إليه في المصنّفات القديمة والدراسات الحديثة. ولم أعرّ على دراسة وقفت عليه واختصّته بالبحث إلاّ ثلاث دراسات أو شكت أن تواقعه، سأقف عليها مبيناً وجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة؛ لأطمئنّ على أنّ دراستي ارتادت مجالاً غير مطروق، وسلكت مسلكاً غير مأهول.

1- الدراسة الأولى بحث لنهاد الموسى⁽²⁾، تناول فيه التطوُّر النحويّ تتاوُّلاً عاماً، واقفاً على أبرز مسائله وقضاياها، وتلتقي هذه الدراسة معه في بعض النقاط، ويفترق عنها في أغلبه. فمن وجوه الالتقاء:

(1) انظر: دي سوسير، فردينان، (1985م)، علم اللغة العام، ترجمه: يوزيف يوسف عزيز، مراجعة: مالك المطليبي، دبط، بغداد: دار آفاق عربيّة 110،

وافي، علي، (دب)، علم اللغة، ط9، القاهرة: دار نهضة مصر 176، بشر، علم اللغة الاجتماعي 174، الرمالي، العربيّة والوظائف النحويّة 93

(2) الموسى، نهاد، (1972م)، في التطوُّر النحويّ وموقف النحويّين منه، عمّان: الجامعة الأردنية، مجلة كلية الآداب، المجلد3، العدد2، 31-5

أ- أنه كان يحرص على أن يبين اتجاه التطور، وهي مسألة ذات شأن في فكرة التحول؛ لأنها تبيّن اللاحق من السابق في التركيبين، أو المتحول عنه والمتحول إليه.

ب- عدّ اختلاف اللهجات من أعراض التطور، وهو أمر يؤيد فكرة التحول.

ج- نبّه إلى مسألة الأطوار الزمنية في الظواهر النحوية، وهي أطوار حادثة تتولّد في اللغة اتّساعاً استجابة لحركة الحياة.⁽¹⁾

د- استعمل مصطلحات التطور والتغيّر والانتقال على أنها مصطلحات مترادفة، فكأنّه بذلك قد وضع يده على مصطلح التحول وفكرته، وإن لم يجز على قلمه.⁽²⁾ أما نقاط الافتراق بين بحثه وهذه الدراسة فيمكن إجمالها في ما يأتي:

ذكر أنّه يبقى الأصل والفرع، أو الطور السابق والطور اللاحق، يدوران في الاستعمال، ولكن في وظيفتين نحويتين متميزتين. وهذا ممكن خلاف جذريّ بين بحثه ودراستي. فالتطور عنده أوسع مجالاً زمنياً من فكرة التحول عندي، حتّى يمكن وصف بحثه بأنّه بحث تاريخي في جانب كبير منه؛ لأنّه تحدث عن أصول بعيدة، مثل: أصول الأعلام المنقولة، وذكر انتقال بعض الأفعال الناقصة إلى أدوات استثناء، مثل: ليس، ولا يكون، وذكر الانتقال من المصدر إلى الذات، ومن المصدر إلى ظرف الزمان، ومن المصدر إلى اسم الفعل.⁽³⁾

فحديثه عن التطور يشمل (النقل) الذي يعني اختلاف الدلالة النحوية - الوظيفية بين الحالتين، وهذا سيؤول في النتيجة إلى أحد أمرين: إمّا أن تبقى الصيغتان الأولى والثانية ولكن بمعنيين نحويين مختلفين، وليس هذا من التحول الذي أعنيه، أو أن تتدثر الأصلية، ويشيع استعمال الفرعية، وتحل محلّها بوظيفة جديدة، وغالباً ما يكون الأوّل - في هذه الحالة - تقديرية، أو نظرية، وقد يمثّل أصلاً بعيداً، لكنّه غير مستعمل في اللغة حين جمّعها وروايتها، ولست معنياً بهذا في كلا الحالين؛ لأنّه

(1) الموسى، في التطور النحويّ 8

(2) انظر: الموسى، في التطور النحويّ 8

(3) الموسى، في التطور النحويّ 9، 10

يخرج عما أدّرتُ دراستي عليه. ثمّ توسّع في بحثه إلى أمور أخرى ليس هنا مجال عرضها، مثل : موقف النحاة من التطوُّر، وعدم الأخذ به، وأثر ذلك على النحو.⁽¹⁾

2- ثانياً هذه الدراسات بحث ليحيى عابنة⁽²⁾، درس فيه فكرة الخروج من الرفع أو الجرّ إلى النصب على الاختصاص أو المدح أو الذمّ أو الترحم، وما شابه ذلك من أساليب انفعالية، ثمّ كيف أنّ الكلمة تتنوّع حركتها تبعاً لتنوّع الأسلوب الذي جاءت فيه، فكثير من الشواهد القرآنية والشعرية رُويت على روايتين إعرابيتين: رفع ونصب، أو جرّ ونصب... وهذا إنّما هو في حقيقته - على حسب رأي الباحث - تحول أسلوبيّ أدّى إلى تغيير الحركة الإعرابية. ومن أمثلة ذلك: كلمة (والصابرون) على قراءتين في الآية الكريمة ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْدَهُمْ إِذَا عَنَّهُدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾⁽³⁾، فعلى قراءة الرفع (والصابرون) تكون من باب العطف على (المؤمنين)، وهو أسلوب خبريّ، وعلى قراءة النصب (والصابرين) تكون تحولاً أسلوبياً من الخبر إلى مدح الصابرين، وليس عطفاً لها على المؤمنين، وحسب.⁽⁴⁾

ويكاد هذا البحث لا يخالط دراستي إلّا في اليسير؛ لأنّ التحول فيه لم يقف عند التطوُّر الشكليّ المحض، ولكنه مقرون باختلاف المعنى والسياق.

3- ثالثة هذه الدراسات كتاب منشور بعنوان: «التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع»⁽⁵⁾. والكتاب قائم على الفكرة التي سبق في بحث يحيى عابنة إلى حدّ ما، إذ يرصد فيه العلاقة بين المعنى والحركات الإعرابية، فتغيّر المعنى التركيبيّ يتبعه تغيّر الحركات الإعرابية، وقد يكون العكس، فقضية الكتاب يمكن إجمالها بأنّه يرى أنّ التركيب إذا تغيّرت حركاته تغيّر معناه، وهو

(1) انظر: موسى، في التطوُّر النحويّ 11-18، 24، 26

(2) عابنة، يحيى، (1993م)، أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، إريد: مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد 11، العدد 1، ص 9-42.

(3) البقرة 177، انظر: أبو حيّان، البحر 7/2، ابن خلوويه، 370هـ (دب)، القراءات الشاذة، دبط، دار الكندي 11، والنصب: قراءة الجماعة، والرفع: قراءة الحسن والأعمش وغيرهم.

(4) انظر: عابنة، أثر التحولات الأسلوبية 9-42

(5) أحمد، عبدالعبّاس، (2001م)، التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، دبط، أبو ظبي: المجمع الثقافي.

تحوّل من معنى إلى معنى، ولكل معنى سياق ومقام. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:
﴿لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾⁽¹⁾، إذ أورد القراءتين في الآية:

1- يرحمنا ربُّنا: على أنّ (ربُّنا) فاعل، على سبيل الإخبار بالجملة.

2- ترحمنا ربُّنا: على أنّ (ربُّنا) منادى منصوب، وترحمنا: للخطاب.

وقد عدّ المؤلف ذلك تحوُّلاً من الرفع على الإخبار إلى النصب بالنداء على معنى التضرُّع، ثمّ ذهب إلى أنّ القراءة على النداء أوفق، ثمّ ختم المسألة بقوله: «والنصب يكشف عن التحوّل في المعنى؛ لما فيه من إقرار المشركين بالعبوديّة لله سبحانه»⁽²⁾. ومن البين أنّ مراده بالتحوّل هنا أقرب معنى إلى الاختيار، أو تفضيل القارئ أو المتكلّم وجه النصب على الرفع؛ لما فيه من مناسبة للموقف السياقي. وعلى هذا فبحثه ليس بينه وبين دراستي صلة.

إنّ الاختلاف في الأوجه الإعرابيّة بين التراكيب - فيما يبدو لي - ما كان المعنى حاضراً ليس تحوُّلاً شكليّاً؛ لأنّ القصدية فيه قائمة والوعي حاضر. فإنّ سُمّيَ هذا تحوُّلاً فهو تحوّل آنيّ أو مؤقت؛ لأنّه مرهون بغرض معنويّ أو بلاغيّ، وهو غير التحوّل الذي أنشده.

إنّ التحوّل الذي أنشده هو ما كان اتّجهاً أو ظاهرةً يسير فيها الاستعمال، فهو أقرب إلى التغيّرات التاريخيّة؛ لأنّه تحوّل مقيم نسبياً، وهو تحوّل غير واعٍ، فيخرج منه تقليب التراكيب على الأوجه الإعرابيّة لغرضٍ ما.

(1) الأعراف 149، انظر: أبو حيّان، البحر 392/4، 394، معاني القرآن للفراء 393/1، قرأ حمزة والكسائي وغيرهم: ترحمنا، والجمهور: يرحمنا، بالياء.

(2) أحمد، التحوّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع 50، 51

الفصل الأول

التحول والنظرية اللغوية العربية القديمة

إنّ إطلاق مصطلح النظرية على جهد اللغويين والنحاة العرب العلميّ الواسع إطلاقاً مجازيًّا، يستدعيه التبويب المنهجيّ للدراسة؛ لأنّ جهدهم أوسع من أن تحيط به نظرية واحدة، فهو متنوّع الجوانب والأبواب.

وسأقف في هذا الفصل على أبرز هذه الجوانب التي دخلت على التحول من أبواب متفرقة؛ إذ رأى بعضهم شواهد التحول على أنّها ضرورة، ومنهم من رآها شذوذاً لغويًّا، ومنهم من رآها اتساعاً، وغير ذلك.

1.1 الضرورة الشعرية:

كانت الضرورة محملاً سهلاً لكثير من الشواهد الشعرية التي خالفت القياس والقواعد، كما حُمِلَ عليها كثير من الشواهد التي تمثّل استعمالات أو لغات إلى جانب اللغة الفصيحة، واشتدّ الخلاف قديماً وحديثاً على هذه الشواهد بين من عدّها لغات جاءت على سعة واختيار، ومن حملها على الاضطراب بدافع من المنهج المعياريّ⁽¹⁾، الذي يشقُّ عليه مخالفة المطرّد.

وها أنا ذا أعيد القول فيها؛ لأفصل بين شواهدنا وشواهد التحول، إذ لا ينبغي لي أن أبني رأياً في التحول على ما هو ضرورة، كما لا ينبغي لي أن أسلم بأنّ كلّ ما حُمِلَ على الضرورة ليس للتحول فيه نصيب، يشدُّ أزرّي في ذلك أن كثيراً من مظاهر الضرورة التي ذهب إليها النحاة جاءت في غير الشعر.⁽²⁾

1.1.1 مفهوم الضرورة:

انقسم النحاة في تعريف الضرورة على مذهبين⁽³⁾:

(1) انظر: الجندي، أحمد علم الدين، (1977م)، الصراع بين القراء والنحاة، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 39، ص: 128، 129.

(2) انظر: الجندي، الصراع بين القراء والنحاة، 128، 129.

(3) انظر: السيوطي، (1987م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم (بالاشتراك مع عبدالسلام هارون في الجزء 1، 2)، بيروت: مؤسسة الرسالة 332/5، البغداديّ، عبدالقادر بن عمر، 1093هـ، (1979م)، خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، ط2، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 33/1، ابن عبدالحليم، محمّد سليم بن حسين، 1138هـ، (2000م)، موارد البصائر لفراند الضرائر، تحقيق: حازم سعيد يونس، ط1، عمّان: دار عمّار 61، الألوسي، محمود شكري، (1998م)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه: محمّد بهجت الأثري، ط1، القاهرة: دار الأفاق العربية 5

1. مذهب الجمهور: وهو أنّ الضرورة ما وقع في الشعر ممّا لا يجوز نظيره في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن.
 2. مذهب ابن مالك ومن تبعه، وهو أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة⁽¹⁾. وقد نسب به بعضهم إلى سيبويه⁽²⁾.
- وخلاصة مذهب الجمهور: أنّ كلّ ما خرج في الشعر عن القياس فهو ضرورة. وخلاصة مذهب ابن مالك ومن تابعه: أنّ ما خرج في الشعر عن القياس، إن وافق لغة فهو ليس ضرورة، وإنما استعمال واختيار.
- إن توسيع الضرورة الذي جاء به مذهب الجمهور، مع الحرص على القواعد المعيارية، دعا كثيراً من النحويين إلى حمل أغلب الشواهد الشعرية التي لم تتفق والقواعد النحوية المطردة على الضرورة، وصارت الضرورة مخرجاً سهلاً لكلّ من ضاق بشاهد تعارض والقاعدة النحوية، ومن هذه الشجرة أتي مذهب الجمهور.
- ومما يؤيد ذلك أنهم أوردوا أبياتاً على الضرورة، تبين عند إرجاع النظر فيها أنّها ليست كذلك، بل هي خروج عن القياس، ومن ذلك قول الحطيئة:
- يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَتْ فَوَادِيهَا⁽³⁾
- إذ زعموا أنّ إسكان (أثافيتها) ضرورة، ولكن البيت من البسيط فلو جاءت الكلمة بالنصب، على الأصل، ما انكسر البيت، ولكانت تفعيلة الضرب فعلاً، وهي أشهر في البسيط من فعلاً التي لجأت الضرورة إليها، على زعمهم.
- ومنه أيضاً قول النابغة:
- فَبِتُ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَسَنَنِي هَرَأَساً بِهِ يُعَلِّي فَرَأَشِي وَيُقَشِّبُ⁽⁴⁾

(1) انظر: العدواني، عبدالوهاب محمد، (1990م)، الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، د.ط. جامعة الموصل: كلية الآداب 68

(2) انظر: الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف، 745هـ، (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان

عبدالوهاب، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي 2377، الألوسي، الضرائر 5

(3) انظر: الحطيئة، جرول، (د.ت)، ديوانه، بشرح أبي الحسن السكري، تصحيح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، د.ط. مصر: مطبعة التقدم 111،

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 669هـ، (1980م)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، د.م. دار الأندلس للطباعة والنشر 92،

والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب 306/3

(4) انظر: الذبياني، النابغة، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف 72، ابن عصفور، ضرائر الشعر 146

على أنه أوصل الفعل (فرش) إلى مفعوله الضمير بلا جارٍ ضرورةً، لكنه لا فرق عروضياً بين فرَشَنِي، وفرَشَنَ لي، فكلاهما صَرَبٌ للطويل (مفاعِلُنْ)، فالنابغة حذف الخافض سعةً لا اضطراراً، ممّا يدلّ على أنّها كانت لغةً معروفةً استعملها.

أما مذهب ابن مالك ومن وافقه فقد ضيّق الضرورة فيما ليس للشاعر منه مناص، ولا يمكن حمله على لغة من لغات العرب، فكلّ شاهد يخالف القاعدة المطّردة، إن وُجدَ أنّه يوافق لغة من اللغات المستعملة - ولو كانت قليلة الاستعمال أو نادرة - فهو اختيار وليس اضطراراً؛ لأنّ الشاعر وافق فيه لغة، ولا يعدم شواهد فصيحة أخرى تعضده، فكيف يكون ضرورة ما هذا حاله؟

وقد اعترض أبو حيّان على مفهوم ابن مالك هذا للضرورة زاعماً أنّ ابن مالك لم يفهم قول النحويين في ضرورة الشعر قال: «فقال (أي ابن مالك) في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأنّ قائله متمكّن من أن يقول كذا، ففهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال إنّهم لا يُلجئون إلى ذلك؛ إذ يمكن أن يقولوا: كذا. فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنّه ما من ضرورة إلاّ ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنّما يَعتنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصّة به...»⁽¹⁾.

ولا أتفق مع أبي حيّان في توجيهه كلام ابن مالك هذا الوجه؛ لأنّ حقيقة مذهب ابن مالك كما تبدو من نصوصه هي أنّ كثيراً ممّا حُمِلَ على الضرورة هو في حقيقته ليس كذلك؛ لأنّه مستعمل في الاختيار نثراً وشعراً وقراءات قرآنية، فالشاعر ليس مضطراً إليه إن جاء به، إذ لو كان مضطراً لكان بوسعه أن يغيّر عبارته، ويقول كذا وكذا تخلصاً من حَرَج الضرورة، ولكنه جاء به موافقاً لغةً من اللغات المستعملة، وإن كانت نادرة وقليلة الشيوع. قال ابن مالك عند وقوفه على دخول (أل) على المضارع: «وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لإمكان أن يقول الشاعر: صوت الحمار يُجَدِّعُ، وما من يرى للخلّ والمُتَقَصِّع، وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»⁽²⁾. فما وافق لغةً

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر 268/1

(2) ابن مالك، جمال الدين، محمّد بن عبد الله، 672هـ، (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيّد، محمّد بدوي المختون، ط1، مصر: هجر

وأيّدته شواهد نثرية وشعرية لا يمكن أن يُحكّم عليه بالضرورة على مذهب ابن مالك، أمّا ما لم يوافق لغةً، ولا تؤيّده شواهد، واضطرّ الشاعر إليه فهذه هي الضرورة الحقيقية التي ألجئ الشاعر إليها.

ومما يؤيّد مذهب ابن مالك هذا أنّ كثيراً من النحاة المتقدّمين والمتأخّرين كانوا يختلفون في شواهد كثيرة بين أن تكون ضرورةً أو لغةً. ولكن ما يؤخذ عليه أنّه أخرج من الضرورة كلّ ما وافق لغةً مُستعملة خارج الشعر، من غير مراعاة للجانب العروضي في البيت. وقد وجدت من خلال تتبّعي لكثير من شواهد الضرورة أنّ كثيراً ممّا حُمِلَ على الضرورة هو ضرورة عروضية فعلاً، ولكنها في الوقت ذاته توافق لغةً مُستعملة من لغات العرب، كقول عامر بن الطفيل:

فَمَا سَوَدَّتْني عامرٌ عن قرابةٍ أبى الله أن أسمو بأبٍ ولا أبٍ⁽¹⁾

إذ عدّ بعضهم إسكان واو (أسمو) وهو منصوب ضرورةً، وجعل بعضهم ذلك لغةً⁽²⁾. وتسكين الواو في هذا البيت ضرورة من حيث الوزن، إذ لو حرّكت الواو لانكسر الوزن، لكنّ إسكان الواو والياء في مثل هذا جاء في شواهد عديدة، منها قراءات قرآنية. فهو ضرورة في البيت، وافقت لغة وسعةً خارجه.

وأرجّح أنّ لسيبويه مذهباً مستقلاً - وإن جعله بعضهم أساساً لمذهب ابن مالك كما سبقت الإشارة - وخلاصته: أنّ ما خرج في الشعر عن القياس هو ضرورة (عروضية) يوافق في الأغلب لغة من لغات العرب. والمُعتمد في مذهب سيبويه على قوله: «ليس شيء يُضطرّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً»⁽³⁾، وثمرة قوله في سياقه الذي جاء فيه أنّ الضرورة قد تدفعهم إلى الخروج عن المستوى القياسي، ولكنها لا تبلغ منزلة الخطأ؛ لأنّ لها وجهاً مقبولاً يمكن فهمه من إشارات سيبويه

للنشر 202/1، وانظر: الألوسي، الضرائر 5

(1) انظر: العامري، عمر بن الطفيل، (1982م)، ديوانه، بشرح أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، رواية أبي العباس ثعلب، د.ط. بيروت: دار بيروت

للطباعة والنشر، ص 13، البغدادي، خزانة الأدب 344/8

(2) العدوان، الضرورة الشعرية 322، وانظر: ابن يعيش، موقّق الدين، يعيش بن علي، 643هـ، (د.ت)، شرح المفصل، د.ط. بيروت: عالم الكتب

101/10، البغدادي، خزانة الأدب 343/8

(3) سيبويه، الكتاب 32/1.

على أنه: تشبيه شيء بشيء، مثل صرّف ما لا ينصرّف، وحذف ما لا يُحذف، أو ردّ الشيء إلى أصله، أو مدّ القصير، وغير ذلك⁽¹⁾.

قال السيرافي مؤكداً هذا المذهب: «اعلم أنّ الشعر... استُجيزَ فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان، وغير ذلك، ما لا يُستَجازُ في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفعٌ منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحقاً، ومتى وُجدَ هذا في الشعر كان ساقطاً مطّرحاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر»⁽²⁾. ثم ذكر سبعة أوجه للضرورة، وهي: «الزيادة والنقصان، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث»⁽³⁾، وذكر العكبري أنّ أغلب الضرائر هي رجوع إلى أصل متروك⁽⁴⁾.

وبناءً على مذهب سيبويه المتقدم يزول التناقض بين ما ذكره العدوانى من أنّ: «شواهد (أي سيبويه) في باب ما يحتمل الشعر من كتابه كافية للتدليل على هذه الفكرة عروضياً بشكل واضح، ذلك أنّ التحليل المقطعي لتلك الشواهد... يقفنا على مقدار الحاجة إلى لفظ الضرورة فيها»⁽⁵⁾، وما ذكرته خديجة الحديثي من أنّ كثيراً من الشواهد التي اعتمد عليها سيبويه في الدلالة على جواز استعمال لغويّ معيّن في الشعر دون الكلام، لم تقترن بإشارته إلى اضطرار الشاعر عند تكلمه بها⁽⁶⁾. فكل واحدٍ منهما نظر إلى جانبٍ من مذهبه.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 26/1-28، السيرافي، أبو سعيد، 386هـ، (1985م)، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبدالنوّاب، ط1، بيروت: دار النهضة العربية 34.

(2) السيرافي، ضرورة الشعر 34

(3) السيرافي، ضرورة الشعر 34

(4) العكبري، عبدالله بن الحسين، 616هـ، (1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبدالإله النبهان، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر 97/2، وانظر العدوانى، الضرورة الشعرية 189

(5) العدوانى، الضرورة الشعرية 68

(6) العدوانى، الضرورة الشعرية 67، وانظر: الحديثي، خديجة، (1974م)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، دط، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت 307.

2.1.1 بين اللغة والضرورة:

إنَّ أغلب الأوجه السابقة التي حُمِلَت الضرورة عليها هي لغاتٌ من مُستعملِ كلام العرب، يؤيِّد ذلك ما نقله النحاس عن الأخفش أنَّه قال: «ليس شيء يُضطرُّون إليه إلَّا وهم يرجعون فيه إلى لغة بعضهم»⁽¹⁾. وقال الأعلام عند بعض الضرائر: «... هي لغة لغيره ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة»⁽²⁾.

وجاء عن الخليل أنَّه يُجَوِّز للشعراء - ممَّا يُجَوِّز - أن يجمعوا بين لغات الشعر⁽³⁾. وحين وقف العدوانِيَّ على توافق الضرورة والقراءة القرآنيَّة، عزا ذلك إلى توارُد الشاعر والقارئ على الوجه اللهجيِّ بالمُصادفة المحضة، مُتمسِّكاً بأنَّ هذا التوافق لا يرفع صفة الضرورة عن الشعر الذي جاءت فيه⁽⁴⁾.

والآراء المتقدِّمة لا تخرُج عن رأي الجمهور في الضرورة، وإن تواردت على أنَّ الضرورة قد توافق لغة من لغات العرب.

ومن الدارسين من يرى أنَّ بعض استعمالات اللهجات المرفوضة تسرَّبت إلى اللغة المشتركة، فعَدَّوا ما جاء منها شاذًّا أو ضرورة⁽⁵⁾، وهذا القول يتفق مع مذهب ابن مالك المتقدِّم.

ويفسِّر الأخفش بعض لغات العرب التي توافقت والضرورة على أنَّ هذه لغة الشعراء؛ لأنَّهم قد اضطرُّوا إليه في الشعر، فَجَرَتْ ألسنتُهم على ذلك في الكلام⁽⁶⁾. وكأنَّه بهذا يقول بتطور اللغة، وتحولها، ولكنَّه ينسب منشأ هذا التحول في هذه اللغات التي وافقت الضرائر إلى الضرورة في الشعر، ولهذا المذهب حظٌّ من الوجاهة، وآية ذلك اختلاف النحاة في تداخل الضرورة بين الشعر والنثر فيما سيرد من شواهد، ومنها ما أنشده سيبويه على الضرورة، وهو قول أبي الأسود الدؤلي:

(1) النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمَّد، 338هـ، (د.ت)، شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميَّة 103/1

(2) الشنتريني، الأعلام، يوسف بن سليمان، 476هـ، (1992م)، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير

عبدالمحسن سلطان، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة 485

(3) القيرواني، أبو إسحاق، إبراهيم بن عليِّ الحصري، 453هـ، (د.ت)، زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: زكي مبارك، ط4، بيروت: دار الجيل 687/2

(4) العدوانِي، الضرورة الشعرية 342

(5) أنظر: عبداللطيف، محمَّد حماسة، (د.ت)، الضرورة الشعرية في النحو العربي، د.ط، د.م، مكتبة دار العلوم، 75

(6) أنظر: السيوطي، همع الهوامع 120/1، ابن عصفور، ضرائر الشعر، 25، عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي 155

فألفيته غير مُستَعْتَبٍ ولا ذاكِرِ الله إلا قليلاً⁽¹⁾

إذ عدّ سببويه أنّ حذف التنوين من (ذاكر) اضطرار وليس استخفافاً⁽²⁾.

فهذه الضرورة التي جاءت في البيت توافق اتجاهها قد سرى في اللغة، وهو حذف التنوين استخفافاً في مثل هذه التراكيب؛ لأنّ النظام الصوتي للغة العربيّة يضيق بالتقاء الساكنين شعراً ونثراً، وهو في الشعر أظهر ضيقاً، وحذف التنوين في هذه الحال أخفّ من تحريكه بالكسر. وقد عدّ الجرمي أنّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة⁽³⁾، وعليها قرئ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾⁽⁴⁾، بدون تنوين (أحد)، وذكر أبو حيّان أنّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشعر⁽⁵⁾. وعليه يمكن أن يكون مذهب الأخفش المتقدم مؤيداً بهذا، وهو أنّ هذه الظاهرة (أو الضرورة) قد انتقلت من الشعر إلى النثر، فأصبح الشعر والنثر فيها سواء؛ لأنّها تخفيف صوتي، فمن عدّها ضرورة اعتدّ بوجودها في الشعر، ومن عدّها لغة اعتدّ بوجودها في النثر، وقد تجلّى ذلك في حذف تنوين العلم الموصوف بابين، حتّى إنّ ابن عصفور عدّه في العلم الموصوف بابين تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، أمّا ما عدا ذلك فهو ضرورة⁽⁶⁾، وعدّه البغدادي واجب الحذف في العلم الموصوف بابين، وما عدا ذلك فهو حذف لالتقاء الساكنين، هو غير جائز إلا في الشعر⁽⁷⁾.

وأنكر السيرافي أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين للضرورة، قال: «وحذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر لالتقاء الساكنين»⁽⁸⁾، وقال: «حدثني غير واحد من أصحابنا عن أبي العباس محمد بن يزيد أنّه سمع عمارة بن عقيل يقرأ ﴿وَلَا أَلِيلُ

(1) انظر: السكري، الحسن بن الحسين، 275هـ (1980م)، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط1، بيروت: مؤسسة إيف للطباعة والتصوير 54، وهو من شواهد سببويه 169/1، وانظر: البغدادي، الخزانة 375/11

(2) انظر: سببويه، الكتاب 169/1

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 179/6

(4) الإخلاص 1، 2، انظر: أبو حيّان، البحر 134/3، 468، 528/8، القيسي، مكّي بن أبي طلب، 437هـ، (1987م)، الكشف عن وجوه القراءات

السبع وعلّها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة 291/2، وهي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وغيرهم، والمشهورة بتنوين أحد.

(5) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط 528/8

(6) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 106

(7) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 375/11

(8) السيرافي، ضرورة الشعر 104

سَابِقُ النَّهَارِ»⁽¹⁾ فقلت له لو قلت: سابقُ النهار، فقال: لو قلت سابقُ النهارَ لكان أوزن،
يعني أثقل»⁽²⁾، وأنشد السيرافي بيت حسن:

أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخَضِرِ الْجَلَاعِيدِ⁽³⁾
بحذف التتوين من (خلف)، وذكر قراءة أبي عمرو بن العلاء «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ
اللَّهِ»⁽⁴⁾، ويذكر «أنه اسم عربي، وأنه حُذِفَ التتوين منه لالتقاء الساكنين، فهذا أبو
عمرو بن العلاء يختاره على غيره، ويفسره هذا التفسير، فكيف يدخل في ضرورة
الشعر؟»⁽⁵⁾.

وتداخل الضرورة مع لغة من لغات العرب يُعَدُّ من أبرز مشكلات باب
الضرورة، وقد حاول ابن عصفور أن يوفّق بين أن تكون المسألة ضرورةً أو لغةً
مُسْتَعْمَلَةً في السعة والاختيار، فيرى أن كون المسألة وردت في لغة أو لهجة
مُسْتَعْمَلَةً لبعض العرب فإنّ ذلك لا ينقض أن تكون ضرورةً؛ لأنّها ضرورة بالنسبة
لسائر من لا يتكلّم بهذه اللغة؛ لأنّها لا تأتي عندهم إلّا في الشعر، قال: «فإن قلت
كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش
... أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى
الزجاجي في نواته مثل ذلك، فالجواب: أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنّما
هو لغة لبعض العرب... وأمّا سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في
الكلام، فلذلك جُعِلَ من قبيل ما يختصُّ به الشعر»⁽⁶⁾.

ووافقه في ذلك الألوسي الذي أورد عن أبي سعيد القرشي في أرجوزته في فنّ
الضرائر:

(1) يس 40، انظر: أبو حيّان، البحر 337/7، النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، 338هـ، (1977م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، دبط،
بغداد: رنسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني 722/2، وهي قراءة عمارة بن عقيل، والمشهورة بإضافة سابق إلى النهار.

(2) السيرافي، ضرورة الشعر 100، وانظر: ابن جني، الخصائص 125/1 (وقد خالف السيرافي في مفهوم أوزن، قال: أوزن: أي أقوى وأمكن).

(3) انظر: الأنصاري، حسن بن ثابت، (1929م)، شرح ديوانه، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، دبط، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 134، السيرافي،
ضرورة الشعر 103.

(4) التوبة 30، انظر: أبو حيّان، البحر 31/5، القيسي، الكشف 501/1، وهي قراءة ابن كثير ونافع، وغيرهم، عن أبي عمرو بن العلاء والمشهورة
بتتوين (عزير).

(5) السيرافي، ضرورة الشعر 104.

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر، 25.

وَرُبَّمَا تُصَادِفُ الضَّرُورَةُ بَعْضَ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ⁽¹⁾.

وقد أورد ابن عصفور في غير موضع من كتابه (الضرائر) أبياتاً حملها على الضرورة، على أن ما عُدَّ ضرورة فيها قد جاء في سعة الكلام، ولكن مجيئه في الكلام أقلُّ من الشعر، فلذلك عدّها من الضرورة.

فقد عدَّ زيادة كان من الضرائر وأورد عليها مجموعة شواهد⁽²⁾، ثم قال: «وقد تزداد في سعة الكلام، ومنه قول قيس بن غالب البدري: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس، لم يوجد كان مثلهم، يريد لم يوجد مثلهم. إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر»⁽³⁾ وكذا الأمر عندما أورد من الضرائر زيادة اللام على المفعول⁽⁴⁾، وكذلك عندما أورد إبدال حروف الجرّ من بعضها ضرورة، قال: «وإنما أورد هذا النوع في الضرائر، وإن كان قد جاء في الكلام؛ لأن مجيئه في الشعر كثير واسع، ومجيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه»⁽⁵⁾.

ومذهب ابن عصفور هذا ترجمة عمليّة لمذهب الجمهور السابق ذكره، وهو إمعان منه في المعيارية والتقييد، وإخضاع اللغة للقياس.

ولا يضرُّ هنا إن حُمِلَت الضرورة على لغة، إن كانت قليلة أو نادرة إذا ما نظرنا إلى اللغة على أنها غير ثابتة، بل متحركة في تطوّر مستمر، سريعاً أو بطيئاً. فالشواهد القليلة التي لم يعتدّ بها المُقَدِّدون، إمّا أن تكون نهاية مرحلة تطوريّة من مراحل اللغة، تُركت وتحوّل عنها إلى ما أصبح شائعاً مطّرداً، ولكن هذه الشواهد بقيت؛ لأنّ الظواهر اللغويّة لا تختفي فجأة، وإمّا أن تكون بداية مرحلة تطوريّة تحوّلت إليها اللغة، ولكنها في بداياتها، لم تكتمل بعد، ولمّا تطرّد في مجال واسع.⁽⁶⁾

(1) انظر: الألويسي، الضرائر ، 24

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر 77

(3) ابن عصفور، ضرائر الشعر 78

(4) ابن عصفور، ضرائر الشعر 67

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر 239

(6) انظر: عبدالنوّاب، رمضان، (1982م)، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي 57

3.1.1 الضرورة والخطأ:

ذهب ابن فارس إلى أنّ الضرورة خطأ وخروج عن جادة الصواب النحويّ، إن تجاوزت قصر الممدود والتقديم والتأخير والاختلاس...، قال: «وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود» وقال: «فأما لحنٌ في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك»⁽¹⁾. وقد حكم على ضرورات في شواهد مشهورة بأنها غلط وخطأ⁽²⁾، وغرضه من ذلك هو وضع الضرورة في موضعها، فهي إن تعدّت أصول العربية كانت خطأ عنده، ولكنّ الضرورة أوسع من مذهبه هذا؛ لأنها تخرج على الأوجه التي اتّفق عليها النحاة.

وممّا يندرج في هذا المذهب قول ابن قتيبة عند وقوفه على بيت الفرزدق: وعَضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا⁽³⁾ إذ قال: «إنه رفع آخر البيت ضرورةً، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلّة، فقالوا وأكثرُوا، ولم يأتوا فيه بشيء يُرضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كلّ ما أتوا به احتيال وتمويه»⁽⁴⁾، فمثل هذا البيت ضرورة حقاً، ولا يحتمل التأويل على غيرها، ووجه محمد حماسة هذا على أن الشعراء كانوا أكثر احتقالاتاً بحركة القافية من الحركة الإعرابية، وهو توجيه يحاول تخفيف وطأة الخطأ النحويّ الواضح⁽⁵⁾.

وممن ذهب من القدماء هذا المذهب، أو قريباً منه، أبو هلال العسكري⁽⁶⁾ والجرجاني⁽⁷⁾.

(1) ابن فارس، أحمد بن زكريّا، 395هـ، (د.ت)، الصاحبى، تحقيق: أحمد صقر، د. ط. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه 468

(2) ابن فارس، الصاحبى 469

(3) انظر: الفرزدق، همام بن غالب، (1983م)، شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا حاوي، ط1، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة 117/2،

البغدادى، خزائن الأندب 144/5

(4) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، 276هـ، (د.ت)، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، د. ط. مصر: دار المعارف 36

(5) عبداللطيف، الضرورة الشعرية 397، 401

(6) العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبدالله، 395هـ، (1984م)، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: مفيد قمحية، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية. 168،

169

(7) انظر: الجرجاني، القاضي، علي بن عبدالعزيز، 366هـ، (د.ت)، الوساطة بين المتبني وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد

الجراي، د. ط. بيروت: دار القلم 4-10

ويذهب رمضان عبد التواب من المحدثين مذهب ابن فارس المتقدم، فهو يرى أن كثيراً من الضرورات إنما هي من باب الخطأ النحوي، وإن تأوّل المتأوّلون لها وجهاً، وذلك مثل بيت الفرزدق السابق، وإقواء النابغة⁽¹⁾:

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود⁽²⁾

ورأيه صواب، ولكن لا يستقيم إلا مع الضرورات المشابهة لما تقدّم وهي قليلة، أما سائر الشواهد الكثيرة فلا يمكن حملها على الخطأ النحوي. وخلاصة رأيه في هذه المسألة يوافق ما ذهب إليه محمد حماسة عبد اللطيف الذي سبق، وهو أن الشاعر قد تضطره المحافظة على الوزن إلى أن يخالف اللغة المألوفة⁽³⁾.

وخلاصة القول: إن الضرورة هي خروج من المستوى القياسي أو النموذجي أو المعياري للقواعد النحوية، فإن كان يستدعيها النظام الشعري (العروض والقافية)، ولا توافق أي استخدام لغوي خارج على القواعد المعيارية، فهي ضرورة حقاً، ومن ثم فهي ليست من شأني في هذا المقام .

أما إن وافقت الضرورة لغة من لغات العرب المستعملة، سواء أكانت قليلة أم نادرة أم شائعة، أو كانت تمثل توسعاً في الاستعمال اللغوي، اضطرّ الشاعر إليه، أو كان مختاراً، فإنها طلبتي؛ لأنها تمثل والحال هذه مثلاً ناصعاً على التحول والتطور النحوي الذي ألتمسه في الشواهد.

إن إشكالية الضرورة تصدر عن شدة اختلاطها باللغات والاستعمالات، حتى آلت أغلب الضرائر إلى لغات، أو وافقتها، وقد أجريت إحصاء لما له علاقة بهذه الدراسة من مسائل الضرورة النحوية من مصادرها الأساسية، وبلغت ثلاثين مسألة، كانت الضرورة في أربع وعشرين مسألة (80%) منها إما لغة مستعملة، أو موافقة للغة مستعملة.

(1) انظر: عبد التواب، رمضان، (1983م)، فصول في فقه اللغة، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي 163، 194

(2) انظر: النابغة، ديوانه 89، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد، وروي القصيدة مكسور

(3) انظر: عبد التواب، فصول في فقه اللغة، 174

2.1 الشذوذ النحوي:

1.2.1 مفهوم الشذوذ:

ليس هناك من فرق كبير بين معنى الشذوذ لغةً واصطلاحاً، فشذ الشيء يعني انفرد عن الجمهور ونذر⁽¹⁾.

وقد شاع مصطلح الشاذ في المصنّفات النحويّة ليقابل المطّرد، فالقاعدة النحويّة بُنيت على المطّرد المتتابع، وما نذر عن ذلك وخرج عن نظائره سُمّي شاذّاً، جاء في اللسان: «وسمّي أهل النحو ما فارق ما عليه بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً»⁽²⁾.

وقد ولد هذا المصطلح بتأثير المنهج المعياريّ الذي وضع للغة قواعد تحكمها، وما خرج عن هذه القواعد كان يطلق عليه شاذّاً أو نادرّاً أو قليلاً أو شاردّاً أو خطأ أو ضرورة، وغير ذلك من نحو هذا.⁽³⁾

وكلّ هذه مصطلحات مرادفة للشاذّ، فهي لا تختلف عنه كثيراً سوى ما اجتهد به بعض النحاة، مثل ابن هشام الذي وضع مقادير نسبية لأشهرها، قال: «... فالمطّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر»⁽⁴⁾.

والظاهر من مفهوم الشذوذ حتّى هذا الحدّ أنّه ما جمع القلّة والنُدرة، زيادةً على مخالفة القياس، قال ابن السراج: «فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذّ منه، فلا يطّرد في نظائره... فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذّ...»⁽⁵⁾. وقال محمد الخضر حسين: «إنّهم (أي النحاة) لمّا استقرّوا كلام العرب وجدوه قسمين: قسم اشتهر

(1) انظر: ابن منظور، جمال الدين، محمّد بن مكرم، 711هـ، (دب)، لسان العرب، دبط، بيروت: دار صادر، شذذ 494/3

(2) ابن منظور، لسان العرب، شذذ 494/3، وانظر: السيوطي، (دب)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى، علي محمّد

البجّاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دبط، دم، دار الفكر 227/1

(3) انظر: السيوطي، المزهر 233/1

(4) السيوطي، المزهر 234/1

(5) ابن السراج، الأصول 56/1

استعماله، وكَثُرَتْ نظائره، فجعلوه قياساً مطّرداً، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ⁽¹⁾.

وإذا ما تابَعْنَا مفهومَ الشذوذ نجده قد تطوّر عند بعضهم إلى ما خالف القياس قلّ أو كثر، أورد السيوطي عن بعض النحاة: «اعلم أنّ المراد بالشاذّ في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلّة وجوده وكثرتِه»⁽²⁾. فلم يعدّ الشذوذ متعلّقاً بكثرة الاستعمال أو قلته، وإنّما بموافقة القياس. ولم يعدّ ينفع عند النحاة شيوع الاستعمال في فرعٍ إن خالف أصلاً، ومثال ذلك الأعداد من ثلاثمائة إلى تسعمائة، إذ الأصل القياسيّ فيها عند النحاة أن تكون ثلاث مئتين، أو ثلاث مئتين، وإفراد مائة معها محكوم عليه بالشذوذ عندهم على كثرتِه واطرّاده⁽³⁾؛ لأنّه خالف قاعدة عامّة في تمييز العدد كُبر على النحاة مخالفتها.

إنّ ما وسمّه النحاة بالشاذّ ما هو إلّا استعمال من استعمالات اللغة يقلّ أو يكثر تبعاً للاستعمال وتحولاته.

2.2.1 موقف النحويين من الشذوذ:

ينبئ مصطلح الشاذّ ومرادفاته عن موقف النحاة منه، فالشاذّ عند أغلبهم نادر قليل لا يُقاس عليه، ومنهم من تعدّى ذلك، ووسمه بالخطأ واللحن، وأورد ياقوت الحموي في معجمه: «أنّ الكسائيّ كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه، حتّى أفسد النحو»⁽⁴⁾، ويرى بعضهم أنّ الشاذّ فرعيّاتٌ وجزئيّاتٌ مُشكّلة، شدّت عن الأصل والقواعد الكلّية⁽⁵⁾.

(1) حسين، محمد الخضر، (دب)، دراسات في العربيّة، دط، 33

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر 257/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 209/1، ابن يعيش، شرح المفصل 21/6

(4) الحموي، ياقوت، (دب)، معجم الأديباء، دط، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ. 183/13

(5) الألويسي، الضرائر 27

فالشاذُّ عند كثير من النحويين ليس ما خرج عن بابه وانفرد ووسم بالقلّة والندرة، فحسب، ولكنه أيضاً ما يقابل الفصيح حتّى وُصِفَ بالغريب والحوشي⁽¹⁾ أحياناً، واتفق جمهورهم على أنّه لا يُقاس عليه.

ووقف ابن جنّي في بعض مسائله بين القياس وكثرة السماع، ثمّ أدار المسألة على وجوهها، فأخذَ بالقياس، ولم يشفع للسماع كثرته⁽²⁾. غير أنّه لم يحتمل أن يتجاهل قوّة السماع، فعاد في موضع آخر فرجّح السماع على القياس في مسألة (ما) الحجازيّة، فالتيميّة أقوى قياساً منها عندهم، لكنّ الحجازيّة أُسيّر استعمالاً، فقال: «إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازيّة»⁽³⁾، غير أنّه ترجيحٌ يسمح باستعمال ما استعملوا دون أن يتخذَ أصلاً للقياس عليه⁽⁴⁾.

وبذهب إبراهيم أنيس إلى أنّ النحاة، لا سيّما البصريّون بالغوا حين بنوا القواعد والأصول على الشائع، ورمّوا ما جاوز ذلك بالخطأ، فنسبوا الشذوذ إلى بعض الاستعمالات التي وردت في القرآن الكريم⁽⁵⁾.

لكنّنا لا نعدم أن نجد نحاةً كان موقفهم من الشاذِّ علمياً دقيقاً، بأن أطلقوا على ما كانت تلك حاله تسمية لغات، وهي تسمية تتفق وواقع الحال مع كثير ممّا حُكم عليه بالشذوذ والندرة وعدم الفصاحة، إذ ذكر القفطي: «أنّ عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوبّه وهذّبّه، وسمّى ما شذَّ عن الأكثر لغات»⁽⁶⁾. وجاء في طبقات الزبيدي: «قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وَضَعْتَ ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّها؟ فقال: لا، فقلت: كيف

(1) السيوطي، المزهَر 233/1، الألوّسي، الضرائر 27

(2) ابن جنّي، الخصائص 27/2، 28

(3) ابن جنّي، الخصائص 124/1

(4) ابن جنّي، الخصائص 99/1

(5) أنيس، إبراهيم، (1975م)، من أسرار اللغة، ط5، مصر: مكتبة الأنجلو المصريّة 9

(6) القفطي، أبو الحسن، علي بن يوسف، 642هـ (1986م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربيّ 375/2

تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات⁽¹⁾، وربما يُلخص هذا القول القيم مشكلة الشذوذ برمتها. ولعلّ هذه النظرة للشاذ كانت عند مُتقدّمي النحويين، مثل الخليل وسيبويه، يقول أحد الدارسين: «فالخليل وسيبويه لا يردّان قراءة، بل يقبلانها ويعيدانها إلى لغات العرب، بل كان الخليل يعتدّ بها كثيراً، فيقيس عليها أحياناً⁽²⁾».

3.2.1 الشذوذ والقاعدة المعيارية:

أرجع محمد حماسة عبداللطيف نشأة الشذوذ إلى ثلاثة عوامل⁽³⁾:

أ- التقعيد بناء على الأكثر في محاولة الاطراد.

ب- تدخّل القياس المنطقي في التقعيد. (الشاذ ما خالف القياس)

ج- اختلاف اللهجات نسبياً عن الفصحى.

وعليه يمكن القول: إنّ الشذوذ مشكلة معيارية. وقد أثنى إبراهيم أنيس على موقف الكوفيّين، واصفاً إياهم بالأقرب إلى السماع منه إلى القياس: «لأنهم يعتزّون بما سمعوا، ويستمسكون به، لا ليضعوا له قاعدة عامّة، ولكن ليحولوا بين من يقول إنّ هذا النص ضعيف أو شاذ⁽⁴⁾».

وقد دفع المنهج التصنيفي الصارم الذي يقسم اللغة إلى مطّرد وشاذّ عالماً مثل أبي عمرو بن العلاء إلى أن يقول: «إني لأستحي من الله أن أقرأ⁽⁵⁾»: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجَرٍ﴾⁽⁶⁾، مع أنها قراءة أكثر أئمة الأمصار، وهي لغة معروفة عند العرب لبني الحارث وكنانة، يلزمون المثنى الألف في كلّ أحواله⁽⁷⁾.

(1) الزبيدي، أبو بكر، محمّد بن الحسن، 1205هـ (دب)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف 39

(2) الصغير، محمود، (1999م)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط1، دمشق: دار الفكر 111

(3) انظر: عبداللطيف، الضرورة الشعرية 118

(4) أنيس، من أسرار اللغة 25

(5) القرطبي، محمّد بن أحمد، 671هـ (1985م)، الجامع لأحكام القرآن، دط، بيروت: دار إحياء التراث العربي 216/11

(6) طه 63، انظر: أبو حيّان، البحر 255/6، الزجاج، إبراهيم بن السري، 311هـ (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، ط1،

بيروت: عالم الكتب 361/3، وهي قراءة أبي جعفر والحسن والكساني، وغيرهم كثير، وفي المصحف (إن) مخففة.

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 130/3

لقد اختلف النحاة على مسائل كَثُرَتْ شواهدُها من غير أن تبلغ حدَّ الاطراد بين أن تكون شاذّة أو قياسيةّة، ومن ذلك إضمار (أنّ) الناصبة وإبقاء عملها، إذ أورد ابن عصفور مجموعة شواهد شعريّة ونثريّة على ذلك، ولكنّه ذهب إلى أنّ ذلك لا يجوز في سعة الكلام، ولا يُقاسُ عليه لشذوذه⁽¹⁾. وجاء على هذه المسألة قراءة الحسن (تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ)⁽²⁾، وقراءة الأعرج (وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ)⁽³⁾، بنصب (أعبد، ويسفك) والمشهور رفعهما. ونظراً لهذه الشواهد ذهب الكوفيّون وبعض البصريّين إلى القياس عليها⁽⁴⁾، ولكنّ الجمهور أبي، قال أبو حيّان: «والصحيح قصره على السماع؛ لأنّه لم يرد منه إلّا ما ذكرناه، وهو نَزَرٌ، فلا ينبغي أن يُجعل ذلك قانوناً كليّاً يُقاس عليه، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً»⁽⁵⁾. ممّا يعني أنّ ما جاء في الأبيات والكلام المسموع جميعه شاذّ في نظر النحاة، ولم تشفع له الشواهد العديدة من شعر ونثر، ولا القراءات؛ لأنّه خالف القاعدة والقياس الذي لا يجيز إضمار (أنّ) الناصبة وإبقاء عملها.

وقول أبي حيّان السابق: فلا يجوز الحذف...، هو حكمٌ معياريّ يقصر سلطانه دون شواهد الاستعمال المذكورة التي خرجت عليه.

إنّ هذه المسألة ما هي إلّا نتيجة من نتائج التحوّل في الاستعمال، إذ أخذ الاستعمال يتحوّل - كما يبدو - نحو حَذَفَ أن تخفّفاً، ولكنّ هذا الاتجاه لم يشع، ولم يسُدّ على الأصل الذي هو عدم حذف أن (فَرَضاً) حتّى زمان تقعيد اللغة، فوجد النحاة الاستعمالين معاً، وهما: إثبات أن وحذفها، ووجدوا أنّ الأكثر استعمالاً وشيوعاً هو إثبات أن، فبنوا القاعدة عليه، وأصدروا حكماً على الآخر بأنّه شاذّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه. وهذا التحليل ينسحب على أغلب مسائل الشذوذ.

(1) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 151، 152

(2) الزمر 64، انظر: أبو حيّان، البحر 439/7، ابن خالويه، شواذ القراءات 131

(3) البقرة 30، انظر: أبو حيّان، البحر 142/1، ابن خالويه، شواذ القراءات 4

(4) انظر، البغدادي، خزانة الأدب 119/1

(5) السيوطي، همع الهوامع 143/4

4.2.1 الشذوذ والتحول:

ذكر رمضان عبد التواب في تفسيره الأمثلة الشاذة أموراً ثلاثة:
إمّا أن تكون تلك الشواذ بقايا حلقة قديمة ماتت واندثرت، وهو ما يُسمّى الركّام اللغويّ، وإمّا أن يكون هذا الشاذُّ بدايةً وإرهاصاً لتطورٍ جديدٍ لظاهرة من الظواهر، تسوّد حلقةً تاليةً، وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة، وإمّا أن يكون ذلك شيئاً مُستعاراً من نظام لغويّ مجاور.⁽¹⁾

وهذا التفسير يتفق مع مقولة تكاد تكون يقينية عند علماء اللغة المعاصرين، وهي أنّ اللغة كائن حيّ يتطور⁽²⁾، ويتغيّر بفعل الزمن، وينتقل من حال إلى حال، وهذا هو مُنطلق فكرة التحول.

إنّ كثيراً من أمثلة الشذوذ تصلح مثلاً ناصعاً للتحول، كما أنّه من السهل تفسيرها التفسير اليسير المقنع على فكرة التحول. فأيّة مسألة في اللغة، أو ظاهرة نحويّة - هنا - لا يمكن أن تستقرّ على حالها زمناً طويلاً دون أن يمسه التغيّر والتحول، فالشذوذ من الأبواب التي تزخر بهذه الأمثلة؛ لأنّ النحاة كانوا يرصدون فيه كلّ تركيب انحرف مساره عن بابه.

إن جوهر مسألة الشذوذ يتمثّل بوجود استعمالين لغويّين متزامنين، أحدهما اطّردت فيه القاعدة، واستقام عليه القياس، وهو الأكثر، والآخر خرج عن تلك القاعدة؛ لأنّه مخالف لما عليه الأوّل، وهو الأقلّ. ومن خلال النظر إلى وجه الخلاف بين الاستعمالين نلمح الصلة القويّة بينهما، ممّا يعني أنّ أحدهما قد تحول عن الآخر، أو أنّ أحدهما صورة متغيّرة للآخر.

ففي قول سيبويه - مثلاً -: «قال بعضهم: ذهب الشام، يُشَبَّه بالمُبْهَم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام»⁽³⁾، قال السيرافي شارحاً قوله: «فكان من حكم الشام أن لا يُستعمل ظرفاً؛ لأنّه اسم لبقاع بعينها، فلمّا قالت العرب ذهبت الشام حذفوا حرف الجرّ، وهو في علمنا أنّ ذلك

(1) انظر: عبد التواب، بحوث ومقالات 57

(2) انظر: زيدان، جرجي، (1988م)، اللغة العربيّة كائن حيّ، ط2، بيروت: دار الجيل. 9، 10

(3) سيبويه، الكتاب 35/1

شاذّ، خارجٌ عن القياس الذي ذكرناه، إذ كان حكمه أن نقول: ذهبت إلى الشام، وهو الأكثر في كلامهم»⁽¹⁾.

إنّ ما حُكِمَ عليه بالشاذّ في النصّ المتقدّم هو ببساطة تركيبٌ قد تحوّل عن التركيب القياسيّ الشائع الذي ذكره، وهو تعدّيّ الفعل بحرف الجرّ. فقولهم إنّهُ الأكثر يدلّ على أنّه الشائع المطّرد في كلامهم، ولكنّ بعض الاستعمال بدأ يتخفّف من حرف الجرّ ويعدّي الفعل مباشرةً. فنظر النحاة إلى قلة هذا وحكموا بشذوذه؛ لأنّه خالف الأكثر الذي هو من دون حذف الجارّ، وقلّته التي جعلت النحاة يحكمون عليه بالشذوذ إنّما تشير إلى أنّ هذا الاستعمال طارئٌ على هذا التركيب، وأنّ هناك تحوُّلاً نحو التخلّص من حرف الجرّ؛ لوضوح المعنى، وللتخفّف منه.

وذكر سيبويه أيضاً: «وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئات»⁽²⁾، وقال ابن يعيش: «هذا وإن كان القياس إلّا أنّه شاذّ في الاستعمال»⁽³⁾ وقيل إنّ الشعراء قد تستعمله للضرورة⁽⁴⁾، وجاء على ذلك بعض الشواهد الاستعماليّة من الشعر⁽⁵⁾.

والقياس الذي ذكره النحاة مؤيِّداً بالشواهد يشير إلى أنّ الأصل المتحوّل عنه هو ما ذُكِرَ من جمع المائة مع الأعداد من ثلاثة إلى تسعة، ولكنّ كثرة استعمال هذه الأعداد في الكلام، وثقل الجمع أدّى إلى تحوّل الاستعمال نحو أفراد المائة مع العدد، وهو ما شاع وساد، وإن كان خلاف القياس في المسألة، وما الشواهد المذكورة إلّا دليل على ذلك الأصل المتحوّل عنه، ندّرت عن اطّراد التحوّل في المسألة، وبقيت شاهدة على حالها قبل التحوّل، وما قيل إنّهُ ضرورة، فهو يدعم الأمر ولا ينقضه؛ لأنّ الضرورة في كثير من الأحيان تكون رجوعاً إلى أصل مهجور كما مرّ في بابها.

(1) السيرافي، (1986م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التّوّاب، محمود حجازي، محمّد هاشم عبد الدّائم، دبط مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب 295/2

(2) سيبويه، الكتاب 1/209

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 6/23

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 6/23

(5) انظر: البغدادي، خزّانة الأدب 7/370، ابن يعيش، شرح المفصل 6/23

وقد ذهب معظم النحاة إلى أنّ (لا) المشبهة بليس تعمل عمل ليس شذوذاً⁽¹⁾، قال الرضي: «وقد ذكرنا في المرفوعات أنّه لم يثبت إعمال (لا) عمل ليس، وأولى لي حمل ذلك على الضرورة والشذوذ»⁽²⁾، وقال في موضع ثانٍ: «وجميع النحاة جَوَّزُوا إعمال لا عمل ليس على الشذوذ»⁽³⁾، وأمّا ابن هشام فقال فيها: «وأما لا فإعمالها عمل ليس قليل»⁽⁴⁾، نحو:

تَعَزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وَزَرَ ممّا قضى الله وأقياً⁽⁵⁾

ومن الواضح أنّ حمل لا على ليس كان في بداياته، ولذلك حُمِلَ على الشذوذ والقلة، وهذا يعني أنّ هناك اتّجهاً تحوُّلياً شرع يدبُّ في (لا)، بحملها على ليس؛ لتقاربهما في النفي، وهو ما حدث مع ما الحجازيّة عندما شُبِّهَتْ بليس، ولكنّ الأمر في (لا) لم يشعْ بعدُ، كما هو الحال في ما الحجازيّة، وكان في بداياته. يدلّ على ذلك قلة شواهد، فحمله النحاة على الشذوذ، ومن كانت عبارته دقيقةً منهم قال إنه قليل، ولو تسنّى لهذا التحوّل أن يمضي لاكتمل - ربّما - في (لا)، ولكنّ التحوّل قد يحدث في بيئة لهجيّة محدّدة، وقد يمتدُّ لبقية النظام اللغوي، وأحياناً قد يبقى زمناً طويلاً في تلك البيئة؛ لأسباب ليس هذا محلّ تفصيلها. والأمثلة على هذا كثيرة ستأتي في مواضعها.

3.1 التحوّل واللغة (اللهجة):

تحفل مصنّفات النحو واللغة بكثير من اللغات المستعملة إلى جانب الفصحى أو المشتركة، فكثيراً ما ينصُّ النحاة على القاعدة ويقرّرونها، ثمّ يتبعونها بذكر لغة أو

(1) انظر: الدجني، فتحي، (د.ت)، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د.ط. الكويت: وكالة المطبوعات 503

(2) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، 646هـ، (1985م)، الكافية في النحو، شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (686هـ)، د.ط. بيروت: دار الكتب العلميّة 258/1

(3) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 270/1

(4) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، 761هـ، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط. بيروت: المكتبة

العصريّة 204/1

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 204/1، المرادي، الحسن بن قاسم، 749هـ، (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 292، والبيت غير منسوب.

استعمال خاصّ لبعض العرب، إلى جانب تلك القاعدة العامّة التي بُنيت على الكثير المطرّد.

ويُعدّ وجود هذه اللغات إلى جانب تراكيب شاعت واطّردت من أبرز المشكلات التي واجهت المعيارية، التي تقوم على ضبط تراكيب اللغة بقواعد وقوانين. والأمثلة على هذه اللغات التي زاحمت القواعد أكثر من أن تُحصى. روى الزبيدي: «قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّها؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات» (1)

ومن دلالات هذا النصّ: أن ليس كلّ المستعمل انتظم في القواعد، وقد ندّد عنها لغات واستعمالات موازية في الوقت نفسه لما انتظم فيها، وهذه الاستعمالات التي خرجت عن القواعد عولجت تحت أبواب كثيرة، منها: الشاذّ، والضرورة، والنادر والقليل، واللغة، وغير ذلك.

وكان العلم بهذه اللغات ممّا يتفاضل به العلماء، روى الزجاجي: «جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده، فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني أنّك تحبّزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنّك تجيز: (ليس الطيبُ إلّا المسكُ) بالرفع، قال: فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمّر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازيّ إلّا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميّ إلّا وهو يرفع... قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة: كيف تقول: حفرت إراتك؟ فقال: حفرت إراتك، قال: فكيف تقول: استأصل الله عِرقاتهم أو عِرقاتهم؟ فقال: استأصل الله عِرقاتهم. فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لأنّ جلدك يا أبا خيرة، يقول: أخطأت. قال أبو العباس: وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو...» (2)

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين 39

(2) الزجاجي، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، 340هـ (1984م)، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، دط الكويت: سلسلة تصدرها

وزارة الإعلام 4، 5

وقد كان لهذه اللغات صدى واسع في القراءات القرآنية، حتى ذهب الفراء إلى أن «القرآن يأتي باللغتين المختلفتين».⁽¹⁾ وكم كانت هذه اللغات باعثاً لخلاف واسع بين النحاة، فانظر مثلاً إلى ما أورده الأزهرى عن اختلاف النحاة في خبر (ما): « وما ذَكَرَهُ من وُجوب الرفع مُطلقاً في الخبر المُنتَقِضِ نَفْيُهُ هو قول الجمهور، والثاني: جواز النصب مطلقاً، وهو قول يونس، والثالث: جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً، وهو قول الفراء، والرابع: جواز النصب بشرط كون الخبر مُشَبَّهاً به، وهو قول بقيّة الكوفيّين...»⁽²⁾. ومن الواضح - في مثل هذا وشبهه - أن كلّ مذهب يستند إلى استعمال من الاستعمالات، أو لغة من اللغات.

وقد نُسِبَت كثير من هذه اللغات إلى قبائلها ومواطنها، وانقسام اللغات بين أهل الحجاز وتميم شائع وكثير في كتب النحو واللغة⁽³⁾. ولم يقتصر أمر اللغات على هاتين الطائفتين الكبيرتين، بل نسب النحاة كثيراً من اللغات إلى قبائل أُخر، كخثعم وأزد السراة⁽⁴⁾، وبلحارث⁽⁵⁾، وكنانة وربيعه وغيرها⁽⁶⁾.

وهناك لغات كثيرة نصّ عليها النحاة دون أن ينسبوا لأهلها، إمّا لأنهم لم يهتموا لعزوها، أو لأنّ مَنْ استعملها لم تكن قبائل أو مناطق محدّدة⁽⁷⁾. وغالباً ما يشير النحاة إلى ذلك بقولهم: إنّ بعض العرب يقول⁽⁸⁾، أو ومن العرب مَنْ يقول⁽⁹⁾، أو لغة لبعض العرب⁽¹⁰⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن، 74/3، وانظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث، دط، دم، الدار العربية للتراث 182

(2) الأزهرى، خالد بن عبدالله، 905هـ. (د.ت)، شرح التصريح على التوضيح، دط، دم، دار الفكر 196/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 57/1، 59، 328، 373، 319/2، ابن السراج، الأصول 61/1، 165، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، 285هـ، (1994م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، دط، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث 202/3، الفراء، معاني القرآن 479/1، ابن جني، المحشّب 109/1، أبو حيان، التنزيل والتكميل 299/4، السيوطي، همع الهوامع 126/5، الراجحي، عبده، (2007م)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، عمان: دار المسيرة 183.

(4) انظر: ابن السراج، الأصول 192/1، ابن جني، الخصائص 370/1

(5) الأزهرى، شرح التصريح 68/1، الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى، 790هـ، (2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث الإسلامية 163/1

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع 133/1، وانظر: السامرائي، إبراهيم، (1995م)، النحو العربي في مواجهة العصر، ط1، بيروت: دار الجيل 209

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 314/1، 391، ابن السراج، الأصول 418/1، الشاطبي، المقاصد الشافية 311/2

(8) انظر: ابن السراج، الأصول 418/1، سيبويه، الكتاب 314/1، 391، الشاطبي، المقاصد الشافية 311/2

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 273/1

(10) السيوطي، همع الهوامع 107/4، الأعم الشنتمري، تحصيل عين الذهب 485، وانظر: عبداللطيف، ضرورة الشعر 230

وقد أصدر النحاة مجموعةً من الأحكام على هذه اللغات، فقد وصفوا بعض اللغات بأنها كثيرة⁽¹⁾، أي شائعة الاستعمال، وأنها أكثر كلام العرب⁽²⁾، ووصفوا بعضها بأنه أجود من بعض⁽³⁾، كما وصفوا بعضها بالفصيح⁽⁴⁾، وبعضها بالشهير⁽⁵⁾، والقليل⁽⁶⁾ والقبيح⁽⁷⁾، ونحو ذلك.

ومدار أحكامهم التقويمية هذه مبنيٌّ على أمر شيوع اللغات وسعة تداولها، وعلى قربها أو بعدها من القياس، قال ابن جنِّي: «وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رسلتهما، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقوِّيهما على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدُّ أنساً بها... فأما أن تقلَّ إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا فإنَّك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً»⁽⁸⁾.

وبناءً على ما سبق فإنَّ ما كثر استعماله وتداوله إنما قطع شوطاً بعيداً في التحول زماناً ومكاناً أو هما معاً، وما قلَّ استعماله أو ندر إنما ينبئ عن حداثة عهده بالتحول، فما يزال في بداية طريقه في الاستعمال والتداول. وقد يشير من جهة أخرى إلى أنه في آخر عمره الاستعمالي؛ لأنه في هذه الحالة مُتحوِّل عنه في كثير من مساحة الاستعمال إلى قرينه الآخر الذي سيقابله بالضرورة من حيث الحكم الكمي: شيوعاً وندرةً، أو كثرةً وقلةً.

(1) سيبويه، الكتاب 192/2، الأنباري، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد، 577هـ، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين

والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، مصر: المكتبة التجارية الكبرى 111/1

(2) سيبويه، الكتاب 436/1، الفراء، معاني القرآن 304/1، 326، 401، أبو حيان، البحر المحيط 237/2

(3) سيبويه، الكتاب 82/1، 271

(4) سيبويه، الكتاب 155/1، وانظر: ابن السراج، الأصول 50/2، السيوطي، همع الهوامع 53/1، وانظر: عبداللطيف، العلامة الإعرابية في

الجملة بين القديم والحديث 232

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية 269/2

(6) سيبويه، الكتاب 147/1، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن عبدالرحمن، د.ط، العراق: وزارة

الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي 192، أبو حيان، التذييل والتكميل 280/4، وانظر: إبراهيم، حسن إبراهيم، (1983م)، سيبويه

والضرورة الشعرية، ط1، القاهرة 167

(7) الفراء، معاني القرآن 184/2، وانظر: الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي 295

(8) ابن جنِّي، الخصائص 10/2

وقد كان من الواضح في إشارات النحاة تلك العلاقة الوثيقة التي أقاموها بين الشبوع والفصاحة، حتى إنّ أبا حيّان لم يحمل القرآن إلّا على اللغة الفصيحة الكثيرة؛ لأنّ ذلك هو أفصح الكلام - كما يقول - وينزّهه عمّا سواه.⁽¹⁾

لكنّ السيوطي لا يرى من علاقة بين الكثرة والفصاحة، يقول: «ولست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلّته، وإنّما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة⁽²⁾، وإنّ ما كثر استعماله أعرف وأنس؛ لطول العادة له»⁽³⁾.

وقد وُجّهت انتقادات منهجيّة من بعض المحدثين للربط بين كثرة الاستعمال والفصاحة، على اعتدادهم بذلك الربط علمياً ومنهجياً، منها أنّ اعتبار القلّة والكثرة ليس في مجال لهجة واحدة، محدّدة البيئة والزمن، ولكنّه في لغات متعدّدة البيئة، مختلفة الزمان والمكان، تخضع لظروف غير موضوعيّة، منها عدد القبيلة، وشهرتها، وحظّ الراوي من الأخذ منها⁽⁴⁾. ومن هنا اعتدّ بعضهم بالقياس معياراً للفصاحة⁽⁵⁾، ولم يجد بعضهم مُسوِّغاً للمفاضلة بين لغة (لهجة) وأخرى⁽⁶⁾. وهو ما أرجّحه؛ لأنّ شبوع الاستعمال مسألة تداوليّة لها ظروفها الخاصّة.

ومما يدعم فكرة التحوّل تلك الإشارات إلى صفة القَدَم في بعض اللغات مقابل لغة عاقبتها هي أحدث منها، وهي إشارات تاريخيّة قيّمة في موضوع تحوّل الاستعمال، ومن ذلك أنّ الزمخشريّ وصف إعمال (ما) عمل ليس باللغة الحجازيّة القدّمي⁽⁷⁾، وذكر بعض الدارسين أنّ إعراب المثني بالألف مطلقاً لغة قديمة لبعض العرب⁽⁸⁾.

(1) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط 88/1

(2) جاء قوله هذا في بعض حديثه عن لغات عين المضارع صحيح الآخر بين الضم والكسر، وأن الكسر أكثر استعمالاً. ولكن ظاهر عبارته المشار إليها أن هذا حكم عام عنده.

(3) السيوطي، المزهري 207/1

(4) عيد، محمّد، (د.ت)، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، د.ط. القاهرة: عالم الكتب 82

(5) انظر: دمشقيّة، المنطقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي 25، 26، 30

(6) انظر: الجندي، اللهجات العربيّة في التراث 182، حسن، عبّاس، (1966م)، اللغة والنحو بين القديم والحديث، د.ط. مصر: دار المعارف 32

(7) أبو حيّان، البحر المحيط 304/5

(8) الجندي، اللهجات العربيّة في التراث 61، وانظر: المطبلي، غلب، (1978م)، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة، د.ط. العراق: منشورات وزارة

الثقافة والفنون 252، السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 209، الأصمعيّ، عبدالمك بن قريب، 216هـ، (د.ت)، الأصمعيّات،

تحقيق: أحمد محمّد شاكر، عبدالسلام هارون، ط3، مصر: دار المعارف 287، عون، حسن، (1952م)، اللغة والنحو، دراسات تاريخيّة وتحليليّة

ومقارنة، ط1، الإسكندريّة 58

وذهب بعضهم إلى أنّ الاستعمال التميمي في الفعل (عسى) أقدم من الاستعمال الحجازي⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى تدور إشارات في مصنفات النحو إلى وجود استعمالين لبعض التراكيب دون الإشارة إلى أنّ أحدهما استعمال عامّ معتمد، والآخر لغة إلى جانبه، وليس في أحدهما غاية في المعنى تختلف عما قبله، من ذلك ما رواه سيبويه عن العرب في الوصف بـ(بنت) في غير النداء، نحو: هذه هند بنت عاصم، بالتثوين، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط.⁽²⁾ وذكر الفراء أنّ العرب تقول: «هزّ به وهزّه، وخذ الخطام وخذ بالخطام، ... وامد بالحبّل وامد الحبّل»⁽³⁾.

ويمكن تفسير هذه الإشارات وما شاكلها، وهو كثير، على أنّها كانت بداية تحوّل في تلك التراكيب، إذ ينقسم استعمال التركيب إلى استعمالين يجريان معاً، لكنّ أحدهما لم يستقلّ عن الآخر بعد؛ لأنّه - كما يبدو - حديث عهد بالتحوّل، ولم يشع في بيئة خاصّة حتّى يصبح لغة تُنسب إلى قبيلة أو منطقة، ولو مرّ عليه حين من الدهر، وشاع في بيئة ما، لذكره النحاة على أنّه لغة تُنسب لأهلها.

ولعلّ هذا ما دعا (رابين) إلى الاعتراض على نسبة أيّ تركيب بديل عن العربيّة الفصيحة إلى اللهجات، يقول: «فأيّ تركيب كان مخالفاً لأيّ قاعدة نحويّة صرفيّة لسبب ما، يمكن أن يوجد في أيّ لهجة أو نصّ لفرد من قبيلة ما، غالباً وببساطة يُعلن أنّه استعمال لهجي»⁽⁴⁾.

ثمّ بيّن المشكلة التي تنتج عن ذلك، وهي ظهور تراكيب مخالفة في أيّ مكان من اللغة، فلو كان لهجة لكان في منطقة محدّدة. وهذا يؤيّد ما أرمي إليه من أنّ هذه استعمالات متحوّلة، لم تتبنّها بعد بيئة مكانيّة ما لتصبح لهجة.

وقد فطن تمام حسن إلى أنّ النحاة درسوا هذه اللهجات في أطوار متعدّدة من نموّها، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطوّر

(1) المطلي، لهجة تميم 235

(2) السيوطي، مع الهوامع 57/3

(3) الفراء، معاني القرآن 165/1

(4) رابين، تشييم (2002م)، اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة، ترجمه وقّم له: عبدالكريم مجاهد، ط1، بيروت: المؤسسة العربيّة

للدراسات والنشر 46

اللغة»⁽¹⁾، وقد يكون من أمثلة ذلك ما ذكره من لغات في (كلا) ، من حيث إضافتها، فالمشهور: إعرابها إعراب المثنى إذا أُضيفت إلى ضمير، وقصرها مع الظاهر، ولغة كنانة إجراؤها مجرى المثنى مطلقاً، أُضيفت إلى المضمَر أو الظاهر، ولغة بلحارث بن كعب: إجراؤها مجرى المقصور مطلقاً.⁽²⁾

وهذه اللغات لا أجد لها تفسيراً إلا أنها تحوُّلات من حال إلى حال، لكن كلَّ تحوُّل سار في قبيلة أو منطقة ما. والتحوُّل لا يحدث في وقت واحد، ولا يغشى كلَّ مستعملي اللغة، ولكنه يتدرج زمانياً ومكانياً.

إنَّ ما سبق من تعدد اللغات وتنوعها كثرةً وقلةً، وأحكام النحاة عليها، واختلافهم فيها، إنما يمثِّل تمثيلاً حقيقياً حركة التطوُّر اللغوي⁽³⁾ التي كانت اللغة تسير فيها، والتحوُّل أساسها. واختلاف اللهجات يمثِّل أعراض تطوُّر يلعب المكان دوراً بارزاً فيها - كما يقول نهاد الموسى.⁽⁴⁾

لذلك كان من الصعب النظر إلى استقلال اللهجات عن الفصحى؛ لأنَّه لا يمكن الفصل بين اللغة ولهجاتها إلا بعد أن تمنع اللهجة بالانفكاك، والسير بعيداً عن اللغة الأم، وحتى في هذه المرحلة يبقى الفصل نسبياً. فاللهجة ليست نظاماً جديداً في اللغة، بل هي شكل آخر لنظام موجود، وهو شكل جاء بالتحوُّل في أغلبه، ولعلَّ هذا ما دعا تَمَام حسان إلى القول بأنَّ اللهجة شكْلٌ من أشكال تنفيذ اللغة، ثمَّ ذهب إلى أنَّ «اللهجة ظاهرة ديناميكية، واللغة ظاهرة استاتيكية؛ لأنَّ اللهجة تنفيذ واللغة أساس، ومن هنا كانت الدراسات التاريخية للغة - كما يقول - دراسة لتاريخ اللهجة إن شئت الصواب».⁽⁵⁾

وقد ذكر عدد من الدارسين أنَّ أيَّ لغة يصعب عليها الاحتفاظ بوحدها، فما تلبث أن تتشعب إلى لغات ولهجات، وذكروا لذلك عوامل، وهي عوامل خارجية، مثل:

(1) حسان، تَمَام (1979م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 14

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية 1/163، الأزهرى، شرح التصريح 1/68

(3) انظر: السامرائي، إبراهيم، (1983م)، التطوُّر اللغوي التاريخي، ط3، بيروت: دار الأندلسي للتوزيع 29، رابين، اللهجات العربية القديمة 36

(4) انظر: الموسى، في التطوُّر النحوي 7

(5) حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية 186، 187

الانعزال، والصراع اللغوي، والهجرات، وغير ذلك⁽¹⁾، ولكنهم أغفلوا التركيز على عامل داخلي في اللغة نفسها، هو خضوع اللغة لسلطان التحول الذي توجّهه تلك الظروف والعوامل الخارجية⁽²⁾، فاللغة لا تبقى على حال مدة طويلة، وسرعان ما تتغيّر وتتبدّل وتحوّل. لكنّ عاملاً مثل الانعزال يجعل تحولات كل بيئة مستقلة عن الأخرى، فيكرّس تعدّد اللهجات وتباينها⁽³⁾. قال ولفنسون: «يجب ألا يغيب عن بالنا أنّ من طبيعة اللغات أن تكون دائمة التغيّر، فلا يمكن أن تقف على حالة واحدة زمنًا طويلاً... وإلى هذه الطبيعة الملازمة للغات ترجع تلك التغيّرات التي حدثت في مناطق الجزيرة العربية، لم تكن عرضةً لأنّ يتسرّب إليها التأثير الأجنبي»⁽⁴⁾. ولا يمكن إغفال عامل التحول؛ لأنّه جوهري في العملية، قال فندريس: «عندما يُحسب حساب الظروف الخارجية في تكوين اللهجات، يبقى أنّ هذه الظروف تستند جوهرياً إلى التطوّر الطبيعي لعناصر اللغة»⁽⁵⁾؛ لذلك عزا بروكلمان تشكّل اللغات إلى تحولات اللهجات، فاللهجة إذا استقلّت وانعزلت، واستمرّ فيها التحول فإنّها مع مرور الزمن ستبتعد عن اللغة الأمّ، وتصبح لغة قائمة بذاتها.⁽⁶⁾

وأهمية هذا الكلام أنّ التحول هو العملية الجوهرية التي تسري في اللغات فتحيلها إلى لهجات، ثمّ تصبح هذه اللهجات لغات تحت ظروف معيّنة.⁽⁷⁾

4.1 التحول والأصل والفرع:

ليس الغرض من هذا المبحث الوقوف عند الأصل والفرع على إطلاقهما، فهو مبحث واسع في النحو، له علاقة بأصول التفكير النحوي، والقياس، وقد اختلط في

(1) انظر: أنيس، (د.ت)، في اللهجات العربية، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 21، 22، وافي، علي، (د.ت)، علم اللغة، ط9، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر 172

(2) انظر: وافي، علي، (د.ت)، اللغة والمجتمع، د.ط، القاهرة: دار نهضة مصر 159-161

(3) انظر: أنيس، في اللهجات العربية 38، بشر، علم اللغة الاجتماعي 142

(4) ولفنسون، أ.، (د.ت)، تاريخ اللغات السامية، د.ط، بيروت: دار القلم 190

(5) فندريس، اللغة 327

(6) انظر: بروكلمان، كارل، (1977م)، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبدالنوّاب، د.ط، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض 14

(7) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية 14، وإبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي 26، فريجة، أنيس، (1973م)، معجم الألفاظ العامية، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان (صفحة أ من المقدمة)

المصنّفات النحويّة الأصل الافتراضيّ بالأصل الحقيقي، سواء أكان أصلاً تاريخياً⁽¹⁾ أم أصلاً مستعملاً. وغرضي هنا أن أكشف عن علاقة التحوّل بين التراكيب من خلال ما ذكره النحاة من أصالة تركيب وفرعيّة آخر في الاستعمال. وأبيّن أنّ الأصالة والفرعيّة، على هذا المعنى، لا تختلف في جوهرها عن فكرة التحوّل في شيء، فمسألة الأصالة والفرعيّة - إن ثبتت - ستكون من أقوى الأدلّة على التحوّل بين التراكيب. وليس أدلّ على التحوّل من كون أحد التركيبين أصلاً استعمالياً، والآخر فرعاً له. بل ما التحوّل إلّا هذا.

وأشار النحاة إلى وجود تراكيب تُعدّ أصلاً لتراكيب أخرى، عرّضت لهذا الأصل عوارض، ودخلت عليه دواخل أزالتها عن أصله وغيّرت⁽²⁾. فيكون التركيب المغيّر فرعاً لذلك الأصل.

وأرى أنّ مصطلح الأصل الذي ذكره النحاة هنا مصطلح نسبيّ، وإن لم يشيروا هم لذلك؛ لأنّ اللغة حلقات متتابعة، يتحوّل بعضها من بعض، وتتوالد تراكيب من تراكيب بالتحوّل وغيره، فما عدّ أصلاً ربّما كان فرعاً يوماً ما، وما يُعدّ فرعاً في وقت ما قد يصبح أصلاً، وهكذا دواليك.

وقد استند النحاة إلى بعض المعايير للاستدلال على أصالة ما عدّوه أصلاً، وفرعيّة ما عدّوه فرعاً، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- اعتمد النحاة معيار كثرة الاستعمال وقلّته: فالأكثر شيوعاً هو الأصل، والأقلّ فرع عليه، ومن ذلك أنّهم ردّوا على ابن مالك مذهبه، في أنّ السين فرع على سوف «بأنّها لو كانت فرعاً... لكانت أقلّ منها استعمالاً»⁽³⁾ وأجاب بعضهم عن ردّهم هذا، بأنّه قد يفوق الفرع الأصل.⁽⁴⁾

(1) انظر: عبداللطيف، ضرورة الشعر 371

(2) انظر: المبرد، المقتضب 45/2، ابن السراج، الأصول 181/2

(3) السيوطي، همع الهوامع 377/4

(4) السيوطي، همع الهوامع 377/4

وذهب الشلوبين إلى أنّ اللغة الفصيحة الكثيرة أصل للغة القليلة⁽¹⁾، وقال ابن خروف: «والكثرة دليل أصالة، والقلة دليل فرعية»⁽²⁾، وردّ عليه أبو حيان بأنّ «هذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع وتقلّ الأصول»⁽³⁾، وقال عبد الصبور شاهين: «من اليسير التعرف على الأصالة والفرعية حين نستعين بشهرة النطق وكثرة الاستعمال»⁽⁴⁾. والصحيح أنّ هذا المعيار غير مُحكم، وسرعان ما تدّعى عليه ما ينقضه من مثل أقوال النحاة المتقدّمة، من أنّ الفرع قد يفوق الأصل، وكذلك ردّ أبي حيان على ابن خروف. يزداد على ذلك ما سيأتي في رقم (4) من أنّ ما عدّ أصلاً مهجوراً أو متروكاً هو نادر في الاستعمال، وفرعه أكثر شيوعاً منه. فالكثرة والشيوع لا ترتبط بأصل، ولا القلة ترتبط بفرع، وإنّما هي مسألة تداول واستعمال، لا يُستدلّ منها على الأصل من الفرع. ويبدو أنّ من وضع هذا المعيار إنّما كان يريد الأصل القياسي، أو الأصل الذي قامت عليه القاعدة، وهو أمر مختلف عما ناقشه هنا، من أصل استعماليّ أو تداوليّ أو تاريخيّ. وليس بخاف أنّ الأصل القياسي أصل مُصطنع.

2- ما وافق الوضع أصل لما خالفه، ومثال ذلك: إذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا للأصل؛ لأنّ المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، لكن إذا جاء الجواب ماضياً فدلالة الماضي مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه.⁽⁵⁾

3- الثقل أصل للخفيف: استدللّ الكوفيّون على مذهبهم في أنّ السين فرع (سوف) بأنّ (سوف) لمّا كثر استعمالها أصابها الحذف، بدليل أنّه صحّ عن العرب: (سو أفعِل)، (سف أفعِل)، كما أنّ السين تدلّ على ما تدلّ عليه سوف⁽⁶⁾، وكلّ هذا

(1) الشلوبين، أبو علي، عمر بن محمّد، 654هـ، (1994م)، شرح المقدّمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة

351/1

(2) أبو حيان، التذيل والتكميل 122/1

(3) أبو حيان، التذيل والتكميل 122/1

(4) شاهين، عبد الصبور، (1987م)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي 238

(5) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 69

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 646/2

يدلّ على فرعيّتها على (سوف) من قبل أنّ الجنوح إلى الخِفة (التخفيف) من قوانين التطوُّر الشائعة.

4- استدلّ كثير من النحاة على أنّ ممّا خرَجَ عن الاستعمال من الشاذّ أو الضرورة، إنّما خرج تنبيهاً على أصل متروك، وذلك مثل وقوع خبر (جعل) الإنشائية جملة فعلية مصدرية بـ (كلّما)، وحقّه أن يكون فعلاً مضارعاً، كغيرها من أفعال باب المقاربة، فيقال: جعلت أفعل كذا، ولا يُقال: جعلت كلّما شئت فعلت، « فما جاء هكذا (على الصورة الأولى من دون كلّما)، فهو موافق للاستعمال المطرّد، وما جاء بخلافه فهو مُنبّه على أصل متروك»⁽¹⁾، وكذا الأمر في مجيء خبر عسى اسماً مفرداً، مثل: إني عسيتُ صائماً⁽²⁾، فهو من باب التنبيه على أصل متروك.⁽³⁾

5- بنى النحاة - في بعض المسائل - الأصل على اختصاص الحروف وعدمه، إذ حكموا بأنّ (ما) التميمية هي الأصل، والحجازية فرع، وذلك أنّ حقّ (ما) ألاّ تعمل؛ لأنّها تدخل على الأسماء والأفعال، وهذا الأصل فيها موافق لحالتها التميمية، أما في اللغة الحجازية فهي فرع على هذا الأصل، تشبيهاً لها بليس.⁽⁴⁾ وبعد، فإنّ مسألة الأصل والفرع ومعاييرها السابقة لتدلّ دلالة واضحة على تنبّه النحاة وشعورهم بمسألة التحوّل في التراكيب، وأنّ تحديد الأصل من الفرع فيها إنّما يُحدّد اتجاه التحوّل الذي كان يسير فيه الاستعمال.

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح 135

(2) هذه الجملة جزء من شطر مرجوز لرؤية، وهو: لا تكثّرْ إني عسيتُ صائماً، انظر: البروسي، وليم بن الورد، (دب)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤية، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، دبط الكويت: دار ابن قتيبة 185.

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح 135

(4) انظر: ابن السراج، الأصول 97/1

وقد حمل النحاة مسائل كثيرة على الأصل والفرع: وجُلُّها هي المسائل ذاتها التي تَجَلَّى فيها التحوُّل، فمنها: تتوین اسم الفاعل وإضافته، على أنَّ الأصل التتوین، وإضافته بعد حذف التتوین أو النون تخفيفاً إضافة غير محضة هي فرع لذلك الأصل، على خلاف بين النحاة⁽¹⁾.

ومنها: أنَّهم عدّوا (ما) التميمية أصلاً للحجازية⁽²⁾، وذهبوا إلى أنَّ الأمر باللام للمخاطب، مثل (لتقم)، هو الأصل في الأمر، وقالوا إنَّهم حذفوا اللام مع حرف المضارعة للتخفيف، عندما كثرت في الاستعمال.⁽³⁾ كما ذهبوا إلى أنَّ الأصل عدم نزع الخافض، وفرعه هو التحوُّل إلى نزعه من بعض التراكيب.⁽⁴⁾ وذكر سيبويه أنَّ قول العرب: يا أخانا زيداً، أصل لقول قوم: يا أخانا زيدُ.⁽⁵⁾ وذهبوا أيضاً إلى أنَّ الأصل في المعتلّ التحريك رفعاً وجرّاً⁽⁶⁾. وذكر مكيّ ابن أبي طالب أنَّ تمام الحركات هو الأصل، وحذفها فرع⁽⁷⁾، كما ذكر أنَّ العطف بإعادة حرف الجرّ هو الأصل، والعطف بدونه فرع⁽⁸⁾، وغير ذلك من المسائل.

5.1 التحوُّل والاتّساع:

الاتّساع يشبه أن يكون توسيع طوق القاعدة التي سعى النحو إلى إحكامها على الاستعمال، أو هو كلّ زحزحة تمسّ التركيب مُنَحَرَفَةً به عن المستوى القياسي أو

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 1/166، النحاس، إعراب القرآن 1/312، الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، 538هـ، (دب)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، د. ط. د. م. دار العالمية للنشر 1/414، أبو حيان، البحر المحيط 8/424، القيسي، مكيّ بن أبي طالب، 437هـ، (1987م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة 1/490، العبادي، أحمد بن قاسم، 994هـ، (1983م)، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق: محمد حسن عواد، ط1، عمان: دار الفرقان، 38-42.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 1/57، المبرد، المقتضب 4/188، ابن السراج، الأصول 1/55، برجستراسر، ج. (1994م)، التطوُّر النحويّ للغة العربية،

أخرجه وصحّحه وعلق عليه: رمضان عبد التّوّاب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي 174

(3) انظر: المبرد، المقتضب 2/43، الفراء، معاني القرآن 1/469، ابن السراج، الأصول 2/174، الأنباري، الإنصاف 2/524، الزمخشري، الكشف 2/242، الحلبي، السمين، أحمد بن يوسف، 756هـ، (1986م)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1،

دمشق: دار القلم 6/224، السيوطي، الأشباه والنظائر 1/75، الصغير، القراءات الشاذة 447.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 1/38، المبرد، المقتضب 2/341، ابن يعيش، شرح المفصل 7/63، الشاطبي، المقاصد الشافية 3/144

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 2/184، 185

(6) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر 59، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 200.

(7) انظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/241

(8) انظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/370

المثالي، وذلك بخروج أحد العناصر عن وظيفته النحويّة الملازمة له أصلاً إلى وظيفة أخرى على سبيل الاتّساع في الاستعمال، ومن أمثلة ذلك انتقال الظرف إلى المفعول به، أو انتقال الاسم المجرور إلى النصب على نزع الخافض.

ولعلّ مقولة فنديريس (النحو الأمثل) تصلح أن تكون أساساً لفكرة الاتّساع، وهي تعني أن النحو يسعى إلى أن «تكون لكل وظيفة عبارة، وعبارة واحدة لكل وظيفة نحويّة، ولتحقيق هذا يجب أن تكون اللغة ثابتة بثبوت الجبر، حيث يبقى الرمز منذ أن يصاغ أول مرة ثابتاً لا يتغيّر في جميع العمليّات...»⁽¹⁾، وهيئات ذلك في اللغة التي لا تدوم على حال، فجعل النحاة يرصدون كلّ تحرك عن المستوى المثالي المتمثّل بالقاعدة، ويفسّرونه على وجه من الوجوه، ومنها الاتّساع.

وعلى الرغم من عدم إغفال النحاة هذا المصطلح منذ سيبويه إلاّ أنّهم لم يُقيّدوه بحدّ جامع مانع، غير أنّهم كانوا يشيرون في توجيه بعض الشواهد والاستعمالات إلى أنّها من باب الاتّساع.

وعقد له ابن السراج باباً في (الأصول) بعد باب الحذف، وعدّ الاتّساع ضرباً من الحذف، ثمّ بيّن الفرق بينهما، وخلصته: أنّك في الاتّساع، إن حذفت فإنّك تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، فتقيم المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف مقام الاسم، والحذف هو إسقاط لفظ من التركيب، وقد يبقى أثره (عمله) دون أن يقوم مقام المحذوف شيء.⁽²⁾

وقد أشار ابن السراج إلى كثرة الاتّساع في الكلام وشيوعه، قائلاً: «الاتّساع أكثر في كلامهم من أن يُحاطَ به»⁽³⁾، وعدّ منه بابي المفعول له والمفعول معه، إذ كان من حقّهما أن لا يفارقهما حرف الجرّ، فدلّ ترك العرب لذلك على أنّهما بابان وُضِعَا في غير موضعهما، وأنّ ذلك اتّساع منهم فيهما.⁽⁴⁾

(1) فنديريس، اللغة 202

(2) انظر: ابن السراج، الأصول 255/2

(3) ابن السراج، الأصول 255/2

(4) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر 19/1

وعقد السيوطي في الأشباه والنظائر باباً للاتّساع مستدرّكاً على النحاة أنّهم لم يخصّوه بباب مستقلّ في مصنفاتهم عدا ابن السراج.

ومن خلال وقوف النحاة عند الاتّساع وإشاراتهم إليه يمكن تقسيمه على ثلاثة أقسام:

1- ما يمكن حمله على المجاز ، وقد أطلق عليه بعضهم التوسّع في المعنى⁽¹⁾، وذلك مثل: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾⁽²⁾، ووجه التوسّع عندهم في هذا أنّه أقام المضاف إليه مقام المضاف توسّعاً، «والأصل: واسأل أهل القرية»⁽³⁾.
وقد قصر بعض الدارسين الاتّساع على الانزياح في المعنى، لأنّه لا يظهر أي انحراف مباشر في قواعد التركيب.⁽⁴⁾

ويمكن أن يُحمّل على ما تقدّم قول ابن السراج من أنّ «العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتّساعاً واختصاراً، مثل: جئتُك مقدّم الحاجّ، وخفوق النجم، وصلاة العصر، فيُقدّر أنّ المراد بهذا: جئتُك وقت مقدّم الحاجّ...»⁽⁵⁾، ولو ورد هذا الاستعمال المقدّر في لغة العرب لكانت المسألة من باب التحوّل إلى الحذف تخفيفاً، ولكنّ التركيب الذي ذكره هو تقدير يقتضيه المعنى، ومن ثمّ يكون التركيب إلى المجاز أقرب منه إلى الاتّساع، والمجاز فيه أنّه ذكر الحدث وأراد وقته. وأورد ابن عطية: «وحذف المضاف هو عين المجاز وعظمه - هذا مذهب سيبويه وغيره من أهل النظر - وليس كلُّ حذف مجازاً»⁽⁶⁾

2- ما هو اتّساع ليس إلّا، وذلك مثل توسّع العرب في خبر المبتدأ حتّى يكون استفهاماً، إذ قرّر النحاة أنّ خبر المبتدأ لا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً، وما شابه ذلك، ولكنّ العرب اتّسعت في كلامها فقالت: زيدٌ كم مرّة رأيته؟⁽⁷⁾

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر 23/1

(2) يوسف 82

(3) الجرجاني، عبد القاهر، 471هـ (1978م)، أسرار البلاغة، دبط، بيروت: دار المعرفة 362

(4) انظر: برامو، بو شعيب، (2006م)، ظاهرة الحذف في النحو العربي - محاولة للفهم، مجلة عالم الفكر، المجلد 34، العدد 3، ص 57

(5) ابن السراج، الأصول 193/1

(6) الأنطلسي، ابن عطية، عبد الحق بن غالب، 546هـ (1993م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط1،

بيروت: دار الكتب العلميّة 271/3

(7) انظر: ابن السراج، الأصول 72/1

وقد يكون منه توسيع وظيفة العنصر نحويًا، وهو ما سمّاه جرجي زيدان (تَفْنًا عربيًا)، فالباء، كما يقول، لا تَسْتَعْمَلُ أصلاً إلا للظرفية على اعتبار أنها كانت مشتقة من بيت، وما بقي من معانيها الكثيرة ليس إلا تَفْنًا عربيًا.⁽¹⁾

ويبدو أن التوسع في القسمين السابقين توسع خاص بالمعنى، وتطور الدلالة، والانتساع في الأساليب، ومن ثم فإنني لست معنيًا به في مقامي هذا.

3- ما له صلة وثيقة بالتحول، وهو بغيتي هنا، ومن أبرز أمثله الانتساع بالظرف، وهو من أكثر أمثلة الانتساع دوراناً عند النحاة. وهو أن تجعل الظرف مفعولاً به، مثل: صمت رمضان، ورمضان صمته، أو نائب فاعل، مثل: صيد عليه يومان، أو خبراً مرفوعاً، مثل: أخطب أيام الأمير يوم الجمعة، وغير ذلك. قال سيبويه: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون:

أُنْصَبُ لِلْمَنْيَةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السَّيُولِ⁽²⁾

فجعلهم هم الدرج، كما تقول: زيدٌ قصدك، إذا جعلت القصد زيدا...»⁽³⁾

وقال ابن السراج: «وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسماً، وأن يكون ظرفاً، فلك أن تنصبه نصب المفعول به على السعة، تقول: قمت اليوم، وقعدت الليلة، فتنصبه نصب زيد إذا قلت: ضربت زيدا، ويتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت: قمت اليوم، فتنصبه نصب المفعول على السعة، فكذبت عنه، قلت: قمتُه، وإذا نصبته نصب الظروف، قلت: قمتُ فيه. وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسمَّ فاعله»⁽⁴⁾، وقال الأنباري في آية الفاتحة: «ويوم الدين ظرف جُعِلَ مفعولاً على السعة، فلذلك أُضيف إليه»⁽⁵⁾

والانتساع في مثل هذا لا يختلف عن التحول في شيء؛ لأن نصب الظرف على المفعول به أخف من نصبه على الظرف، فالظرف يحتاج إلى تقدير (في) معنى، أو

(1) انظر: زيدان، جرجي، (1987م)، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ومعه تاريخ اللغة العربية، ط1، بيروت: دار الحداثة 81

(2) انظر: إبراهيم بن هرمة، ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعبيد، دط، النجف الأشرف: مطبعة الآداب 192، وجاء البيت فيه برفع (درج)، وهو من

شواهد سيبويه، الكتاب 416/1، انظر: البغدادي، الخزانة 424/1

(3) سيبويه، الكتاب 416/1

(4) ابن السراج، الأصول 193/1، 194

(5) الأنباري، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد، 577هـ، (1969م)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى

السقا، دط، القاهرة: دار الكتاب العربي 35/1

إبرازها في حالة الضمائر، فجنح الاستعمال إلى معاملة الظرف معاملة المفعول به لتشابه الموضوعين وتقاربهما. وحين لاحظ النحاة ذلك قالوا إنّ العرب اتّسعت بالظرف فأقامته مقام المفعول به، وما هو إلاّ التحوّل في الاستعمال من حالٍ إلى حالٍ.

ومما يُرجّح أنّ الأمر تحوّل فيما سمّاه النحاة اتّساعاً في الظرف، أنّ سيبويه أورد التركيب على كلا الاستعمالين (الظرف، والمفعول به)، ثمّ قال: «كلّ ذلك عربيّ جيّد»⁽¹⁾، ممّا يعني أنّ الوجهين ما يزالان قيد الاستعمال بعد التحوّل الذي جرى، كما هي حال كثير من مسائل التحوّل التي وقفت عليها في هذه الدراسة.

وكذلك الأمر في: عبدالله أخطب ما يكون يوم الجمعة، بنصب يوم على الظرف، قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، كأنّه قال: أخطب أيام الأمير يوم الجمعة على سعة الكلام»⁽²⁾، وعدّوا من هذا قراءة زيد بن علي ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾⁽³⁾ برفع أسفل، إذ اتّسع بالظرف فجعله نفس المبتدأ⁽⁴⁾، أي الركب أشدّ تسفلاً منكم⁽⁵⁾، وقال الأخفش: «ولو شئت قلت: (أسفل منكم) إذا جعلته الركب، ولم تجعله ظرفاً»⁽⁶⁾.

ومن أمثلة الاتّساع التي يتفق فيها مع التحوّل، الاتّساع في نزع الخافض، إذ عدّت طائفة من النحاة المنصوب على نزع الخافض توسّعاً⁽⁷⁾، ولا يخفى وجه التحوّل في نزع الخافض، فالتركيب تحوّل إلى حذف الخافض كما سيأتي بيان ذلك. ويشير سيبويه إلى اتّساع وقع في حروف الاستفهام - هو في حقيقته تحوّل كما أراه - وهذا الاتّساع هو أنهم ابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك⁽⁸⁾، وكلمة الأصل هنا تدلّ على حركة التحوّل التي تمّت في تركيب الاستفهام، إن كان المراد

(1) سيبويه، الكتاب 85/1

(2) سيبويه، الكتاب 402/1، وانظر: 409/1

(3) الأنفال 42، النصب قراءة الجماعة، والرفع قراءة زيد بن عليّ (البحر 500/4، وإعراب القرآن للنحاس 678/1)

(4) انظر: السامرائي، خليل إبراهيم، (2006م)، قراءة زيد بن عليّ، دراسة نحويّة ولغويّة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة 99

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن 411/1

(6) الأخفش، سعيد بن مسعدة، 215هـ، (1985م)، معاني القرآن، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، ط1، بيروت: عالم الكتب 546/2

(7) انظر: ابن السراج، الأصول 170/1، السيوطي، همع الهوامع 153/3، الرمالي، العربيّة والوظائف النحويّة 151

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 98/1

به الأصل الاستعماليّ، وإن كان المراد به الأصل القياسيّ فإنّها تدلّ على أنّ نظرية النحاة للاتّساع إنّما هي بالنسبة للقاعدة والقياس.

وقد ربط أحد الباحثين بين الاتّساع والتداوليّة، وسمّى عمل سيبويه في الكتاب بأنّه عمل تأسيسيّ لتداوليّة يمكن تسميتها بتداوليّة الاتّساع والتجوّز، وهذه التداوليّة هي وجه من وجوه التطوّر والتحوّل والانتقال⁽¹⁾. فلا غرو في هذا الصراع المتأصل بين القواعد من جهة، والاستعمال واللغة من جهة أخرى.

ومما يؤكّد طبيعة الاتّساع التطوريّة - التحوّلية أنّه وثيق الصلة بكثرة الاستعمال، والإشارات إلى الربط بين كثرة الاستعمال والتغيّر والاتّساع أكثر من أن تُحصى⁽²⁾.

لذلك لم يكن بوسع النحاة - على تمسّكهم بالقواعد وحرصهم عليها - إلاّ الاعتراف بهذا الخروج الذي يتغلّت من عقال القواعد، قال ابن السّراج: «وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتّسعت المذاهب فيه»⁽³⁾.

(1) انظر: مقبول، إدريس، (2006م)، الأسس الإستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه، ط1، عمّان: جدارا للكتاب العالميّ، إربد: عالم

الكتب الحديث 382

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 163/2، 196، 197، 204، 117/3، وانظر: عبد المقصود، حسن، (2005م)، الاستئناف في كتاب سيبويه (درس في النحو

والدلالة)، القاهرة: مجلّة علوم اللغة، المجلّد 8، عدد 1، ص 66

(3) ابن السّراج، الأصول 66/1

الفصل الثاني

التحول والنظريات اللغوية الحديثة

1.2 التحول ومبادئ سوسير:

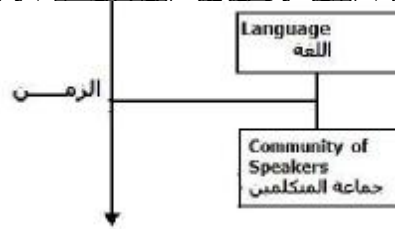
يعدّ فريديناند دي سوسير من أبرز مؤسسي علم اللغة الحديث، وما تزال المبادئ التي وضعها فيما أثر عنه من محاضرات في علم اللغة تشكل أسساً متينة وقويّة لكثير من الدراسات والنظريات الحديثة.

ومن إشارات العامة التي لها صلة بموضوع التحول:

1- الثبات والتغيّر للعلامة اللغوية: تنبّه سوسير إلى فكرة الثبات والتغيّر التي تقع اللغة تحت تأثيرهما⁽¹⁾، إذ إنّها تتشبّث بثباتها من جهة، ولكنها لا تستطيع مقاومة عوامل التغيّر من جهة أخرى، ومن هذه المفارقة تنبجس فكرة التحول. ويؤكد سوسير أنّ هاتين الحقيقتين تعتمد كل منهما على الأخرى: «العلامة عرضة للتغيير؛ لأنها تخلد نفسها»⁽²⁾، مشيراً إلى أنّ الذي يسيطر في كلّ التغيّر هو ثبات الجوهر القديم.

ومما يجعلني أربط بين هذه الإشارات والتحول أنّ ما أشار إليه يؤكد أنّ العملية في التغيّر هي تحول؛ لأنّ اللغة تتشبّث بأنظمتها غاية التشبّث، في حين أنّها لا تستطيع مقاومة التغيّر كليّةً، فيحدث ما هو بين الأمرين، وهو الزحزحة أو التحوّلات التي تصيب - فيما تصيب - الشكل النحويّ، وهي تحوّلات وتغيّرات تدريجيّة تحتاج فترات متطاولة من الاستعمال حتّى يبتعد فيها الفرع عن الأصل.

ويجعل سوسير هذا التغيّر حتمياً؛ لأنّه كما يقول قانون عالمي، ولا يوجد سبب لإخراج اللغة منه؛ لأنّ الزمن يغيّر كلّ شيء، وفي سبيل توضيح ذلك رسّم هذه العلاقة ذات الأركان الثلاثة بين اللغة وجماعة المتكلّمين والزمن على النحو



التالي⁽³⁾:

(1) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام 93

(2) دي سوسير، علم اللغة العام 93

(3) دي سوسير، علم اللغة العام 96

إنّ العلاقة بين المكونات الثلاثة تجعل التغيّر حتمياً؛ لأنّ اللغة دائماً تخضع لعاملين لا يفتران: الاستعمال (جماعة المتكلمين) والزمن، وما التحوّل (أو التغيّر) إلّا فعلُ الاستعمال والزمن في اللغة.

2- يفرّق سوسير بين اللغة نظاماً ثابتاً - نسبياً - والكلام، وهو الفعل الفرديّ لاستعمال ذلك النظام. ومن ثمّ يرى أنّ جميع أنواع التغيّر - بما فيها التحوّل - تتبع من الكلام، وكلّ تغيّر يبدؤه عدد من الأفراد قبل أن يقبله عامّة الناس، فيدخل الاستعمال العامّ، وبذلك يكون قد انتقل من الكلام إلى اللغة⁽¹⁾. بل إنّه أرجع تطوّر اللغة إلى الكلام: «يكون الكلام هو السبب في تطوّر اللغة، فالانطباعات التي نحصل عليها من الإصغاء إلى الآخرين تتجمّع، فتؤدّي إلى تحوير السلوك اللغويّ عندنا»⁽²⁾. وبناءً على ذلك يمكن القول إنّ التحوّل يبدأ فرديّاً، ثمّ يصبح حقيقة من حقائق النظام اللغويّ، ولا يحالف النجاح دائماً الصيغ الجديدة للكلام⁽³⁾، ومن ثمّ تهمل، ولا تدخل نظام اللغة. ثمّ يشير إلى لحظتين مميزتين في تاريخ كلّ صيغة: اللحظة الأولى التي تظهر فيها الصيغة في استعمال الأفراد، واللحظة الثانية: التي تصبح فيها الصيغة حقيقة من حقائق اللغة⁽⁴⁾. وهو ما ينطبق تماماً على التحوّل.

3- أرجع سوسير التغيّرات أو التحولات التي تحدث في القواعد خاصّةً إلى عاملين اثنين⁽⁵⁾: أولهما: الحقيقة الصوتيّة، إذ يعزو كثيراً من التغيّرات التركيبية إلى تغيّرات صوتيّة بالأساس. وثانيهما: القياس، ويعزو إليه جميع التغيّرات الاعتياديّة غير الصوتيّة، والمقصود بالقياس هنا المحاكاة، ويكون أحياناً من قبيل القياس الخاطئ، كما سمّاه بعضهم⁽⁶⁾، وهو ما يحدث غالباً للمتشابه من التراكيب، حتّى لو كان الشبه متوهّماً.

(1) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 115

(2) دي سوسير، علم اللغة العام 38

(3) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 116

(4) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 116

(5) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 164، 184

(6) انظر: عبدالنوّاب، التطور اللغوي 68

4- من مبادئ سوسير أنه يجعل من مجالات علم اللغة: تحديد القوى التي تعمل بصورة دائمة وعامة في جميع اللغات، واستنتاج القواعد العامة منها⁽¹⁾، ويبدو لي أنّ التحول مظهر من مظاهر هذه القوى التي تؤثر في اللغات وتطورها، كما أنّ التحول قد يكون أحياناً أثراً من آثار هذه القوى، وذلك بالنظر إلى عوامله، وهي ما بين داخلية وخارجية.

2.2 التحول والصراع بين التراكيب:

يلتقي الصراع والتحول على الشواهد ذاتها، وهي شواهد تعدد البنى النحوية، غير أنهما يختلفان في النظر إليها، وهو ما جعلني أفرد للصراع هذه الوقفة، ولعلّه يكفي في هذا المقام أن أستعرض دراسة كانت قد ألمت بموضوع الصراع واستقلت به⁽²⁾؛ للكشف عما بين الفكرتين من اتفاق واختلاف.

فقد أدارَ صاحبُ الدراسةِ دراسته على فكرة الصراع بين التراكيب النحوية التي تبدو مزدوجة استعمالياً، وهي فكرة مأخوذة - كما أشار - من تشومسكي في تعديلاته الأخيرة على النظرية التوليدية - التحويلية، كان تشومسكي قد نشرها في كتابه (The Minimalist Program)، وتقضي بالتخلص من فكرة البنية العميقة والبنية السطحية، ومن ثم فإن البنى المتفقة في المعنى، والمتغايرة في الشكل بنى مستقلة بعضها عن بعض، لا يرتبط الزوج المتقابل منها بعلاقة أصل وفرع، بل إنّ كلاّ منهما أصل قائم بذاته، والعلاقة بينهما إنّما هي علاقة صراع، ميدانه التداول والاستعمال اللغوي حتى يغلب أحدهما الآخر.

لقد تناول الباحث هذه الفكرة وبسطها على التراكيب الواردة في كتاب سيوييه، ويكاد يحمل كلّ البنى الاستعمالية المتعددة شكلاً، على مسألة الصراع.

إنّ الدراسة المشار إليها سلكت بفكرة الصراع مسلكاً جعلها تفارق فكرة التحول، وذلك باعتمادها إلغاء تشومسكي فكرة أن تكون إحدى البنى المتداولة أصلاً لغيرها

(1) انظر: دي سوسير، علم اللغة العام، 24

(2) الكناعنة، عبدالله، (2004م)، الصراع بين التراكيب النحوية، دراسة في كتاب سيوييه، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، إريد.

من البنى اللغوية، بل إنه عدّ كلّ بنية أصلاً مستقلاً في ذاته، وأنّ هذه البنى المتقاربة قد تداولها الاستعمال اللغويّ عبر العصور، وأنّها سارت جنباً إلى جنب إلى أن استقرّت على صورتها النهائية بالكيفية التي نراها في اللغة.⁽¹⁾

ويبدو لي هنا أنّ ما يعنيه تشومسكي بنفي الأصالة والفرعية إنما ينصبّ على التحويل النحويّ المحض، أي لم تتحوّل إحدى البنيتين تحوُّلاً نحوياً من الأخرى، حتّى تكون إحدهما أصلاً للأخرى، والأخرى على ذلك فرع لها. يدلّ على ذلك المثال التالي الذي ذكره الباحث، وهو: «1- جاء محمّد، 2- محمّد جاء»⁽²⁾، فعلى حسب النظرية التحويلية قبل التعديل الأخير تكون الجملة (1) أصل للجملة (2).

ونفي الأصالة والفرعية - الذي جاء في تعديل تشومسكي المشار إليه - في مثل هذين التركيبين يبدو وجيهاً من جهة الاستعمال والتداول؛ لسبب بسيط، وهو أنّ دلالة الجملة (1) تختلف عن دلالة الجملة (2) اختلافاً يسيراً، ومعنى ذلك اختلاف في الوظيفة وفي المقام التداولي، فما من سبب يدعو إلى جعل إحدى الجملتين تحويلاً للأخرى. وأمّا القول بوجود صراع بين التركيبين السابقين - كما يركن الباحث إلى ذلك - فيبدو لي أنّه أمر بعيد؛ لما أشرت إليه من اختلاف في الدلالة، إذ يمكن أن نقول: إنّ اختلاف الدلالة ينفي الصراع بين التركيبين؛ لانتفاء العلاقة بينهما.

أمّا ما يصدق عليه منطق الصراع فهو المثال الذي أورده الباحث⁽³⁾ من أسلوب الاختصاص، وهو:

1- اللَّهُمَّ اغفر لنا أَيْتَهَا الْعَصَابَةَ.

2- نحن العربَ أقرى الناس للضيف.

فهما - كما يقول - : «استعمالان موجودان في البيئات اللغوية المختلفة، وقد أُسْتُعْمِلَا جنباً إلى جنب، فاستطاع أحدهما (وهو التركيب الثاني) أن يسود على الآخر (وهو التركيب الأوّل)»⁽⁴⁾.

(1) انظر: الكناعة، الصراع بين التراكيب، المقدمة: ن

(2) الكناعة، الصراع بين التراكيب ص 12

(3) الكناعة، الصراع بين التراكيب 13

(4) الكناعة، الصراع بين التراكيب 13

وهذا نظر صائب، وتحليل وجيه، يصدق عليه منطق الصراع، كما يصدق عليه نفي أن يكون أحدهما أصلاً للآخر. غير أن الفرق واسع بين هاتين الجملتين والجملتين اللتين سبقتا من جهة العلاقة بين كل زوج منهما، فالعلاقة في الأوليين علاقة نحوية من منظور تحويلي، والعلاقة في الأخيرتين علاقة تداولية استعمالية. وهذا التفريق أساسي وجوهري في مسألة الصراع؛ لأنه فيما يشبه الجملتين في الحالة الأولى لا يوجد صراع بينهما لاختلاف المعنى، والوظيفة المقامية، لذلك فإنني أخالفه في كثير من الأمثلة التي حملها على علاقة الصراع، وهي مختلفة الدلالة نسبياً.⁽¹⁾

وحين أورد من الجمل ما يمكن حمله على الحالة الثانية، وهي البنى المزدوجة استعمالياً، حملها على علاقة الصراع، وهو أمر وارد فيها، ولكن ما لا أتفق معه فيه هو أنه أثبت الصراع من حيث نفي الأصالة والفرعية فيما بينها. فالأصالة والفرعية التي نفاها تشومسكي من خلال تجاهل البنية العميقة والبنية السطحية إنما هي أصالة وفرعية نحوية محضة، إذ لم تأت جملة: محمد جاء، من: جاء محمد، على سبيل التحويل النحوي، كما هو العهد في أمثلة لا حصر لها في نظرية تشومسكي قبل التعديل الأخير عليها، والجديد أن كلاً منهما بنية مستقلة، لا علاقة لإحدهما بالآخرى؛ لأن الدلالة والتداول دخلا في اعتبارات النظرية في تعديلاتها المتلاحقة.

ولا يمكن أن نحمل على ذلك تلك الشواهد التي ليست الأصالة والفرعية فيها نحوية، بل استعمالية، ومثال ذلك أنه لو نظرنا في التركيبين: ما هذا بشر، وما هذا بشراً، وهما استعمالان ل(ما)، الأول تميمي، والثاني حجازي، فلا يستقيم أن نقول نحويًا - على حسب النظرية التحويلية - إن الثاني منهما متحول عن الأول، وإنما تحول الاستعمال في بعض البيئات اللغوية من الاستعمال الأول إلى الاستعمال الثاني؛ لأسباب ليس هذا محل ذكرها. فالأصالة والفرعية نحويًا هنا غير متوفرة، أمّا من ناحية التغير (التحول) فلا يمكن نفيها وإحلال الصراع محلها.

(1) انظر: الكناعنة، الصراع بين التراكيب: 20، 21، 24، 27، 33، 35، 36، 48، 65، 81، 83، 130. وغيرها.

والنظر من جهة التحول والتغير لا يجعل فكرة الصراع تنفك عن فكرة التحول، ولكنهما حالان مختلفان ومتصلان في حياة التراكيب، والأغلب في الصراع أن يكون من مستلزمات التحول، ونتيجة من نتائجه؛ لأنه يأتي في مرحلة تالية لمرحلة التحول، إذ ما يلبث التركيب أن يتحول إلى شكل آخر، ويدخل الاستعمال بشكله الأول والثاني، أو الأصلي والفرعي، حتى تنهض عملية الصراع الاستعمالي بينهما إلى أن تنتهي بسيادة أحدهما على الآخر، لا سيما إذا كان ميدان الاستعمال بيئة لغوية واحدة. وأسباب السيادة تتنوع بين لغوية وغير لغوية، والصراع لا يفسر تعدد البنى النحوية، ولا يقوم على نفي التحول عنها.

والباحث ينفي فكرة الأصالة والفرعية كلية في تفسير هذا التعدد، لأنه يعوزها الحكم اليقيني - كما يقول - ويرى أن الأقرب هو حملها على الصراع القائم على أن تركيباً أكثر تداولاً من تركيب، وهما في صراع حتى يتغلب أحدهما على الآخر⁽¹⁾. يقول: «وأما أن يكون أحدهما الأصل، فهو أمر مقبول عند الحديث عن البنية السطحية والبنية العميقة، أما إذا أخذنا التداول اللغوي بعين الاعتبار فإنه من الصعب القول إن أحد الاستعماليين أصل للآخر»⁽²⁾

واعتمد الباحث أيضاً في نفي الأصالة والفرعية الاستعمالية على إشارات النحاة إلى درجة التداول في التراكيب المزدوجة، فإذا ما كان التركيبان متداولين بالتساوي تقريباً، وهو ما يشير إليه النحاة غالباً بجوازهما، دون تفضيل أحدهما على الآخر، كان يخلص من ذلك إلى أن أحد النمطين ليس منقلباً عن الآخر أو متحولاً عنه⁽³⁾. فقد أورد عن سيبويه: «وتقول: إن فيها زيدا قائماً، وإن شئت رفعت، على إلغاء فيها»⁽⁴⁾، وعقب عليه بقوله: «إن هذا النص يشير إلى أن العربية تقبل في مستواها الفصيح النمطين معاً، دون أن يكون أحدهما أصلاً للثاني، أو فرعاً عليه، ودون

(1) انظر: الكناعة، الصراع بين التراكيب ، 14

(2) الكناعة، الصراع بين التراكيب 15

(3) الكناعة، الصراع بين التراكيب 39

(4) سيبويه، الكتاب 132/2

وجود ما يشير إلى تدرّج تفضيليّ لهما، فكأنّهما واردان في التداول بنفس الدرجة»⁽¹⁾.

وحين قال سيبويه عن رفع المشغول عنه ونصبه: «فالنصب عربيّ كثير، والرفع أجود»⁽²⁾ قال الباحث: «وهذا الحكم يعني أنّ الاستعمالين موجودان في العربيّة جنباً إلى جنب، دون أن يكون أحدهما أصلاً للثاني، ولكنّ النمط المرفوع محكومٌ له بالأفضليّة من وجهة نظر تداوليّة محضة»⁽³⁾، غير أنّه يبدو لي أنّ سيبويه جوّد الرفع من ناحية القياس، أمّا من ناحية التداول فقد ذكر كثرة النصب، ومن ثمّ فحُكْمُ سيبويه هذا لا يمكن الاستخلاص منه نفي الفرعيّة والأصالة، لا نصّاً ولا ضمناً، بل إنّّه قد يُفهم من النصّ تأسّف سيبويه على قلّة تداول الرفع، الذي هو الأجود قياسياً، والتحوّل إلى النصب في الاستعمال والتداول، وهذا يؤيّد التحوّل ولا ينفيه.

إنّ الصراع يفسّر سيادة أحد النمطين على الآخر في نهاية الأمر، أمّا تساويهما تداوليّاً واستعماليّاً فهو أمر منوط بتسجيل اللغة، إذ يكشف عن واقع هذين الاستعمالين حين سُمِعَت اللغة وسُجِّلَت، فأصبحت نصوصاً ثابتة. وتفاوت درجات التداول والاستعمال بين التركيبين مرحلة تالية لمرحلة التحوّل؛ لأنّها من عمل الاستعمال والتداول بعد أن تمّ التحوّل، وهي تسجيل وتاريخ لمرحلة الصراع بينهما، إذ لا ينفكّ فيها مظهر الصراع عن مظهر التحوّل، فكلاهما من وجوه التداول والاستعمال، ولا ينفي أحدهما وجود الآخر.

وقد استقصى الباحث البنى المزدوجة والمتشابهة استعماليّاً في كتاب سيبويه، وحمل كلّ ما استقصاه من هذه التراكيب على فكرة الصراع، مثل: الصراع بين الابتداء بالمعرفة والابتداء بالنكرة، والصراع في لغة أكلوني البراغيث (بين أفراد الفعل، أو إسناده إلى ضمير الفاعل)، والصراع بين رفع الفاعل أو نصبه تمييزاً، والصراع في (ما) حجازيّة أو تميميّة، والصراع في باب إنّ وأخواتها (من حيث

(1) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 48

(2) سيبويه، الكتاب 82/1

(3) الكناعنة، الصراع بين التراكيب 107

رفع الاسم ونصبه⁽¹⁾، وفي باب لا النافية للجنس (من حيث حذف الاسم أو ذكره) ، والصراع بين الرفع على الابتداء أو النصب على المفعول المطلق (مثل: سمع وطاعة، وسمعا وطاعة)، والصراع بين الأوجه الإعرابية (الرفع والنصب) في أبواب: المدح والذم، والشتم، والاختصاص، والاشتغال⁽²⁾، وغير ذلك. إن ما استقصاه يدل بوضوح على أن الازدواج بين هذه التراكيب استعمالياً وليس نحوياً، وبناءً عليه فلا يمكن نفي فكرة الأصالة والفرعية بينها؛ لأنها أثار التحول.

3.2 التحول والعدول:

أقام المحدثون هذا المصطلح بناء على إشارات من القدماء استعملوا فيها هذه الكلمة دون أن تستقرّ عندهم مصطلحاً. ولكنهم التقطوا هذه اللفظة لما رأوا القدماء يستعملونها وصفاً لطريقة من طرق سلوك اللغة، وجعلوها عنواناً يشير إلى قضية أو ظاهرة من ظواهر اللغة، تلك هي (العدول)، التي تدور في مجملها على ترك الأصل القياسي، والعدول عنه إلى الفرع. وقد وسّع المحدثون هذه الظاهرة، وتقصّوا أمثلتها، وحملوا عليها كثيراً من المسائل، وقد وجدت أن العدول يختلط بالتحول اختلاطاً واسعاً من حيث المفهوم ومن حيث المسائل، فكان لا بدّ من الوقوف عليه؛ لبيان وجوه التقارب ووجوه الاختلاف بينهما.

من إشارات القدماء للعدول قول الأنباري في ألف المثني: «إن القياس كان يقتضي أن لا تتغيّر، كقراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَيْنِ﴾⁽³⁾، على لغة بني الحارث بن كعب، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس»⁽⁴⁾.

(1) الكناعة، الصراع بين التراكيب 20، 28، 45، 49،

(2) الكناعة، الصراع بين التراكيب 55، 56، 70، 87-107

(3) طه 63، سبق تخريجها ص 33

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 36/1

والإشارة الثانية ما ألمح إليه ابن جني من أن العرب قد تستغني بلفظ عن لفظ، كاستغنائها عن مجيء خبر كاد وعسى اسماً مفرداً - وهو الأصل الاستعمالي كما يبدو - بلفظ آخر، هو الفعل⁽¹⁾. وفي هاتين الإشارتين يتفق العدول والتحوّل. أمّا المحدثون فقد عقدَ تمام حسان فصلاً في كتابه (البيان في روائع القرآن) لما سمّاه (الأسلوب العدولي) في القرآن الكريم، استهله بتوضيح العدول عن الأصل صوتياً وصرفياً ونحوياً، فالعدول عن الأصل النحوي هو الخروج عن القاعدة المقرّرة، فإذا كانت القاعدة - مثلاً - هي عدم الابتداء بالنكرة، فإنّ الخروج عن ذلك إذا اطرّد في حالات معيّنة يكون عدولاً، وهو عدول يُقاس عليه، ويُقبل من الفصيح وغيره.⁽²⁾

إنّ تمام حسان بقوله هذا يقف عند المرحلة التي تمّ فيها التحوّل، وشاع في الاستعمال حتّى اندثر المتحوّل عنه أو كاد، وهي نهاية مراحل التحوّل. لذلك قال: «الأسلوب العدولي خروج عن أصل، أو مخالفة لقاعدة، ولكنّ هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبيّ قدرّاً من الاطرّاد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التي يُقاس عليها»⁽³⁾، وكونه يقف عند المرحلة النهائية من مراحل التحوّل (متمثلة بالعدول عنده)؛ فإنّه يختلط الأصل الاستعمالي بالأصل الافتراضيّ، كما يصبح حظّ القاعدة كبيراً في هذا الأصل؛ لأنّ الحالة المفترضة صارت أصلاً والاستعمال المتداول صار خروجاً عليها.

وقال تمام حسان: «الأصل في الاستعمال استصحاب الحال، سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، ولكنّ العرب درجت على تصحيح حالات معيّنة من العدول عن الأصل، وأعطتها من الاعتداد بها ما رقى بها إلى مستوى الصواب المُعتمد على قاعدة»⁽⁴⁾.

(1) ابن جني، الخصائص 391/1، وانظر: عبداللطيف، الضرورة الشعرية 370

(2) انظر: حسان، تمام، (2000م)، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنصّ القرآنيّ، ط2، القاهرة: عالم الكتب 75/2، 76

(3) حسان، البيان في روائع القرآن 77/2

(4) حسان، البيان في روائع القرآن 13/1

واتسعت دائرة العدول عنده لتشمل التحول وغيره من الأساليب،
كالمطابقة، والتضمين، والمجاز، والتقديم والتأخير، والالتفات، والتغليب، والحذف،
وغير ذلك من حالات نحوية وبلاغية.

فالعرب لا تُخطئ واحداً من هذه الأساليب، وإن كانت كلها عدولاً عن أصل.⁽¹⁾
ويلاحظ أن تمام حسن يشترط في الأسلوب العدولي الاطراد، فإن لم تطرد
المسألة عد ذلك من قبيل الرخصة، فقد فرق - مثلاً - بين نزع الخافض مع أن وأن
وغيرهما، فهو معهما أسلوب عدولي؛ لأنه مطرد، في حين أن نزع الخافض مع
الاسم المفرد رخصة⁽²⁾. وفي هذه النقطة تبدو المفارقة واسعة بين العدول والتحول؛
لأن كلا الأمرين تحول من وجهة نظر هذه الدراسة، ولكن أحدهما تم واستقر،
والآخر ما يزال في طور أدنى من ذلك. فجريان الأصل المعدول عنه إلى جانب
الفرع المعدول إليه حالة لا يسمح بها العدول، ويجعلها من قبيل الرخصة.
وثمة فارق آخر، وهو أن العدول يُعنى بالدرجة الأولى بالأصل النحوي (القاعدة)،
وكثير من هذه الأصول قياس أو افتراض، في حين أن الأصل عند التحول هو أصل
استعمالي متداول.

وما يؤيد أن مراد تمام حسن من العدول الأسلوبي يوافق في جزء كبير منه
مرادي من التحول أنه عد العدول مما ينطبق عليه معيار الصواب العرفي وليس
النحوي، فالعدول - كما يقول - ينبغي أن يُخطأ بمعايير القواعد النحوية؛ لأنه خروج
عن أصل الوضع، أو أصل القاعدة، إلا أنه لم يوجد أحد من النحاة قدمائهم ومحدثهم
يُصمّه بوصمة الخطأ، وربما كان ذلك لشيوعه في كلام أصحاب السليقة.⁽³⁾

إن كلامه هذا ينطبق تماماً على التحول، فهو في كثير من مسأله تحول عن
أصل الوضع، لكن أصل الوضع في التحول أصل استعمالي وليس افتراضياً جاء به
القياس، ثم يتحول الاستعمال بالتراكيب غير آبه بالحدود التي رسمتها القواعد،
ويترك الأمر للاستعمال والتداول، فهو الذي يفرض سلطانه، وليس القاعدة، وهذا

(1) السابق، حسن، تمام، (1985م)، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، ج 56، ص 66-68

(2) انظر: حسن، البيان في روائع القرآن 246/1

(3) انظر: حسن، درجات الصواب والخطأ 66

الاستعمال والتداول هو ما علَّل به تَمَام حَسَّان فيما تقدَّم عدم اعتراض النحاة على العدول لشيوعه في كلام الفصحاء.

إنَّ التحوُّلَ والعدولَ كلاهما يصف الاستعمال وتَنَقُّله بالتركيب من حال إلى حال، ولكنَّ العدول يفترض غالباً أنَّ الحال القياسية هي الأصل (النحويّ - القاعدي) الذي كان يجب أن يقف الاستعمال عنده، ولكنَّه عدل إلى شكل تركيبِيٍّ آخر يعدُّ فرعاً بالنسبة إلى ذلك الأصل.

والخلاصة: أنَّ العدول والتحوُّل متشابهان إلى حدِّ كبير، والفرق الجوهرِيّ فيما بينهما يكمن في الأصل المعدول عنه، أو المتحوِّل عنه، فهو في العدول أصلٌ قياسيٌّ، لكنَّه في التحوُّل أصلٌ استعمالِيٌّ شواهد لا تزال ماثلة.

4.2 التحوُّل والرخصة النحويَّة:

يعرِّف تَمَام حَسَّان الرخصة بأنَّها: «تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتِّكالاً على أمن اللبس، فإن لم يُؤْمَن اللبس نُسب الكلام إلى الخطأ، لا إلى الترخُّص، ومرتكَز الرخصة... تضافر القرائن؛ لأنَّ تعدُّد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى، لأنَّ غيرها يمكن أن يُغني عنها، فيكون الترخُّص بتجاهل التمسُّك بهذه القرينة»⁽¹⁾

و ضرب مثلاً لذلك، وهو قول العرب: خرق الثوبُ المسمارَ، فقد تُرَخِّص بالعلامة الإعرابية اعتماداً على قرينة التضام، وهي تعلقُ خرق بالمسمار.⁽²⁾

والرخصة على هذا فرع العدول، والفرق بينهما كما بيَّن تَمَام حَسَّان: أنَّ العدول مطرَّد، والرخصة سلوك فرديٍّ، أو مغامرة فردية كما يُسمِّيها⁽³⁾، فالرخصة مرهونة بمحلِّها، لا تصلح لأن يُقاس عليها، وتتحصر وظيفتها - من ثَمَّ - في تفسير ما نسبته الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه، ولا تُبرَّر بها أخطاء المحدثين⁽⁴⁾. والعدول يدخل اللغة؛

(1) حَسَّان، البيان في روائع القرآن 12/1، وانظر: درويش، شوكت، (2004م)، الرخصة النحويَّة، دبط، عمان: وزارة الثقافة 54

(2) حَسَّان، البيان في روائع القرآن 12/1

(3) حَسَّان، البيان في روائع القرآن 246/، 77/2، 104

(4) حَسَّان، البيان في روائع القرآن 12/1

لأنه شائع مطّرد، ولأنه صار سلوكاً اجتماعياً في اللغة، حتّى كاد أن يُعدّ من الأصول التي يُقاس عليها. في حين أنّ الرخصة كما وصف حالةً فرديةً.

ومن الأمثلة التي قدّمها تمام حسّان لذلك، قوله تعالى ﴿وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾⁽¹⁾، إذ عطف الصابرين على (المؤفون) من قبيل الترخّص بالعلامة الإعرابية؛ لعدم حاجة المعنى إليها، فالمعنى بالعطف مستغن عنها، فتُرخص بها.⁽²⁾ ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْقِيَمِينَ السَّالِينَ﴾ عطفاً على ﴿الرَّاسِخُونَ﴾⁽³⁾

وحمل على الترخّص بالعلامة الإعرابية - أيضاً - قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾⁽⁴⁾، وذلك لدلالة القرائن على أنّ (هذان) اسم إنّ، فتُرخص بالعلامة الإعرابية لأمن اللبس، ولإيجاد نوع من المناسبة الصوتية بين اسم إنّ وخبرها.⁽⁵⁾ ويبدو لي أنّه أصاب في توجيه هذه الآية، وإن حملها كثير من النحاة والمفسرين على لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً⁽⁶⁾.

ويبدو أنّ كثرة شواهد الترخّص في العلامة الإعرابية تشير إلى اتّجاه استعماليّ نحو التخلّص من العلامة الإعرابية، وهو في هذا يلتقي مع التحوّل، فيكون بذلك آلية من آليات التحوّل. فالترخّص هو الوجه الفرديّ للتحوّل، فإذا ما تعدّد وشاع خرج من الترخّص وصار تحوّلاً.

إنّ ما يذكره تمام حسّان من أنّ حذف أداة الاستفهام هو من الترخّص اعتماداً على نغمة الكلام، أو على قرينة أخرى⁽⁷⁾، مثل ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾، وقوله تعالى ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾⁽⁸⁾، وقوله تعالى ﴿قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾⁽⁹⁾، إنّما يتّسع

(1) البقرة 177

(2) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 56/1

(3) النساء 162، وانظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 257/1

(4) طه 63، سبق تخريجها ص 33

(5) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 257/1

(6) انظر: السيوطي، مع الهوامع 133/1، وانظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 209

(7) انظر: حسّان، البيان في روائع القرآن 243/1

(8) البقرة 124

(9) طه 71

على الترخّص؛ لأنّه أصبح يُشكّل اتّجهاً تحوُّلياً نحو الاستغناء عن أداة الاستفهام لحضورها في السياق، فهو ليس أمراً فردياً من كثرة شواهد، وقد تجاوزَ دائرة الترخّص الضيقة إلى سعة التحوّل. والأمر نفسه في حذف الفاء من جواب الشرط⁽¹⁾ إذ لو بقي الأمر مقصوراً على شاهد أو شاهدين لكان في دائرة الترخّص.

وكون الرخصة حالة فردية فمن غير المناسب أن نحمل عليها ظواهر لغوية ممتدة وواسعة في اللغة، مثل: حَمَلَ كُلِّ ظَرْفٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَعْنَى (فِي)، وكلّ مفعول لأجله على معنى اللام، وقطع النعت الذي عدّه بعضهم ترخّصاً في القرينة الإعرابية. وحذف العلامة الإعرابية حيث وُجِدَتْ⁽²⁾.

فهذا كما قدّمتُ أوسع من أن يكون ترخّصاً على شروط الترخّص، وتعريفه الذي تقدّم. فالأمثلة التي ذُكرت يمكن النظر إليها على أنّها حركة تطوريّة في هذه التراكيب.

ومن المسائل التي حملها بعض الدارسين على الرخصة ولا أرى أنّها كذلك، وإنّما هي تحوّل: حذف النون من (الذين)، وتعريف الحال، ودخول أل على المضارع، وغيرها.

وحملوا كذلك مسألة عدم المطابقة تذكيراً وتأنيثاً على الترخّص، مع أنّ هذه مسألة واسعة وشائكة تتنازعها عوامل عديدة، قد يكون الترخّص أحدها، أمّا أن تُحمَل برُمْتها عليه فيبدو لي أنّ ذلك من مغالاة كلّ صاحب نظرية بنظريته، وإمعانه في حشد المسائل لها. ومما يؤيّد ذلك أن تمام حسان عدّها أسلوباً عدولياً وليست من باب الترخّص.⁽³⁾

وركن بعضهم إلى الحذف وعدّ عدم ذكر المحذوف ترخّصاً حتّى لو كان المحذوف بناء على التقدير والتأويل ولم يكن استعمالاً. ومن أمثلة ذلك: ديار مِيّة، كأنّه قال: اذكر ديار مِيّة⁽⁴⁾. على أنه حذف (اذكر) ترخّصاً.

(1) انظر: حسان، البيان في روائع القرآن 245/1

(2) انظر: حسان، البيان في روائع القرآن 247/1، درويش، شوكت، الرخصة النحوية 249، 250، تركي، فايز صبحي، (2006م)، الترخّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، الرياض: مركز الملك فيصل، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد 8، العدد 2، ص 94-108.

(3) انظر: حسان، البيان في روائع القرآن 103/2، 104

(4) انظر: درويش، الرخصة النحوية 265-167

وخلاصة ما تقدّم أنّ دائرة الرخصة أو الترخّص هي كما جاءت عند تمام حسان في بداية هذا المبحث، ولكنّ توسيعها لتتنظم مسائل كثيرة وواسعة يخرجها عن حقيقتها ؛ ويحمل المسائل على غير محلها.

5.2 التحويلية عند تشومسكي والتحول:

غرضي من هذا المبحث هو الكشف عن الفرق بين التحول، وهو موضوع هذه الدراسة، والتحويل عند تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية. ويضيق المجال هنا عن التفصيل في هذه النظرية، إذ إنّها شكّلت ثورة في الدراسات اللسانية الحديثة، غير ما أثارته من جدل ودراسات حولها، لها وعليها، منذ ظهورها عام 1957م إلى يومنا هذا، وفي مراحلها التطورية المتتالية، وتعديلات تشومسكي المستمرة عليها.

وسأكتفي بجانب من جوانب هذه النظرية، أو مكوّن من مكوّناتها وهو (التحويل)؛ لأبرهن على أنّه يفارق موضوع التحول مفارقة جوهرية ، وأنّ دراستي هذه لا يعينها التحويل على حسب المفهوم الذي جاء به تشومسكي؛ لاختلاف وجهة هذه الدراسة وسبيلها عن التحويل هناك. فالتحويل قواعد نحوية، والتحول تغير لغوي⁽¹⁾. ويختلف التحول في هذه الدراسة عن التحويل عند تشومسكي من أوجه عدة:

1- التحول هو تغير غير واع، وهو ذو طابع جماعي أو مجتمعي؛ لأنّه اتّجاه يغلب على كثير من التراكم استعماليّاً، فيحيلها إلى شكل آخر باختلاف يسير - في الغالب - على مستوى الشكل الخارجي، في حين أنّ التحول: نظرية لغوية تركيبية تخصّ عمليات معيّنة تحدث للجملة في ذهن المتكلّم، وهي في طور تشكّلها من البنية العميقة إلى البنية السطحية⁽²⁾.

والتوليد والتحويل ركنان أساسيان قامت عليهما نظرية تشومسكي واتّخذتهما عنواناً لها ، والفرق واسع بين عمليّتي التحول والتحويل؛ لأنّه فرق بين النظرية

(1) استوحيت هذا الفرق من خلال لقاء مع الأستاذين: د. حسام المبيضين، د. محمد الخوالدة - قسم اللغة الإنجليزية - جامعة مؤتة، في 2008/12/22م.

(2) انظر: الوعر، مازن، (1988م)، قضايا أساسية في علم اللسانيّات الحديث، ط1، دمشق: دار طلاس 81، 106

والأداء، كما هو ظاهر عبارة أحد الدارسين، إذ يقول: «ركز تشومسكي على ما يمكن أن يفعله المتكلمون باللغة، ولم يركز على ما كان قد قاله المتكلمون».⁽¹⁾

إن التحويل عند تشومسكي ينصبُّ على عملية بناء الجمل داخل الذهن البشري، فيمكن أن يُقال عنه إنه تحويل داخلي، يجري في العقل قبل أن تظهر الجملة في بنيتها السطحية، وهو أمر مختلف عن التحويلات التي تصيب التراكيب في ميدان الاستعمال بعد أن يطول العهد بها فتتحوّل إلى شكل آخر على المستوى الشكلي دون المعنى. وقد أشار بعض الدارسين إلى ابتعاد تشومسكي عن هذا السبيل، بقوله: «لم يعالج تشومسكي في نظريته الذهنية قضية التغيّر اللغوي والتفرّع اللهجي... ولكنّه عالج قضية التغيّر اللغوي على المستوى الفردي (Performance) والمستوى الذهني فقط (Competence)»⁽²⁾

2- إن التحويل عند تشومسكي جزء من نظرية نحوية تُبنى على القواعد النموذجية، وهو أمر يباين التحوّل الذي يلتصق انحرافات التراكيب وتقلّتها في الاستعمال عن طوق القواعد. وقد ألمح تشومسكي إلى أنّ ما يخرج عن إطار القواعد يقف عقبة في وجه نظريته اللغوية، لأنّ الاطراد يخدم نظريته التي تسعى إلى الكشف عن البنية اللغوية في العقل والذهن، وهي بنية موحدة وعميقة، كما يحاول أن يظفر مسعاه بذلك.⁽³⁾

وفي هذه النقطة بالذات وجّه انتقادات لازعة لنظريته، منها: أنّ تشومسكي استخدم المثالية التي أبعدت اللغة عن موضوعها، فاضطّر إلى تجاهل تنوع اللغة وتغيّرها، وافترضه أنّ المجتمعات اللغوية متجانسة مخالف للواقع.⁽⁴⁾

وأورد صبري السيّد عن (كامبل) قوله: «إنّ من المستحيل تفسير التغيّر اللهجي في الوقت الذي ندافع فيه عن هدف النحو التحويلي في الحقيقة النفسية»⁽⁵⁾

(1) الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث 115

(2) الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، 106

(3) انظر: تشومسكي، نغوم، (دب)، جوانب من نظرية النحو، ترجمة: مرتضى جواد باقر، دبط العراق: جامعة البصرة 29

(4) انظر: مور، ثيرينس، وكارانغ، كريستين، (1998م)، فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، ترجمة: حامد حسين الحجاج، مراجعة:

سلمان الواسطي، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، ص 19

(5) السيّد، صبري، (1989م)، تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دبط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص: 317

وذكر السيد أيضاً أنّ من هذه الانتقادات: «ما الذي يقوله النحو التحويليّ عن الجمل التي تخرق قواعد بصورة متتالية؟ إن كلّ ما يقوله هو أن يعلن أنها مُعْتَلّة الصياغة، ولكن ماذا لو نطق بها الناس رغم هذا؟ ... إنّ النحو التحويليّ ليس في طريقة للتكيّف مع أيّ تغيّر في القواعد»⁽¹⁾

وهذه الإشارات المتقدّمة جميعها تكشف لنا عن بُعد الشقّة ما بين التحويل في النظرية التحويليّة والتحوّل.

وقد أوما تشومسكي ذاته إيماءة خفيّة إلى ما هو قريب من أمر التحوّل، وموقف التحويل منه، وذلك عند حديثه عن قوانين إعادة الترتيب الأسلوبيّ (ظاهرة النسق الحر للكلمات)، ذاهباً إلى أنّها تختلف عن التحويلات النحويّة الأكثر عمقا في النظام النحويّ، قال: «ويمكن الاحتجاج في الحقيقة بأنّ القوانين الأولى (أي الأسلوبية) هي ليست قوانين من القواعد بقدر ما هي قوانين أداء»⁽²⁾

ثمّ بيّن أنّ هذه الظاهرة - على أهميّتها - ليس لها صلة ظاهرة بنظرية البنية النحويّة.

وسواء أكان يقصد بكلامه السابق أمثلة التحوّل أم ما هو قريب منها، فإنّه باعد بينها وبين التحويل النحويّ في المَحْصَلَة.

3- إن التحويل في نظرية تشومسكي من حيث الموقع يتوسّط البنيتين: العميقة والسطحيّة، كما أنّ له موقعا آخر - ستأتي الإشارة إليه - في التحويلات التي تجري على الجملة النواة (Kernel sentence).

وتتضافر إشارات تشومسكي وإشارات من وقف من الدارسين عند نظريّته على أنّ القوانين التحويليّة هي المسؤولة عن تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحيّة في أغلب الجمل، وذلك بعد الدور الذي تقوم به القوانين التوليدية في إنشاء البنية العميقة، وعلى ذلك يتلخّص دور القوانين التحويليّة في تحويل الجملة من بنيتها العميقة إلى البنية المادية المنطوقة، وهي البنية السطحيّة بالحذف أو الإضافة أو الاستبدال أو الترتيب، قال تشومسكي: «المكوّن النحويّ يتكوّن من أساس يُولّد البنى

(1) السيد، تشومسكي، فكره اللغويّ وآراء النقاد فيه 289

(2) تشومسكي، جوانب من نظرية النحو 152

العميقة، وقسماً تحويلياً يرسم صلةً بينها إلى بنى سطحية...»⁽¹⁾، وقال أيضاً: «من الوظائف الرئيسية للتحويلات هي أن تقلب بنية عميقة مجردة تُعبّر عن محتوى الجملة إلى بنية سطحية ذات طابع ماديّ تبين شكل الجملة»⁽²⁾ وقال جرهارد هلبش: «تشتقُّ التحويلاتُ البنيةَ السطحيةَ من البنية العميقة»⁽³⁾.

أما الموضوع الثاني للتحويل في نظرية تشومسكي التحويلية فيقع فيما سمّاه الجملة النواة، في الطور الأول من نظريته⁽⁴⁾، عندما قسّم الجمل إلى نوعين: جملة نواة، وجملة مشتقة، ثمّ يوضح ذلك بذكر الجمل الأربع الآتية:

1- John ate an apple.

2- Did John eat an apple?

3- What did John eat?

4- Who ate an apple?

حيث يعدّ الجملة الأولى هي الجملة النواة أو الجملة الأولى، وسائر الجمل الثلاث مُشتقةً منها⁽⁵⁾، واشتقاقها هذا بوساطة التحويل، وهنا يقسم التحويلات إلى تحويلات إلزامية (إجبارية) وتحويلات اختيارية، وما يُميّز الجمل النواة أو الأولى أو البسيطة أنّها لم تخضع إلّا إلى تحويلات إلزامية، وهي التحويلات الأساسية التي تقع بين البنية العميقة والبنية السطحية، وقد تتعلّق هنا بالنوع والعدد، أمّا التحويلات الاختيارية فهي التحويلات التي تجري بعد التحويلات الإلزامية وتجعل الجملة أكثر تعقيداً، مثل تحويل الجملة إلى: النفي، أو الاستفهام، أو التقديم والتأخير في عناصر الجملة، أو تحويلها من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول...⁽⁶⁾

وجوهر الخلاف بين هذا التحويل والتحوّل هو أنّ هذا التحويل يجري بقصدٍ ووعي؛ لأنّه ينطوي على معنى مختلف، أو يحمل وظيفة مختلفة؛ فمن الممكن النظر

(1) تشومسكي، جوانب من نظرية النحو 172

(2) تشومسكي، جوانب من نظرية النحو 173

(3) هلبش، جرهارد، (2003م)، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمه: سعيد بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق 504

(4) انظر: تشومسكي، (1987م)، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام- دار الشؤون الثقافية 95، ليونز، جون، (1985م)، نظرية تشومسكي النحوية، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 153

(5) انظر: تشومسكي، البنى النحوية 95، ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية 153

(6) انظر: التونسي، مصطفى زكي، (1988م)، المنخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة، جامعة الكويت: حويلت كلية الآداب، 10، رسالة 64، ص73

إلى الجمل السابقة على أنها جمل مستقلة بعضها عن بعض؛ لأن كل جملة منها لها خصوصية في المعنى، ووظيفة تخالف فيها الأخرى، وإن تقاربت جميعاً في المعنى العام الذي انطلق من الجملة النواة، ولعل هذا ما استقر عليه تشومسكي في تطويراته الأخيرة لنظريته، خاصة في كتابه (The Minimalist Program)، إذ نفى أن تكون هذه الجمل متحولاً بعضها عن بعض.⁽¹⁾

والتحويل الذي جرى في هذه الجمل يبين التحوّل؛ لأنّ التحوّل لا يعدو أن يكون انتقال الاستعمال بالجملة من شكل إلى شكل دون مساس بالدلالة، وهو ما سأناقشه في النقطة التالية.

4- من أوجه المفارقات بين التحوّل والتحويل أنّ الدلالة محايدة تماماً في التحوّل، في حين أنها ليست كذلك في التحويل، وإن كانت التحويلية في بداياتها سعت جاهدة إلى ترسيخ هذا المفهوم، مرتكزة في ذلك على الدلالة العامة، فقالوا: « يجب أساساً مع التحويلات أن يظلّ المحتوى المعلوماتي الدلالي للجملة ثابتاً، وما يمكن أن يتغيّر هو الحالة النحوية »⁽²⁾، وقال آخر: « توصف التحويلات النحوية بأنها محايدة من حيث الدلالة »⁽³⁾، أي أنّ التحويلات شكلية - نحوية محضة، وهو الأمر الذي لم يصمد أمام مراجعات تشومسكي لنظريته وتطويره لها كما سبقت الإشارة⁽⁴⁾. ومرادهم من حيادية الدلالة أنّ أصل المعنى لا يصيبه تغيير في التحويلات من شكل إلى شكل، ولكن لا يمكن الإنكار أنّ لكل شكل وظيفة خاصة تختلف عن الشكل الآخر، ومثال على ذلك أنّ جملة واحدة في حالتها البناء للمعلوم والبناء للمجهول يكون المعنى العام فيهما واحداً ولكن لكل شكل منهما خصوصية تمثل وظيفة دلالية مستقلة.

(1) Chomsky, N.(1997), The Minimalist Program, Third printing, The MIT press, p 182

(2) هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث 372

(3) أبو بكر، الرشيد، (1982م)، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، الخرطوم: المجلة العربية للدراسات اللغوية، المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي، السنة الأولى، العدد الأول، ص 66

(4) انظر: ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية 160، 161

ويُشار هنا إلى أنّ التعديلات التي اقترحت مؤخراً على الشكل الكلاسيكي لنظرية النحو التوليديّ التحويليّ تنادي بأنّ التحويلات النحويّة قد تؤثر بشكل غير أساسيّ على المعاني.⁽¹⁾

وقد ذكر بعض الدارسين لجملة مثل (كتب الله عليكم الصيام) ستّة عشر شكلاً تحويليّاً، من الممكن أن تجري على هذه الجملة، بالترتيب أو الحذف أو غيرهما، على أنّ هذه الجمل أو الأنماط الستة عشر أنماط مختلفة للتعبير عن فكرة واحدة⁽²⁾، ولكن يبدو أنّ هذا ما ثار عليه تشومسكي مؤخراً في كتابه (The Minimalist Program)، ذاهباً إلى أنّ كلّ نمط من مثل تلك الأنماط مستقل بذاته، وله خصوصيّة في المعنى، إلى درجة نفي العلاقة التحويليّة بين كلّ شكل وآخر، كما تقدّم. ومن هنا قسّم بعض الدارسين التحويلات الاختياريّة التي سبقت الإشارة إليها إلى قسمين:

1- تحويلات اختياريّة مع تغيير المعنى، تشتقّ أنواع الجمل المختلفة من الجمل الإخباريّة الأساسيّة⁽³⁾. وفي هذا القسم يكمن الاختلاف الدلاليّ الذي تقدّم ذكره، وهي تحويلات مبيّنة للتحوّل من هذا الجانب.

2- تحويلات اختياريّة دون تغيير المعنى، تعرض بالأحرى بدائل أسلوبية، مثل:
The police brought in the criminal ð ð the police brought the criminal in
ولعلّ هذه النقطة الوحيدة التي تقترب فيها التحويلات من التحوّل، لأنّه تغيّر على مستوى الشكل دون الدلالة.

6.2 التحوّل والتداوليّة:

ليس هناك من علاقة مباشرة بين التحوّل في هذه الدراسة والتداوليّة بمفهومها العام، فالتداوليّة أوسع من أن أضعها بجانب موضوع التحوّل، سواء في نظرياتها التي تشكّلت أم التي ما زالت قيد التشكّل.

(1) انظر: أبو بكر، استخدام التحويلات النحويّة في دراسة اللغة العربيّة 80

(2) انظر: أبو بكر، استخدام التحويلات النحويّة في دراسة اللغة العربيّة 82

(3) انظر: هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث 502

وتتجلى المفارقة بين التداولية والتحول من أنّ الأولى نظرية استدلالية بالدرجة الأولى، والتحول في هذه الدراسة تركيبية شكلية.

ولكن التحول يكشف عن ركن أساسي فيه، لا يمكن معه إغفال الربط بين التحول والتداولية في جانب من جوانبها الأساسية، وذلك الركن هو الاستعمال، أو التداول، على اختلاف بسيط بين الاستعمال في التحول والاستعمال في التداولية، من جهة البعد الزمني. إذ يمكن القول ببساطة: إن التحول هو تأريخ تداولي للتركيب، أو دراسة تاريخ الاستعمال وتحولاته في التراكيب.

وقد تتمثل العلاقة غير المباشرة بين التحول والتداولية بأن التحول ما هو إلا أثر من آثار التداولية الاستعملية، أو هو وجه شكلي من وجوها، أو هو خطوة الاستعمال على الأنماط التركيبية.

والاستعمال في التداولية ركن جوهري وأساسي، مما دعا بعض الدارسين إلى الذهاب إلى أنّ التداولية جديرة بأن تسمى (علم الاستعمال اللغوي)⁽¹⁾، بناءً على أنّ قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي.⁽²⁾ وهو مبدأ أرساه (أوستن) من قبل في الأفعال الكلامية في مقولته (المعنى هو الاستعمال Meaning is use)⁽³⁾.

فالتداولية ليست معنوية باللغة من حيث بنيتها، ولكن من حيث استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة⁽⁴⁾، ولعلّ هذه النقطة هي التي كانت مسوّغ ثورتها على النظريات السابقة لها، التي درست اللغة بوصفها بنى صورية مجردة، وعجزت هذه النظريات أن تقدّم حلولاً مقنعة لإشكالات لغوية جوهريّة عديدة.⁽⁵⁾

(1) انظر: صحراوي، مسعود، (2005م)، التداولية عند العلماء العرب، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة النشر 16

(2) انظر: صحراوي، التداولية عند العلماء العرب 16

(3) انظر: نحلة، محمود، (1999م)، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية، المجلد الأول العدد الأول، ص 160

(4) انظر: صحراوي، التداولية عند العلماء العرب 26

(5) انظر: صحراوي، التداولية عند العلماء العرب 28

وقد اختزلت التداولية اللغة بأنها وضع واستعمال⁽¹⁾، أو تركيب وتداولية⁽²⁾، وذهب بعضهم إلى أنّ التداوليين اهتموا بالنظم أكثر مما اهتموا بالنظام⁽³⁾. ومن هنا فالنظام يتبع النظم في اللغة وليس العكس، وهذه هي الإشكالية المستمرة - فيما أرى - التي تولّد الصراع بين القواعد والاستعمال من حيث التبعية والمتبوعة. والتحول إنّما يقف وسط هذا الصراع محاولاً تفسيره، والتوفيق بين طرفيه، وما يحاول أن يقدمه التحول هنا، هو أنّ النظام (القواعد) ما هو في حقيقته إلاّ استعمال وتداول في وقت ما، يصطدم بعد حين بتداول آخر، له ظروفه ومقامه وأحواله.

ومن جهة أخرى، فإنّ النظر إلى اللغة من جهة استعمالها، إنّما يربط بشكل أو بآخر ما بين التداولية من جهة، والتطور والتغير من جهة أخرى؛ لأنّ التغير أو التطور اللغوي لا يمكن عزله عن الاستعمال، مع أخذ عنصر الزمن هنا بعين الاعتبار طولاً وقصراً.

وكون التحول مظهراً من مظاهر التغير أو التطور في التراكيب، فسيغدو من الصعب هنا الفصل بينه وبين التداول أو التداولية الاستعمالية تحديداً، وقد ربط بعضهم بين التداولية والتطور ربطاً مُحكماً من خلال عدّ التطور «أسّ التداولية وأساسها»⁽⁴⁾.

ومن الدارسين من يسعى باتجاه الربط بين التداولية بمفاهيمها المتكاملة وقوانين التطور اللغوي، ربطاً يفسّر هذه القوانين على أنّها من نتاج التداولية، يقول: «... ولهذا ينبغي دراسة قوانين التطور اللغوي على أنّها من نتاج التداولية بمفاهيمها المتكاملة؛ فالتطور اللغوي الذي يفعل فعله في اللغة، لا يمكن أن يكون اعتباطياً

(1) صحراوي، التداولية عند العلماء العرب 77

(2) عثيرة، عبدالسلام، (2006م)، عندما نتواصل نغير - مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، دبط المغرب: أفريقيا الشرق، 64

(3) ميلاد، خالد، (2001م)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ط1، تونس: المؤسسة العربية للتوزيع، 523 (نقلاً عن

الشريف (محمد صلاح الدين) 1993/ 154)

(4) مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه 392

بالمفهوم الفلسفي واللغوي للاعتباطية، بل هو محكوم بقوانين صارمة، يمكن ملاحظتها ومراقبة فعلها تاريخياً ووصفياً»⁽¹⁾.

وهذا النص يكشف عن العلاقة التلازمية بين التداول والتداولية من جهة، والتطور اللغوي من جهة أخرى، وهو غرض أساسي من أغرض دراسة التحول هنا، إذ تكشف هذه الدراسة عن العلاقة المتينة بين التحول من جهة، والاستعمال والتداول من جهة أخرى. وهو ليس ربطاً قسرياً أو نظرياً، ولكن التحول لا يظهر في موضع إلا بعد أن يشق له الاستعمال والتداول طريقاً إليه.

ويُشار هنا إلى أن بعض مظاهر التحول لا تخلو من علاقة مباشرة بينها وبين بعض مفاهيم التداولية ونظرياتها، مثل: مراعاة حال المخاطب، والمقام التواصلية، فمثلاً: يعلل سيبويه بعض حالات حذف المفعول به في مثل: ﴿وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَفِظَاتِ﴾⁽²⁾، بأنه حذف مفعول الحافظات لعلم المخاطب بذلك، ومراعاة حال المخاطب في هذا المقام التواصلية نتج عنه مثل ذلك الحذف الذي قد يغدو اتجاهاً استعمالياً يحكم تراكيب مماثلة، وإذا ما غدا اتجاهاً استعمالياً عاماً فإنه يكون من دلائل عملية التحول وشواهداها. فغير قليل من تراكيب اللغة استعملت - أصلاً - في مقام معين، ثم انتقلت إلى الاستعمال العام، وصارت اتجاهاً استعمالياً.

ومما يمكن الربط فيه بين التحول والتداولية هو مراعاة حال المتكلم، وعدم الإلباس بالخطاب، وهذا مفهوم تداولي يمكن تلمسه في التحول بالمثل الآتي: أورد السيوطي عن ابن خالويه: «فإن سأل سائل فقال: (أوفى بعهد) أفصح اللغات وأكثرها، فلم زعمت ذلك؟... فقل: لما كان (وفى بعهد) يجذبه أصلاً: من وفى الشيء، إذا كثر، وفى بعهد، اختاروا أوفى؛ إذ كان لا يُشكل، ولا يكون إلا للعهد»⁽³⁾، فالاستعمال في هذا المثال أثر شكلاً على شكل خدمة لوضوح الرسالة

(1) انظر: المعاينة، ريم، (2008م)، براجماتية اللغة ودورها في تشكيل الكلمة، تقديم: يحيى عبابنة، الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري ص9

(والرأي المذكور لمقدم الكتاب).

(2) الأحزاب 35

(3) السيوطي، المزهر 213/1

التواصلية. وهي نزعة تداولية في اللغة - كما يشير أوستن - نحو تدقيق المضمون وتوضيحه من ناحية، وبيان المقاصد التي تتمثل في قيمة القول من ناحية أخرى.⁽¹⁾ وتدقيق المضمون وتوضيحه لا يقتصر على الإيجاز والحذف فقط، بل قد يتعداه إلى مظاهر تحويلية أخرى، مثل: تحوّل الحركات الإعرابية، فقد يحدث أن تتحوّل الحركة في استعمال ما من الرفع - مثلاً - (في دلالة الإسنادية العامة) إلى النصب، إذا كان للنصب دلالة خاصة دقيقة في ذلك التركيب. وتحوّل كثير من التراكيب بداعي الإيجاز والاختصار إنما يتكئ على السياق، دون أن يخل هذا الاختصار بالرسالة التواصلية، بل إن تهذيب هذه الرسالة من كلّ الزوائد الشكلية لتصل بجوهرها وحقيقتها هو من الأمور التي يلتقي فيها التحوّل مع التداولية⁽²⁾. ويمكن أن نحمل على هذه حذف حروف الجرّ، وحذف أداة الاستفهام استناداً على المقام التواصلية.

(1) انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة 495، (اعتماداً منه على Austin' 70' p101)

(2) هذه الفكرة استنتاج مما عرضه مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب 165

الفصل الثالث

الوصل والفصل والتحوّل

المراد بالوصل هنا أن تتّصل الجمل أو الكلمات نحويّاً في تركيب كليّ واحد، أمّا الفصل فهو قطع ذلك النسق وتجزئة التركيب الكليّ، والتحوّل من حالة تبعيّة الألفاظ أو الجمل إلى قطع تعلقها بما قبلها واستئنافها، وقد أطلق عليه القدماء: (القطع والابتداء)، أو (القطع والمخالفة)، أو الاستئناف.⁽¹⁾

والفصل والوصل اتّجاهان استعماليّان تعاقبا على عدد من التراكيب، وكنا رائديّ التحوّل فيها، ويمكن تصنيف تلك التراكيب في المسائل الآتية:

1.3 العطف:

1.1.3 العطف على خبر ليس وخبر (ما):

إذا عُطف على خبر ليس أو خبر (ما) وصفٌ سببيّ تعاقب عليه استعمالان: استعمالٌ يجنحُ إلى الوصل بأنّ يعطفَ على لفظ الخبر، نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أبوه، واستعمال آخر يجنحُ إلى الفصل بأنّ يرفع على الاستئناف، نحو: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أبوه.⁽²⁾

وذكر النحاة أنّ الاستعمال الأوّل - بالوصل - هو الأصل وهو الأكثر⁽³⁾، غير أنّه لا يمكن اتّخاذ قولهم هذا دليلاً قاطعاً على أنّ الاستعمال الأوّل هو الأسبق، والثاني تحوّلٌ عنه؛ لأنّ الأصل الذي يعنونه غالباً هو الأصل القياسيّ المبنيّ على الأكثر استعمالاً، ممّا يجعل الكشف عن وجهة التحوّل هنا صعباً. لكنّ المؤكّد أنّ الاستعمال جنحَ إلى الفصل في حالين:

1. إذا تكرر ذكر مرفوع الوصف المعطوف، نحو: «ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ»، بالرفع، والفصل هو الأجود عند سيبويه⁽⁴⁾؛ لأنّ النصب يؤوّل إلى: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ، بتكرار الظاهر، وما هو بحدّ الكلام، كما يقول. ولا يمنع هذا من إجازة

(1) انظر: النحاس، مصطفى، (1989م)، الاستئناف النحويّ ودوره في التركيب، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربيّة، جزء 65، ص 114

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 387/1

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن 347/2، ابن مالك، شرح التسهيل 387/1، ابن هشام، مقني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمّد محيي الدين

عبدالحميد، دط، بيروت: المكتبة العصريّة 473/2

(4) سيبويه، الكتاب 62/1

النصب، وإن بدا قليلاً ونادراً كما يظهر من شواهد. واستشهد سيبويه على أن الرفع هو الوجه بقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسَى مَعْنُ وَلَا مُنَيَّسَرُ (1)

وأورد أبو حيان عن بعض النحويين وجوب الرفع في مثل هذا (2).

إن الغرض من تكرار المرفوع الظاهر فيما تقدّم هو التأكيد، لكن الاستعمال - فيما يبدو - اتجه إلى الفصل والاستئناف إيثاراً له على الوصل؛ لأن الفصل يذهب بثقل التكرار بجعله المكرّر في جملة ثانية.

2. إذا كان تالي الوصف أجنبيّاً، مثل: ما زيدٌ منطلقاً ولا خارجاً معنً، فالرفع هو المختار، بل إن بعضهم لم يُجزِ غيره (3)، ممّا يعني أن الاستعمال بالفصل ساد هنا سيادة شبه مطلقة.

2.1.3 قطع العطف:

إذا طال التركيب بتتابع العطف، فنمّة اتّجاه أثر الفصل المتمثّل بالاستئناف على الوصل الذي يمثّله العطف، وذلك نحو قول كعب بن زهير (4):

فلم يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكَلْكَلُ
وَمَفْصَحُهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا وَمَمْتَنَى نَوَاجٍ لَمْ يَخْنُهَا مَفْصَلُ
وَسُمْرٌ ظَمَاءٌ وَاتَرْتُهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبْلُ

فالبيت الأخير يُروى برفع (سمر، وظماء)، وهو خروج من سياق التتابع بالعطف إلى القطع والاستئناف، ولعلّ طول التركيب هو الذي دفع باتّجاه هذا التحول، قال سيبويه في موضع مماثل: «وكَلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ أَقْوَى (أي القطع)» (5)، ومن شواهد سيبويه على هذا أيضاً قول الشماخ بن ضرار الذبياني:

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

(1) انظر الفرزدق، ديوانه 505، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 63/1

(2) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 1202

(3) انظر: ابن السراج، الأصول 90/1، أبو حيان، ارتشاف الضرب 1202

(4) السكري، الحسن بن الحسين، 275هـ (1950م)، شرح ديوان كعب بن زهير، دطه القاهرة: الدار القومية 52-54.

(5) سيبويه، الكتاب 174/1

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سِوَاءُ قَدَالِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارَةٍ الْمَعْرَاءُ⁽¹⁾

برفع مشجج وقطعه عن العطف.

وجاء قوله تعالى ﴿يُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانُ مُخْلَدُونَ﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ وَحُورٌ عِينٌ⁽²⁾، على قراءتين، إحداهما بالوصل، وهي قراءة (وحوور عِين)⁽³⁾ بالخفض، والأخرى بالفصل، وهي قراءة الرفع؛ لأنَّ الرفع خروج من العطف إلى القطع والاستئناف. وعلل الفراء الفصل والاستئناف بقوله: «الحوور العِين لا يُطاف بهنَّ... فرفعوا على معنى قولهم: وعندهم حور عِين، أو مع ذلك حور عِين»⁽⁴⁾، وهو تعليلٌ يَقْوِيَّ استعمال الاستئناف والفصل، ولا ينفي استعمال الوصل بالعطف؛ لأنه وارد في قراءة قرآنية كما تقدّم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾⁽⁵⁾، برفع (قوم)، إلى جانب قراءة الخفض⁽⁶⁾، عطفاً على (وفي ثمود) الواردة في الآيات السابقة. ومنها ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾⁽⁷⁾، بقراءة الرفع هي وما بعدها⁽⁸⁾. فالنصب على العطف والوصل، والرفع على الفصل والاستئناف.

ويمكن أن يُحمل على ذلك ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾⁽⁹⁾، برفع (والصابئون)، عطفاً على موضع اسم إنَّ كما هو مذهب الكوفيّين⁽¹⁰⁾، يؤيد ذلك

(1) انظر: الذبياني، الشماخ بن ضرار، (دب)، ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دط، مصر: دار المعارف 427، 428، ونسباً لذي الرمة، وهما في ملحقات ديوانه، انظر: ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (1982م)، ديوانه، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبدالقنوس أبو صالح، ط2، بيروت: مؤسسة الإيمان، 1840-1841، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 173/1، 174

(2) الواقعة 17 - 22

(3) انظر: أبو حيان، البحر 206/8، ابن الجزي، محمد بن محمد الدمشقي، 833هـ، (دب)، النشر في القراءات العشر، دط، بيروت: دار الكتب العلمية 383/2، وهي قراءة: الحسن، والسلمي، والأعمش وغيرهم.

(4) الفراء، معاني القرآن 14/1

(5) الذاريات 46، انظر: أبو حيان، البحر 141/8، وهي قراءة أبي عمرو وأبي السمال وغيرهم، والمشهورة بنصب (قوم).

(6) انظر: النحاس، إعراب القرآن 242/3، أبو حيان، البحر 141/8، وهي قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي وغيرهم.

(7) المائدة 45

(8) انظر: أبو حيان، البحر 494/3، القيسي، الكشف 409/1، وهي قراءة الكسائي، وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو غنيد، والمشهورة بنصب العين

(9) المائدة 69

(10) انظر: الأنباري، الإنصاف 185/1-187

قراءة النصب⁽¹⁾ التي تشهد لورود العطف في مثل هذا، فالرفع اتجاه نحو الفصل والاستئناف، والنصب اتجاه نحو الوصل. ولم يبعد جمهور النحاة كثيراً عن فكرة الفصل حين وجَّهوا رفع (والصابئون) على أنه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به التأخير⁽²⁾. ويذهب ابن جني إلى أن ممَّا يُحَسِّن الرفع في مثل هذا أنه أوكد في معناه⁽³⁾.

فالنظر من خلال الفصل والوصل يجعل الخلاف في العطف على موضع اسم إنَّ قبل تمام الخبر مسألة شكلية⁽⁴⁾؛ لأنها في حقيقتها ما هي إلا فصل واستئناف للاسم المعطوف في مثل (إنَّك وزيدٌ ذاهبان). ومن شواهدا أيضاً قراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽⁵⁾، برفع (وملائكته)⁽⁶⁾.

ويبدو أن القطع بالرفع في مثل ما تقدّم فيه إبراز للمعطوف واختصاص بالذكر، ووضعه مع اسم إنَّ جنباً إلى جنب - حاشا الآية الأخيرة - اهتماماً وتقوية؛ لأنه في حالة النصب يكون تابعاً وتالياً في الرتبة.

وممَّا يندرج في هذا المبحث التحول من عطف الأفعال ودرجها مع سابقاتها إلى الاستئناف والفصل، ومن ذلك ما أورده سيبويه من قراءة قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾⁽⁷⁾، برفع (يرسل)⁽⁸⁾، والمشهورة بنصبها عطفاً على (وحياً)، فالقراءتان تمثل حالة تحول بين الوصل والفصل: الوصل بالعطف كما تقدّم، والفصل كما أشار يونس بأنه يُرفع هذا على الابتداء، كأنه قال: أو هو يرسلُ رسولا⁽⁹⁾.

(1) انظر: أبو حيان، البحر 531/3، النحاس، إعراب القرآن 509/1، وهي قراءة ابن محيصن، وابن كثير، وعثمان بن عفان، وغيرهم.

(2) انظر: أبو حيان، البحر 531/3.

(3) انظر: ابن جني، المحشَّب 179/1.

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف 185/1-187.

(5) الأحزاب 56.

(6) انظر: أبو حيان، البحر 248/7، ابن خالويه، القراءات الشاذة 120، وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو.

(7) الشورى 51.

(8) انظر: أبو حيان، البحر 527/7، القيسي، الكشف 253/2، وهي قراءة ابن عامر ونافع وغيرهم.

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 51/3.

ومثل ذلك قراءة قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾⁽¹⁾، برفع (يدركه)⁽²⁾، إذ وجه ابن جنّي الرفع على «أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي ثمّ هو يدركه الموت، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم وفاعله»⁽³⁾، وعلى هذا حمل يونس قول الأعشى:
 إِنَّ تَرْكَبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ⁽⁴⁾
 برفع (تنزلون)، فالمراد أو أنتم تنزلون.⁽⁵⁾

2.3 النعت:

1.2.3 النعت السببي:

يتبع النعت السببي منعوته في الإعراب إن كان مشتقاً أو شبيهاً بالمشتقّ (كالمنسوب، واسم التفضيل، أو ذو بمعنى صاحب، وغيرها)⁽⁶⁾، أمّا إن كان جامداً فقد جاء فيه استعمالان: الإتيان والقطع، وهذا هو وجه الوصل والفصل في هذه المسألة. وذكر سيبويه أنّ قطعه أشيع من إتياعه، قال: «وتقول: مررت برجلٍ سواء أبوه وأمّه، إذا كنت تريد أنّه عدلٌ... وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يجرون هذا كما يجرون مررت برجلٍ خزٍ صفتُهُ»⁽⁷⁾ وقال أيضاً: «ومنهم من يجزّره وهم قليل»⁽⁸⁾ ثم ذكر في موضع آخر أنّ الرفع فيه وجهٌ الكلام.⁽⁹⁾
 والسبب هو أنّ هذه الألفاظ جامدة لا ترفع ما بعدها كما ترفع المشتقات ما بعدها، ولذلك حسن فيها أن تقطع وترفع على الابتداء والخبر.⁽¹⁰⁾

(1) النساء 100

(2) انظر: أبو حيان، البحر 336/3، ابن جنّي، المحشّسب 195/1، وهي قراءة النخعي وطلحة بن مصرف.

(3) انظر: أبو حيان، البحر 336/3

(4) انظر: الأعشى، ميمون بن قيس، (1983م)، ديوانه، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة 113، وهو من شواهد سيبويه،

الكتاب 51/3، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب 552/8

(5) انظر: أبو حيان، البحر 336/3

(6) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي 199/1

(7) سيبويه، الكتاب 27/2

(8) سيبويه، الكتاب 28/2

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 26/2

(10) انظر: سيبويه، الكتاب 28، 29/2، ابن السراج، الأصول 28/2

والأرجح أن التحول في هذه المسألة كان من القطع والاستئناف في مثل: مررتُ
 برجلٍ أسدٍ أبوه، وبحيَّةٍ ذراعٍ طولها إلى الوصل والإتباع، نحو: مررت برجلٍ أسدٍ
 أبوه، وبحيَّةٍ ذراعٍ طولها؛ لشيوع القطع في مثل هذه المسألة، وقوته في القياس.
 ومما سوَّغَ هذا التحول أن الأغلب في الاستعمال هو إتباع النعت منعوتَه لِشِدَّةِ
 اتِّصَالِهما، فَحُمِلَتْ هذه المسألة على سائر مسائل النعت. يُزاد على ذلك أن الإتباع
 فيه مشكلة في الحركات بين النعت والمنعوت، وهو أخفُّ من مخالفتها في حال
 القطع. وذهب بعض النحاة إلى أن تأويل الجامد بمشتق مما قوى الإتباع في هذه
 المسألة، نحو:

وليلٍ يقولُ الناسُ من ظُلُمَاتِهِ سواءٌ صحِيحاتُ العيونِ وعُورُها
 كأنَّ لنا منه بيوتاً حصينةً مُسوحاً أعالِيها وساجاً ستورها⁽¹⁾
 قال الرضي: «أي سوداً أعالِيها، وكثيفاً ستورها»⁽²⁾.

2.2.3 قطع النعوت:

تعاقب الوصل والفصل على النعوت إذا تكررَت، وهو ما رآه النحاة جوازاً
 لإتباعها ولقطعها على شروط ذكروها⁽³⁾. ويكون القطع إمّا على الرفع أو على
 النصب، وقدّر النحاة مبتدأ في القطع على الرفع، وفعلاً في القطع على النصب يفيد
 المدح أو الذمّ أو الاختصاص، وما شابه ذلك. قال ابن هشام: «وحقيقة القطع: أن
 يُجعل النعت خبراً أو مفعولاً لفعل»⁽⁴⁾. ومن شواهد هذه المسألة قول الخرنق:

لا يَبْعَدَنَّ قومي الذين هُم سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُرَرِ
 النازلين بكلِّ معترِكٍ والطيبونَ معاقدَ الأزرِ⁽⁵⁾

(1) انظر: الأعشى، ديوانه 423، والبيتان منسوبان لمضرّس بن ربيعي الأسدي في الحماسة الشجرية 710، وروايتهما في المصدرين المذكورين برفع

(مسوح)، و(ساج)، وانظر: البغدادي، خزنة الأدب 18/5

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 306/1

(3) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 314/3-318، ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 316/1، الأزهري، شرح التصريح 116/2

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، 318/3

(5) انظر: الخرنق، بنت بدر، (1990م)، ديوانها، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق: يسري عبدالغني عبدالله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية 43،

ويروى (النازلون) بالرفع والنصب في بعض المصادر، وهو من شواهد سيبويه 64/2، وانظر: البغدادي، الخزنة 41/5.

بنصب (النازلين)، قطعاً على النصب، ورؤي بالرفع (النازلون) على الإتياع والوصل. وقال أمية بن أبي عائد الهذلي:

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالي⁽¹⁾
بنصب (شعثاً) قطعاً وفصلاً، وجاء في بعض رواياته بالجرّ إتياعاً ووصلاً.
وظاهر قول سيبويه أنّ الإتياع أكثر من غيره في كلام العرب⁽²⁾، ومما حمل الاستعمال على التحول نحو القطع هو طول التراكيب أحياناً، يتبين ذلك في كثير من شواهد هذه المسألة، ومنها قول ذي الرمة:

لقد حملت قيس بن عيلان حربها على مُستَقِلٍّ للنوائب والحرب
أخاها إذا كانت عضاضاً سماً لها على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومن صعب⁽³⁾
بقطع (أخاها) نصباً على المدح.

وقد لمس كثير من المتقدمين ما بين الطول والقطع من رباط، وقالوا: إنّ العرب إذا تطاول التتابع في كلامها خرجت من وجه إعرابي إلى وجه، يقول الفرّاء: « والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بغرض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّد غير متبّع لأوّل الكلام»⁽⁴⁾، وقال ابن جني: « فكلّما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروباً فكان أبلغ منه إذا ألزم شرحاً واحداً»⁽⁵⁾. يزداد على ذلك التفريغ الانفعاليّ مع القطع المتمثّل بالنصب على المدح أو الشتم أو غيره.

ولا أرى أنّ الأمر هنا خروج من دلالة إلى أخرى بما يُخرج المسألة عن التحول، وذلك لأنّ المعاني الانفعاليّة المشار إليها تتحقّق بالإتياع دون القطع بالنصب

(1) انظر: الهذليّون، (1995م)، ديوان الهذليّين، ط2، القاهرة: دار الكتب المصريّة 184/2، وهو من شواهد سيبويه 66/2، واستشهد به في موضع آخر 399/1 على جر (شعث) وروايته في الديوان:

له نسوة عطيلات الصدور وعوج مراضيع مثل السعالي

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 62/2

(3) انظر ذو الرمة، محلقات ديوانه 1847، 1848، وانظر أيضاً: السكريّ (1988م)، شعر الأخطل (أبو مالك، غيث بن غوث التغلبي)، رواية أبي جعفر محمّد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة 43، 44، وروايتهما في الديوانين برفع (أخاها)، واختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه 65/2

(4) الفرّاء، معاني القرآن 105/1

(5) ابن جني، المحشّب 198/2

في كثير من الشواهد، وما رواية بعض الشواهد السابقة على الوجهين (القطع والإتباع) إلا دليل على ذلك. ومما يزيد ذلك وضوحاً ما رواه سيبويه من شواهد رواها على الإتباع فقط دون القطع بالنصب على المدح وغيره، مع أن المدح والشتم فيها ظاهرٌ لا يخفى، كقول مالك بن خويلد الخناعي:

يا مِيَّ لا يُعْجِزُ الأَيَّامَ ذو حَيْدٍ في حَوْمَةِ الموتِ رَزَامٌ وفَرَّاسٌ
يحمي الصريمةَ أُحْدَانِ الرجالِ له صَيْدٌ ومُجْتَرِيٌّ بالليلِ هَمَّاسٌ⁽¹⁾
وأوضح منه قول الشاعر:

فتى الناسِ لا يَخْفَى عليهم مكانُهُ وضرِ غامةٌ إنْ هَمَّ بالحربِ أَوْقَعَا⁽²⁾
وكذلك قول الآخر:

إذا لقيَ الأعداءَ كان خَلَاتِهِمْ وكلبٌ على الأَدْنَيْنِ والجَارِ نابِجٌ⁽³⁾
فلا يخفى المدح بـ(مجترئ) في البيت الأول، (وضر غامة) في البيت التالي له، ولا الذم بـ(كلب) في البيت الأخير، ولكنها جاءت جميعاً على الإتباع، والمدح والذم متحقق فيها دون أن يخرجها قائلوها منصوبةً على المدح أو الشتم، وهو وجه جائز فيها.

وثمة وجه آخر يلوح فيها، وأراه ملازماً للقطع بالنصب مدحاً أو ذمّاً، وهو أن القطع بالنصب تعبير شعوري وموقف من المتكلم، لا سيما إذا جاءت هذه الحالات في مقام خطابي تواصلٍ، فيزيد المتكلم على ما في الصفة من مدح أو ذم بهذا التفريغ الانفعالي الذي يستوعبه النصب. وهو ما يراه فاضل السامرائي إشارةً للانتباه⁽⁴⁾.

وذهب بعضهم إلى أن غرض القطع إلى الرفع المدح أيضاً، قال أبو حيان في قول الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ.... أَلَتَّبِعُونَ أَلْعَبِدُونَ أَلْحَمْدُونَ﴾⁽⁵⁾، «فيكون صفة مقطوعة للمدح، ويؤيده قراءة أبي عبد الله

(1) انظر: ديوان الهذليين 4/3، على اختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه 67/2، 68

(2) من شواهد سيبويه 68/2، وهو غير منسوب، وانظر: لسان العرب 375/12 (ضر غم)

(3) من شواهد سيبويه 68/2، وهو غير منسوب.

(4) انظر: السامرائي، فاضل، (1987م)، معاني النحو، دط، بغداد: جامعة بغداد- بيت الحكمة، 9/1، 187/2

(5) التوبة 111، 112

والأعْمَشُ (التائبين) بالياء، إلى (والحافظين) نصباً على المدح⁽¹⁾، وتأيد قراءة الرفع بقراءة النصب في الدلالة على المدح مؤداه أن الرفع لا يخلو من معنى المدح الذي في النصب. وذهب الأعلام الشنتمري إلى أن قطع الصفة بالرفع في بعض الشواهد هو لقصد معنى المدح والثناء، ولو نصب على هذا المعنى لكان حسناً.⁽²⁾

ويُستخلص مما تقدم أن الفرق بين إتيان الصفات من جهة وقطعها رفعاً أو نصباً من جهة ثانية إنما هو فرق استعمالٍ لا دلاليّ، يؤيد ذلك ما ذكره فاضل السامرائي من أن ظاهرة القطع تلاشت من الاستعمال في العصور المتأخرة على الرغم من جميل دلالتها.⁽³⁾

ويذهب البطليوسي - مستنداً إلى سيبويه⁽⁴⁾ - إلى أن الموجب لقطع الصفات شيان: أحدهما: أن يكون الموصوف غنياً عن الصفة بشهرته عند المخاطب، والثاني: أن يكون في الصفة معنى يُمدح به أو يُذم.⁽⁵⁾

ويبدو لي أن ما ذكره - على دقة نظره - هو إلى تسويغ القطع أقرب منه إلى وجبه، لأن كثيراً من الشواهد التي جرى فيها القطع روي فيها الإتيان، فلا يستقيم وجوب القطع هنا، وعدم وجوبه هناك، ولكنه التحول الاستعمالي من الإتيان إلى القطع فيما أرى.

3.3 البديل:

الوصل في البديل أن يتبع البديل المُبدل منه في إعرابه؛ لأن التركيب يصبح بذلك تركيباً واحداً متصلاً. والفصل أن يُقطع البديل عن المُبدل منه إعرابياً ويُستأنف. ويجوز قطع البديل إلى الرفع إذا كان عدداً يفى بعده ما أُبدل منه، نحو: لقيت من القوم ثلاثة: زيدا وعمراً وخالداً، على البديل أو قطعاً بالرفع. وحملوا على ذلك ما وقع لفظ الجمع فيه على الاثنين، نحو قول النابغة:

(1) أبو حيان، البحر 103/5، 104

(2) انظر: الشنتمري، تحصيل عين الذهب 256

(3) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو 9/1، 187/2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 65/2، 66

(5) انظر: البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي 83

تَوَهَّمَتْ آيَاتُ لَهَا فَعَرَفَتْهَا
لِسْتَةً أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لِأَيَّاءِ أَبِينُهُ
وَنَوْيٍ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَتْلَمُ خَاشِعُ⁽¹⁾

فإنه رُوي برفع (رماد، ونوي) ونصبهما.⁽²⁾

وإذا تبعَ البَدَلُ ما يصلح أن يكون خبراً عنه فإن كثيراً من العرب يميل إلى قطعه، قال سيبويه: «تقول: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، إذا جعلت فوقاً في موضع الاسم المبني عليه المبتدأ، وجعلت الأول مبتدأ ... وإن شئت قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض ... فوصلته إلى مفعولين لأنك أبدلت ... والرفع أعرف ... وإن نصبت فهو عربي جيد»⁽³⁾.

ومن شواهد الرفع قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾⁽⁴⁾، ومن شواهد النصب على البَدَل قول العرب: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها⁽⁵⁾. وذكر ابن يعيش أن قول عبدة بن الطبيب:

فما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكٌ واحدٌ ولكنّه بُنيان قومٍ تَهْدَمَا⁽⁶⁾

يُنشَد على وجهين: برفع (هُلك) خبراً ل(هلكه) على القطع، ونصبه خبراً لكان على إبدال (هلكه) من قيس إتباعاً (أي على الوصل).

وقول سيبويه إن الرفع أعرف، وقوله أكثر في موضع آخر⁽⁷⁾، إنما يدل على سيادة استعمال القطع في كثير من البيئات اللغوية العربية، ولكن هذا لا يقطع باتجاه التحول إن كان من الإِتباع (الوصل) إلى القطع والاستثناف، أو العكس. وإن كان يبدو أن القطع بالرفع سمة البيئات البدوية، كما أنه أقرب إلى أن يكون هو الأقدم،

(1) انظر: النابغة، ديوانه 30، الأول منهما من شواهد سيبويه، الكتاب 86/2

(2) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي 292/1

(3) سيبويه، الكتاب 155/1

(4) الزمر 60

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 155/1، ابن يعيش، شرح المفصل 64/3

(6) انظر: ابن الطبيب، عبدة، (1971م)، شعره، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، بغداد: دار التريّة، ص 88، المرزوقي، أحمد بن محمد، 421هـ (1991م)،

شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، عبدالسلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل 792 (برفع هُلك ونصبه). وهو من شواهد سيبويه،

الكتاب 156/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 156/1

أي الأصل، قياساً على مسائل مشابهة سبقت الإشارة إليها⁽¹⁾. ولم يظهر لي فرق في المعنى بين الإتيان والقطع غير ما ذكرت من تقوية التركيب في حال القطع والاستثناء.

وقد سرى هذا التحول في غير ما تقدّم من تراكيب البذل، إذ أورد سيبويه قوله تعالى ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَفَتَا فِئَةٌ تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽²⁾، على أنّها من هذا القبيل، وذلك بالنظر إلى قراءة الجرّ في (فئة)⁽³⁾. وقرأ بعضهم (فئة)⁽⁴⁾ بالنصب على القطع، بتقدير أمدح فئة وأذم أخرى، وهو ما يؤيد التحول نحو القطع بالرفع أو بالنصب على السواء. وهناك شواهد كثيرة من القراءات القرآنية على مثل هذا القطع رفعاً ونصباً.⁽⁵⁾

4.3 الاستثناء:

قسم النحاة الاستثناء إلى أربعة أشكال تركيبية رئيسة، خرج واحد منها من الاستثناء إلى الحصر في غياب عنصر المستثنى منه، فبقيت ثلاثة أشكال، هي:

1. الاستثناء التام الموجب. 2. الاستثناء التام المنفي. 3. الاستثناء المنقطع.

وعلى الرغم من هذا التقسيم الدقيق إلا أنّ إعراب المستثنى لم يستقرّ على حال. ففي كلّ حالة من الحالات الثلاث المذكورة وجد أنّ المستثنى يتجاوزه إعرابياً النصب والرفع، مع أنّ جمهور النحاة حاول جاهداً إحكام قاعدة النصب في الحالتين الأولى والثالثة، لكنّ هذا الجهد لم يصمد أمام شواهد استعمالية موثقة لا يُغني فيها التقدير والتأويل شيئاً. وتبيّن لي أنّ تنقّل الاستعمال وصلاً وفصلاً هو الكامن وراء حالات المستثنى الإعرابية، وعلى هديّته تسير التحوّلات الإعرابية، كما سيّضح فيما يأتي:

(1) انظر: المخزومي، مهديّ (2002م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. ط. أبو ظبي: إصدارات المجمع الثقافي 370

(2) آل عمران 13

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن 314/1، أبو حيّان، البحر 393/2، وهي قراءة مجاهد والحسن.

(4) انظر: أبو حيّان، البحر 394/2، ابن خالويه، القراءات الشاذة 19، وهي قراءة ابن السميع، وابن أبي عبلة.

(5) انظر: النحاس، إعراب القرآن 314/1، الزمخشري، الكشاف 177/4، 272، الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي 379

1.4.3 الاستثناء التام الموجب:

أوجب جمهور النحاة نصب المستثنى في هذه الحالة، لكن بعضهم ذهب إلى أن النصب جائز غالب لا واجب، وأجاز الرفع⁽¹⁾، قال ابن مالك: «ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر محذوفه، فمن الثابت الخبر ما جاء في الحديث: (أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمِ)⁽²⁾... ونظيره من كتاب الله تعالى ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾⁽³⁾، برفع (امراتك)⁽⁴⁾، ولا يصح أن تجعل (امراتك) بدلاً من (أحد)؛ لأنها لم تسر معه فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله⁽⁵⁾. وكان ابن مالك قد أورد في بداية حديثه عن المسألة قول الرسول @: (كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ)⁽⁶⁾، وأردف ذلك ببضعة أحاديث شواهد على هذه المسألة، وذكر أن الفراء حمل على ذلك قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾⁽⁷⁾، برفع (قليل)⁽⁸⁾. وأورد أبو حيان أن الرفع لغة، ونقل عن ابن عصفور أن النصب في هذا أفصح من الرفع.⁽⁹⁾

ويبدو أن الرفع إنما هو حالة فصل وقطع؛ لأن في ذلك تأكيداً وتقوية للكلام، وقد ألح الكوفيون إلى ذلك في أحد مذاهبهم⁽¹⁰⁾، فالنصب على الاستثناء لا يقطع ما بين المستثنى والمستثنى منه من علاقة جزء بكل، بل يخرج الجزء من الكل من حيث

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 255/2 (شرح المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد)

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل، (د.ت)، صحيح البخاري، د. ط. دار إحياء التراث العربي، 499/4، كتاب جزاء الصيد، حديث رقم 1803، وروايته بالنصب (أبا قتادة).

(3) هود 81

(4) انظر: أبو حيان، البحر 248/5، ابن الجزي، النشر 290/2، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وغيرهم.

(5) ابن مالك، شواهد التوضيح 96، وأورد أبو حيان (البحر المحيط 248/5): «إذا استثنيت المرأة من أحد وجب أن تكون المرأة أبيح لها الالتفات»، وهو ما يؤيد نظر ابن مالك في هذه المسألة.

(6) البخاري، صحيح البخاري 108/12، كتاب الأدب، رقم 5930، بنصب المجاهرين، وهو في مجمع الزوائد للهيتمي 314/10، بالرفع

(7) البقرة 249

(8) انظر: الفراء، معاني القرآن 166/1، وانظر: أبو حيان، البحر 266/2، ابن خالويه، القراءات الشاذة 15، والرفع قراءة ابن مسعود، وأبي، والأعشى

(9) انظر: الأزهرى، شرح التصريح 348/1

(10) انظر: الأزهرى، شرح التصريح 348/1 (حاشية يس العلمي)

الحكم الوارد في مُستهلّ الجملة، في حين أنّ الرفع يقطع هذه العلاقة من خلال استقلال المستثنى بنفسه، فيُخرِجُه من حيث الحكم ومن حيث علاقته بالمستثنى منه، وقد تأتّى للمستثنى في ذلك أن يكون له خبر كما جاء في بعض الشواهد إمعاناً في القطع. ويبدو أنّ التحول نحو الوصل ساد على الفصل في هذا النوع من الاستثناء، وهو المستفاد من إشارة ابن عصفور السابقة من حيث فصاحة النصب نظراً إلى شيوعه وقلة الرفع.

وثمة إشارات تفيد بأنّ الرفع كان الحالة السائدة في الاستثناء قديماً، من جهة أنّ استحداث وظيفة إعرابية للأداة (وهي إلّا هنا) إنّما يأتي في مرحلة لاحقة لمرحلة سابقة، تكون الأداة فيها تؤدي جانباً وظيفياً دون أثر حركي⁽¹⁾. وهو نظراً إن صحّ فإنّه يومئذ إلى تحول الاستثناء برمته من حالة الفصل إلى حالة الوصل، وتكون شواهد الرفع على ذلك بقايا شاهدة على تلك الحقبة من الفصل.

2.4.3 الاستثناء التام المنفي:

تعاقب الرفع والنصب على المستثنى في هذا القسم، وحمل النحاة الرفع هنا على البديل، ولست موافقاً لهم في ذلك؛ لأنّ المقام ليس مقام إبدال، وإنّما دفعهم إلى القول بالبديل الصناعة النحويّة التي تبحث عن عامل يفسّر الحركة، وتوجّه عليه.

وقد اعترض ثعلب على قولهم بالبديل من جهة أنّ ما قبل إلّا وما بعدها متخالفان، فلا يستقيم إبدال أحدهما من الآخر⁽²⁾، ومما يضعف البديل أيضاً عدم وجود ضمير رابط بين البديل والمبدل منه الذي هو بعض من كلّ على مذهبهم⁽³⁾. ولم أعتز على شاهد واحد يؤكّد مسألة الإبدال بين المستثنى والمستثنى منه، لكنّ جملة الشواهد المذكورة في هذه المسألة تتفق فيها حركة المستثنى منه والمستثنى على الرفع في الأغلب، زيادةً على أنّ المستثنى جزءٌ من المستثنى منه، ممّا قادهم إلى القول بالبديل، حتى إنّ الشواهد التي جاء المستثنى منه فيها مجروراً بحرف جرّ

(1) انظر: الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية 184، 185

(2) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح 349/1

(3) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح 350/1

وَجَّهُوا الإعراب فيها على البذل، على موضع المجرور، من غير النظر إلى حركته التي هو عليها في الواقع، وقالوا: «إذا تعذرّ البذل على اللفظ أُبدل على الموضع، نحو: لا إله إلا الله»⁽¹⁾.

والرفع الذي عدّه النحاة إتباعاً على البذل في المستثنى أَرْجَحُ من النصب، وإنْ وُصِفَ النصبُ بأنه عربيٌّ جيّد. قال مكِّيُّ عند قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾⁽²⁾: «قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء... وقرأ الباقر بالرفع على البذل من الضمير المرفوع في (فعلوه) وهو وجه الكلام (أي الرفع)، وعليه الأصول، لأنّ الثاني يغني عن الأوّل»⁽³⁾، وفي قوله تعالى ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾⁽⁴⁾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، وباقي السبعة بالنصب.⁽⁵⁾

وحينما أقحموا البذل في الاستثناء لم نظفر بإعراب مقنع لكلمة الحق (لا إله إلا الله) يبيّن وجه رفع لفظ الجلالة، ومما ذكروه في إعرابه أنه بدل من اسم (لا) على الموضع من لا واسمها، أو من موضع اسمها فقط، وجعله بعضهم بدلاً من الضمير المستتر في خبر لا المقدّر⁽⁶⁾. وكلّ هذه الأعراب لا طائل تحتها، وهي تبحث فقط عن وجه يُسوِّغ حركة الرفع. والقول نفسه في قوله تعالى ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁷⁾، فالزمخشريّ يجعل لفظ الجلالة بدلاً من (مَنْ) الموصولة، وهو عنده استثناء منقطع⁽⁸⁾، على لغة بني تميم في رفعهم المنقطع، وخالفه بعض العلماء ذاهباً إلى أنّ الاستثناء متّصل⁽⁹⁾، ومبعث الخلاف استقامة وجه البذل في الآية؛ لأنّ رفع المنقطع على لغة بني تميم مرجوح عند النحاة، وذهب ابن

(1) ابن هشام، أوضح المسالك 257/2، 258

(2) النساء 66

(3) القيسي، الكشف 392/1

(4) هود 81، وانظر: أبو حيّان، البحر 248/5، ابن الجزريّ، النشر 290/2

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 248/5

(6) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 257/2، 258 (حاشية الشارح محمد محيي الدين عبد الحميد)

(7) النمل 65

(8) انظر: الزمخشريّ، الكشاف 156/3

(9) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 264/2، 265 (حواشي الشارح محمد محيي الدين عبد الحميد)

هشام إلى أن (مَنْ) مفعول به و (الغيب) بدل اشتمال، والأسلوب حصر وليس استثناء، وردّ عليه شارح التوضيح بخلوّ الاشتمال من ضمير يعود على المُبدل منه.⁽¹⁾ وما أغنى أسلوب الاستثناء عن هذه التقديرات والتأويلات لو لم يُقَحَّم البدل فيه. أما ما تبين لي في هذه المسألة فهو أنّ الرفع فيها إنّما هو على قطع المستثنى من المستثنى منه، ومما يقويّ هذا القطع هو النفي في مستهلّ التركيب؛ لأنّ ما بعد إلّا يناقض حكماً ما قبلها، فتحقّق هذا بالقطع الذي يُخرج المستثنى من دائرة المستثنى منه إخراجاً قطعياً، وهو ما يظهر جليّاً في رفع لفظ الجلالة في كلمة (لا إله إلاّ الله)، إذ يستقلّ لفظ الجلالة ويخرج خروجاً قطعياً ممّا قبله، في حين أنّ النصب يُخرجه من جهة الحكم، لكنّه ليس في قوّة الرفع من حيث القطع والجزم، فبالرفع ليست هناك مساواة بين المستثنى والمستثنى منه، في حين أنّ النصب لا يمنع من هذه المساواة سوى ما يخرج بالاستثناء.

وهذا النوع من الاستثناء هو مظنة الرفع لما قدّمتُ، لذلك ذكر النحاة أنّه راجح على النصب، ويبدو أنّ حالة الرفع هنا هي الأساس، أمّا مَنْ تحوّل إلى النصب في مثل هذا الأسلوب - وهو تحوّل غير مطلق - إنّما تحوّل في الحالات التي يستقيم فيها اتصال الاستثناء، أي يكون من الممكن جعل المستثنى في دائرة المستثنى منه أو من جنسه⁽²⁾، قال سيبويه: «حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً، أنّ بعض العرب الموثوق بعربيّته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً، وعلى هذا: ما رأيتُ أحداً إلّا زيداً، فينصب زيداً على غير رأيّ، وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل ولكنك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأوّل...»⁽³⁾، وحديث سيبويه عن الانقطاع هنا، إنّما هو من جهة أنّه ليس بدلاً من الأوّل فلا إتباع فيه، وهو نظرٌ مبنيٌّ على الحركة الإعرابية، وقولي باتّصاله هنا إنّما هو من جهة أنّ المستثنى صالح لأن يكون من جنس المستثنى منه، أو يصلح لأن يكون فرداً من أفرادهِ مُساوياً لهم، فزيد في المثال واحد من الجماعة التي تشير إليها كلمة أحد، لكنّه أُخرج واستثنِيَ بالحكم

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 264/2، 265

(2) يمكن تمثيل هذه الفكرة على النحو: ما دعوت فتىً إلّا عليّ: لا فتىً إلّا عليّ. أما: ما دعوت فتىً إلّا عليّاً: عليّ من جنس الفتيان لكنني لم أدعُ إلّا إيّاه.

(3) سيبويه، الكتاب 319/2

الذي جاء في جملة الاستثناء، وهو المرور والرؤية في الأمثلة، في حين أنه لو جاء بالرفع لكان الاستثناء إخراجاً كلياً له، وتبرئة له مما قبله، حتى كأنه ليس من جنسهم. والقول نفسه في الآية المذكورة آنفاً، فعلى حسب ما قرره النحاة من قواعد في الاستثناء، كان الأولى أن يكون لفظ الجلالة منصوباً؛ لأنه استثناء منقطع، والوجه الراجح في المنقطع هو النصب، غير أن الآية لم ترد إلا برفع لفظ الجلالة، وحين قال الزمخشري إن الاستثناء منقطع مع الرفع ثارت ثائرة النحاة عليه؛ لأن القطع - على معناه عندهم - مع الرفع وجه مرجوح لا يستقيم حمل القرآن عليه، والراجح عندهم مع القطع هو النصب، وفزعوا إلى التقدير والتأويل، وما أرى قوة وجه الرفع إلا من قبيل قطع المستثنى عما قبله.

3.4.3 الاستثناء المنقطع:

وهو الاستثناء الذي يخالف فيه جنس المستثنى جنس المستثنى منه، وقد حرص النحاة على أن تطرد القاعدة فيه، ولكن الاستعمال اتسع على القاعدة، فرجّحوا النصب فيه، وهو لغة أهل الحجاز، والمرجوح الرفع المنسوب إلى تميم.⁽¹⁾ قال سيبويه: «هذا باب ما يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً... وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار»⁽²⁾، ومما جاء فيها على الرفع قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أُصَيْلَانَا أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أُوَارِي لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنَّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَدِّ⁽³⁾

وقول جرّان العود النميري:

وبلدة ليس بها أنيسُ
إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ⁽⁴⁾

(1) انظر: عبدالنوّاب، بحوث ومقالات 154، إذ خالف عبدالنوّاب النحاة في أن الرفع ليس لتميم وحدها، بل تعدّاها إلى قبائل أخرى.

(2) سيبويه، الكتاب 319/2

(3) انظر: النابغة، ديوانه 14، 15، والرواية فيه بنصب (الأواري). وهو من شواهد سيبويه 321/2

(4) انظر: ابن حبيب، محمد، (1982م)، ديوان جرّان العود النميري، رواية أبي سعيد، الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: حمّودي القيسي، ط1، العراق:

منشورات وزارة الثقافة، ص 97، وهو من شواهد سيبويه 322/2

ومن شواهد النصب قوله تعالى ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتْبَغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾⁽²⁾، وقول النابغة:

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْوِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ⁽³⁾

قال سيبويه بعد هذه الشواهد المنصوبة: «وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، يجعلون اتِّباعَ الظَّنِّ علمهم، وحسن الظَّنِّ علمه»⁽⁴⁾، ومراده أنهم يرفعون على البذل. وأرى أن هذا مما ينسحب عليه الوصل والفصل، فالأصل في هذا الرفع؛ لأنَّ المستثنى منقطع أصلاً عما قبله من جهة الجنس والنوع، فيتفق القطع بالرفع مع القطع المتأصل بالجنس، وهو ما يُحمل عليه شواهد الرفع. أما النصب فهو تحوُّلٌ من القطع إلى الوصل حتَّى كأنَّ المستثنى جزءٌ من المستثنى منه، وهو ما يجعل عبارة سيبويه السابقة تصدق على مَنْ ينصب وليس على مَنْ يرفع، وقد قال ما قال لأنَّ منطلقه البذل. ومن هنا فإنِّي أتفق مع ما خلص إليه عبده الراجحي من أنَّ لهجة الحجاز في هذه الظاهرة تُعدُّ طوراً عن لهجة بني تميم⁽⁵⁾، ولكنني لا أوافق في المقدمة التي بنى عليها هذه النتيجة؛ لأنَّه انطلق ممَّا انطلق منه النحاة من أنَّ الحجاز راعوا تخالف ما قبل إلاَّ وما بعدها في الجنس، فقطعوا بالنصب، والذي أراه أنهم وصلوا بالنصب. ويرى عفيف دمشقيَّة في هذه المسألة أنَّ نصب الحجازيين غير آتٍ من أنهم «كرهوا أن يبدلوا المستثنى من المستثنى منه؛ لأنَّه ليس من جنسه، بل إنَّهم التزموا وجهاً واحداً من الوجهين اللذين تسمح بهما بنية اللغة في الاستثناء»⁽⁶⁾، وهو قول صائب، لكنَّه ينطبق على الحال بعدما تمَّ التحول، وأصبح مسألة تداول ولغة، دون أن يكون قوله مُفسِّراً هاتين البينتين.

(1) النساء 157

(2) الليل 19، 20

(3) انظر: النابغة، ديوانه 41، ورواية الديوان برفع (حُسن). وهو من شواهد سيبويه 322/2

(4) سيبويه، الكتاب 322/2

(5) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية 184، 185

(6) دمشقيَّة، عفيف، (1978م)، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ط1، بيروت: معهد الإنماء العربي 43

5.3 التوكيد:

من الاستعمالات التي كان الوصل والفصل يوجّه التحول فيها بعض تراكييب التوكيد، مثل قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾، فقد جاءت كلمة (كلّه) بالرفع والنصب⁽²⁾، فالنصب على تأكيد كلمة (الأمر) قبلها تأكيداً مباشراً في تركيب واحد متصل، أمّا الرفع فهو على قطع التوكيد عن المؤكّد وبنائه مع ما بعده، فيصبح التركيب جملتين متداخلتين، فالأمر اسم إنّ، وجملة (كلّه لله) الخبر، ولعلّ في القطع فضل توكيد على الوصل، سمّا بعض الدارسين توكيداً بالتعدد والاستطالة⁽³⁾، ومن غير الواضح إلى أيّة كفة كان يتّجه التحول.

6.3 ضمير الفصل:

ضمير الفصل هو الضمير المنفصل الذي يقع بين المبتدأ وخبره، وما في حكمهما، نحو إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظنّ وأخواتها، وذكر النحاة له قواعد وشروطاً كثيرة ليس هنا محلّ تفصيلها. وهو ضمير يؤتى به لتأكيد ما قبله، وللفصل بينه وبين ما يتبعه من صفة وغيرها. وسمّا البصريّون فصلاً لأنّه يفصل بين المبتدأ وخبره، أو ما أصلهما كذلك، ولأنّه أيضاً يفصل الصفة عن الخبر، من خلال تعيينه ما بعده على أنّه خبر، فأكثر ما يأتي مع الخبر المعرفة الذي قد يلتبس مع الصفة، نحو: زيد العاقل، فإذا فصلنا وقلنا: زيدٌ هو العاقل، تَعَيَّنَتْ كلمة العاقل للخبر ليس إلّا.

وسمّا الكوفيّون عماداً بالنظر إلى وظيفته في الجملة، إذ إنّهُ يَقْوِي الجملة من خلال تأكيد المسند إليه، وحصر الخبر في المسند إليه أحياناً.

(1) آل عمران 154

(2) انظر: أبو حيان، البحر 88/3، الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ، (1984م)، الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق

والشام الذين نكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط1،

دمشق: دار المأمون للتراث 90/3، والنصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة أبي عمرو، ويعقوب، واليزيدي، وغيرهم

(3) انظر: قباوة، فخر الدين، (2003م)، مشكلة العامل النحويّ ونظرية الاقتضاء، ط1، دمشق: دار الفكر 95

وقد سمّاه بعضهم دعامة لهذا الغرض⁽¹⁾، وأجمع النحاة على وظيفة التأكيد فيه⁽²⁾.

واتخذ هذا الضمير مسارين في الاستعمال: مساراً يقطع به ويَبْنِي عليه الخبر بعده، ومساراً يؤكد به ولا يقطع التركيب بل يصل الكلام الذي قبله بما بعده وصلاً نحوياً (تركيبياً)، ومثال الاستعمال الأول قوله تعالى ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾، بقراءة الرفع (هم الظالمون)⁽⁴⁾، ومثال الاستعمال الثاني: الآية نفسها بالقراءة المشهورة وهي نصب (الظالمين).

وذكروا أنّ رفع الخبر بهذا الضمير هو الأكثر في كلام العرب⁽⁵⁾، وقال سيبويه: «بلغنا أنّ رؤية كان يقول: أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك»⁽⁶⁾، ونُقل عن الجرمي: «أنّ الرفع لغة بني تميم، وحكي عن أبي زيد أنّه سمعهم يقرأون ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾»⁽⁷⁾⁽⁸⁾. وجاءت قراءات كثيرة على الرفع، من أشهرها قوله تعالى ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾⁽⁹⁾، برفع (أقلُّ)⁽¹⁰⁾، قال الزمخشري: «من قرأ (أقلُّ) بالنصب فقد جعل (أنا) فصلاً، ومن رفع جعله مبتدأ و (أقلُّ) خبره، والجملة مفعولاً ثانياً»⁽¹¹⁾، ومن القراءات التي دار حولها جدل واسع بين النحاة قوله تعالى على لسان لوط ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁽¹²⁾، برفع (أطهر) ونصبها⁽¹³⁾، ونقل أبو حيّان أنّ سيبويه لحّن

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع 236/1

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 810/3، السيوطي، همع الهوامع 236/1، وما بعدها. وانظر: الهيتي، محمد عبد، (2002م)، الوظيفة السياقية لضمير الفصل، الرياض: مركز الملك فيصل، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد4، العدد2، 120، 121.

(3) الزخرف 76

(4) انظر: أبو حيّان، البحر 27/8، ابن خالويه، القراءات الشاذة 36، وهي قراءة ابن مسعود، وأبي زيد النحوي

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 112/3، أبو حيّان، التنزيل والتكميل 302/2

(6) سيبويه، الكتاب 392/2

(7) المزمّل 20، وانظر: البحر 27/8 وهي قراءة أبي السّمّال

(8) أبو حيّان، التنزيل والتكميل 303/2

(9) الكهف 39

(10) انظر: أبو حيّان، البحر 129/6، النحاس، إعراب القرآن 276/2، وهي قراءة عيسى بن عمر

(11) الزمخشري، الكشاف 485/1

(12) هود 78

(13) انظر: أبو حيّان، البحر 247/5، ابن جني، المحشّب 325/1، المشهورة بالرفع، والنصب قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وآخرين

قراءة النصب» وأنّ أبا عمرو بن العلاء قال: احتبى فيه ابن مروان في لحنه، يعني ترّبع، ورؤيت هذه القراءة عن مروان بن الحكم⁽¹⁾.

وخرّجوا النصب في هذه القراءة على الحال، وحجّة من ضعّفها هو أنّ الفصل لا يقع بين الحال وذو الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم بسماع قليل عن العرب⁽²⁾.
ومن شواهد الرفع أيضاً قول قيس بن ذريح:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تَرَكْتَهَا وكنتَ عليها بالملأ أنتَ أقدرُ⁽³⁾

وثار خلاف بين النحاة في حكم هذا الضمير إن كان فصلاً وعمل ما قبله بما بعده، هل يبقى على صفته ضميراً منفصلاً أم يتغيّر؟ لقد ذهب معظم النحاة إلى أنّه ينتقل في هذه الحال من ضمير (اسمي) إلى حرف لا محلّ له من الإعراب⁽⁴⁾، وشبهوه بـ(ما) الزائدة⁽⁵⁾. وما هذا إلا من سطوة القاعدة المعيارية، لأنّهم لم يجدوا له إعراباً إذا لم يكن ما بعده خبراً له، فلجأوا إلى مخرج النقل من الاسميّة إلى الحرفيّة، مع أنّه لم يتغيّر في مدلوله، ولا في وظيفته، في واقع الحال.

وما بدا لي في ضمير الفصل أنّه ما هو إلا أثر من آثار عمليّة ذات إطار عامّ كانت تُوجّه الاستعمال اللغويّ، وهي الفصل والوصل في التراكيب، وأنا هنا أخالف النحاة في كفيّة الفصل به، فهم كما سبق يريدون أنّه فصلّ بين المبتدأ والخبر وما شابههما، أو بين الصفة والخبر، وسيبويه لا يطلق عليه فصلاً إلا إذا أهمل إعرابياً⁽⁶⁾، (أي لم يكن ما بعده خبراً له)، ومن ثم يأتي كالحرف الزائد بين المسند والمسند إليه.

وأرى أنّه إن رفع ما بعده خبراً له فإنّه يكون بذلك قد قام بوظيفة الفصل؛ لأنّه دخل بين المسند والمُسند إليه، واتّخذ خبر المسند إليه الأوّل خبراً له؛ ليكون هو وخبره الذي دخل عليه خبراً (جملةً) للمسند إليه الأوّل بعد أن كان المسند إليه الأوّل

(1) أبو حيّان، البحر 247/5، وانظر: سيبويه، الكتاب 396/2

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 247/5

(3) من شواهد سيبويه، الكتاب 393/2، والبيت ليس في ديوان الشاعر، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل 112/3

(4) انظر: السيوطي، مع الهوامع 236/1، 137، المرادي، الجنى الداني 351، النحاس، مصطفى، (1983م)، ضمير الفصل، قيمه الموقعية وآثاره

التركيبية في الجملة الاسمية الأصلية والمنسوخة، الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 12، ص 40

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 397/2

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 389/2، 390

يصل إلى خبره المفرد مباشرةً. فهذا هو وجه الفصل عندي في ضمير الفصل، وهو فصل للغايات التي ذُكرت سابقاً من تأكيد وتقوية للتركيب بالعماد أو الدعامة بهذا الضمير الذي هو تكرار في حقيقته للمبتدأ المتقدم.

أمّا إذا لم يكن ما بعده خبراً له وتُرك الضمير وعاد الخبر إلى المبتدأ الأول متجاوزاً هذا الضمير وهي حالة الفصل التي تحدث عنها سيبويه، فإنّي أرى في الحالة هذه أنّه قد اتّصل التركيب بعبءه ببعض، واتّصل الخبر مع المسند إليه الأول، فهي حالة وصل لا فصل بالنظرة الكلية للتركيب، وليس بالنظر فقط إلى الضمير المتبقي دون خبر. فالنظر فقط إلى هذا الضمير جعلهم يقولون بأنّه حرف زائد لا محلّ له من الإعراب، وأنّ وظيفته فقط لفصل الخبر عن المبتدأ. وإذا ما أرجعنا النظر فيه، سواء رَفَعَ ما بعده أم لم يرفع، تبيّن لنا أنّ وظيفته ودلالته لا تختلف في الحالين، فهو هو سواء أرفع أم لم يرفع.

فالذي جرى بكلّ بساطة - فيما أرى - هو أنّ عقد الخبر عليه كان هو الاستعمال السائد في هذا الضمير، وكان يُقَطَّع به الكلام، ويكون مبتدأ وما بعده خبراً له، ولم يكن في هذا إشكال عند النحاة، لكنّه تحوّل به الاستعمال في بعض البيئات إلى وصل الخبر الذي بعده بالاسم أو المبتدأ الذي قبله، وروعي الإعراب بناءً على ذلك، وبقي هذا الضمير على حاله، وعلى وظيفته، لم يتغيّر، لكنّه من غير خبر، ممّا دفع النحاة إلى القول بحرفيّته، وبوظيفة الفصل فيه والحالة هذه.

وممّا يدلّ على أنّ الأصل فيه الرفع اقترانه في حالة نصب ما بعده، وإهماله نحويّاً بأدوات لا تقترن معه إلّا إذا كان في حالة الرفع، غير مُهْمَل، مثل دخول لام الابتداء عليه، ومع ذلك يُنصَب الخبر عوداً على المسند إليه المتقدم. فقد ذكر سيبويه دخول هذه اللام عليه في حالة نصب ما بعده ليردّ على مَنْ ذهب إلى أنّ ضمير الفصل تأكيد، قال: «ويدخل عليهم: إن كان زيداً لهو الظريف، وإن كنّا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجز أن يدخل عليه اللام»⁽¹⁾، أي أنّ لام التوكيد لا تقع بين المؤكّد والمؤكد (الذي يسميه صفة). هذا

(1) سيبويه، الكتاب 2/390

هو وجه حجة سيبويه بالأمثلة التي ذكرها، لكنهم في الوقت نفسه لم يُفسِّروا دخول هذه اللام على ضمير منفصل هو حرف - كما يذهبون - لا محلَّ له من الإعراب. إنَّ هذه اللام جاءت مع هذا الضمير في كثير من الشواهد في حالة الرفع، مثل ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى ﴿قَالُوا أَأَنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْعَلَبُونَ﴾⁽³⁾، وغير ذلك. فلما جرى التحوّل إلى النصب في أمثلة سيبويه المتقدّمة بقيت هذه اللام مع الضمير على حالها، ونُصب الخبر وصلّاً بالمسند إليه الأوّل في التركيب.

7.3 التعليق عن العمل في: ظَنّ وأخواتها:

ممّا ذكر النحاة في باب ظنّ وأخواتها أنّ لها ثلاثة أحكام: أحدها: الإعمال، وهو الأصل. والثاني: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومَحلاًّ لضعف العامل بتوسطه أو تأخّره، كـ(زيدٌ ظننتُ قائمٌ). والثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا مَحلاًّ. وذكروا لذلك شروطاً وأحوالاً كثيرة⁽⁴⁾، واختلفوا في العامل إذا تقدّم؛ لأنّه خارج شروط البصريين، فالبصريّون تمسّكوا بإعماله خلافاً للكوفيّين والأخفش⁽⁵⁾. وقد ورد عليهم من الشواهد قول الشاعر:

كذلك أدبْتُ حتى صار من خلقي إني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبِ⁽⁶⁾

وقول كعب بن زهير:

أرجو وآملُ أنْ تدنو مودَّتُها وما إخالُ لديّنا منكِ تنوِيلُ⁽⁷⁾

(1) هود 87

(2) يوسف 90

(3) الصافات 173

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 54/2، 64

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 65/2

(6) انظر: المرزوقي، شرح حماسة أبي تمام 1146، ونُسيب فيها إلى بعض الفزاريين، وروايته بالنصب: إني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبِ. وانظر:

السيوطي، همع الهوامع 229/2، ابن هشام، أوضح المسالك 65/2، 67

(7) انظر: ديوان كعب بن زهير 9، والرواية فيه تخلو من موضع الشاهد، وهي: أرجو وآملُ أنْ يَعْجَلَنَ في أبديٍّ وما لهُنَّ طوالُ الدهرِ تعجيلُ

وانظر: السيوطي، همع الهوامع 229/2، ابن هشام، أوضح المسالك 65/2

وقوله:

فَغَبِرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيثٌ نَاصِبٌ وَإِخَالٌ إِنِّي لَأَحَقُّ مُسْتَتَبِعٌ⁽¹⁾

وذهب البصريون يتأولون لذلك، فقالوا: إن الشواهد على تقدير لام ابتداء مقدرة، والأصل: (لملاك) و(للدنيا)، أو على تقدير ضمير شأن محذوف، والأصل: وجدته، وإخاله. ولا يخفى ما في ذلك من التكلف والتعسف إرضاء للقاعدة.

وأرى أن هذه المسألة لا تخرج عن الوصل والفصل، فمن يفصل يرفع ما بعد الفعل على أنه جملة اسمية مستقلة تكون في مجملها مفعولاً للفعل، وهو ما يوافق التعليق عند النحويين. ومن ينصب فإنه يصل التركيب بعضه ببعض، ويجعل المبتدأ والخبر مفعولين مباشرين للفعل.

ولم يتبين لي اتجاه التحول في هذين الاستعمالين وإن كنت أرجح أنه تحول من القطع (رفع الاسمين على الابتداء والخبر) إلى الوصل (نصب الاسمين على المفعولية) قياساً على ما جرى في ضمير الفصل الذي سبقت مناقشته.

ومما يحمل على ذلك في الوصل والفصل قوله تعالى ﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾⁽²⁾، إذ قرأ الجمهور (سواءً) بالرفع على أن الجملة من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني، وقرأ حفص والأعمش (سواءً) بالنصب، وارتفع به العاكف، لأنه مصدر في معنى مستوٍ (اسم فاعل)⁽³⁾. فمن نصب كانت لغته ممن تحولت إلى مسار الوصل، ومن رفع كانت لغته ممن اتخذت الفصل سبيلاً.

8.3 أي الموصولة:

جاء في (أي) الموصولة استعمالان إعرابيان، استعمال يعربها على حسب ما يقتضي العامل قبلها، واستعمال آخر يرفعها مطلقاً. وقد قرأ عامة الناس قوله تعالى

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع 229/2، وانظر: الهذليون، ديوانهم 2/1

(2) الحج 25

(3) انظر: أبو حيان، البحر 362/3، القيسي، الكشف 118/2

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾⁽¹⁾، بالرفع، وقرأ بعض أهل الكوفة بنصب (أيهم)⁽²⁾، وقال غسان بن ولة:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل⁽³⁾
بالرفع، واستشهد به البصريون على بناء أي⁽⁴⁾.

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الرفع حركة بناء ل(أي)، وذهب الكوفيون ومن تابعهم إلى أن الرفع إعراب، والكلمة مبتدأ، والفريقان مجمعان على إعراب أي في غير هذا.⁽⁵⁾

وقد فتح مذهب سيبويه والجمهور الباب على تقديرات وتأويلات لا طائل تحتها⁽⁶⁾، ويبدو لي أن المسألة من آثار التحول وصلاً وفصلاً، فأَيّ في كل أحوالها السابقة مُعَرَّبَةٌ، فمن نصب أو خفض وصلها بما قبلها من ناصب أو خافض، ومن رفع إنما جعلها مع ما بعدها جملة اسمية (مبتدأ وخبراً)، وحينئذ يدخل العامل على الجملة كلها. ويمكن توجيه المرفوع بعدها في الحالة الأولى على أنه صلة لها.

فالنظر إلى المسألة بمنظار الوصل والفصل يُفسّر حالها، ويخرجها من جدل النحاة الذي كثر حولها، وكان جُلُّه نابعاً من اعتبارات شكلية، منطلقة من نظرية العامل، حتى قالوا ببنائها مع أن إعرابها ظاهر. ففي الوصل يُباشرها العامل وتُعرَّب على حسب ما يقتضيه، وفي الفصل تُبنى مع ما بعدها على الابتداء والخبر، ويباشر العامل الجملة الاسمية برمتها. وقد اهتدى الخليل ويونس إلى هذا الوجه، ولامسه الكوفيون لكن تأويلاتهم وتقديراتهم الخاضعة لنظرية العامل طمست وجهه⁽⁷⁾.

وقد ذكر سيبويه أن نصب أي كما في قراءة الكوفيين هو لغة جيدة⁽⁸⁾، وحكى الجرمي: «خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة، لم

(1) مريم 69

(2) انظر: أبو حيان، البحر 209/6، النحاس، إعراب القرآن 322/2

(3) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 92/3، السيوطي، (د.ت)، شرح شواهد المفتي، دبط، بيروت: دار مكتبة الحياة 236/1

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف 715/2

(5) انظر: الأنباري، الإنصاف 709/2، الأزهرى، شرح التصريح 136/1

(6) انظر: ابن السراج، الأصول 323/2، 324

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 399/2، الأنباري، الإنصاف 709/2، 711

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 399/2

أسمع أحداً يقول: اضرب أيُّهم أفضل⁽¹⁾، قال أبو حيان: «يجوز أن يكون ما حكاه الجرمي لغةً لبعض العرب، فإن سيبويه حكى خلافها، فيُجمَع بين الحكايتين، ويُحمَل الأمرُ فيهما على لغتين⁽²⁾، وهو ما يؤكد أن الأمر فيها تحوّل استعماليّ، وأرجّح أنّه من الفصل برفعها على الابتداء كما مرّ إلى الوصل بتسليط ما قبلها عليها، ولعلّ بقاء ما بعدها مرفوعاً إنّما يؤكد أنّها وُصِلَتْ وبقيَ خبرُها على حاله من الرفع، فذهب النحاة وقَدّروا له مبتدأً، وما ضرَّهم لو أعربوه صلةً لأيّ دون تقدير.

ومما مرّ يتبيّن أن افتراض النحاة البناء في (أيّ) لا وجود له، وأنّه فكرة قياسيةّ بحتة، قائمة على تشبيهها بالأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، من دون النظر إلى واقعها الاستعماليّ، وقد لمح بعضهم مخالفتها للمبنيّات بإضافتها، زيادة على إجماعهم على أنّها معربة في أغلب أحوالها⁽³⁾.

(1) الأنباري، الإنصاف 712/2

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل 90/3

(3) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 209/1، أبو حيان، التذييل والتكميل 91/3، 92

الفصل الرابع

الإعراب والتحوّل

تدور مسائل هذا الباب على التحوّل في العلامات الإعرابية، وعلى التحوّل من وجهٍ إعرابيٍّ إلى آخر تحوُّلاً استعمالياً، تداولياً، وهو ما نتج عنه ازدواج الأوجه الإعرابية في كثيرٍ من التراكيب، وتعدّدها.

وانصبَّ جُهد النحاة على حمل التعدّد على الأوجه الإعرابية المُحتَمَلة، مع الربط بين اختلاف الدلالة باختلاف الأوجه. وقد سعتُ في هذه المسائل نحو حَمَل هذا التعدّد على التحوّل الاستعمالي؛ لأنّ كثيراً من هذا التعدّد ما هو إلّا لغاتٌ واستعمالاتٌ متوازية زماناً ومكاناً، أو متعاقبة زماناً.

1.4 التحوّل في الأسماء الستّة:

جاء في استعمال الأسماء الستّة أربع لغات: الأولى، وهي أشهرها: لغة التمام، وهي إعرابها بالحروف، الواو رفعا، والألف نصبا، والياء جرّاً، على شروط مذكورة في مواضعها⁽¹⁾. والثانية: لغة القصر، وهي لزوم الألف في الأحوال الإعرابية جميعها. والثالثة: لغة النقص، وهي إعرابها بالحركات. والرابعة: التشديد، نحو هذا أُبْك، وجاء أُخْك⁽²⁾.

أمّا من حيث الإعراب فأشهر الآراء فيها الذي يقول بأنّها مُعرَبة بالحروف نيابةً عن الحركات⁽³⁾، وقد كان للنحاة آراء كثيرة في السبب الذي من أجله أعربت بالحروف⁽⁴⁾، وهي آراء تحليليّة منطقيّة في معظمها، مُنطلَقها ثلاثيّة أصول هذه الأسماء دون الالتفات إلى أنّ الإعراب فيها يقع على الحرف الثاني، ممّا يدفع أنّ هناك حرفاً ثالثاً محذوفاً، هو حرف الإعراب المُفترَض.

وانطلق النحاة من أنّ إعرابها بالحروف هو فرعٌ للإعراب العامّ بالحركات، غير أنّ الدراسات الحديثة المقارنة استقرّت على أنّ إعراب الأسماء الستّة بالحروف هو

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع 128/1، أبو حيّان، التنزيل والتكميل 163/1

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 45/1

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 123/1، وانظر: الشايب، فوزي، (1998م)، إعراب الأسماء الستّة: أصله وتطوّره، الرياض: مجلة جامعة الملك

سعود (الآداب2)، المجلد10، ص 325

(4) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستّة 323.

الأصل الساميّ الذي احتفظت به، كما ذكر بروكلمان، قال: « وقد احتفظت العربيّة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسيّة سالمة، غير أنّ الحركات قد قُصّرت ... وقد بقيت طويلة دائماً في كلمات القرابة في حالة الإضافة»⁽¹⁾. وتبع بروكلمان بعض الدارسين المحدثين⁽²⁾. كما أشار إبراهيم أنيس إلى قِدَم هذه الحالة من خلال إنكاره الإعراب بالحروف، وبدا له الأمر أنّ كلّ بيئة لهجيّة كانت قد اتّخذت حالة من الحالات الثلاث، وعمّمها في الحالات الإعرابيّة الثلاث قياساً على العبريّة والسريانيّة⁽³⁾. وذكر ابن جنّي أنّ القصر هو الأصل في هذا الاسماء⁽⁴⁾، وهو ما يدعم النظر السابق؛ لأنّ القصر جزء من الإعراب بالحروف.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ الاختلافات الإعرابيّة المشار إليها في الأسماء الستّة، من إعرابها بالألف مطلقاً، وهي لغة القصر فيها، أو بالحركات مع الإضافة، وهي لغة النقص، أو التشديد مع إعرابها بالحركات ما هي إلّا تطوّرات وتحولات عن الحالة الأصليّة المشار إليها.

ومن ثمّ فسّر الشايب الإعراب بالحركات في حالة الأفراد بأنّه نتيجة البنية المقطعية العربيّة التي ترفض المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)، المتشكّل من الحركة الطويلة، ونون التنوين، نحو: هذا أبون، إذا تُقصر الحركة فتصبح: أبُن (أبّ)، أمّا في مثل: الأب، والأخ، فذهب إلى أنّ ذلك من تقصير الحركات الطويلة، أو لأنّ الألف واللام تعاقب التنوين⁽⁵⁾.

أمّا القصر وهو اللغة الثانية من حيث الشهرة، وإن لم تكن شائعة شيوع الأولى فيها فما هي إلّا تخفّف من الإعراب؛ لأنّ من تحوّل هذا التحوّل استخفّ الألف فعُمّمت في الحالات الإعرابيّة الثلاث في بعض البيئات الاستعماليّة، أو اختزلت

(1) بروكلمان، فقه اللغات الساميّة 100

(2) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستّة: أصوله وتطوره 328، 329

(3) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 274

(4) انظر: ابن جنّي، الخصائص 339/1

(5) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستّة 332، 333

الحالات الثلاث بوحدة كما يقول الشايب⁽¹⁾. بل إنَّ الأمر - فيما أرى - تخلص من علامات الإعراب البتّة. ومن شواهد لغة القصر، قول رؤبة:

إنَّ أباهَا وأبا أباهَا

قد بلّغا في المجد غايتها (2)

وقولهم في المثل: (مُكرّة أخاك لا بطل)⁽³⁾.

وفي حالة شواهد النقص (الإعراب بالحركات في حال الإضافة)، فإنّها تمثّل تطوراً وتحولاً نحو تقصير الحركات الطويلة، وليس هذا السلوك بمستغرب في العربيّة كما سيأتي، وإن كان تحولاً محدوداً في الأسماء الستّة، لم يحدّد النحاة موضع بيناته اللغويّة. وقد فسّر الشايب هذا التحول علمياً على قانون انتقال النبر من المقطع الثاني في مثل (أبوك، أخوك)، إلى المقطع الأوّل؛ ممّا أدّى إلى تقصير الحركة التي انتقل عنها النبر، للعلاقة القويّة بين النبر وطول المقطع⁽⁴⁾.

أمّا لغة التشديد في بعض الأسماء فهي محصورة جدّاً في استعمالات قليلة، وذهب الشايب إلى أنّه تطوّر متفرّع عن لغة النقص السابقة، وفسّره علمياً على إغلاق المقطع الثاني المفتوح في مثل (أبك، أخك)⁽⁵⁾، وهو أمر معهود في العربيّة كما في تشديد دمّ، ويدّ⁽⁶⁾.

(1) انظر: عبدالنّوّاب، التطور اللغوي 65، 66، الشايب، إعراب الأسماء الستة 340

(2) انظر: رؤبة، ديوانه، أبيات مفردات منسوبة إليه وبعضها إلى العجاج ص 168، وهو أيضاً في: العجلي، أبو النجم، (1981م)، ديوانه، تحقيق: علاء

الدين آغا، دط، الرياض: النادي الأدبي 227. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل 45/1، السيوطي، همع الهوامع 128/1

(3) انظر: الزمخشري، (1987م)، المستقصى في أمثال العرب، ط3، بيروت: دار الكتب العلميّة 347/2، والرواية فيه (مكرّة أخوك لا بطل)

(4) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة 335

(5) انظر: الشايب، إعراب الأسماء الستة 336

(6) انظر: عبدالنّوّاب، التطور اللغوي، 65، 66

2.4. التحول في المثنى:

1.2.4 الإعراب بالألف مطلقاً:

التزمت قبائل عربية كثيرة الألف في المثنى في أحواله الإعرابية الثلاث، وعُزِيَتْ هذه اللغة لكنانة، وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهُجيم وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزُبَيْد وخَثَم وهَمْدان وفَرَارَة وعُذْرَة.⁽¹⁾ ووجَّهَتْ على هذه اللغة قراءة قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾⁽²⁾، على أرجح المذاهب⁽³⁾، وقرأ بعضهم ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾⁽⁴⁾ بالرفع (مؤمنان)⁽⁵⁾ وقال @ (لا وتران في ليلة)⁽⁶⁾، وقال الشاعر:

تَرَوْدُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ⁽⁷⁾

وقال الآخر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بُلُغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا⁽⁸⁾

وروى الفراء عن رجلٍ أسديٍّ متعجباً من فصاحته (هذا خطُّ يدا أخي بعينه)⁽⁹⁾، ورؤي عن بني الحارث بن كعب: (أخذتُ درهمان، واشتريت ثوبان)⁽¹⁰⁾. وبعد ثبوت هذه اللغة رواية وعدم الخلاف فيها من هذه الجهة، انقسم النحاة والدارسون فيها إلى فئتين: فئة ترى أنها هي اللغة الأصل في المثنى، وأن الأخرى المشهورة متحوّلة عنها، وفئة أخرى ترى أن هذه اللغة متحوّلة عن اللغة المشهورة.

(1) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 247/1، السيوطي، همع الهوامع 133/1، الأنباري، الإنصاف 36/1

(2) طه 63، وانظر: أبو حيان، البحر 255/6، ابن مجاهد، السبعة 419، وهذه قراءة أبي جعفر، والحسن، وغيرهم، والمشهورة: بتخفيف إن (إن).

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن 184/2، أبو حيان، البحر 255/6

(4) الكهف 80،

(5) انظر: أبو حيان، البحر 155/6، ابن جني، المحتسب 33/2، قراءة الرفع لأبي سعيد الخدري، وعاصم الجحدري

(6) انظر: ابن حنبل، أحمد، (د.ت)، مسند أحمد، د.ط، د.م، دار إحياء التراث العربي 601/4، والحديث ليس في صحيح البخاري، ولا صحيح مسلم، لكنه

متواتر في كثير من كتب الحديث والصحيح الأخرى.

(7) السيوطي، همع الهوامع 133/1، والبيت لهويز الحارثي في لسان العرب 197/8 (صرع)، وانظر: الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (1981م)، الدرر

اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، الكويت: دار البحوث العلمية 116/1

(8) سبق تخريجه ص 103

(9) الفراء، معاني القرآن 184/2

(10) انظر: النحاس، إعراب القرآن 344/2

وتكمن أهمية هذا الخلاف في أنه منصبٌ على مسار التحول الذي جرى في إعراب المثني.

فمن الفئة الأولى الفرّاء الذي يرى أنّ الألف في المثني هي القياس مقارنة بجمع المذكر السالم وإعرابه⁽¹⁾، ويرى الأنباري أنّهم عدلوا إلى الياء في المثني تخفيفاً لأمن اللبس⁽²⁾، ممّا يدلّ على أنّ الألف أولاً، والياء ثانياً. ونقل النحاس عن بعض النحاة ما يفيد توجيه مذهب سيبويه وتأويله على أنّ الأصل أن يكون المثني بالألف⁽³⁾، وممن ذهب هذا المذهب أيضاً ابن جني⁽⁴⁾، وأبو حيّان⁽⁵⁾. وأورد ابن منظور عن الأزهرّي أنّ إعراب المثني بالألف مطلقاً هو اللغة القديمة⁽⁶⁾.

وذهب بعض المُحدّثين إلى تأكيد هذا من خلال أنّ القبائل التي عُزيت إليها هذه اللغة هي قبائل يمنيّة، وخلص من ذلك إلى أنّ هذه القبائل أقدم عربيّة من القبائل الشماليّة، زيادة على أنّ الألف قد جاءت علماً على التنثية في أسماء كثيرة، مثل الضمائر والأفعال، كما أنّ استعمال الياء إنّما هو توسّع للتفريق بين المعاني الإعرابيّة⁽⁷⁾. وذهب إبراهيم السامرائي إلى أنّ الياء في المثني جاءت نتيجة إمالة الألف⁽⁸⁾.

أما الفئة الثانية فهم يرون أنّ الألف تحوّلت بعد استعمال الياء في المثني، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد، إذ نقل عنه ابن جني أنّ إلزام المثني الألف هو مثل قياس قولهم: يَاعَسْ في (يَئَاس)، ومثل قول أهل الحجاز: «ياتزون وهم ياتعدون، فرّوا من يوتزون ويوتعدون»⁽⁹⁾، ووضّح ذلك ابن جني بأنهم أبدلوا ياء (أخويك) في لغة غيرهم

(1) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 184/2

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف 36/1

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن 347/2

(4) انظر: ابن جني، (1992م)، علل التنثية، تحقيق، صبيح التميمي، مراجعة: رمضان عبدالنوّاب، دبط، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية 56

(5) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 245/1

(6) انظر: ابن منظور، اللسان 347/12 (صمم)

(7) انظر: سلمان، عدنان محمد، (1981م)، ظاهرة التنثية في اللغة العربيّة، بغداد: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 32، الجزء 1، 2، ص 374

(8) انظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن 87، 89، النحو العربي في مواجهة العصر 210

(9) انظر: ابن جني، الخصائص 14/2

ممن يقولها بالياء، وهم أكثر العرب، فجعلوا مكانها ألفاً في لغتهم استخفافاً للألف⁽¹⁾. وقوله هذا هو جوهر عملية التحوّل التي أرمي إلى الكشف عنها، قال: « فلما كان الأكثر هذا، شاع على أسماع بلحارث، فراعوه وصنعوا لغتهم فيه⁽²⁾ ». ونقل ابن جنّي أيضاً رأيين للأخفش، أولهما هو: « أن يكون كانت العرب قدماً تقول: مررتُ بأخويك وأخواك جميعاً، إلّا أنّ الياء كانت أقيس للفرق، فكثير استعمالها، وأقام الآخرون على الألف⁽³⁾ والثاني: « أن يكون الأصل قبله الياء في الجرّ والنصب، ثم قلّبت للفتحة قبلها ألفاً في لغة بلحارث بن كعب، وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذي قدّمناه⁽⁴⁾، وأورد أبو حيّان عن أبي زيد: « لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت الدرهمان، والسلام علاكم⁽⁵⁾، وقريباً من هذا المذهب ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من المحدثين، وهو أنّ الأصل الياء ثم أصابها تطوّر صوتي؛ لأنها تشتمل على صوت اللين المركّب الذي يسميه المحدثون (Diphthong)، فتطوّر إلى الإمالة ثم إلى الفتح الخالص⁽⁶⁾. لكنّ أنيساً تجاوز ذلك إلى اتهام النحاة باصطناع الحالات الإعرابية بأن نقلوها من لهجات إلى حالات إعرابية. ومذهبه هذا، الذي دُعي لاحقاً: بانكماش الأصوات المركبة، هو ذاته ما يراه رمضان عبدالنّواب في المتنّى⁽⁷⁾. وتابعهم غيرهم من المُحدثين⁽⁸⁾.

ولم أستطع ترجيح أيّ من المذهبين على الآخر؛ لقوّتهما لكنني أميل إلى المذهب الأوّل، وهو أنّ الإعراب بالألف هو اللغة القديمة، يقوي ذلك ما ذكره من إشارات تاريخيّة، تتفق مع مسائل أخرى مشابهة، كالأسماء الستة والجمع السالم، وما سيأتي في إعراب (كلا)، بعد قليل، في حين أنّ إشارات أصحاب المذهب الثاني، أقرب إلى القياس، كقياس الخليل الذي تقدّم.

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص 14/2

(2) ابن جنّي، الخصائص 14/2

(3) ابن جنّي، الخصائص، 16/2

(4) أبو حيّان، التذييل والتكميل 247/1، البحر 255/6

(5) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 270، في اللهجات العربيّة 143

(6) انظر: عبدالنّواب، التطوّر اللغوي 51، 52

(7) انظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 209، النعيمي، حسام سعيد، (1980م)، الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي،

دبّ، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد 245

وإذا كان الأمر كذلك، فيكون التحول من إلزام المثني الألف إلى تنويع علامة إعرابه: الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً.

2.2.4 إعراب كلا وكتلتا:

التفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمَر هي اللغة المشهورة في (كلا وكتلتا)، إذ تُلتزَم الألفُ إذا أُضيفَتْ إلى ظاهر، وهناك لغة منسوبة لكنانة، وهي الإعراب بالحروف⁽¹⁾، قال الفراء: «... إلا أن بني كنانة يقولون: رأيتُ كَلِيَّ الرجلين، ومررتُ بكَلِيَّ الرجلين»⁽²⁾، ووصفها الفراء بأنها قبيحة وإن مضوا فيها على قياس المثني. ولعلّ هذا هو وجه التحول فيها، وهو أنهم حملوا (كلا وكتلتا) على الإعراب المشهور في المثني من قبيل طرد الحكم في الباب على وتيرة واحدة، والقبح الذي ذكره الفراء هو من جهة مخالفتها للغة المشهورة، وأنها قليلة التداول.

3.2.4 إعراب المثني بالحركات:

ذكر النحاة أن من العرب من يعرب المثني بحركات على النون وإلزامه الألف، وحكى الشيباني عن العرب - وذكر أنها لغة - : هما خيلان، ومن ذلك قول فاطمة عليها السلام: يا حسنانُ يا حسيناً⁽³⁾، وقول الراجز:

يا أبتا أرقني القِذَانُ

فالنومُ لا تطعمهُ العَيْنَانُ⁽⁴⁾

وهي لغة قليلة وصفها النحاة بالشذوذ لقلتها، ولعلّ التحول فيها هو حمل المثني في هذه الحال على المفرد المنتهي بالألف والنون، مثل غضبان، وعثمان.⁽⁵⁾

(1) انظر: الأزهرى، شرح التصريح 68/1

(2) الفراء، معاني القرآن 184/2

(3) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 240/1، 241، الأزهرى، شرح التصريح 67/1

(4) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 241/1، والرجز لرؤبة، وانظر: رؤبة، ملحقات ديوانه 186، والرواية فيه بإسكان النون

(5) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 240/1، الأزهرى، شرح التصريح 67/1

3.4 التحول في جمع المذكر السالم:

1.3.4 إعرابه بالحروف:

جاء في جمع المذكر السالم لغات عدّة، أشهرها هي إعرابه بالحروف (الواو رفعاً، والياء نصباً وجرّاً)⁽¹⁾. وقد ذهب إبراهيم أنيس، وأيّده إبراهيم السامرائي، إلى أنّ الواو والنون والياء والنون لم تكن تدل على الحالات الإعرابية في جمع المذكر السالم، بل كانت لغات تتوزّعها القبائل، فمنهم من يلزمه الواو والنون مطلقاً، ومنهم من يلزمه الياء والنون مطلقاً.⁽²⁾ ومما يدعم مذهبه أيضاً أنّ التزام الواو مطلقاً، وفتح النون، لغة مروية عن العرب⁽³⁾. ومذهب أنيس الذي وافقه فيه السامرائي يبدو متيناً وواقعياً، إلاّ أنّه لم يقف به عند هذا الحدّ، ولكنه تجاوزّه إلى رمي النحاة بأنهم هم من خصّصوا الواو لحالة الرفع والياء للنصب والجر⁽⁴⁾. ولا أتفق معه في الشرط الثاني من مذهبه، فمذهبه إجمالاً يستقيم مع الجمع السالم في مرحلة سابقة، لا حين رصد النحاة استعمالات اللغة وسجلوها؛ لأنّ الشواهد تؤيّد ما ذهبوا إليه.

وقد دعم أنيس الجانب القويّ من مذهبه بالمقارنة مع الساميات، ووافقه السامرائي في ذلك، كما أنّهما عزّزا مذهبهما بجمع الاسم الموصول (الذين) على (اللدون) في لغة هُذَيْل⁽⁵⁾، كقوله:

نحن اللدون صَبَّحُوا الصَّبَاحَا
يومَ النخيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا⁽⁶⁾

وقوله:

وبنو نُؤَيْجِيَةَ اللدُونِ كَأَنَّهُمْ
مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ مِنَ الْخَزَانِ⁽¹⁾

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 53/1

(2) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 272، السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المفارن 113، النحو العربي نقد وبناء 24

(3) انظر: الأزهرّي، شرح التصريح 75/1، 76، السيوطي، همع الهوامع 160/1

(4) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 272

(5) تُسبِت هذه اللغة إلى طَيِّيّ وبعضهم نسبها إلى عُقِيل (انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 31/3)

(6) أنظر: روبة، ملحقات ديوانه 172، وتُسبب لليلَى الأخيلية، انظر: الأخيلية، ليلَى، (1967م)، ديوانها، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجيل العطية،

د. ط. بغداد: دار الجمهورية، ص 61. وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك 143/1

ولكنّ التحقيق في هذا الدليل ينقض ما استدّلوا به عليه؛ إذ تواردت إشارات النحاة على أنّ هُذَيْلاً تستعمل (الذون) في موضع الرفع⁽²⁾، فالمشهور في (الذين) هو إلزامها الياء في الحالات الإعرابية الثلاث عند سائر العرب، لكنّ هُذَيْلاً تحوّلت فيها نحو الدلالة الإعرابية، كما هو الحال في أغلب الجمع السالم. وممّا أراه يؤيّد ذلك أيضاً قراءة ﴿وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيْطُونَ﴾⁽³⁾؛ إذ توهم من كانت لغته كذلك أنّ (الشياطين) جمع التزم حالة واحدة، فَحَوَّلَ إلى الإعراب بتعاقب الواو والياء. وهذا إنّما يدعم حركة التحوّل نحو الإعراب التي شهدها الجمع السالم إن كان فيما مضى يلتزم حالة واحدة كما تقدّم.

ولعلّ معاملة الأسماء المنتهية بالياء والنون معاملة جمع المذكر السالم في بعض الاستعمالات هي من هذا القبيل بداعي المشابهة والقياس، إذ جاء في الأثر: «شهدتُ صِفَيْنَ وبُئِست صِفُون»⁽⁴⁾، وحكى المبرد قولهم: «هذه قنّسرون، ويّبرون»، وقال إنّ القرآن قد جاء بهما جميعاً⁽⁵⁾، (أي الاسم ومعاملته كالجمع)، قال الله تعالى ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسَلِينَ﴾⁽⁶⁾، وقال ﴿كَأَلَا إِنَّ كِتَابَ الْإِنسَانِ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁷⁾ وما عِلِّيُّونَ.

وبناءً على ما تقدّم يمكن القول إنّ وجه التحوّل في الجمع السالم هو من الالتزام بالحالة الإعرابية الواحدة (بالواو أو بالياء) إلى تنويع الحالتين بناءً على المواضع الإعرابية، فكأن الاستعمال وظّف الصيغتين إعرابياً.

(1) انظر: ابن السجري، الأمالي الشجرية 56/3، ونسبه إلى أحد الهذليين وليس في ديوانهم، وهو غير منسوب في جلّ المصادر، وانظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 31/3.

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن 131/1، راببن، اللهجات العربية القديمة 183.

(3) الشعراء 210، وانظر: أبو حيّان، البحر 46/7، النحاس، إعراب القرآن 503/2 وهذه قراءة الحسن، والأعمش، وغيرهما، والمشهورة: وما تَنْزَلَتْ بِهِ الشياطين.

(4) السيوطي، مع الهوامع 170/1.

(5) المبرد، المقتضب 38/4.

(6) الحاقة 36.

(7) المطففين 18، 19.

2.3.4 إعرابه بالحركات:

ثانية اللغات شهرةً في الجمع السالم - بعد التي مرّ ذكرها - هي إعرابه بالحركات مع إلزامه الياء، لكنّ هذه اللغة محصورة في ألفاظ محدودة هي سنين وأخواته، وذهب بعض النحاة إلى أنّ ذلك أكثر ما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضاً من نقص لحقه، نحو قولك: (سنون، وقلون، وثبون)، فكأنّ النون جاءت عوضاً من المحذوف⁽¹⁾. ومن شواهد ذلك:

ذراني من نجدٍ فإنّ سنيّنةً لعينَ بنا شيباً وشيبتنا مُرداً⁽²⁾

وقول جرير:

أرى مرّ السنين أخذن مني كما أخذ السرارُ من الهلال⁽³⁾

وقول الآخر:

وكان لنا أبو حسنٍ عليّ أباً برّاً ونحن له بنين⁽⁴⁾

وحكى الفراء هذه اللغة عن بني عامر، وبني تميم، على اختلاف يسير فيها بينهما، وهو أنّ بني عامر ينوّنون في الحركات الثلاثة، ويُفهم من ابن مالك أنّ بني تميم يجرونها مجرى الممنوع من الصرف، وجاء عن ابن جنّي وابن عصفور أنّهم حملوها على الضرورة، ولكنّ مذهب الفراء أرجح⁽⁵⁾. ويذكر السيوطي أنّ إعراب ما تقدّم بالحروف هو لغة الحجاز⁽⁶⁾. وذهب ابن يعيش إلى أنّ إلزامه الياء تشبيهٌ له بالمفرد، مثل (غسلين)⁽⁷⁾.

ويبدو لي أنّ إعراب الجمع السالم بالحركات وإلزامه الياء - كما تقدّم - إنّما هو من التحوّل من جمع التكسير لهذه الكلمات، وإعرابها بالحركات إلى إعرابها إعراب

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 11/5، 12

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 11/5، ابن هشام، أوضح المسالك 57/1، البغدادي، خزانة الأدب 58/8، ونسب البيت للصمّة بن عبد الله القُشيريّ

(3) انظر: الخطفي، جرير بن عطية، (دبت)، ديوانه، بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمّد طه، ط3، القاهرة: دار المعارف 546، ونون السنين غير مضبوطة فيه. وانظر: الفراء، معاني القرآن 37/2، أبو حيّان، التذييل والتكميل 330/1

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 55/1، البغدادي، الخزانة 75/8، ونسب البيت لسعيد بن قيس الهمداني، أحد شيعة عليّ كرم الله وجهه.

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 56/1 (هامش المحقق)

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع 158/1، أبو حيّان، التذييل والتكميل 330/1

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 12/5

الجمع السالم، يؤيد هذا رأي ابن هشام الذي يرى أن (سنيين وأخواته) جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم حملاً له عليه⁽¹⁾.

وما سوَّغَ هذا التحول هو شبه هذه الكلمات بالجمع السالم، من حيث نهاياتها، فذهب بعض الاستعمال وعاملها معاملة الجمع السالم، كما هي لغة الحجاز فيها، ومن هنا فالتحول فيها إنما هو من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، وليس العكس كما يذهب كثير من النحاة، على أنه نقل للإعراب من الحروف إلى الحركات⁽²⁾.

ومما يؤيد ذلك أن هذا الإعراب مقتصر على (سنيين وأخواته)، ولم أظفر بشاهد خارجها، قطعي الدلالة؛ لأن ما استشهدوا به من خارجها له أوجه أخرى هي أولى به من حملة على الإعراب بالحركات، كما أراد بعض النحاة له، ومن ذلك ما استشهدوا به من قول الشاعر:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلالٍ لا يزالون ضاربين القباب⁽³⁾

محتجين بثبات النون وإعرابها نصباً، وجرَّ القباب على الإضافة، ولكن حمل هذا الشاهد على الإضافة مع ثبوت النون أقرب من حملة على المسألة المتقدمة، والإضافة مع ثبوت النون لغة معروفة، ولها شواهدا، وإن أنكرها النحاة⁽⁴⁾.

وكذلك استشهدهم بقول سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ:

وماذا يَدْرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ رَأْسَ الأربَعِينَ⁽⁵⁾

بكسر النون، إذ ذهب بعضهم إلى أنه معرب بالحركات والكسرة إعراب، وذهب آخرون إلى أنه معرب بالياء، والكسرة لالتقاء الساكنين⁽⁶⁾، والأقوى من ذلك كله أن كسر نون الجمع السالم لغة ثابتة ومروية عن العرب كما ذهب ابن مالك، غير أن أبا

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 52/1

(2) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 279/1

(3) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 59/1، البغدادي، الخزانة 61/8، والبيت غير منسوب.

(4) انظر: فيك، يوهان، (1980م)، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، مع تعليقات المستشرق الألماني شيبثالر، ترجمه وقدم له: رمضان

عبدالتواب، دط، مصر: مكتبة الخانجي 115، 116

(5) انظر: الأصمعي، الأسمعيات 19، أبو حيان، التذييل والتكميل 279/1، البغدادي، خزانة الأدب 65/8

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 13/5

حيّان أنكرَ ذلك زاعماً أنّها ضرورة⁽¹⁾، وقيل إنّها لغة قديمة⁽²⁾. ومما يقوّي أنّها لغةٌ مجيئها في كثير من الشواهد في غير الكلمات المخصوصة التي مرّ ذكرها، كقول ذي الأصبع العدواني:

إني أبيُّ أبيُّ ذو محافظةٍ وابنُ أبيِّ أبيٍّ من أبيين⁽³⁾

وقول الفرزدق:

ما سدَّ حيٌّ ولا ميّتٌ مسدّهما إلاّ الخلائفَ من بعد النبيين⁽⁴⁾

وقول جرير:

عرّفنا جعفرًا وبني أبيه وأنكرنا زعانفَ آخرين⁽⁵⁾

فالكسر في الشواهد السابقة جاء في الصحيح السالم الذي ليس من (سنيين وأخواته)، ممّا يؤكّد أنّ الكسرة ليست إعراباً، وإنّما لغة كما سبق، وهي ظاهرة صوتيّة عند بعض البيئات تتبع قانون المماثلة، إذ ماثلت حركة النون الياء التي قبلها مماثلةً مُدبّرةً كليّةً مُنفصلةً، ونظيرها فتح نون المثنى في بعض اللغات.

4.4 التحوّل في جمع المؤنث السالم:

المشهور في جمع المؤنث السالم هو نصبه بالكسرة، وجاء فيه استعمال محدود نُصِبَ فيه بالفتحة، وهو في كلمات محذوفة اللام لم تُردّدْ لامُها في الجمع، مثل: لغات، وثبات، فقد حكى الكسائي من قول بعضهم: (سمعت لغاتهم)⁽⁶⁾، ونُقِلَ عن الفرّاء أنّه نقل من كلام أبي الجراح: ما من قومٍ إلّا قد سمعنا لغاتهم، فنصب التاء ثم رجع فخفضها⁽⁷⁾. وقُرئ ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾⁽⁸⁾، بالنصب (ثباتاً)⁽⁹⁾. وذهب بعض النحاة

(1) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 334/1

(2) انظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 182

(3) انظر: الضبي، المفضل، 178هـ، (د.ت)، المُفضَّلَات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون، ط6، مصر: دار المعارف 163، وانظر:

البغدادي، الخزانة 66/8 انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 5/ 13

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 165/1، البغدادي، الخزانة 66/8، والبيت ليس في ديوان الفرزدق

(5) انظر: جرير، ديوانه 429، البغدادي، الخزانة 6/8

(6) أبو حيّان، التذييل والتكميل 335/1

(7) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 335/1

(8) النساء 71

(9) أبو حيّان، البحر 290/3، والثبة: العصبه من الفرسان، وجمعها: ثبات، وثيون، وثيون.

إلى أن من نصب هذه الكلمات، إنما شبهها بقضاة، وفتاة، وغزاة، وما شابهها⁽¹⁾.
وعلى ذلك الرضي بأنهم توهموا تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد⁽²⁾.
ومن شواهدا الشعرية قول الهذلي:

فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثُبَاتاً عَلَيْها ذُلُّها واكْتَنَبْتُها⁽³⁾

وحكى الكوفيون أن النصب قد يأتي في غير محذوف اللام في نحو (استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ) بفتح التاء، وكسرُها أشهر وأكثر⁽⁴⁾. وقد سأل أبو عمرو أبا خيرة: «كيف تقول: حَفَرْتُ إِرَاتِكَ؟ فقال: حَفَرْتُ إِرَاتَكَ، قال: فكيف تقول: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ أو عِرْقَاتِهِمْ؟ فقال: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ. فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لأن جلدك يا أبا خيرة!»⁽⁵⁾، ورد أحمد بن يحيى ثعلب بأن النصب لغة لم تبلغ أبا عمرو⁽⁶⁾.

ومن الواضح في هذا النص أن السؤال عن كلمة (عِرْقَاتِهِمْ) في حال الجمع؛ لأن الكلمة في غير هذا السياق تحتل المفرد والجمع⁽⁷⁾، غير أن بعض النحاة كسيبويه، والمازني، وابن جني يذهبون إلى أنها مفردة في حال النصب بمنزلة سَعْلَة، وعَقْلَة⁽⁸⁾، وما ذلك إلا من تمسكهم بالقاعدة، حتى وصل الأمر بالبصريين إلى إنكار فتح هذه التاء في موضع النصب⁽⁹⁾، ولكن الشواهد الفصيحة ترد عليهم⁽¹⁰⁾. والدليل على شدة التمسك بالقاعدة والقياس هو أن ابن جني عدّ أغلب هذه الكلمات مفردة، مثل: إِرَات، وثُبَات، وبنات، ولُغات⁽¹¹⁾.

ومن اللافت للنظر أن هذه الكلمات هي ذاتها التي جاءت في واحدة من لغات جمع المذكر السالم، وكان إعرابها مُشْكلاً كما هو هنا، وقد تبين هناك أن الأصل

(1) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 335/1، الأزهرى، شرح التصريح 81/1 (حاشية يس العليمي)

(2) انظر: ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 189/2

(3) انظر: الهذليون، ديوان الهذليين 79/1، والرواية فيه: بكسر ثبات، ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 189/2، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي

(4) انظر: ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 189/2، الأزهرى، شرح التصريح 80/1

(5) الزجاجي، مجالس العلماء ص: 5، والإزالة: الحفرة التي توقد فيها النار، وهي محذوفة اللام، تجمع على إرين، وإرات

(6) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء ص: 5

(7) العرقاة من الشجر أرومه الأوسط ومنه مُشْعَبُ العروق، وقد يكون عِرْقَاتِهِمْ جمع عرق، وعِرْقَة (انظر: ابن منظور، اللسان 242/9 عرق)

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 292/3، الزجاجي، مجالس العلماء 5، ابن جني، الخصائص 304/3

(9) انظر: ابن جني، الخصائص 34/3

(10) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 336/1

(11) انظر: ابن جني، الخصائص 304/3

فيها هو الإعراب بالحركات الثلاث؛ لأنها جمع تكسير حُمِلَ في بعض الاستعمال على جمع المذكر السالم إعراباً؛ للتشابه في الشكل ودلالة الجمع، ويبدو أن الأمر هنا هو نفسه من حيث إنها تُعرَب أصلاً بالحركات الثلاث لأنها جمع تكسير، ولكن بعض البيئات الاستعمالية تحولت فيها إلى إعراب جمع المؤنث السالم؛ للشبه بينها وبينه من حيث إنها تنتهي بآلف وتاء؛ ولداليتها على الجمع، فلما صادف النحاة فيها الاستعمالان أشكلت عليهم، وقيل فيها ما قيل. وأمّا (عرقاتهم) فهي محمولة في حال جمعها ونصبها بالخفض على هذه الكلمات شبيهاً.

5.4 التحول من الرفع إلى النصب على الحال:

ذكر النحاة أن النصب على الحال قد يعاقب الخبر أو الصفة المرفوعة في بعض التراكيب، وخلصوا من ذلك إلى جواز وجهي الرفع والنصب في هذه التراكيب، وأول ما يصادفنا في هذه المسألة باب أفرده سيبويه، وهو (ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ)⁽¹⁾، وذكر سيبويه التركيبين: هذا الرجل منطلق، وهذا الرجل منطلقاً، وقال في الأول إن الرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، وأمّا الثاني: فالرجل خبر لهذا، و(منطلقاً) حال. وحاول سيبويه في مثل هذا أن يفرّق بين النصب والرفع، قال: «هذا عبدالله منطلقاً... والمعنى أنك تريد أن تتبّه له منطلقاً، ولا تريد أن تعرفه عبدالله لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً»⁽²⁾، ولا أرى أن الرفع والنصب جاءا بداعي اختلاف المعنى أو الدلالة، على الرغم من أن النحّاس وافق سيبويه ذاهباً إلى أن هناك فرقاً عدّه من لطيف النحو وغامضه.⁽³⁾ لكن سيبويه نفسه ينقل عن يونس أن الرفع - إلى جانب النصب - استعمال من استعمالات العرب⁽⁴⁾. وذكر سيبويه في موضع آخر ما عليه مدار هذه المسألة، قال: «فيصير الخبر حالاً قد ثبت

(1) سيبويه، الكتاب 86/2

(2) سيبويه، الكتاب 78/2

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 102/2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 84/2

فيها وصار فيها⁽¹⁾، أي أنّ بعض الاستعمال قد تحوّل بالخبر إلى الحال؛ لأنّ الحال تتضمن الخبر زيادة على بيان هيئة المخبر عنه، فكأنّ الاستعمال جاء بالخبر على هيئة الحال. وذكر ابن السراج أنّ هذا البيت يُنشد على وجهين:

أترضى بأنّا لم تجفّ دماؤنا وهذا عروسٌ باليمامة خالد⁽²⁾

بنصب (عروس)، ورفع. وذكر سيبويه من شواهد هذه المسألة قوله تعالى ﴿قُلْ

هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾⁽³⁾، برفع خالصة ونصبه⁽⁴⁾،

وآثر الطبري قراءة النصب على الرفع؛ لأنّ العرب تؤثر النصب في الفعل إذا تأخّر

بعد الاسم والصفة، والنصب في هذا أكثر في كلامهم⁽⁵⁾. ولعلّ هذا ما أشار إليه

الفراء من أنّ النكرة إذا وُصِلت بشيءٍ سوى نعتها، ثم جاء النعت، فالنصب على

الحال أمكن منه إذا كانت غير موصولة⁽⁶⁾، لكنّ الوجهين واردان، كالأية السابقة،

وكذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ﴾⁽⁷⁾، وفيه قراءة بنصب (مصدقاً)⁽⁸⁾.

وإذا كان سيبويه يجد مخرجا في الشواهد السابقة لنصب الحال بوجود ما يصلح

أن يكون خبراً فإنّ هناك شواهد من الوضوح بحيث حلّت الحال فيها محلّ الخبر،

منها: ما أورده ابن مالك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم: (كان الناس يصلّون

على عهد النبي @ وهم عاقدي أزرهم)⁽⁹⁾، وقول صاحبة المزادتين: (عهدي بالماء

أمس، هذه الساعة ونفرنا خلوفاً)⁽¹⁰⁾، ووجههما ابن مالك على أنّهما حالان سداً مسدّ

(1) سيبويه، الكتاب 87/2

(2) انظر: ابن السراج، الأصول 153/1، السيرافي، شرح السيرافي 49/1، والبيت غير منسوب لقائل معيّن.

(3) الأعراف 32، وانظر: أبو حيان، البحر 291/4، ابن مجاهد، أبو بكر، (1400هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر:

دارالمعارف 280 للنصب هي القراءة المشهورة وهي التي في المصحف، والرفع قراءة: نافع وابن عباس.

(4) انظر: سيبويه 91/2

(5) انظر: الطبري، محمد بن جرير، 310هـ، (1992م)، تفسير الطبري، المسمّى جامع البيان في تأويل آي القرآن، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة

475/5

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن 55/1، خديجة الحديثي، نحو القراء الكوفيّين 42

(7) آل عمران 81

(8) انظر: أبو حيان، البحر 513/2، الحلبي، الدرّ المصون 293/3، وهي قراءة عبدالله بن مسعود

(9) لم أعثر على نص العبارة في كتب الحديث المشهورة.

(10) ابن مالك، شواهد التوضيح 170، البخاري، صحيح البخاري 594/1، كتاب التيمم، حديث رقم 342، وروايته برفع (خلوف)، وانظر: ابن خزيمة،

محمد بن إسحاق السلمي، (دب)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: مصطفى الأعظمي، دط، دم، المكتب الإسلامي 60/1، بنصب (خلوفاً)

الخبر. وروى قراءة علي رضي الله عنه ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾⁽¹⁾، بنصب (عصبة)، لكنه ذكر أن هذا الاستعمال شاذ لا يكاد يُستعمل، ذاهباً إلى أن النصب ضعيف مع صحته، وحمل على ذلك قول الزبّاء:

ما للجمال مشيهاً وئيداً
أجندلاً يحملن أم حديداً⁽²⁾

والقراءة المشهورة بجدل النحاة حولها ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁽³⁾ بنصب (أطهر) إنما ضعّفوها من هذا الباب.⁽⁴⁾، لذلك لجأ بعض النحاة إلى التأويل في توجيه بعض القراءات التي لا يُمارى في صحتها، نحو (نحن عصبة)؛ إذ ذهبوا إلى أن الخبر محذوف، تقديره: ونحن نجتمع عصبةً، وقالوا: هذا كقول العرب حكمك مُسمّطاً، بحذف الخبر، أي: لك حكمك مسمّطاً.⁽⁵⁾، ولا يخفى التأويل والتقدير في القول المُستدلّ به أيضاً. وكلّ ما في الأمر كما يبدو لي أن الحال سدّت مسدّ الخبر، أي اندمج الخبر والحال في (عصبة)، ولا داعي لتلك التأويلات والتقديرات، وهو تحوّلٌ باتجاه الاستغناء بالحال عن الخبر استغناءً نحوياً؛ لأنّ الدلالة لم تتأثر.

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾⁽⁶⁾، بنصب (أشدّاء). ومنها قوله تعالى ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾⁽⁷⁾، إلى جانب قراءة (خاوية) بالرفع⁽⁸⁾. ولشدة تشابه الخبر والحال نجد سيبويه يُكثر من تسمية الحال خبراً⁽¹⁾، لكنّ النصب على الحال فيه فضل بيان الهيئة؛ ممّا يسرّ التحوّل إلى الإخبار بالحال في بعض الاستعمال.

(1) يوسف 8، وانظر: أبو حيّان، البحر 283/5، ابن خالويه، القراءات الشاذة 62 والنصب قراءة الإمام عليّ، والمشهور رفعها.

(2) انظر: البغداديّ، خزائن الأدب 295/7، ابن مالك، شرح التسهيل 108/2، ابن هشام، أوضح المسالك 86/2

(3) هود 78

(4) انظر: الزمخشريّ، الكشاف 283/2، وقد تقدّم تخريج هذه القراءة ص 94

(5) انظر: الزمخشريّ، الكشاف 305/2، أبو حيّان، البحر 328/5، السمين الحلبي، الدر المصون 442/6

(6) الفتح 29، وانظر: النحاس، إعراب القرآن 196/3، أبو حيّان، البحر 102/8، وهي قراءة الحسن

(7) النمل 52

(8) انظر: الزمخشريّ، الكشاف 153/3، أبو حيّان، البحر 86/7

وقد كان للنحاة أقوال واسعة ومتشعبة في مثل هذه المسألة، عند ذكرهم لإحدى الحالات التي يسدُّ فيها الحال مسدَّ الخبر، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو شربي السويق ملتوتاً، ففضلاً عن اختلافهم في المبتدأ، اختلفوا في الخبر هنا، وكان لهم مذاهب شتى، استعرض الرضي جانباً منها مُفنداً، وخلص إلى أنَّ الحال في مثل هذا قائم مقام الخبر⁽²⁾، وكان الكسائي وهشام والفرّاء وابن كيسان قد ذهبوا - من قبل - إلى أنَّ الحال بنفسها هي الخبر لا سادة مسدّه⁽³⁾، وهذا يؤيّد ما أرمي إليه من أنَّ المسألة تحوّل من الرفع على الخبر إلى النصب على الحال؛ لأنّه بالنصب يندمج الخبر والحال معاً، فيجتمع الخبر مع بيان الهيئة.

والأمر نفسه جرى في تحوّل الصفة المرفوعة إلى النصب على الحال في بعض التراكيب، من ذلك قوله تعالى ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنُ عَلَيْنَا بَلِغَةُ﴾⁽⁴⁾ بنصب (بالغة) على الحال، وكلّ ما تكلفه النحاة فيها من تأويل في الوجوه نابع من استبعادهم مجيء الحال من النكرة مع وقوعه فعلاً وتعدّد شواهد⁽⁵⁾، فالحال تشمل الصفة، زيادةً على بيان الهيئة، ولعلّ هذا ما سوّغ التحوّل نحو النصب.

ومما يمكن أن يُدرج في هذه المسألة بعض الاستعمالات التي ينتقل الحال فيها بين الرفع والنصب، ذكر سيبويه أنَّ من العرب من يقول: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ، وباعتهُ يداً بيد، وبعضهم يقول: كَلَّمْتُهُ فَوْه إِلَى فِيٍّ.⁽⁶⁾ وحاول سيبويه أن يجد فرقاً دلاليّاً بين الاستعمالين، قال: «فالرفع على قوله كَلَّمْتُهُ وهذه الحالة، والنصب على قوله: كَلَّمْتُهُ في هذه الحال، فانتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل... وإذا قال: كَلَّمْتُهُ فَوْه إِلَى فِيٍّ فَإِنَّمَا يريد أن يخبر عن قرابه منه»⁽⁷⁾، وهو فرق دقيق - إن صحّ - لا يُستبعد معه تحوّل الاستعمال من الرفع إلى النصب؛ لأنّ الفرق الدلاليّ يكاد يكون معدوماً لدقّته.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 49/2، 50، 81، 87

(2) انظر: ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّة 105/1، 106

(3) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر 332/4

(4) القلم 39، وانظر: أبو حيّان، البحر 315/8، ابن جني، المحشّب 325/2، والنصب قراءة الحسن وزيد بن عليّ

(5) انظر: أبو جناح، صاحب، (1985م)، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصريّ، ط1، جامعة البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ 87

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 391/1

(7) سيبويه، الكتاب 391/1

ومما يقوّي عندي ذلك أنّه ورد عنهم: «مررت ببرّ قبل قفيز بدرهم، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجب من برّ مررنا به قبل قفيزاً بدرهم»⁽¹⁾، إذ إنّني أستبعد أن يكون الفرق الدلاليّ الذي ذكره سيبويه آنفاً وراء اختلاف الاستعمالين، ممّا يجعل الأمر لا يعدو التحوّل الاستعماليّ من الابتداء والخبر الذي في موضع الحال أو الصفة، إلى النصب على الحال مباشرة.

ومما هو قريب من هذه المسألة ما ذكره سيبويه من نحو: «أما علماً فلا علم له، وأما علماً فلا علم عنده»⁽²⁾ بنصب (علماً)، وذكر أنّه يُرفع في لغة بني تميم، ويبدو أنّ الرفع في لغتها ليس مطلقاً لأنّه قال: «والنصب في لغتها أحسن»⁽³⁾، كأنّهم يرجّحون النصب⁽⁴⁾. ومعلوم أنّ الرفع على الابتداء والنصب على توهم الحال، وإذا دخلت الألف واللام على العلم فالرفع هو المختار؛ لأنّه يمتنع أن تكون حالاً، وذكر سيبويه أنّ أهل الحجاز ينصبون مع التعريف⁽⁵⁾، على أنّهم يتوهمون غير الحال، أمّا بنو تميم فلا يتوهمون غيره، فمن ثم لا ينصبون مع الألف واللام. واستشهد على الرفع بقول عبدالرحمن بن حسان:

ألا يا ليلَ ويحك نبئنا فأما الجودُ منك فليس جودُ⁽⁶⁾

وخلاصة المسألة أنّ ما بعد أمّا أصله الرفع على الابتداء، وجاءت استعمالات تحوّلت فيه إلى النصب على الحال، وذلك لأنّ سياق التركيب ومقامه قارباً ما بين كونه مخبراً عنه، وكونه مخبراً عنه بهيئة معلومة، فطغت الهيئة في حالات معينة، فتحوّل الاستعمال إلى النصب، لا سيّما إذا كان ما بعد إلّا وصفاً مشتقاً يصلح للحال، مثل: (أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف)⁽⁷⁾. فكأنّ الاستعمال انتقل من الابتداء بالعلم للإخبار عنه إلى إبراز المتحدّث عنه، وذكر هيئة من هيئاته، هي العلم هنا (منصوباً على الحال)، أي: أما كونه في حال العلم فلا علم عنده.

(1) سيبويه، الكتاب 396/1

(2) سيبويه، الكتاب 384/1

(3) سيبويه، الكتاب 384/1

(4) انظر: المطبلي، لهجة تميم 248

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 385/1

(6) انظر: ابن حسان، عبدالرحمن، (1971م)، شعره، تحقيق: مكيّ العاني، ط1، بغداد، 21، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 386/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 387/1

ومما هو في دائرة هذه المسألة ما ذكره سيبويه من لغة أهل الحجاز: «مررت بهم ثلاثتهم، وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة»⁽¹⁾، بنصب العدد، وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول في الإعراب، قال: «وزعم الخليل أن الذين يجرونه فكأنهم يريدون أن يعموا كقولك: مررت بهم كلهم»⁽²⁾، فبنو تميم يتبعون على التأكيد، والحجاز ينصبون على الحال⁽³⁾، مثل (وحدهم)، قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط، لم أجاز هؤلاء»⁽⁴⁾.

ويبدو لي أن النصب هو الاستعمال المتحول إليه، وذلك لما فيه من فضل معنى على الإتيان، فالإتيان يؤكد في حين أن النصب يؤكد على سبيل بيان الحال. ويحمل عليه قول الشماخ:

أنتني سليم قضتها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها⁽⁵⁾

قال سيبويه: «وبعض العرب يجعل قضهم بمنزلة كلهم يجريه على الوجه»⁽⁶⁾.

6.4 بين الرفع والنصب:

1.6.4 من الرفع على الابتداء أو الخبر إلى النصب على المفعولية:

من الأصول التي قررها النحاة أن الرفع له وظائف نحوية ودلالية في التراكيب غير تلك التي للنصب، ومن ثم فأبواب الرفع غير أبواب النصب، وغير أبواب الجر. إلا أن هناك عدداً كبيراً من التراكيب اختلف عليها الاستعمال رفعاً ونصباً دون اختلاف في الدلالة التي حاول النحاة الربط بينها وبين اختلاف الإعراب، مما يجعلنا نقف أمام استعمالين للتركيب الواحد، من جهة رفعه ونصبه، وإذا لم تختلف الدلالة بين الرفع والنصب فلا يبقى إلا أنها حالات استعمالية تداولية مرت على هذه التراكيب، وشواهد هذه المسألة كثيرة، أذكر منها ما يأتي:

(1) سيبويه، الكتاب 373/1

(2) سيبويه، الكتاب 373/1

(3) انظر: راين، اللهجات العربية القديمة 317

(4) سيبويه، الكتاب 374/1

(5) انظر: الشماخ، ديوانه 290، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 374/1

(6) سيبويه، الكتاب 375/1

روى سيبويه عن العرب أنهم يقولون (كَلَيْهَما وَتَمَرًا)⁽¹⁾، ويفسر ذلك سيبويه بقوله: «كأنه قال: أعطني كَلَيْهَما وَتَمَرًا» ثم قال: «فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم، واستُعْمِلَ، وتُرِكَ ذِكْرُ الفعلِ لِمَا كان قبل ذلك من كلام»⁽²⁾، وروى سيبويه أيضاً أن من العرب من يقول: «كَلَاهُما وَتَمَرًا، كأنه قال: كَلَاهُما لي ثابتان وزدني تمرًا»، ومثله: كل شيء ولا شتيمة حُرٌّ⁽³⁾، برفع كل ونصبه، ويحمل على ذلك قوله تعالى ﴿قَالُوا مَعذِرَةٌ إلی رَبِّکُمْ﴾⁽⁴⁾، برفع (معذرة) ونصبها على قراءتين⁽⁵⁾، وفرق سيبويه في هذه الآية بين الرفع والنصب تفريقاً نحوياً يتبعه تفريقٌ دلاليٌّ، ففي الرفع ابتداءً مُقَدَّرٌ، ومعذرة خبر، أي: «لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه، ولكن قيل لهم: لم تعظون قوماً؟ قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم»⁽⁶⁾، أي أن الرفع جملة خبرية، في حين أن النصب إنشاء اعتذار، وهذا تفريق دقيق لطيف لكنه لا ينسحب على شواهد كثيرة مماثلة يستوي فيها الرفع والنصب كما سيأتي، ومن ذلك ما ذكره سيبويه نفسه - بعد كلامه السابق - من قول الشاعر:

يشكو إليَّ جَملي طُولَ السرى صَبْرٌ جميلٌ فكلانا مُبْتلى⁽⁷⁾

برفع (صبر)، ولم يستطع النحاة هنا إلا أن يقولوا: النصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره⁽⁸⁾. ألم ترَ أن هذا الاستعمال - ومثله كثير - خرج عن طوق القاعدة التي أرادوا لها الثبات، وهي أن النصب يناسب الإنشاء (أمرًا أو دعاءً)، والرفع للخبر. ومثل الرفع في البيت قوله تعالى ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾⁽⁹⁾ بالرفع، إلى جانب قراءة

(1) انظر: الميداني، محمد بن أحمد، 518هـ، (1955م)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، مصر: مطبعة السنة المحمدية 151/2

(2) سيبويه، الكتاب 280/1، 281

(3) سيبويه، الكتاب 281/1

(4) الأعراف 164

(5) انظر: ابن مجاهد، السبعة 296، أبو حيان، البحر 412/4، القيسي، الكشف 481/1، النصب قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو وغيرهم، والرفع

قراءة: حسين الجعفي، وزيد بن علي، واليزيدي، وغيرهم

(6) سيبويه، الكتاب 320/1

(7) انظر: التبريزي، يحيى بن علي، 502هـ، وآخرون، (1986م)، شروح سقط الزند، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، بإشراف طه حسين، ط3

(8) مصورة عن طبعة دار الكتب (1945)، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 620، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 321/1، وغير منسوب.

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 321/1

(9) يوسف 18

النصب⁽¹⁾، وقال أبو حيان: «وإنما تصح قراءة النصب على أن يُقدَّر أن يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه»⁽²⁾، وسواء أخطب نفسه أم غيرها، فإن سياق الأمر واضح في الآية، وما جدل النحاة فيها إلا من دفاعهم عن القاعدة التي لاحت لهم، ويكبر عليهم أن يتعداها استعمال.

وفي قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَعِفُّ﴾⁽³⁾، بنصب (العفو)⁽⁴⁾، حاول النحّاس أن يفرّق بين الرفع والنصب، قال: «إن جعلت (ذا) بمعنى (الذي) كان الاختيار الرفع، وجاز النصب، وإن جعلت (ما) و(ذا) شيئاً واحداً كان الاختيار النصب، وجاز الرفع، وحكى النحويون: ماذا تعلّمت أنحواً أم شعراً؟ بالنصب والرفع على أنّهما جيّدان حسنان»⁽⁵⁾. فهذا وما يماثله ما هي إلا محاولات من النحاة للتفريق بين حالتي الرفع والنصب نحويّاً ودلاليّاً، والتخبّط في التفريق واضح، والنتيجة التي خلص إليها النحّاس هي استواء الرفع والنصب في مثل هذا، فما الفرق دلاليّاً بين: قل العفو أو قل العفو؟ غير ما اجتهد به النحاة من تأويلات وتقديرات مبعثها تفسير اختلاف الحركة الإعرابية. ففي قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾⁽⁶⁾ قال النحّاس: «فواحدة، أي فانكحوا واحدة، وقرأ الأعرج (فواحدة) بالرفع، قال الكسائي: التقدير: فواحدة تقنع»⁽⁷⁾.

إنّ ما يقدّره النحاة قد يصلح نحويّاً لتفسير اختلاف الحركات، ولكنّ هذا الاختلاف لا يؤدي إلى فرق دلاليّ، ممّا يعني أنّ الرفع والنصب استعمالان تداوليّان كانا يسيران في أقطار اللغة إن زماناً وإن مكاناً.

(1) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 129/2، أبو حيان، البحر 289/5، النصب قراءة أبيّ بن كعب، والأشهب العقيليّ، وغيرهم

(2) أبو حيان، البحر 289/5، وانظر: النحّاس، إعراب القرآن 129/2

(3) البقرة 219

(4) انظر: النحّاس، إعراب القرآن 260/1، أبو حيان، البحر 159/2، ابن الجزريّ، النشر 227/2، وهي قراءة ابن كثير، وعاصم، والكسائيّ، وغيرهم،

والرفع: أبو عمرو واليزيديّ، وغيرهم

(5) النحّاس، إعراب القرآن 260/1، وانظر: الطبريّ، تفسير الطبريّ 380/2

(6) النساء 3

(7) النحّاس، إعراب القرآن 394/1

ومما يؤيد هذا قول الفراء عند الآية التي تقدمت (معذرة): «وأكثر العرب أن ينصبوا المعذرة، وقد آثرت القراء رفعها، ونصبها جائز»⁽¹⁾ أي أن هناك من يستعمل النصب، وهم أكثر، وهناك من يستعمل الرفع، وهم الأقل، والقراء اختاروا الرفع.

وقال الطبري عند الآية ذاتها: «وبأي القراءتين قرئ ذلك، عندي صواب؛ لتقارب معنيهما مع استفاضة القراء بكل واحدة منهما، غير أن أعجب القراءتين إلي... قراءة من قرأ بالنصب؛ لأن من قرأ به من القراء أكثر، وهو أعرف وأشهر»⁽²⁾. وعند قوله تعالى ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾⁽³⁾، بالنصب على التحذير⁽⁴⁾، قال الفراء إن الرفع أيضاً فيه معنى التحذير: «ولو رفع على ضمير هذه ناقة الله، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدو هذا العدو فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا الليل فارتحلوا»⁽⁵⁾.

يتبين مما تقدم أنه لا فرق بين الرفع والنصب دلاليًا، وإنما الفرق استعمالياً تداوليًّا، فهناك من يجنح إلى الرفع، وهناك من يجنح إلى النصب في الاستعمال. ويبدو لي أن الرفع كان هو الأصل، وتحول الاستعمال عنه إلى النصب الذي شاع وكثر استعمالاً، كما أشار النحاة إلى كثرته قياساً إلى الرفع، فالرفع يمثل القوة من حيث الإسناد، وقد تكون من سمات اللغة في مراحل سابقة؛ لأنها أقرب إلى الإسناد المجرد، أما النصب فيمثل حالة تطورية؛ لأن اللغة تدعم التراكيب الإسنادية بالتراكيب غير الإسنادية. زيادة على ما في النصب من إضافة في كمية الدلالة لا في نوعها وجنسها، كما سبق في النصب على الاختصاص من أنه تفرغ انفعالي، فقد يكون بعض النصب هنا من هذا القبيل، ومن هنا فضله كثير من النحاة في مقام الإنشاء (الأمر والدعاء)؛ لأنه مقام خطابي انفعالي، فيه إنشاء للحدث الكلامي، على خلاف الخبر الذي يكون في حالة سردية مستقرة.

(1) الفراء، معاني القرآن 398/1

(2) الطبري، تفسير الطبري 380/2

(3) الشمس 13، وانظر: النحاس، إعراب القرآن 714/3 النصب قراءة الجماعة، والرفع قراءة زيد بن علي

(4) انظر: السامرائي، خليل، قراءة زيد بن علي - دراسة نحوية ولغوية 97

(5) الفراء، معاني القرآن 286/3

وذهب ابن جنّي إلى أنّ الرفع هو الأصل في الكلام، قال: «إنّ الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه لأنّه بداية وأصل، ووجد الأصل مرفوعاً»⁽¹⁾، وقال المنصف عاشور: «اعتبر جلّ النحاة أنّ الرفع في أكثر من سياق في كتبهم يشبه الواحد في العدد...» وقال: «نجد من النحاة من يعدّ الرفع حالة مطلقة تلازم الأسماء متى استعملت عنصراً أوّل الكلام»⁽²⁾.

2.6.4 المفعول المطلق بين الرفع والنصب:

تعاقب الرفع والنصب على كثير من شواهد المصادر المنصوبة على المفعول المطلق، قال سيبويه: «ما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: هلاًّ خيراً من ذلك... كأنّك قلت: ألا تفعل خيراً من ذلك... وإن شئت رفعتّه، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب»⁽³⁾، ويشير سيبويه إلى أنّ النصب أكثر في كلامهم؛ لأنّ المنصوب بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، ومنه: متعرّضاً لعنّ لم يعنّه، ومن العرب من يقول: متعرّضٌ⁽⁴⁾. ومثله: غضب الخيل على اللجم، ومن العرب من يرفع كما رفع بعضهم: الطباء على البقر، ومثله أيضاً: ترباً وجندلاً، وقد رفعه بعض العرب، قال الشاعر:

لقد ألّب الواشون ألّباً لبينهم فترّب لأفواه الوشاة وجندل⁽⁵⁾

ومثله قول طفيل الغنوي:

وبالسّهب ميمون النقيية قوله لملمتس المعروف أهل ومرحب⁽⁶⁾

(1) ابن جنّي، (1985م)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواي، ط1، دمشق: دار القلم 488/2، 714

(2) عاشور، المنصف، (2004م)، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ط2، تونس، منشورات كلية الآداب، ص 331.

(3) سيبويه، الكتاب 268/1

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 271/1، 272

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 315/1، الشنقيطي، الدرر اللوامع 77/3، والشاهد غير منسوب

(6) انظر: الغنوي، طفيل، (1997م)، ديوانه، بشرح الأصمعي، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، ط1، بيروت: دار صادر 54، وهو من شواهد سيبويه،

الكتاب 296/1، وانظر: السيوطي، همع الهوامع 23/3

وقال سيبويه عند الشاهد الأول: « وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب »⁽¹⁾، وقوله هذا يؤكد أنّ الرفع والنصب في مثل هذا متساويان، خلافاً لمن يلتبس لكل منهما معنى، وقد قال في موضع آخر عند الشاهد:

فقال حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف⁽²⁾
« لم ترد حنّ، ولكنها قالت: أمرنا حنان... وفي هذا كله معنى النصب »⁽³⁾، ويبدو لي أنّ استواء المعنيين مع حسن النصب؛ لأنّه على تقدير فعل، ومناسب لمقام الإنشاء، قد يكون هو الذي دفع إلى التحول من الرفع إلى النصب، وصار بعد ذلك النصب أكثر شيوعاً.

ومما يؤيد ذلك عندي أنّ سيبويه يقول: « إنهم استحَبُّوا الرفع في: الحمد لله، والعجب لك؛ لأنّه صار معرفة، وهو خبر، فقوي فيه الابتداء... ومن العرب من ينصب بالألف واللام (الحمد لله)، فينصبها عامّة بني تميم وناس من العرب كثير »⁽⁴⁾. فالاستعمالان كانا سائرين معاً، وقد بيّن سيبويه وجه الرفع في الأمثلة التي ذكرها، أمّا استعمال النصب في الأمثلة ذاتها، فلم يأبه للفرق الذي ذكره سيبويه، حاملاً المصادر المَعْرِفَة على معنى الفعل أيضاً. ويفسر سيبويه النصب من جهة أخرى في مثل (التراب لك، والعجب لك)، وهي صيغ مسموعة عن العرب الموثوق بهم - كما يقول - بأنّ نصب هذا كنصبه حين كان نكرة « كأنّك قلت: حمداً وعجباً، ثم جئت بلك لتبيّن من تعني، ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه »⁽⁵⁾. أي أنّ الذي ينصب مع التعريف والخبر ما يزال معنى الفعل - الذي كان مع النكرة - في ذهنه.

وعلى الرغم من محاولة سيبويه التفريق بين مرفوع المصادر ومنصوبها، على أنّ المرفوع على نيّة الخبر، والمنصوب فيه إنشاء (أمر، أو دعاء، أو ما شابه) على تقدير فعل، أو على معاقبته، إلا أنّ من المرفوع ما يشبه المنصوب ويستوي معه،

(1) سيبويه، الكتاب 314/1

(2) من شواهد سيبويه، الكتاب 320/1، البغداديّ، الخزانة 112/2، ونسبه البغداديّ للمنذر بن درهم الكليّ.

(3) سيبويه، الكتاب 320/1

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 328/1، وانظر: السيوطي، همع الهوامع 108/3

(5) سيبويه، الكتاب 328/1

أي ليس رفعه من باب الابتداء والخبر، ولكنه محمول على المنصوب⁽¹⁾، ومن ثم لم يجد سيبويه بُدّاً من الإقرار بأنّ العرب « ربّما أجرت الحروف على الوجهين »⁽²⁾.

وبقيت هذه المسألة تراوح مكانها بين الرفع والنصب، وإن مال بعض النحاة إلى النصب مع المصادر، إذ روى المبرّد البيت التالي على وجهين:

كسا اللؤم تيمّاً خُضرةً في وجوها فويلٌ لتيمٍ من سرايلها الخضر⁽³⁾

برفع (ويل) ونصبه، ثمّ قال: « فإن كان مصدراً صحيحاً يجري على فعله فالوجه النصب »⁽⁴⁾، ومع أنّ هذا القول من تشدّد المبرّد في القياس والقاعدة، وهو أمر معروف عنه، إلّا أنّه يمكن أن يُستنتج منه أنّ النصب سرى إلى هذه التراكيب من جهة المصادر أولاً؛ لقرب معناها من الفعل، واستعمالها في الأمر. وروى الأعلام الشاهد السابق بالنصب وقال: « والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء، وإن كان نكرة لأنّه في معنى المنصوب »⁽⁵⁾، ويؤيد الفراء ما تقدّم من أنّ الأولى بالمصدر النصب⁽⁶⁾، إلّا إذا كان يُراد به العموم وليس (الأمر) المباشر، مثل ﴿ فَاتَّبَعُوا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾⁽⁷⁾، فإنّه يرى إذ ذاك أنّ الرفع هو الوجه⁽⁸⁾.

وهناك من يرى الفرق بين الرفع والنصب من جهة أنّ الرفع يفيد الدوام والثبات، والنصب يفيد التجديد والحدوث لارتباطه بالفعل، فالزمخشري يرى أنّ الأصل في قوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾⁽⁹⁾ النصب، بإضمار فعل مقدّر، لكن عدل عنه إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 330/1، 331، 347، وانظر: السيوطي، همع الهوامع 130/3

(2) سيبويه، الكتاب 331/1

(3) انظر: جرير، ديوانه 596، وروايته: فيا خزي تيم ... البيت، وعلي ذلك لا شاهد فيه. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 333/1، بنصب (ويل)

(4) المبرّد، المقتضب 220/3، 221

(5) الشنتمري، تحصيل عين الذهب 209

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن 3/1

(7) البقرة 178

(8) انظر: الفراء، معاني القرآن 109/1

(9) الفاتحة 2

(10) انظر: الزمخشري، الكشاف 48/1

والقول نفسه عند أبي حيّان، والفخر الرازي⁽¹⁾.

ويبدو لي أنّ مذهبهم هذا من تمسّكهم بالنصب في حالة المصدر؛ لأنّه ينوب مناب فعله، فتأويله في حالة النصب ميسّر، وحين واجهوا الرفع عدّوه فرعاً على النصب.

7.4 توابع المنادى:

جاء في تابع المنادى المفرد المبني على الضم استعمالان، استعمال يُجري إعراب التابع على اللفظ فيرفع، واستعمال ينصب مراعاةً للموضع، ففي نحو: يا زيد الطويل، جاءت الصفة بالرفع والنصب، وقال ابن يعيش: رفع الصفة على اللفظ هو الأكثر في الكلام⁽²⁾. ومثله التأكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، وكذلك في عطف البيان، والعطف بما فيه الألف واللام خاصّة، واختار الرفع في هذا الأخير الخليل وسيبويه والمازني، وقرأ بعضهم ﴿يَجِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾⁽³⁾، بالرفع. والنصب اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر والجرمي، وعليه قراءة العامّة⁽⁴⁾، قال الأزهرّي: «وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنّه الأكثر، ووجه اختيار النصب أنّ ما فيه (أل) لم يَجُزْ أن يلي حرف النداء، فلم يُجعل لفظه كلفظ ما وليّه، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب (والطير)»⁽⁵⁾.

ومن شواهد النصب ما أورده الفراء من إنشاد بعض العرب:

ألا يا عمرو والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق⁽⁶⁾

وقد ساق سيبويه جواب الخليل له مبيّناً قوّة الرفع الذي هو إتياع على اللفظ، قال: «لما اطرّد الرفع في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو

(1) انظر: أبو حيّان، البحر 304/3، الرازي، فخر الدين، محمّد بن عمر، 604هـ، (1985م)، تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير

ومفاتيح الغيب، ط3، دم، دار الفكر 95/3

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 3/2

(3) سبأ 10، وانظر: أبو حيّان، البحر 263/7، ابن الجزري، النشر 349/2، والرفع قراءة السلمي، والأعشى، وغيرهم، والنصب قراءة السبعة، وغيرهم

(4) انظر: المبرد، المقتضب 212/4، ابن السراج، الأصول 336/1، ابن يعيش، شرح المفصل 3/2، الأزهرّي، شرح التصريح 176/2

(5) الأزهرّي، شرح التصريح 176/2

(6) الفراء، معاني القرآن 355/2، ابن منظور، لسان العرب 257/4 (خمر)، ويروى برفع (والضحاك) في بعض المصادر.

بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان بمنزلته»⁽¹⁾، وبناءً على ما تقدّم أرجّح أنّ التحول سار من الإتياع على الموضع إلى الإتياع على اللفظ للمشكلة التي أشار إليها الأزهريّ، كما أنّ ورود المعطوف - الذي لا يصلح لمباشرة حرف النداء - على الإتياع في بعض الاستعمال، إنّما يؤكد أنّ التحول اتّجه من مراعاة الموضع والأصل إلى الإتياع مشاكلةً، ثمّ جنح الاستعمال إلى ترجيح المشاكلة والإتياع على اللفظ. يؤكّد ذلك ما أورده سيبويه عن الخليل: «مَنْ قال: يا زَيْدُ والنَّضْرُ، فنصب. فإنّما نصب لأنّ هذا من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زَيْدُ والنَّضْرُ»⁽²⁾. ومما يندرج في هذه المسألة قولهم: «إذا كان المنادى علماً موصوفاً بابين، متّصلاً، مضافاً إلى علم، نحو: يا زَيْدُ بنَ عمرو، جاز في المنادى مع الضمّ الفتح إتياعاً لحركة (ابن) إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين»⁽³⁾، وقال المبرّد: الأجودُ الضمُّ؛ لأنّه الأصل⁽⁴⁾، وقال الفراء: «والنصب ... في كلام العرب أكثر»⁽⁵⁾، غير أنّه ذهب إلى تفسير المسألة نحويّاً، وهو أنّ الدعوة في النصب واحدة، وفي الرفع دعوتان.

ومن الواضح هنا أنّ الفتح على شيوخه، وكثرة تداوله، ما هو إلّا تحول من الضمّ الذي هو الأصل، كما قال المبرّد، تاريخياً لا قياسياً، والتحول هنا لداعٍ صوتيٍّ هو مراعاة المشاكلة الصوتيّة، وهو كما ذكر الفراء أكثر شيوخاً، وإنّ أنكره بعض النحاة واستغربه⁽⁶⁾، وقال ابن يعيش: «والعلة أنّك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد... قال الشاعر:

يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارودِ⁽⁷⁾

ففتح ميم حكم مع أنّه منادى مفرد»⁽⁸⁾.

(1) سيبويه، الكتاب 183/2

(2) السابق 186/2، 187

(3) السيوطيّ، همع الهوامع 53/3

(4) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 53/3

(5) الفراء، معاني القرآن 326/1

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 5/3

(7) انظر: ربيعة، ديوانه 172، برفع (حكم)، ابن هشام، أوضح المسالك 22/4، وروايته بالرفع والنصب

(8) ابن يعيش، شرح المفصل 5/3

وشيوخ الفتح لا يلغي الأصل وهو عدم الإتيان؛ لأن ابن يعيش وصف عدم الإتيان بأنه لغة فاشية⁽¹⁾.

8.4 الاشتغال:

يقوم باب الاشتغال على إعراب الاسم المشغول عنه: رفعاً ونصباً، وجوباً أو جوازاً أو ترجيحاً. والناظر في باب الاشتغال وفي مسائله الشائكة التي فصلها النحاة يخلص إلى أن نصب المشغول عنه أو رفعه لم يكن مستقراً في أية مسألة من المسائل التي حاول النحاة تبويبها، سواء فيما أوجبوا فيه الرفع أو فيما أوجبوا فيه النصب، بله ما تأرجح بين ترجيح أحدهما على الآخر، وهو الباب الأوسع في الاشتغال⁽²⁾.

وليس أدل على ما تقدم من قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾⁽³⁾، برفع (ثمود) ونصبها على قراءتين⁽⁴⁾، مع ترجيح النحاة الرفع مع (أما)؛ لأنها تقطع ما قبلها عما بعدها، أو تطلب الأسماء كما يقول الفراء⁽⁵⁾. وذكر سيبويه أن قول بشر بن أبي خازم يُنشد على وجهين: بنصب تميم ورفعته:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنِ مَرْءٍ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا⁽⁶⁾

وكذا قول ذي الرمة:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَغَتْهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرٌ⁽⁷⁾
برفع (ابن)، ونصبه، قال سيبويه: «النصب عربي كثير، والرفع أجود»⁽⁸⁾.

(1) انظر: السابق 5/2

(2) انظر - مثلاً -: أبو حيان، التذييل والتكميل (باب الاشتغال) 362-292/6

(3) فصلت 17

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن 14/3، ابن خالويه، القراءات الشاذة 133، أبو حيان، البحر 491/7، الرفع: قراءة الجمهور، والنصب: الحسن، والأعشى

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن 14/3

(6) انظر: الأسدي، بشر بن أبي خازم، ديوانه، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دمشق: منشورات وزارة الثقافة 190، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب

82/1

(7) انظر: ذو الرمة، ديوانه 1042. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 82/1

(8) سيبويه، الكتاب 82/1

ومن الآيات التي أشكلت على النحاة فتفرقت بهم السبل في توجيهها قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ، وقوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾⁽²⁾، بالرفع والنصب فيهما، وقد فضل سيبويه قراءة النصب لفعل الأمر الذي يليهما، وقال: «أبت العامة (أي الجماعة) إلا القراءة بالرفع»، ووجه قراءة الرفع على أن المرفوع مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: في الفرائض، ونحوه⁽³⁾.

والفراء يرى أن الرفع أولى من النصب على أن (أل) بمعنى الذي، مما يفضي إلى معنى الشرط وعموم الحكم، ولو كان سارقاً بعينه لحسن النصب⁽⁴⁾. وقوى الزجاج الرفع⁽⁵⁾ بقوله تعالى ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذَبُوهُمَا﴾⁽⁶⁾.

وهذه الخلافات تكشف - من ناحية ما - عن اصطدام القاعدة بالاستعمال، فالذي قرره النحاة وعلى رأسهم سيبويه أن الاختيار النصب، وهو الأقوى مع فعل الأمر كآلية الكريمة، اخترمته القراءة المشهورة بالرفع، فاضطر سيبويه إلى التقدير والتأويل حفاظاً على القاعدة النحوية من جهة، واحتراماً للقراءة من جهة أخرى. وذهب الزمخشري إلى أن سيبويه وجه القراءة هذا التوجيه حملاً لها على وجه قوي في العربية⁽⁷⁾.

وقال النحاس: «خولف سيبويه بهذا - وأورد مذهب الفراء، وقال عقبه - وهذا قول حسن غير مدفوع»⁽⁸⁾، وقد حمل أبو حيان على الرازي الذي تجاسر على سيبويه - كما يقول - وقال عنه ما لم يقله، مبرئاً سيبويه من الطعن على قراءة الرفع، وموجّهاً قول سيبويه (أبت العامة إلا الرفع) على أنه تقوية لتخريجه، وتوهين

(1) المائدة 38، وانظر: النحاس، إعراب القرآن 495/1، أبو حيان، البحر 476/3، الجمهور بالرفع، والنصب: عيسى بن عمر، وابن أبي عبيد، وابن

محيصن، وغيرهم

(2) النور 2، انظر: أبو حيان، البحر 427/6، ابن جني، المحشوب 100/2، الجمهور بالرفع، والنصب: عيسى بن عمر، ويحيى بن يعمر، وغيرهم

(3) سيبويه، الكتاب 143/1، 144

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن 306/1، مصطفى، إبراهيم، (1937م)، إحياء النحو، دط، دم، لجنة التأليف والنشر 155.

(5) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 172/2

(6) النساء 16

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف 611/1

(8) النحاس، إعراب القرآن 495/1

للنصب على الاشتغال مع وجود الفاء⁽¹⁾. ويبدو أنّ هذه مبالغة من أبي حيّان في الدفاع عن سيبويه. وحمل لقوله على غير ما يحتمله.

والغرض من عرض ما تقدّم هو أنّ النصب والرفع كليهما كانا مستعملين في الاسم المشغول عنه، على الرغم من اجتهاد النحاة في وضع قواعد خاصّة بالرفع وأخرى خاصّة بالنصب، وتقسيما إلى جواز ووجوب وترجيح.

وأرى أنّ عدم اطراد هذه القواعد يعدّ دليلاً على التحوّل الذي كان يسير فيه أسلوب الاشتغال.

فالمنصوب على الاشتغال ما هو إلّا المفعول به أصلاً، قدّم لمزيد من العناية والاهتمام، وشغل الفعل بضميره حتى لا يبقى موضعه فارغاً من جهة، وتأكيداً له من جهة أخرى كما يذهب بعضهم⁽²⁾، وتسليط الفعل على ضميره أو إشغاله به لا يمنع من كون المتقدّم هو المفعول به المقصود إلّا من جهة نظريّة العامل وقوانينها التي تجد أنّ ذلك إشكال. ولما خرج الفراء على ذلك، وذهب إلى أنّ المشغول عنه منصوب بالفعل بعده، كما أنّ ضميره منصوب بالفعل نفسه، وهو مذهب وجيه - فيما أرى - طعنوا فيه بنحو: سعيداً مررت به، من حيث إنّ الفعل (مرّ) لا يصحّ أن ينصب الاسم المتقدّم⁽³⁾. وطعنهم هذا صنعة نحويّة محضة؛ لأنّ الاسم مفعول للفعل مرّ على المعنى.

وحين تمّ للمفعول به الاستقرار في هذه المنزلة من التقدّم، وكون الحديث منصّباً عليه، دنا شبيهاً ومنزلةً من المبتدأ (المسند إليه)، فجئنا بعض الاستعمال إلى رفعه وحملّه على المبتدأ، بل صير إلى أنّه هو المبتدأ. وفي مرحلة التحوّل هذه تأرجح استعمالاً بين النصب والرفع: النصب على أصله وإقراره على المفعوليّة نحويّاً، والرفع على ما تحوّل إليه. فالمشغول عنه مفعول به مقدّم كرّر ذكره بضميره، وقد تدرّج من حيث الاهتمام به حتى وصل إلى مرحلة كونه أصبح ربّ الجملة كما يقول ابن جني: «إذا ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصب... فإن تظاهرت العناية

(1) أبو حيّان، البحر 476/3

(2) انظر: عون، اللغة والنحو 94

(3) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 310/6 - 312

به عقده على أنه ربّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: عمروّ ضربَه زيدٌ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة⁽¹⁾.

ولم يجد هذا التحولُ بُدّاً من مراعاة الموضوع الذي يأتي فيه من حيث علاقته بالعناصر الأخرى في التركيب، إذ بعضها يستدعي النصب، وبعضها يستدعي الرفع وبعضها هذا وذلك. وهو الأمر الذي أقام عليه فاضل السامرائي مذهبه في الاشتغال: متى يُرفع ومتى يُنصب. وخلاصة رأيه أنه يرى أنّ للرفع معنى غير الذي للنصب، واختلاف المعنى المراد: أنه في الرفع يكون الاسم المتقدم مُتحدّث عنه، فهو مسند إليه (مبتدأ)، أمّا في النصب فهو فضلة، والمعنى منصرف إلى الفعل (أي أنّ المتحدّث عنه هو المتكلم)⁽²⁾.

ومما يُذكر أنه يقول: «أنت قدّمت المنسوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقلّ من المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ مُتحدّث عنه، والحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه، فإنّ الحديث يدور على غيره أساساً»⁽³⁾ وإنّ كنت أوافقه في صدر مقولته فإنّي لا أوافقه في خاتمتها، لأنّ توسيع الفجوة بين الرفع والنصب ودلالتهما كما يذهب ليس بذلك البعد: ففي الرفع هو مُتحدّث عنه على أنه مبتدأ وعمدة، وفي النصب مُتحدّث عنه على سبيل المفعوليّة، أي متحدّث عنه وهو مفعول به نحوياً ودلالياً، فكونه محور الحديث متوفّر في الحالين، لكنّه في الرفع مستقلّ للحديث عنه، فلذلك كان التحول سهلاً بين الرفع والنصب لقرب المأخذين.

وقد قال السامرائي ما يؤيّد هذا، قال: «الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول؛ إذ هو مُتحدّث عنه من جهة، لكنّه لا يرقى إلى درجة المبتدأ»⁽⁴⁾.

وقد جاء السامرائي بمجموعة من الآيات حاول من خلالها إثبات افتراق النصب عن الرفع، وهو تفريق صحيح في الشواهد التي ذكرها بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه، ففي سياق النصب يكون المشغول عنه منصوباً؛ لأنّ

(1) ابن جني، المحشّب 65/1

(2) انظر: السامرائي، فاضل، (1977م)، أسلوب الاشتغال، بغداد: جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، المجلد 1، العدد 21، ص 429، 431

(3) السامرائي، فاضل، أسلوب الاشتغال 432

(4) السامرائي، فاضل، أسلوب الاشتغال 432

التركيز هنا على المفعولية، مثل قوله تعالى ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ... وَالْأَنعَمَ

خَلَقَهَا⁽¹⁾﴾، وفي قوله تعالى ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾⁽²⁾ يبرز الرفع لأن

التركيز ليس على المفعولية في الشعراء ولكن على الإسناد إليها⁽³⁾.

ويؤتي مذهب السامرائي من الشواهد التي جاءت على الوجهين: الرفع والنصب، إذ على قوله يكون للشاهد معنيان، ولكل معنى سياق، ولا أستبعد في مثل هذا أن يكون الفرق استعمالياً.

ومما يدل على ذلك أن كثيراً من النحاة حاول أن يبين الفرق بين معنى الرفع والنصب في قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾⁽⁴⁾ على مجيء كل بالرفع والنصب: ففي النصب يستفاد العموم: إن الله خلق كل شيء بقدر، في حين أن الرفع يحتمل معه أن تكون جملة (خلقناه) صفة لشيء، مما يجعل المعنى لا يليق بجلال الله خالق كل شيء.

قال السامرائي: «فالأمر بحسب المعنى فإذا أردت التنصيص على أن الفعل ليس صفةً نصبت المتقدم، وإذا أردت الاحتمال رفعت»⁽⁵⁾، وإذا كان الأمر كذلك فليس هذا من التحول في شيء لأن المعاني مختلفة فهما غرضان.

لكن النحاة وقفوا عند قراءتي الرفع والنصب في هذه الآية، وذهب سيبويه إلى أن الرفع أقوى، والنصب عربي كثير⁽⁶⁾، على غير اختلاف في المعنى بينهما، وقال أبو حيان: «وقرئ قوله (إنا كل شيء خلقناه) بالرفع على الابتداء وعلى ما يقتضيه أكثر كلام العرب»⁽⁷⁾، وذهب ابن خروف إلى أن سيبويه

(1) النحل 4، 5

(2) الشعراء 224

(3) انظر: السامرائي، فاضل، أسلوب الاشتغال 429، 431

(4) القمر 49، وانظر: أبو حيان، البحر 183/8، ابن جني، المحشوب 300/2 للنصب قراءة الجمهور، والرفع: أبو السمال، وغيره

(5) السامرائي، فاضل، أسلوب الاشتغال 438

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 147/1، 148

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل 328/6

استحسن الرفع في الآية لعدم وجود ما يوجب النصب⁽¹⁾. وتابع سيبويه الأخفش⁽²⁾ والمازني وابن جني، وجعل المبرّد والكوفيّون النصب وجه الكلام⁽³⁾. والخلاف السابق إنّما يدلّ على أنّه لم يكن الأمر فيها بين معنيين فحسب، بل تعاقب الاستعمال بين الرفع والنصب على المعنى ذاته.

9.4 الظرف:

يقع التحوّل في هذه المسألة بين نصب الظرف ورفعه، فالقاعدة العامّة الرئيسة التي قرّرها النحاة في الظرف هو أنّه من المنصوبات، وقد واجهتهم أمثلة وشواهد فصيحة جاء الظرف فيها مرفوعاً على الخبر. وقد نقل سيبويه عن العرب هذين الاستعمالين: البدأَةُ أَطِيبُ ما تكون شهريّ ربيع، ومن العرب مَنْ يقول: البدأَةُ أَطِيبُ ما تكون شهراً ربيع⁽³⁾. ووجه سيبويه النصب على الظرفيّة، والرفع على أنّ (شهريّ) خبر للمبتدأ، وكأنّه قال: أَطِيبُ أَزْمَنَةُ البدأَةِ شهراً ربيع. وظاهر عبارة سيبويه في إيراد ما تقدّم على وجهيه السابقين يدلّ على أنّهما استعمالان، كلّ استعمال منهما هو من شأن طائفة من العرب، وإذا كان ذلك كذلك فليس من السهل إقامة الفرق بينهما على أساس دلاليّ؛ لأنّ الفرق الدلاليّ يحيلهما إلى تركيبين مختلفين، لكلّ معنى فيهما مقام ودلالة، أما كون كلّ طائفة من طائفتي المستعملين تستخدم إحداهما فهذا يدلّ على أنّ دلالتهما واحدة⁽⁴⁾. أمّا الرفع والنصب فهو تحوّل استعمال - كما يبدو - ، فمن يرفع يخبر باليوم مستنداً إلى دلالاته الظرفيّة، ومن ينصب يجعل الخبر ظرفاً، قال سيبويه: «واعلم

(1) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 328/6

(2) انظر: ابن جني، المحشّب 300/2، القيسيّ، مكّي، مُشكّل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة 702/2، الصغير،

القراءات الشاذة 474

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 402/1

(4) انظر: السامرائيّ، فاضل، (د.ت)، الجملة العربيّة. تأليفها وأقسامها، دط، بغداد: منشورات المجمع العلميّ، ص 15

أَنَّ هذه الأشياء كلها (وكان يتحدث عن الظروف) قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمر (1)، واستشهد بقول لبيد:

فَعَدْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (2)

وقد اختلف النحاة في توجيه قراءة قوله تعالى ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (3) برفع اليوم ونصبه. ويبدو لي أَنَّ القراءتين إِنَّمَا هما على رفع الظرف ونصبه، وإن ذهب بعضهم إلى أَنَّ فتح اليوم بناء لإضافته إلى الفعل. (4) يقوِّي ذلك عندي وهو أَنَّ مَنْ ينصب إِنَّمَا يريد الظرف وليس البناء للإضافة أَنَّ الظرف مضاف إلى جملة صدرها معرب، وهو وجهٌ يكون بناء الظرف معه مرجوحاً، قال السيوطي: «رُؤِيت ... بالفتح، ومنع البصريون البناء في هذا القسم، وأوجبوا الإعراب، وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين (أَنَّها مبنية هنا) بالسماع، لقراءة نافع السابقة والأبيات» (5).

ومن شواهد نصب الظرف ورفع قراءة زيد بن عليّ قوله تعالى ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (6)، برفع (أسفل)، قال الفراء: «ولو وصَفهم بالتسفل، وأراد: والركب أشدُّ تسفلاً لجاز ورفع» (7).

وظاهر مذهب النحاة هو أَنَّهُم يعدُّون النصب أصلاً والرفع فرعاً على سبيل التوسّع، إذ ذكر سيبويه ما يرتفع من هذا الباب، نحو: هو منِّي فرسخان، وهو منِّي عدوةُ الفرس، وحمله على الخبر وعلى سعة الكلام (8). وقوله على السعة يشير إلى أَنَّهُ يذهب إلى أَنَّ التحول من النصب إلى الرفع. وهو غير ما أراه في هذه المسألة من أَنَّ الرفع هو الأصل، والنصب فرع، أي أَنَّ النصب مُتَحَوِّل

(1) سيبويه، الكتاب 407/1

(2) انظر: الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، 328هـ، (دب)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط5، مصر: دار المعارف 565، وانظر: العامري، لبيد بن ربيعة، (دب)، ديوانه، دط، بيروت: دار صادر 173، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 407/1

(3) المائدة 119، انظر: أبو حيان، البحر 63/4، القيسي، الكشف 423/1، والرفع قراءة الجمهور، والنصب: نافع، وابن محيصن، والأعرج

(4) انظر: القيسي، الكشف 423/1

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 230/3

(6) الأتفال 42، انظر: النحاس، إعراب القرآن 678/1، أبو حيان، البحر 500/4، والنصب قراءة الجماعة، والرفع قراءة زيد بن عليّ

(7) الفراء، معاني القرآن 411/1

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 415/1

إليه. ومما يؤيد ذلك عندي هو تحويل الاستعمال ما ليس بظرف إلى ظرف،
مثل قول إبراهيم بن هرمة:

أُنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السَّيُولِ (1)

جاء برفع (درج) عند بعض العرب كما يقول سيبويه، فمن كان يرفع فالكلمة عنده اسم، ومن نصب حولها إلى الظرف. وذكر سيبويه أن العرب يرفعون وينصبون (قريب) في نحو: هو قريب (أو قريباً) منك (2). أما (دون) فإنه لا يُرفع أبداً (3)، ويدل ذلك على أن (دون) قد استقرت في الظرفية، وقطعت شوطاً بعيداً فيها، فتخلصت لها، أما قريب فما تزال تراوح بين الظرف والخبر المجرد. وقد لمح سيبويه هذا التحوّل مسنداً إياه إلى الشبه، قال: « هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص، شُبّهت به إذ كانت تقع على الأماكن... وذلك قول العرب... هو مني منزلة الشغاف... وهو مني مَرَجَر الكلب (4)، واستشهد بقول أبي ذؤيب:

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُّوقُ مَقْعَدَ رَابِئِ الْـ ضُرْبَاءِ خَلْفَ النِّجْمِ لَا يَتَلَعَّ (5)

وقول الأحوص:

وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مُنَاطَ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ نَجُومُهَا (6)

فالمنصوب هنا ليس ظرفاً في الأصل؛ لأنه مكان مختص، ولكن بعض العرب أجراه مجرى الظرف، وهذا هو التحوّل الذي جعل بعض الظروف في كثير من الشواهد تراوح بين الرفع والنصب. قال سيبويه بعد نصّه المتقدّم: « وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مجلسك، أو مُتَكأ زيد، أو مَرَبِطَ الفرس لم يَجُزْ، فاستعمل من هذا ما استعملته العرب، وأجز منه ما

(1) انظر: ابن هرمة، إبراهيم، (1969م)، ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعبيد، دط النجف الأشرف: مطبعة الآداب 192، وهو من شواهد سيبويه،

الكتاب 415/1، وانظر: البغدادي، الخزانة 424/1

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 409/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 409/1

(4) سيبويه، الكتاب 412/1، 413

(5) انظر: الهذليّون، ديوان الهذليّين 6/1، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 413/1

(6) انظر: الأنصاري، الأحوص، 1505هـ، (1990م)، شعر الأحوص، تحقيق: عادل سليمان حمودة، تقديم شوقي ضيف، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي

240. وهو في ديوان عبدالرحمن بن حسان أيضاً ص 52، ومن شواهد سيبويه، الكتاب 413/1

أجازوا»⁽¹⁾، وهذا دليل واضح على أنّ التحوّل في الأماكن إلى الظرفيّة إنّما كان سائراً فيما ذكر، ولم يكن عامّاً في عهد الاحتجاج.

(1) سيّويه، الكتاب 414/1

الفصل الخامس

الأدوات والتحوّل

يجري التحوّل في الأدوات على تغيير في بنيتها تحت وطأة الاستعمال، أو بنقلها من وظيفة إلى أخرى، أو بتغيّر أثرها الإعرابي. ومن الأدوات التي مسّها التحوّل:

1.5 آل الموصولة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن (آل) تأتي اسماً موصولاً بمعنى الذي، لكنّه قيدها بالدخول على الصفات المحضة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة⁽¹⁾، نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾⁽³⁾، ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾⁽³⁾.

وحين وقف النحاة على شواهد باشرت فيها (آل) الفعل المضارع أو الجملة الاسميّة أو الظرف ثار الخلاف بينهم، فلم يُجزِ أغلبهم هذا الاستعمال. ومن هذه الشواهد قول ذي الخرق الطّهوي:

يقول الخنّى وأبغضُ العُجمِ ناطقاً إلى ربّنا صوتُ الحمارِ يُجَدِّعُ⁽⁴⁾

وقول الفرزدق:

ما أنتَ بالحكمِ التُّرُضِي حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ⁽⁵⁾

وقول الراجز:

مَنْ لا يزالُ شاكرًا على المَعَةِ
فهو حرٌّ بعيشَةٍ ذاتِ سَعَةٍ⁽⁶⁾

وقوله:

من القومِ الرسولُ اللهُ منهم لهم دانت رقابُ بني معدٍّ⁽⁷⁾

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 153/1

(2) الحديد 18

(3) الطور 5، 6

(4) السيوطي، همع الهوامع 293/1، البغداديّ، الخزانة 482/5، أبو حيّان، التذييل والتكميل 66/3

(5) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد كامل بركات، دطه دمشق: دار الفكر 150/1، ابن مالك، شرح التسهيل 201/1، البغداديّ،

الخزانة 32/1، والبيت ليس في ديوان الفرزدق.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب 49/1، ابن مالك، شرح التسهيل 203/1، والرجز غير منسوب.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب 49/1، ولم يُعرف قائله.

وحمل جمهور النحاة هذه الشواهد على الضرورة⁽¹⁾، وخالفهم ابن مالك في دخولها على المضارع إذ أجازها في السعة⁽²⁾.

وقال أبو حيان مفسراً موقف النحاة هذا: «فمقتضى النظر يدلّ على أنّها من حيث هي اسم موصول يجوز وصلها بما يُوصلُ به الاسم الموصول من الجمل الاسميّة والفعليّة والظرف، فَمُنِعَتْ ذلك حملاً على المُعرّقة؛ لأنّها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى، ومفرد في اللفظ»⁽³⁾.

وفي مقابل ذلك لم تتكر طائفة من النحويّين مباشرة (أل) ما باشرته الأسماء الموصولة، فقد نقل الأنباري عن الكوفيّين أنّه: «قد تُقام الألف واللام مقام اللّذي؛ لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف»⁽⁴⁾.

أمّا السيرافيّ فكان له موقفان: موقف تابع فيه الجمهور، وعدّ ما سبق من الضرورة، بل من أقبح الضرورات، كما قال، وموقف آخر جاء في نصّه: «وفيه عندي وجه آخر، وهو أنّه لم يُرد الألف واللام اللّتي بمعنى اللّذي، ولا الألف واللام اللّتي للتعريف، ولكنه أراد (اللّذي) نفسها، فحذف الّذال والياء وإحدى اللّامين، لأنّه قد رأى (اللّذي) يلحقها حذف كقولهم: (اللّذ، واللّذ) ... وربّما حذفوا فأجحفوا، وبَقُوا من الكلمة الحرف والحرفين...»⁽⁵⁾.

ويبدو لي أنّ مذهب الكوفيّين والسيرافيّ الأخير هو أوجه مذهب في المسألة، وهو اللّذي يكشف عن وجه الإشكال فيها، ف(أل) في الشواهد السابقة ما هي إلّا تحوّل في الاستعمال عن اللّذي تخفيفاً واختصاراً، لذلك دخلت على ما تدخل عليه اللّذي وأخواتها من فعل وظرف وجملة اسميّة، لكنّ هذا التحوّل لم يُكتَب له الشيوع والسيادة.

وقد أيّد عبدالرحمن أيّوب هذا المذهب بما لاحظته في العاميّة المصريّة، إذ يستعملون (اللي) اسماً موصولاً بمعنى (اللّذي)، وتخفّفها بعض الأقاليم إلى (أل)،

(1) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 288

(2) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 65/3، السيوطي، همع الهوامع 293/1، ابن عقيل، المساعد على تسهيل القوائد 150/1

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل 66/3، 67

(4) الأنباري، الإنصاف 521/2

(5) السيرافي، ضرورة الشعر 166، 167

وقال: «ومن يدري لعل البيت الذي استشهد به النحاة على دخول (أل) على الفعل مثال قديم لهذه الظاهرة»⁽¹⁾، وأيوب قال ما تقدم على الرغم من أن له رأياً خاصاً يخالف في جوهره ما تقدم في هذه المسألة.

وخلاصة رأيه أن الاسم الموصول (الذي وأخواته) متطور عن (أل) التي للتعريف، وليس العكس. وذلك بدخول (أل) على أسماء الإشارة (ذي، وتي، وأولي). ف (أل) كانت قديماً - كما يرى - تدخل على الاسم والفعل والظرف وغيرها، ثم تخصصت بالأسماء، وما الشواهد السابقة إلا بقايا تشير إلى تلك المرحلة. ولست هنا بصدد مناقشة رأيه هذا، على وجاهته؛ لأنه رأي عام في الأسماء الموصولة، استند فيه على بعض المستشرقين، وعلماء اللغة، مثل: بروكلمان، وفندريس.⁽²⁾

2.5 إن وأخواتها:

1.2.5 إن المخففة من الثقيلة:

تخفف إن، وجاء فيها بعد التخفيف لغتان: الإعمال والإهمال، والإهمال أشهر⁽³⁾، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوقَفَنَّهِنَّ﴾⁽⁴⁾، وحكى سيبويه: «إن عمراً لمنطلق»⁽⁵⁾، وأنكر الكوفيون إعمالها مخففةً، ومذهبهم مرجوح بالقراءة والشواهد الشعرية⁽⁶⁾، ويكثر إهمالها، نحو ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكْ لَمَّا مَتَعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾⁽⁷⁾ وقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾⁽⁸⁾، وقراءة حفص قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾⁽⁹⁾. وقال عدي بن زيد:

(1) أيوب، عبدالرحمن، (د.ت)، دراسات نقدية في النحو العربي، د.ط. الكويت: مؤسسة الصباح 100

(2) انظر: فندريس، اللغة 156، 216، بروكلمان، فقه اللغات السامية 91

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 24/1، الأزهرى، شرح التصريح 230/1، المرادي، الجنى الداني 208

(4) هود 111، انظر: أبو حيان، البحر 266/5، القيسى، مشكل إعراب القرآن 374-376، والنصب وتشديد إن قراءة الجمهور، والرفع وتخفيف إن:

قراءة أبي، والحسن، وابن مسعود، وغيرهم، والنصب وتخفيف إن: قراءة ابن كثير، ونافع وغيرهم

(5) سيبويه، الكتاب 140/2

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف 195/1 وما بعدها

(7) الزخرف 35

(8) يس 32

(9) طه 63، تقدم تخريجها ص 35

أَكْشَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ⁽¹⁾
وَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ (كَأَنَّ) الْمُخَفَّفَةَ، وَمِنْ شَوَاهِدِهَا:
وَوَجْهُ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ تَذْيَاهُ حُقَّانٍ⁽²⁾
بِرَفْعِ (تَذْيَاهُ)، وَنَصْبِهِ⁽³⁾، وَقَالَ رُؤْبَةُ:
كَأَنَّ وَرَيْدِيَه رِشَاءَ خُلْبٍ⁽⁴⁾

بِنَصْبِ (وَرَيْدِيَه)، وَرَفْعِهِ. وَأَرْجِعُ بَعْضَ النَّحَاةِ سَبَبَ الْإِعْمَالِ وَالْإِهْمَالِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ لَمَّا أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ عَمِلَتْ عَمَلَهُ، وَلَمَّا خَفَّتْ زَالَ شَبَهُ الْفِعْلِ، وَحُمِلَتْ عَلَى الْأَحْرَفِ الْمَهْمَلَةِ⁽⁵⁾.

أَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّحْوِيلِ فِي تَخْفِيفِ إِنْ وَكَأَنَّ، فَإِنَّ أَغْلَبَ إشاراتِ النَّحَاةِ الْقَدَامِيِّ تَوَمَّى إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ التَّنْقِيلَ، وَالتَّخْفِيفُ فَرَعٌ عَلَيْهِ، أَيْ أَنَّ الِاسْتِعْمَالَ تَحْوِيلٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ إِلَى الْخَفِيفَةِ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: «لَكِنْ الْمُخَفَّفَةُ لَيْسَ حَرْفًا أَصْلِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ فَرَعٌ (لَكِنْ) الْمَشْدَدَةُ»⁽⁶⁾. وَتَابِعَ فَاضِلُ السَّامِرَائِيِّ الْقَدَامِيَّ فِي اتِّجَاهِ التَّحْوِيلِ، وَزَادَ: إِنَّ غَرَضَ التَّخْفِيفِ هُوَ تَوْسِيعُ دَائِرَةِ الِاسْتِعْمَالِ؛ لِتَشْمَلَ هَذِهِ الْأَدَوَاتُ الْجُمْلَ الْأَسْمِيَّةَ وَالْفِعْلِيَّةَ، زِيَادَةً عَلَى تَخْفِيفِ مَعَانِيهَا الْوُضُوفِيَّةِ: فَإِنَّ الْمُخَفَّفَةَ أَقْلُ تَوْكِيدًا مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَكَأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ أَقْلُ تَشْبِيهًا مِنَ الثَّقِيلَةِ⁽⁷⁾.

وَنُسِبَ الْإِعْمَالُ مَعَ التَّخْفِيفِ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ، عَلَى أَنَّهُمْ يَتَوَهَّمُونَ الثَّقِيلَةَ⁽⁸⁾، وَأَيَّدَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، ذَاهِبًا إِلَى أَنَّهُ تَعْبِيرٌ لَهْجِي⁽⁹⁾.

وَحَاوَلَ (رَابِعِينَ) أَنْ يَسْتَنْتِجَ بِالدراسةِ الصَّوْتِيَّةِ مِنْ خِلَالِ عِلَاقَةٍ إِنْ بِمَا بَعْدَهَا مِنْ أَصْوَاتٍ طَبَقِيَّةٍ، وَغَيْرِهَا، مَا يُوَيِّدُ بِهِ وَجْهَةَ النَّظَرِ الْقَائِلَةَ بِأَنَّ (إِنْ، وَأَنْ) هُمَا الصَّيغَتَانِ

(1) مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيَه، الْكِتَابُ 74/3، وَانْظُرْ: الْأَنْبَارِيُّ، الْإِنْصَافُ 201، وَالبَيْتُ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي دِيْوَانِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ.

(2) مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيَه، الْكِتَابُ 135/2، وَانْظُرْ: الْإِنْصَافُ 197/1، الْبَغْدَادِيُّ، الْخَزَانَةُ 398/10، وَالشَّاهِدُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهَا.

(3) انْظُرْ: الْمُرَادِيُّ، الْجَنَى الدَّانِي 575

(4) انْظُرْ: رُؤْبَةُ، مِلْحَقَاتُ دِيْوَانِهِ 169. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيَه، الْكِتَابُ 165/3، وَانْظُرْ: الْبَغْدَادِيُّ، الْخَزَانَةُ 391/10

(5) انْظُرْ: سَبْيُوِيَه، الْكِتَابُ 140/2، الْمُبَرَّدُ، الْمُقْتَضَبُ 189/1

(6) الْمُرَادِيُّ، الْجَنَى الدَّانِي 587

(7) انْظُرْ: السَّامِرَائِيُّ فَاضِلٌ، (1974م)، مَا يُخَفِّفُ مِنَ الْأَحْرَفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ، بَغْدَادٌ: مَجَلَّةُ كَلِمَةِ الْأَدَابِ، جَامِعَةُ بَغْدَادِ، الْعَدَدُ 18، ص 115

(8) انْظُرْ: ابْنُ مَنْظُورٍ، اللِّسَانُ 30/13 (أَنْ)

(9) انْظُرْ: رَابِعِينَ، اللَّهْجَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْقَدِيمَةُ 318

القديمان اللتان تطوّرت منهما إن، وأن⁽¹⁾. لكنه أقرّ بوجود حالات صوتيّة تستعصي على التصنيف الصوتي الذي ذكره.

وتحليله هذا، وإن بدا علمياً، لكنه لم ينته إلى نتيجة مقنعة؛ فافتراض أن الأحرف المثقّلة جاءت من المُخفّفة لدواعٍ صوتيّة تركيبية يبدو بعيداً، لإقراره أولاً بصعوبة اطراد القوانين الصوتيّة في المسألة، وعدم وجود أدلّة لغويّة تاريخية تدعم ذلك. والأمر الآخر: أن الأحرف المُخفّفة لها استعمالات ووظائف ليست للمثقّلة، فالمُخفّفة تدخل على ما لا تدخل عليه المثقّلة، كدخولها على الأفعال والأدوات، نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْقُونَكَ﴾⁽²⁾، ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾⁽³⁾ ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾⁽⁴⁾، ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾⁽⁵⁾. وهو ما يعني أن استعمالات المُخفّفة ليست كاستعمالات المثقّلة، ومن ثمّ فالمُخفّفة أوسع دائرة من المثقّلة، وهو ما يجعلني أرجح أنّها أدوات مختلفة، استعمالاً ووظيفة عن المثقّلة، وإن عدّها النحاة من باب واحد، وأنّ الأصل المثقّلة، والمُخفّفة فرعٌ عليها، ومن ثم ذهبوا إلى تقدير ما يتلاءم مع هذا النظر من تقدير أسماء للمُخفّفة هي ضمائر الشأن، وإنّما دعاهم لذلك حرصهم على مسألة العمل⁽⁶⁾. فاستعمالات (إن، وأن) المُخفّفتين أوسع من أن تكون متحوّلةً جميعها عن الثقيلة، إلّا أنّه التقى فيها المُخفّف من الحرف المُثَقَّل بالمُخفّف أصلاً.

ومما يقوي ذلك أنّ ما ذكره من إعمال وإهمال خاصّ بما دخل على الجُمْل الاسميّة من هذه الأحرف، أي التي يمكن أن تباشرها المثقّلة، وما كان مُخفّفاً منها أصلاً يدخل على الاسميّة، والفعلية، والمُصدّرة بأداة، وغيرها، وهو ما يؤكّد أنّ التخفيف محصور في الحالات التي تدخل فيها هذه الأحرف على الجُمْل الاسميّة فحسب، وهو ذاته موضع دخول المثقّلة، وهو الموضع الذي جاء فيه استعمالان

(1) انظر: رايبين، اللهجات العربيّة القديمة 319

(2) القلم 51

(3) البقرة 143

(4) المزمل 20

(5) يونس 24

(6) انظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربيّة نقد وبناء 96

للحرف المُخَفَّف: استعمالٌ احتفظَ بما يتبعها من إعراب حين كانت مُثَقَّلَةً، واستعمالٌ انتقلَ بها إلى إهمال الإعراب بها مشاكلةً للمخفف أصلاً؛ للتشابه بينهما، والشبه من الاعتبار الرئيسة في التحول.

2.2.5 نصب الاسم والخبر بعد إن وأخواتها:

سُمِعَ عن العرب نصب الجزأين بعد إن وبعض أخواتها ولا سيما (ليت)، إلى جانب الاستعمال المشهور وهو نصب الاسم ورفع الخبر، ونُقِلَ أَنَّهُ لغة، ومن شواهد قول عمر بن أبي ربيعة:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَّاتِ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خَفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا⁽¹⁾

وقوله:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا⁽²⁾

وقوله:

كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا⁽³⁾

وقول العجاج راجزاً:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا⁽⁴⁾

وفي الحديث الشريف: «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا»⁽⁵⁾. وأوَّلُ جمهور النحاة النصب في الشواهد على ما يتفق مع القاعدة والأصول المقررة عندهم، فمنهم من أولاه على حذف كان، ومنهم من وجَّه النصب على الحال مع تقدير عامل لها، ومنهم

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 37/1، وانظر: السيوطي، شرح شواهد المغني 122، والبيت غير موجود في ديوانه.

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 9/2، الشنقيطي، الدرر اللوامع 167/2، وهو غير منسوب.

(3) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل 9/2، البغدادي، الخزانة 237/10، ونسب للعماني محمد بن ذؤيب.

(4) انظر: العجاج، عبدالله بن روبة، (دب)، ديوانه، رواية عبدالملك بن قريظ وشرحه، تحقيق: عبدالحفيظ السطلي، دبط، دمشق، ملحقات ديوان العجاج

306/2، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 142/2، وانظر: السيوطي، همع الهوامع 156/2

(5) انظر: ابن الحجاج، مسلم، 676هـ، (1992م)، صحيح مسلم، دبط، بيروت: دار الكتب العلمية 56/3، حديث رقم 435، وروايته: والذي نفس أبي

هريرة بيده إنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لسبعون خريفاً.

من حمل بعض الشواهد على الظرف⁽¹⁾. ومن قال إنّ المسألة لغة (لهجة) فقد نسبها إلى بني تميم⁽²⁾، ونسبها ابن سلام الجمحي إلى العجاج وقومه⁽³⁾.
ويبدو لي أنّ أقرب الوجوه في التأويلات الإعرابية هو أن يكون المنصوب حالاً⁽⁴⁾، من غير تقدير فعل لها؛ لأنّه من باب دمج الخبر والحال معاً، كما سبق. وهو توجيه تستقيم معه أغلب الشواهد. وقد يكون ذلك من باب إتباع الخبر إلى الاسم مشاكلةً في الحركة.⁽⁵⁾

3.2.5 رفع الاسم والخبر بعد إنّ وأخواتها:

من الاستعمالات التي جاءت في باب إنّ وأخواتها - زيادة على ما مرّ - رفع الاسم والخبر بعدها، كما أورد سيبويه: «إنّ ناساً من العرب يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذاً»⁽⁶⁾، ذاهباً إلى أنّ النصب أكثر في كلام العرب، وموجّهاً ذلك على التشبيه بنحو:

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كأنّ ظبيةً تعطو إلى وارق السِّلَمِ⁽⁷⁾

وما شابه ذلك. وحمل عليه قول الفرزدق:

فلَوْ كُنْتُ ضَبِيّاً عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ⁽⁸⁾

ويرى بعض الباحثين أنّ من حقّ الذي بعد إنّ أن يُرفع؛ لأنّه مسند إليه⁽⁹⁾، وذهب بعضهم إلى أنّ الرفع بعد إنّ لهجة عربية قديمة⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 37/1، ابن مالك، شرح التسهيل، 9/2، أبو حيان، التنبيل والتكميل 28، 29/5

(2) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 235/10، 236، الجندي، اللهجات العربية في التراث 125، المطليبي، لهجة تميم 252

(3) انظر: الجمحي، محمد بن سلام، 231هـ، (دب)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دط، القاهرة: مطبعة المدني 78/1، 79

(4) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 239/10

(5) انظر: المطليبي، لهجة تميم 252

(6) سيبويه، الكتاب 134/2

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 134/2، البغدادي، الخزانة 411/10، ونسب لابن صريم اليشكري، وروي بالرفع والنصب والجر.

(8) انظر: الفرزدق ديوانه 481 (طبعة دار صادر)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 136/2، البغدادي، الخزانة 444/10

(9) انظر: المخزومي، مهدي، (1986م)، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ط2، بيروت: دار الرائد العربي 84

(10) انظر: المطليبي، لهجة تميم 252

وقد وافق هذا الرفع هوى إبراهيم مصطفى، فعده الأصل والنصب فرع عليه، وسند ذلك بأنه يُعطَف على اسم إنّ بالرفع ويؤكد بالرفع أحياناً⁽¹⁾. وأرجّح أنّ هذه المسألة من باب إدخال إنّ وأخواتها على المبتدأ والخبر مرة واحدة، فكأنّه فصل إنّ عن الاسم وأدخلها على المبتدأ والخبر، ويؤيِّده شاهد سيبويه المنثور المتقدّم، حين فصل إنّ عن اسمها بالجار والمجرور، لكنّ اتّجاه التحول غير واضح في هذه المسألة، على الرغم من تلميح الدارسين المتقدّم إلى أنّ الرفع هو الأصل.

3.5 ما النافية:

1.3.5 ما النافية بين استعمال تميم والحجاز:

جاء في (ما) النافية استعمالان مشهوران، الأول: لغة تميم فيها، وهي: إهمالها إعرابياً، ورفع الاسمين بعدها؛ لأنّ (ما) حرف غير مُختصّ بالدخول على الأسماء أو الأفعال، فهو مثل: هل. والاستعمال الثاني: لغة الحجازيين فيها، وهي نصب الخبر بها عند دخول (ما) على المبتدأ والخبر، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾⁽³⁾، حملاً لها على ليس، بجامع نفي الحال في كلّ منهما. وعدّ النحاة استعمال تميم هو الأصل تاريخياً وقياسياً⁽⁴⁾. وذهب ابن جني إلى أنّ الحجازية أسير (أكثر) استعمالاً، وإن كانت التميمية أقوى قياساً⁽⁵⁾.

ويؤيد بعض الدارسين كون استعمال (ما) التميمية هو الأصل التاريخي لاستعمال الحجازية - كما هو مذهب النحاة - بأنّ الإحساس بمعنى النصب، وهو أنّ الإسناد الذي انعقد عليه رفع الخبر قد انتقض ب(ما) فنصبوا خبرها؛ لأنّه لم يعد من الاسم

(1) انظر: مصطفى، إحياء النحو 67

(2) يوسف 31

(3) المجادلة 2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 57/1، المبرد، المقتضب 188/4، ابن السراج، الأصول 55/1، 97 ابن جني، الخصائص 167/1، السيوطي، همع الهوامع

109/2، برجشتراسر، التطور النحوي 174

(5) انظر: ابن جني، الخصائص 124/1

الأول، ولا هو هو، فهذا الإحساس أحدث عهداً من البيئات الموعلة في البداوة التي اكتفت بالإسناد بعد (ما).⁽¹⁾

ومما سبق يتضح أنّ الاستعمال الحجازي هو تحوّل ب(ما) نحو التشبيه بليس لما تقدّم، ومما يؤيد أنّ التحوّل كان هذا هو اتجاهه أنّ نصب خبر (ما) الحجازيّة ليس مطلقاً، فهو شائع في التركيب البسيط (ما والمبتدأ والخبر، على الترتيب)، لكنه في غير ذلك قليل ونادر. وقد وضع النحاة لذلك شروطاً يُستنتج من جملتها حالة التحوّل التي كانت تسير فيها (ما) نحو نصب الخبر، وهي شروط تنقض الاستعمال الحجازي، مثل: حصر الخبر بالآ، نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽²⁾، أو تقديم الخبر، أو أنّ يفصل بين (ما) وخبرها، نحو: ما فيك زيدٌ راغب⁽³⁾.

ويرى سيبويه أنّ عدم نصبها الخبر في مثل هذه الحالات أنّها ليست كـ (ليس)، بل محمولة عليها، فلم تقو قوتها⁽⁴⁾.

ويبدو لي أنّه لم يكتمل التحوّل فيها ولم يمتدّ إلى أشكال تراكيبيها الأخرى، ومما يدلّ على ذلك عندي أنّ هناك شواهد خرجت على هذه الشروط، منها قول الفرزدق:⁽⁵⁾

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ⁽⁶⁾
إِذْ نَصَبَ الْخَبْرَ بِهَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِهِ. وأشار سيبويه إلى ندرة ذلك قائلاً:
« وهذا لا يكاد يُعرَف »⁽⁷⁾. وهناك شواهد نقضت شرط الحصر، نحو:
وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا⁽⁸⁾
وقوله:

(1) انظر: المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 370

(2) آل عمران 144

(3) انظر: ابن السراج، الأصول 92/1، 93

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 59/1

(5) الفرزدق تميمي وجاءت اللغة الحجازية على لسانه، وقد يشير ذلك إلى أنّ التحوّل إلى النصب (بما) لم يكن محصوراً حصراً منيعاً في البيئة الحجازية، بل تسرّب إلى بعض البيئات التميمية.

(6) انظر: الفرزدق، ديوانه 316/1، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 59/1

(7) سيبويه، الكتاب 59/1

(8) انظر: السيوطي، همع الهوامع 110/2، العيني، المقاصد النحويّة 449/1، السيوطي، شرح شواهد المغني 219، وتُسبب إلى أحد بني سعد.

وما حقّ الذي يَعتو نهاراً وَيَسْرِق ليلَهُ إِلَّا نَكَالاً⁽¹⁾
وجمهور النحاة وجّهوا ذلك - كما هو دأبهم - إلى ما يستقيم مع القاعدة، وخالفهم
إلى جواز ذلك طائفة، منهم: يونس والفراء، وبقية الكوفيين⁽²⁾.
ومن الشروط التي ذكروها في إبطال عمل (ما) الحجازية أن تليها (إن)، نحو:
بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ⁽³⁾
إِلَّا أَنْ الْكُوفِيِّينَ أوردوه بالنصب⁽⁴⁾.
فهذه الشواهد وما شاكلها تدلّ على أنّ التحول في الاستعمال الحجازي في طريقه
إلى الاكتمال في هذا الأسلوب.

2.3.5 لزوم (الباء) خبر ما:

أورد أبو حيّان عن الزمخشري أنّه وصف إعمال (ما) عمل ليس (باللغة الحجازية
القدمى)⁽⁵⁾، وفسّر ذلك أبو حيّان بأنّ جرّ الخبر بالباء هو الشائع الكثير في لغة
الحجاز، وعليه أكثر ما جاء في القرآن، ونصب الخبر قياساً به نادر، ولم يرد في
أشعار الحجازيين إلا في قول الشاعر:
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا⁽⁶⁾
وعن الفراء: «لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء»⁽⁷⁾
وما تقدّم يشير إلى تحول آخر حدث في الاستعمال الحجازي ل (ما) النافية، وهو
غير بعيد عن الأول من حيث حمل ما على ليس في اقتران الخبر بالباء. كما يشير
إلى تحول الحجازيين من نصب الخبر ب (ما)، وهي اللغة القدمى، كما وُصِفَتْ، إلى
جرّ الخبر بالباء الذي شاع واشتهر عنهم، بل تجاوزهم إلى بعض أشعار تميم⁽⁸⁾.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع 110/2، العيني، المقاصد النحوية 481/1، ونُسِبَ إلى مُغَلِّس بن لُقَيْط، المرادي، الجنى الداني 325

(2) انظر: الأزهرى، شرح التصريح 196/1، 197

(3) انظر: ، البغدادى، الخزانة 119/4، وهو غير منسوب.

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 111/2، الأزهرى، شرح التصريح 196/1

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 304/5

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 304/5، العيني، المقاصد النحوية 475/1، من غير نسبة لأحد.

(7) الفراء، معاني القرآن 42/2

(8) انظر: السيوطي، همع الهوامع 126/2، أبو حيّان، البحر 267/1

وخالف الكوفيون في ذلك إذ زعموا أنَّ النصب عند الحجازيين الذي سبق ذكره إنما هو ناتج من سقوط هذه الباء، أي أنَّ الأصل عندهم هو دخول الباء على خبر(ما)، ومن ثمَّ تحوّل الاستعمال إلى حذفها ونصب الخبر⁽¹⁾. وقد يُستفاد من مذهب الكوفيّين أنَّ كثرة دخول الباء في خبر(ما) قوَّى شبهها بليس، ومن ثمَّ ساغ النصب بها حملاً عليها⁽²⁾، لا سيّما أنَّ التحوّلين المذكورين أكثر ما كانا شائعين في اللهجة الحجازيّة كما تقدّم.

4.5 إهمال كان وأخواتها:

جاء استعمال قليل في كان وبعض أخواتها بإهمالها إعرابياً إلى جانب الاستعمال المشهور، نحو:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صَنَفَانِ شَامَتُ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ⁽³⁾

وقول هشام أخي ذي الرمة:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ⁽⁴⁾

ونقل رايبين⁽⁵⁾ حديثاً شريفاً في هذه المسألة، هو: «كان ذلك الشهر تسع وعشرون»⁽⁶⁾.

والجمهور على أنَّ في كان ضمير الشأن، وهو اسمها، والجملة الاسميّة خبرها، والكسائيّ على أنَّ كان ملغاة، ووافقه ابن الطراوة⁽⁷⁾.

ولا يخفى ما في رأي الجمهور من تكلف لأجل القاعدة، وأرجح رأي الكسائيّ لقربه من واقع الاستعمال واللغة، والإلغاء هنا هو إلغاء نحويّ، أي عدم ربط الجملة

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع 109/2

(2) انظر: رايبين، اللهجات العربيّة القديمة 331

(3) من شواهد سيبويه، الكتاب 71/1، وانظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 250/4، وصاحبه العجيز السلوليّ

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 71/1، السيوطي، شرح شواهد المغني 704/2

(5) انظر: رايبين، اللهجات العربيّة القديمة 329

(6) البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب المظالم 407/5، حديث رقم، والرواية فيه: كان ذلك الشهر تسعاً وعشرين، وصدر الحديث: إنَّ الشهر تسع وعشرون.

(7) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 250/4، السيوطي، همع الهوامع 64/2

بها بحيث ترفع الاسم وتتصب الخبر خبراً لها، والاكتفاء بوظيفتها الدلالية، فأدخلها على طرفي الجملة: كان (الناسُ صنفانُ).

وقد التفت النحاة إلى هذا الإهمال في (ليس) أكثر من غيرها، على الرغم من قلته وندرته كما ذكر سيبويه⁽¹⁾، وجاء ذكرها في مجلس من مجالس العلماء في شاهد مشهور، هو: «ليس الطيبُ إلّا المسكُ»⁽²⁾، وعدّ سيبويه ذلك من حملها على ما النافية، والوجه والحدّ عنده أن يُوجّه ذلك على إضمار ضمير الشأن، والجملة الاسميّة خبره، لكنه تردّد عند هذه المسألة حين أحسّ أنّها لغة لبعض العرب، قال: «والوجه والحدّ أن تحمله على أنّ في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ... إلّا أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال: ليس الطيبُ إلّا المسكُ، وما كان الطيبُ إلّا المسكُ»⁽³⁾.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الإهمال (إهمال ليس)، إذا ثبت لغة لا يمكن التأويل، قال أبو حيّان: «أمّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلّا بها فلا تأوّل»⁽⁴⁾. وقد نسب أبو عمرو بن العلاء هذه اللغة إلى بني تميم كما ورد في مجلسه مع عيسى بن عمر: «ليس في الأرض حجازيّ إلّا وهو ينصب، ولا تميميّ إلّا وهو يرفع»⁽⁵⁾. وبناءً على ما تقدّم في (ما) التميميّة، وأنها هي الأصل الاستعماليّ تاريخياً فإنّي أرجّح أن إهمال (كان)، (وليس) هو كذلك، أي أنّه هو الأقدم، ومن ثمّ تحوّل الاستعمال إلى نصب الخبر بهما.

5.5 إن النافية:

رصد النحاة تحوّل استعمالياً في (إن) النافية يتمثّل في نصب الخبر بعدها حملاً لها على (ما) الحجازيّة المحمولة على ليس، ولأنّها تطابق (ما) في النفي. ونصّ بعضهم على أنّ هذا الاستعمال لغة لأهل العالية.⁽⁶⁾

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 147/1

(2) الزجّاجي، مجالس العلماء 1

(3) سيبويه، الكتاب 147/1

(4) أبو حيّان، التذييل والتكميل 299/4، وانظر: السيوطي، همع الهوامع 81/2

(5) الزجّاجي، مجالس العلماء 1، السيوطي، همع الهوامع 80/2

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع 116/2، الأزهرّي، شرح التصريح 201/1

وقد انقسم النحاة إلى طائفتين من حيث جواز إعمالها هذا العمل أو منعه⁽¹⁾، ولكن الشواهد تؤيد المجيزين، فقد حكي عن أهل العالية: «إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أخذ خيراً من أحد إلا بالعافية»⁽²⁾، وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾⁽³⁾ بتخفيف (إن) ونصب (عباداً)⁽⁴⁾، وقال الشاعر:

إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضْعَفِ المجانين⁽⁵⁾

وقال:

إن المرء مَيَّتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذَلَا⁽⁶⁾

وذكر ابن هشام أن الإهمال لغة الأكثرين⁽⁷⁾، ويُستفاد من هذا أن التحول في هذا كان محصوراً في بيئة لهجية محدودة، لم يمتد إلى غيرها.

وقد حقق أبو حيان عملها خلافاً لمن زعم من النحويين غير ذلك، وتأول الشواهد على غير وجهها، غير أنه أقر بأن شواهد إعمالها قليلة قياساً ب(ما)، وكثيرة قياساً ب(لا) المَعْمَلَة عمل ليس.⁽⁸⁾

6.5 لا: النافية للجنس والنافية للوحدة:

مدار التحول في هذه المسألة على إعراب الاسم الذي بعد (لا)، إذ جاء في الاستعمال المشهور مبنياً على الفتح، وهناك استعمالات جاء فيها مرفوعاً.

وفرق النحاة بين الرافعة والناصبية، بأن الناصبة توجب الاستغراق، والأخرى تجوزّه، فالناصبية نص في استغراق الجنس⁽⁹⁾. وقد قرأ الجمهور بالرفع والتنوين قوله

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 23/1 الصغير، القراءات الشاذة 442

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 23/1،

(3) الأعراف 194

(4) انظر: ابن جني، المحشَّب 270/1، ابن خالويه، القراءات الشاذة، 48، أبو حيان، البحر 445/4

(5) انظر: الأزهرى، شرح التصريح 201/1، السيوطي، همع الهوامع 116/2، 117، البغدادى، الخزانة 166/4، وهو غير منسوب.

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع 116/2، 117، البغدادى، الخزانة 168/4 وهو غير منسوب.

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 23/1

(8) انظر: أبو حيان، التنزيل والتكميل 280/4

(9) انظر: الزمخشري، الكشاف 115/1، أبو حيان، البحر 169/1

تعالى ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن⁽²⁾. وقرأ بعض القراء ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾⁽³⁾، برفع (ريب).

وقد تعاور الرفع والنصب اسم (لا) في قراءات أخرى⁽⁴⁾، وقال أبو حيّان: إنّ النصب ب (لا) أفصح، وأكثر في الاستعمال من الإهمال، أو حملها على ليس⁽⁵⁾.
والتفريق بين الاستعمالين على أساس أنّ الرافعة تنفي الوحدة، والناصفة تنفي الجنس ليس بمحكم؛ لأنّ شواهد نفي الوحدة يبدو نفي الجنس فيها واضحاً⁽⁶⁾، نحو:
تَعَزَّ فلا شيء على الأرضِ باقيا ولا وَزَرَ ممّا قضى الله وأقيا⁽⁷⁾
وقول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ⁽⁸⁾

قال إبراهيم مصطفى: «إذا ضاع معنى الشمول في النفي كان المعنى في البيتين لغواً»⁽⁹⁾. ويبدو لي أنّ الاستعمال جنح نحو نصب الاسم بعدها وتركيبه معها؛ ليكون نصّاً في نفي العموم أو الجنس⁽¹⁰⁾، يدلّ على ذلك أنّهم إذا فصلوا بين (لا) واسمها رفعوا الاسم، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأة⁽¹¹⁾.
ومما يدلّ على التركيب أيضاً أنّه إذا فصل بين لا واسمها نوّن، نحو: لا كزيد أحداً، وبعض العرب يقول: لا كزيد أحدٌ، بالرفع.⁽¹²⁾ فالتبرئة ب (لا) الناصبة أمكن منها في غيرها لعمومها بالتصيص⁽¹³⁾، وهو ما يجعلني أرجح أنّها متحوّلة من المهملة أو العاملة عمل ليس، مراعاةً لهذا الفرق.

(1) البقرة 62

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن 183/1، أبو حيّان، البحر 169/1

(3) البقرة 2، وانظر: الزمخشري، الكشاف 115/1 أبو حيّان، البحر 36/1، الرفع قراءة أبي الشعثاء، وزهير الفرقي

(4) انظر: أبو حيّان، البحر 88/2

(5) انظر: أبو حيّان، التنزيل والتكميل 222/5

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 240/1، مصطفى، إحياء النحو 132

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 239/1، العيني، المقاصد النحويّة 482/1، غير منسوب.

(8) انظر: المرزوقي، شرح حماسة أبي تمام 506، ابن هشام، مغني اللبيب 239/1، البغدادي، الخزانة 467/1

(9) مصطفى، إحياء النحو 132

(10) انظر: مصطفى، إحياء النحو 140، السامرائي، فاضل، معاني النحو 393/1

(11) انظر: أبو حيّان، التنزيل والتكميل 227/5

(12) انظر: سيبويه، الكتاب 404/1

(13) انظر: الأزهري، شرح التصريح 235/1

وخلاصة المسألة: «أنّ (لا) في حالة الرفع تحتل نفي الوحدة ونفي الجنس... فإذا أردت الوحدة ميّزته بقولك بعده: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، وإذا أردت الجنس لم تعقبه»⁽¹⁾، ولعلّ هذا ما دعا إلى التحوّل إلى البناء على الفتح ليكون نصّاً في نفي الجنس دون لبس.

و(لا) النافية للوحدة إن رفعت الاسم ونصبت الخبر فهي محمولة على (ليس)، أو على (ما)، لكنّ إعمال (لا) عمل ليس قليل أو نادر، والقول فيها كالقول الذي سبق في (إن)⁽²⁾، وقد تقدّمت شواهدا.⁽³⁾

7.5 لولا:

جاء في (لولا) استعمالان من حيث مدخولها إن كان ضميراً، الأول: مباشرتها ضمير الرفع المنفصل، نحو ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾، والثاني مباشرتها الضمير المتّصل⁽⁵⁾، نحو:

أَيْطَمَعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاعَنَا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن⁽⁶⁾

وقول يزيد بن الحكم:

وكم موطنٍ لولاي طحّت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي⁽⁷⁾
وليس هناك من إشكال في الاستعمال الأول، ولكنّ الاستعمال الثاني أثار خلافاً بين النحاة؛ لأنّ مدخول لولا موضعه الرفع. فتفرّق النحاة إلى مذهبين: سيبويه والجمهور على أنّ لولا إذا دخلت على الضمير المتّصل كانت حرف جرّ، والضمير في محلّ جرّ بها. والأخفش والكوفيون على أنّ لولا على حالها، حرف ابتداء والضمير المتّصل في محلّ رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المتّصل.⁽⁸⁾

(1) الأزهري، شرح التصريح 237/1 (بتصرف قليل)

(2) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 280/4، البحر 169/1، الشنتمري، تحصيل عين الذهب 80

(3) انظر الصفحة السابقة: هامش 7، 8

(4) سبأ 31

(5) انظر: المرادي، الجنى الداني 603

(6) الفراء، معاني القرآن 85/2، البغدادي، الخزانة 374/5، ونسبه لعمر بن العاص.

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 374/2، البغدادي، الخزانة 336/5

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 274/1، المرادي، الجنى الداني 603، 604

وقد اختار بعض النحاة مذهب الأخفش والكوفيّين⁽¹⁾، وهو الأرجح فيما أرى؛ لأنّ مذهب سيبويه ومن تابعه حكم شكليّ محض، ينطلق من نظريّة العامل وقوانينها، ولو لم يكن كذلك لما فرقوا بين حالي لولا: مرة حرف ابتداء، ومرة حرف جر، وهي هي في الاستعمالين. كما أنّ هذا المذهب ترتّب عليه تقديرات وتأويلات واختلافات لا طائل تحتها.

وقد أنكر المبرّد - حين خرج الاستعمال الثاني عن طوق القاعدة - استعمال لولاي وأخواته، وردّ عليه كثير من النحويّين بصحة رواية (لولاك) عن العرب⁽²⁾. والاستعمال الأوّل (مع المنفصل) هو الأكثر في كلام العرب⁽³⁾.

والمسألة - فيما أرى - من باب التحوّل، ووجه التحوّل فيها أنّ الاستعمال تحوّل مع لولا من ضمير الرفع المنفصل إلى الضمير المتّصل؛ لأنّه أخفّ من المنفصل لفظاً، ويتحقّق به الوصل.

وقد ذهب كثير من النحويّين إلى تسويغ التبادل بين ضمائر الرفع وضمائر النصب والجرّ من باب أنّ جميعها ضمائر، ويؤكد بعضها بعضاً، وهي متقاربة من جوانب كثيرة، زيادةً على كثرة استعمال لولا في الكلام ممّا جعل التحوّل يقتحمها⁽⁴⁾. وممّا يؤيّد هذا التحوّل عندي أنّ لولا ليست بدعاً فيه، فقد باشرت أدوات أخرى الضمائر المتّصلة، وكان حقها أن تباشر المنفصلة، ومن ذلك مثلاً:

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْها فإنّه أخوها غَدَتْهُ أُمُّه بِلَبانِها⁽⁵⁾

إذ استشهد به النحاة على وصل الضمير المنصوب بكان، والقياس: فإن لا يكن يأتاها أو تكن يأتاه⁽⁶⁾، ومثله:

أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّها لا تَخِيبُ⁽⁷⁾

وأورد ابن جنّي على وضع المتّصل موضع المنفصل قوله:

(1) انظر: المراديّ، الجنى الداني 604

(2) انظر: المراديّ، الجنى الداني 605، الشنتمري، تحصيل عين الذهب 374

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف 687/2

(4) انظر: الفراء معاني القرآن 85/2، ابن السراج، الأصول 124/2، ابن الحاجب، الأمالي النحوية 21/3

(5) انظر: الدوّليّ، أبو الأسود، ديوانه 162، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 46/1، وانظر: البغداديّ، الخزانة 327/5

(6) انظر: العينيّ، المقاصد النحوية 178/1

(7) انظر: الأزهرّيّ، شرح التصريح 3/2، الشنقيطيّ، الدرر اللوامع 111/4، والبيت غير منسوب.

وما نُبالي إذا ما كُنْتُ جارتنا أن لا يجاورنا إلّاك ديار⁽¹⁾
 وذهب الأنباري إلى أنه مسموع عن العرب مقيس عليه⁽²⁾، ويرى إبراهيم
 مصطفى أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال أسلوب العرب وحسّم إلى الوصل
 بينهما؛ لأنّ الضمير المتّصل أكثر في لسانهم، وهم أحبّ استعمالاً له من
 المنفصل.⁽³⁾

8.5 عسى:

جاء في عسى استعمالان أحدهما بإسنادها إلى الضمائر، نحو: عسيتم، وعسيّن،
 وعسّوا، والآخر: إفرادها مطلقاً. ونُسب الأول إلى بني تميم، والثاني إلى الحجاز⁽⁴⁾،
 وجاء القرآن الكريم بالاستعمالين: قال تعالى ﴿لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا
 خَيْرًا مِنْهُمْ... الآية﴾⁽⁵⁾، وقرأ ابن مسعود (عسّوا... عسيّن)⁽⁶⁾. والخلو من الضمير
 هو الأفصح⁽⁷⁾.

واختلف النحاة فيها بين أن تكون فعلاً أو حرفاً، فمن قال بفعليّتها نظر إلى
 اتّصالها بالضمائر كما تقدّم، واتّصالها بتاء التانيث. ومن قال بحرفيّتها نظر إلى أنّها
 تُستعمل استعمال الحروف فحملوها على (لعلّ). ولكن كونها فعلاً هو الراجح
 عندهم.⁽⁸⁾ ويرى إبراهيم مصطفى - من المُحدثين - أنّها فعلٌ جُمِدَ فأشبهه الأداة.⁽⁹⁾
 وتشبه (عسى) أفعال المقاربة في المعنى والاستعمال، هذا من جهة، ومن جهة
 أخرى تشبه بعض الحروف مثل (لعلّ)، ولعلّ هذا ما سوّغ القول بأنّ أصلها فعل

(1) ابن جني، الخصائص 307/1، ابن هشام، أوضح المسالك 83/1، البغادي، الخزانة 278/5، والبيت غير منسوب.

(2) انظر: الخفاجي، شهاب الدين، أحمد، 1069هـ، (1299هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريزي، ط1، القسطنطينية: مطبعة الجوانب

(3) انظر: مصطفى، إحياء النحو 68

(4) انظر: راين، اللهجات العربيّة القديمة 348، المطلبي، لهجة تميم 235

(5) الحجرات 11

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن 72/3، الزمخشري، الكشاف 566/3

(7) انظر: الأزهرّي، شرح التصريح 208/1

(8) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 327/4، ابن يعيش، شرح المفصل 116/7، المرادي، الجنى الداني 461

(9) انظر: مصطفى، إحياء النحو 69

صير إلى تجميده. وعلى هذا يكون وجه التحول فيها هو أنها تحولت من فعل متصرف إلى فعل جامد. ولكن لا يوجد دليل قاطع على أن أصلها الفعل، فقد يكون أصلها الحرف، وتحول الاستعمال بها إلى تصریفها تصریف الأفعال. ويذكر هنا أن عسى ليس لها معنى في ذاتها، فهي تشابه الأدوات من هذا الباب، وما ذكر من أفعال متصرفة مادتها (عسى) فإن معناها ليس كمعنى عسى هذه⁽¹⁾.

9.5 حاشا:

للنحاة اختلافات متنوعة في حاشا الاستثنائية من حيث كونها اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وجعلها بعضهم مزدوجة الحال، فقال عنها فعلاً استعمال استعمال الأدوات، أو هي فعل وحرف في آن واحد⁽²⁾. ولو تيسر لهم النظر إليها من خلال مسألة التحول لكان الإشكال فيها؛ لأن هذه الاختلافات تعود إلى مراحل التحول التي مرت بها هذه الكلمة، إذ يبدو أنها كانت فعلاً أو اسماً، ثم تحولت أو تحول بها الاستعمال إلى أداة للاستثناء، غير أن أبا حيان يرى أن الأصل فيها هو الحرفية⁽³⁾.

واستشهد بعضهم على أنها فعل بقوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾⁽⁴⁾؛ لأن تعلق حروف الجرّ بها يدلّ على أنها فعل. واستشهدوا أيضاً بقول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه
وما أحاشي من الأقوام من أحد⁽⁵⁾

وأيد بعضهم فعليتها بدخول (ما) عليها، كقول الأخطل:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً
فإنّا نحن أفضلهم فعلاً⁽⁶⁾

ومن شواهد مَنْ ذهبَ إلى أنها حرف جر قول سيرة بن عمرو الأسدي:

حاشى أبي ثوبان إن به
ضناً عن الملحاة والشتم⁽⁷⁾

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب 54/15، 55 (عسى)

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف 278/1، ابن هشام، مغني اللبيب 121/1، 122

(3) أبو حيان، البحر 304/5

(4) يوسف 31، 51

(5) انظر: النابغة، ديوانه 20، الأنباري، الإنصاف 278/1

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 121/1، الخزائن 387/3، وليس في ديوان الأخطل.

(7) انظر: الأنباري، الإنصاف 280/1، الأصمعيات 218، ونسب فيها إلى الجميح الأسدي باختلاف لا يضر في موضع الشاهد.

روي بجر (أبي) ونصبه.⁽¹⁾

واستند بعضهم في اسميتها على قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾
بالنصب والتنوين (حاشاً)، وقراءة (حاشَ الله)⁽²⁾، على أنها اسم مثل معاذ الله⁽³⁾.
وما يبدو لي في (حاشا) هو أنها اسمٌ كما هو مذهب ابن هشام فيها إذا كانت
تنزيهية⁽⁴⁾، وليست حرف جرٍّ، ولكنها تجرّ بالإضافة مثل: معاذ الله، ومن ثم تحوّل
الاستعمال بها إلى تصريحها تصريح الفعل ومعاملتها معاملته، وهو تحوّل كما يبدو
محدود، أمّا شقيقاتها: خلا، وعدا، فأرجّح أنهما فعلاّن أصلاً؛ لأنهما أقرب إلى معنى
الفعليّة من وظيفة الأداة، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ حاشا الحرفيّة (أي حال
استعمالها أداة دون تصريح) أكثر استعمالاً من (حاشا) الفعليّة. وعلى العكس من
ذلك (عدا)، أمّا (خلا) ففيها خلاف، وحملها على (عدا) من هذا الجانب أقرب⁽⁵⁾. وهذا
يدلّ على أنّ حاشا بعيدة عن الفعليّة، وما الصيغ الفعليّة إلاّ تحولات من صيغتها
الاسميّة الأساسيّة، أمّا خلا وعدا فما تزالان أقرب إلى أصلهما الفعليّ، وما
استعمالهما في الاستثناء إلاّ في طريق التحوّل.

10.5 هَلُمَّ⁽⁶⁾:

هَلُمَّ في استعمال أهل الحجاز اسم فعل تلتزم حالاً واحداً في مختلف أحوالها،
وهي عند تميم فعل تتصل به الضمائر، نحو: هَلُمَّا، هَلُمَّوا، هَلُمَّي، وهَلُمَّنَ.⁽⁷⁾
وذهبت طائفة من النحاة إلى أنّ أصل (هَلُمَّ) هو الفعل (لَمَّ) والهاء زائدة للتببيه،
فيصبح الأصل (ها لمّ)، وهو مذهب الخليل⁽⁸⁾.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 122/1

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 303/5، قراءة الجمهور: حاشَ لله، والحسن: حاشُ، وأبي وابن مسعود: حاش الله، وأبو السّمّال: حاشاً لله

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 122/1، أبو حيّان، البحر 304/5

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 122/1

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية 414/3

(6) هَلُمَّ: اسم فعل، وليست من الأدوات، وإنما أدرجتها هنا لأنّ التحوّلات التي جرت فيها مثل التحوّلات التي جرت في الأدوات.

(7) انظر: المبرّد، المقتضب 202/3، ابن جني، الخصائص 168/1

(8) انظر: المبرّد، المقتضب 202/3، ابن جني، الخصائص 278/1

وفضل ابن جني اللغة الحجازية فيها على التميمية مستظهراً بقوله تعالى ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾⁽¹⁾.

وذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن (هلم) الحجازية أحدث عهداً من التميمية، فهي متحوّلة عنها، وأنها على ذلك تحوّلت من فعل إلى اسم فعل⁽²⁾.

لكنّ المرجّح عندي هو ما ذكره السيّد يعقوب بكر من أنّ الأرجح هو أنّ أصل هلم اسم فعل وليس فعلاً، وأنها جاءت من (هل) بمعنى تعال، والميم المشدّدة التي هي عنصر إشاري كما هو شائع في الساميّات، و(هل) هذه جاءت في اسم الفعل (حيهلّ الثريد) أي أحضره سريعاً⁽³⁾.

وقد أشار النحاة إلى ما يدعم النظر السابق من افتراض أنّ أصل (هلم) هو (هل) التي للتعجيل، ونُسب هذا المذهب إلى الفراء، لكنهم قالوا: إنّها مكوّنة من (هل + أم)، وأيد ابن يعيش هذا المذهب بأنّ (هل) هذه تُستعمل للزجر والحث⁽⁴⁾. وهذا يعني أنّ الأصل الاستعمالي ل(هلم) هو اسم الفعل، وتحوّل الاستعمال التميمي فيها نحو معاملتها معاملة الفعل بإلحاقها الضمائر، وقد يكون ذلك للشبه الدلالي بين (هلم)، والفعل لم. يؤيّد ذلك ما ذكره ابن جني - على الرغم من ثباته على مذهبه السابق من أنّ أصلها: ها + لم - أنّها عند التميميين اسم فعل أيضاً، وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب والضم، مستندلاً على ذلك بأنهم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتبع، نحو (مُدّ، وفرّ، وعَضّ) ومنهم من يكسر فيقول: (مُدّ، وفرّ، وعَضّ)، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين، فيقول (مُدّ، وفرّ، وعَضّ)، ثم يقول: «رأيناهم كلّهم مجتمعين على فتح آخر (هلم) فدلّ ذلك على أنّها خلّجت عن طريق الفعلية وأُخْلِصَتْ اسماً للفعل»⁽⁵⁾.

(1) الأحزاب 18، وانظر: ابن جني، الخصائص 35/3

(2) انظر: المطلبي، لهجة تميم 235، النعيمي، الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جني 244

(3) انظر: بكر، السيّد يعقوب، (1969م)، دراسات في فقه اللغة العربيّة، دط، بيروت: مكتبة لبنان 71، 72

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 42/4

(5) ابن جني، الخصائص 35/3

11.5 إذن:

وضع النحاة أربعة شروط لنصب المضارع بإذن، أجملها ابن هشام في: التصدير، وكون المضارع للاستقبال، واتصالهما، أو انفصالهما بالقسم أو ب(لا) نافية⁽¹⁾. وأجازوا فيها الوجهين (الإعمال والإهمال) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء: كقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾⁽³⁾، إذ قرئ شاذاً بالنصب فيهما⁽⁴⁾. وذهب الشاطبي إلى أن الرفع (الإهمال) أكثر⁽⁵⁾. وسُمع إهمالها مع هذه الشروط في بعض استعمالات العرب⁽⁶⁾، فأشكَل على النحاة وطفقوا يلتمسون له التأويلات.

والأمر فيها لا يعدو كونه تحوُّلاً استعمالياً من الإعمال إلى الإهمال حملاً لها على استعمالاتها الأخرى التي تُهمَل فيها خارج الشروط التي ذكرها النحاة، ويبدو أنَّه تحوُّل كان في بدايته لم يأخذ حظه من الشيوع بدليل وصف الشاطبي لهذه اللغة بالضعيفة⁽⁷⁾، ومعناه أنَّها غير شائعة وتداولها محدود.

12.5 غير:

حُمِلت غير على إلا في الاستثناء واتفق النحاة على أنَّها تُعرَب إعراب ما بعد إلا في تركيب الاستثناء، غير أن هناك استعمالاً نسبته للفراء إلى بعض بني أسد وقضاة هو نصب غير مطلقاً⁽⁸⁾، وروي الشاهد التالي برفع غير ونصبها: لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أُوقَالٍ⁽⁹⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 21/1

(2) الإسراء 76، وانظر: أبو حيان، البحر 66/6، ابن خالويه، القراءات الشاذة 27، قرأ بحذف نون (يلبثون) نصباً أبي، وابن مسعود

(3) النساء 53، وانظر: النحاس، إعراب القرآن 425/1، أبو حيان، البحر 273/3، قرأ بحذف نون (يؤتون) نصباً ابن مسعود، وابن عباس، وأبي

(4) انظر: المبرِّد، المقتضب 2/11، 12

(5) انظر: المقاصد الشافية 21/6

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 16/3، السيوطي، همع الهوامع 107/4

(7) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية 23/6

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 329/2، الفراء، معاني القرآن 382/1، السيوطي، همع الهوامع 278/3

(9) انظر: الأسلت، أبو قيس، (دب)، ديوانه، تحقيق: حسن محمد باجوده، دة القاهرة: دار التراث 85، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 329/2، وانظر:

الفراء، معاني القرآن 382/1، البغداد، الخزانة 406/3، 408

وروى الفراء:

لا عيبَ فيها غيرَ شُهْلَةٍ عَيْنِهَا كَذَاكَ عِتَاقُ الطيرِ شُهْلًا عُيُونُهَا⁽¹⁾
واختلف البصريّون والكوفيّون فيها من جهة أنّ النصب بناءً لها على الفتح،
وعلى حسب ما تضاف إليه متمكناً أو غير متمكّن، والكوفيّون أجازوا الفتح سواء
أضيفت إلى متمكّن أو غير متمكّن، والبصريّون أجازوه إذا أضيفت إلى غير
متمكّن⁽²⁾، ويبدو لي أنّ ما روي من لغة أسد وقضاعة ما هو إلا تحوّل نحو توحيد
حركة غير تخفّفاً من تعدّد الحركات عليها، وطرّد الفتح فيها في الباب أجمع⁽³⁾.
ويبدو أنّ هذا التحوّل كان محدوداً في التراكيب الاستثنائية التي تبدأ بالنفي⁽⁴⁾. ويبدو
أنّ توحيد الحركة الإعرابية كان توجّهاً مرغوباً فيه في بعض البيئات الاستعمالية،
حكي الجرمي أنّ من العرب من ينصب بحتّى في كلّ شيء⁽⁵⁾.

13.5 من:

من المسائل التي اختلف فيها البصريّون والكوفيّون مجيء (من) للغاية الزمانية،
إذ ذهب جمهور البصريّين إلى أنها لا ابتداء الغاية المكانية فقط، أما الزمانية فلها (مذ)،
والكوفيّون ومن وافقهم من البصريّين ذهبوا إلى أنها تكون لبدء الغاية في الزمان،
والشواهد على ذلك كثيرة منها قوله تعالى ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾⁽⁶⁾، وفي الحديث (فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ)⁽⁷⁾

وقول زهير:

(1) الفراء، معاني القرآن 382/1، وانظر: ابن منظور، لسان العرب 39/5 (غير)، والبيت غير منسوب.

(2) انظر: الإنصاف 287/1

(3) انظر: عبد الكريم، صبحي عبد الحميد، (1986م)، اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، دراسة نحويّة وصرفيّة ولغويّة، ط1، القاهرة: دار

الطباعة المحمديّة 355

(4) انظر: الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير 146

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 116/4

(6) التوبة 108

(7) البخاري، صحيح البخاري 200/3، رقم 1003، كتاب الاستسقاء

لَمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ⁽¹⁾

وقال النابغة:

تُخَيِّرُنَ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّينَ كُلَّ التَّجَارِبِ⁽²⁾
ووافق ابنُ مالك الكوفيّين، ووجّه البصريّون الشواهد السابقة تَعَسُّفاً على غير
وجهها⁽³⁾. والمسألة كما يبدو تحوّل إلى استعمال (من) عن (مذ) في الغاية الزمانيّة، كما
هي للمكانيّة؛ لأنّ في ذلك تخفيفاً وتسهيلاً؛ لتوحيد وظيفة الأداة وتعميمها في
المتشابه. ويبدو أنّ هذا التحوّل ساد على استعمال الأصل، وهو (مذ) لكثرة شواهد.

(1) انظر: ابن أبي سلمى، زهير، (1988م)، ديوانه، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة 54. الأنباري، الإنصاف

371، 370/1

(2) انظر: النابغة، ديوانه 40، ابن هشام، المغني 319/1

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف 372/1، المرادي، الجني الداني 308، 309

الفصل السادس

الحذف والزيادة والتحوّل

1.6 الحذف

الحذف باب واسع في اللغة، قد لا تخلو منه مسألة من مسائل النحو، وقد بدا لي في مسائل عديدة أنّ الحذف فيها من باب التحوّل الاستعمالي، يدلّ على ذلك وجود الاستعمالين فيها: الحذف وعدمه. وقد ربط النحاة والدارسون بين الحذف وكثرة الاستعمال ربطاً متلازماً⁽¹⁾، وأنّ الحذف ضربٌ من التخفيف⁽²⁾. ومن هذه المسائل:

1.1.6 حذف النون:

1.1.1.6 حذف نون المثني والجمع السالم:

المشهور هو حذف نون المثني والجمع السالم عند إضافتهما، وقد وُجد إلى جانب هذا الاستعمال استعمال آخر محدود، هو حذف النون في غير الإضافة، نحو قول الأخطل:

أَبْنِي كُلِّيبٍ إِنَّ عَمِّيَ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَا⁽³⁾
بحذف نون (الذان)، وقول الآخر:
لَنَا أَعَزُّ لُبْنٌ ثَلَاثٌ وَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِنَا ثَنَتَا وَفِي بَيْتِنَا عَزُّ⁽⁴⁾
بحذف نون (ثنتان)، وقول عمرو بن أمريء القيس الخزرجي:
الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ⁽⁵⁾

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 5/3، ابن السراج، الأصول 324/2، السيوطي، همع الهوامع 11/5، الأنشاه والنظائر 331/1، رمضان عبدالقوّاب، بحوث ومقالات 39-41

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 94/9

(3) انظر: الأخطل، ديوانه 108، المرزوقي، شرح الحماسة 79، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 186/1

(4) انظر: المرزوقي، شرح الحماسة 80، والبيت غير منسوب، وانظر: البغدادي، الخزانة 580/7

(5) من شواهد سيبويه، الكتاب 186/1، وانظر: البغدادي، الخزانة 272/4، وتُسبب البيت لقيس بن الخطيم، انظر: ابن الخطيم، قيس، (1967م)، ديوانه، تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط2، بيروت: دار صادر 115، وملحقه 238، غير أنّ محقق الديوان رجّح أنه ليس له.

وُخْرِجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةَ﴾⁽¹⁾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾⁽²⁾. وَقَدْ حَمَلَ النِّحَاةَ حَذْفَ النُّونِ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى حَذْفِهَا مِنَ الْمَوْصُولِ لَطَوْلُهُ بِالصَّلَةِ⁽³⁾، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ⁽⁴⁾، وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الضَّرُورَةِ⁽⁵⁾، لَكِنَّهُ عِنْدَ آخَرِينَ لُغَةٌ نُسِبَتْ إِلَى بِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَعْضُ رِبِيعَةٍ⁽⁶⁾، وَالْإِثْبَاتُ لُغَةُ الْحِجَازِ وَأَسَدٍ⁽⁷⁾، وَالْفَارِسِيُّ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، وَأَنَّ الْأَكْثَرَ الْجَرُّ مَعَ حَذْفِ النُّونِ، خَاصَّةً مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ، تَنْثِيَةً وَجَمْعاً⁽⁸⁾.

وَيُرَى ابْنُ جَنِّي أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ تَخْفِيفٌ، لَا لِإِضَافَةٍ، وَلَا لِالْتِقَاءِ سَاكِنَيْنِ⁽⁹⁾، وَشَبَّهَ أَبُو حَيَّانَ حَذْفَ النُّونِ هَذَا بِقَوْلِهِمْ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ: بِلْعَنْبَرٍ، وَقَوْلِهِمْ (مِ الْأَشْيَاءِ) فِي: مِنَ الْأَشْيَاءِ: ⁽¹⁰⁾.

وَمَا تَقَدَّمَ جَمِيعُهُ إِنَّمَا يَشِيرُ إِلَى اتِّجَاهِ اسْتِعْمَالِيٍّ تَحَوَّلَ إِلَى حَذْفِ نُونِ الْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ تَخْفِيفاً وَقَصْراً، وَهُوَ اتِّجَاهٌ مَحْدُودٌ.

2.1.1.6 حذف نون الأفعال الخمسة:

كَمَا حُذِفَتِ النُّونُ فِي الْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ تَخْفِيفاً حُذِفَتْ أَيْضاً نُونُ الْإِعْرَابِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ فِي بَعْضِ الْاسْتِعْمَالَاتِ، فَقَدْ قُرِئَ ﴿سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾⁽¹¹⁾، وَقُرَأَ الْحَسَنُ

(1) الحج 35، وانظر: أبو حيان، البحر 369/6، ابن جني، المحتسب 80/2، قراءة الجمهور جرّ الصلاة على الإضافة، ونصبها قراءة ابن أبي إسحاق،

والحسن، وغيرهم

(2) التوبة 2، انظر: ابن جني، المحتسب 80/2، قراءة الجمهور نصب لفظ الجلالة، وقراء بعض القراء بجره على الإضافة، ونسبت لأبي السمال

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 186/1

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 167/1، 168

(5) انظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة 220، 251

(6) انظر: الأزهرى، شرح التصريح 132/1

(7) انظر: أبو حيان، التنزيل والتكميل 243/1

(8) انظر: الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377 هـ، (1969م)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مصر: مطبعة دار التأليف

149/1.

(9) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 536/2

(10) انظر: أبو حيان، التنزيل والتكميل 285/1

(11) القصص 48، وانظر: أبو حيان، البحر 124/7، ابن خالويه، القراءات الشاذة 113، وهي قراءة محبوب، وأبي عمرو، وغيرهم، والجمهور: سحران

تظاهرا

﴿يَوْمُ يُدْعَوُ كُلُّ أَنْاسٍ بِأَمْمِهِمْ﴾⁽¹⁾، وجاء في الصحيح (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)⁽²⁾، وقال الشاعر:

أُبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمَسْكِ الذِّكِي⁽³⁾

وأورد ابن مالك مجموعة من الشواهد النثرية على هذه الظاهرة، مما يبعد بينها وبين زعم من قال بأنها ضرورة⁽⁴⁾، بل إن بعض الدارسين ذهب إلى أنها لغة فصيحة بالنظر إلى كثرة الشواهد⁽⁵⁾.

والنحاة أجازوا حذف هذه النون مع نون الوقاية، أو مع نون التوكيد، وذهبوا في غير ذلك إلى أنه ضرورة⁽⁶⁾.

وأيد شوقي ضيف كون هذا لغة لبعض العرب⁽⁷⁾، ويشير إبراهيم أنيس إلى أن بعض اللغات السامية ترد فيها الأفعال الخمسة على صيغة واحدة (بالنون)، وبعضها تأتي فيها على صيغة واحدة بحذف النون⁽⁸⁾، وكأنه بذلك يريد أن العربية قد استقرت فيها الصيغتان. وإذا كان الأمر كذلك، فيكون تحولاً سامياً قديماً استقر في العربية.

3.1.1.6 حذف التنوين من نعت اسم (لا) النافية للجنس المفرد:

هناك وجهان لنعت اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً مبنياً، هما: تنوين النعت، وبناءؤه على الفتح، مثل: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك. وذكر سيبويه أن الأكثر هو تنوين الصفة⁽⁹⁾، وهذا هو الأصل في هذا الاسم (الصفة)؛ لأنه بمنزلته في غير المنفي كما يقول سيبويه، ولأن النعت منفصل

(1) الإسراء 71، انظر: أبو حيان، البحر 6/62، ابن جني، المحتسب 22/2، قراءة الجمهور (ندعو كل)، وقرأ الحسن القراءة المذكورة في المتن

(2) انظر: ابن الحجاج، مسلم، صحيح مسلم 30/2، كتاب الإيمان، والرواية فيه: لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا. ومسنده أحمد

271/1، دار إحياء التراث العربي (د ط ت) وروايته كما في المتن، بدون نون.

(3) انظر: السبوطي، همع الهوامع 1/176، البغدادي، الخزانة 8/339، والرجز غير منسوب لشاعر معين.

(4) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 228

(5) انظر: الجندي، الصراع بين النحاة والقراء 126

(6) انظر: الألوسي، الضرائر 84، عبد اللطيف، الضرورة الشعرية 309

(7) انظر: ضيف، تحريفات العامية للفصحى 32

(8) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 273

(9) انظر: سيبويه، الكتاب 2/288، ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 1/262، ابن يعيش، شرح المفصل 2/208

عن المنعوت⁽¹⁾. أما بناء الصفة على الفتح، فيبدو أنه هو الوجه الاستعماليّ الرديف الذي بدأ نحوه التحوّل إيثاراً للوصل على الفصل، إذ لا يخلو الأمر من جنوح نحو الخفة التي تأتي من المشاكلة بين الاسمين، إذ نقل الأزهرى أن «فتحة الصفة فتحة إعراب، وحذف تنوينه للمشاكلة»⁽²⁾، ومما سهّل ذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، كما يقولون، فرُكِّباً تركيب اسم واحد، مثل (خمسة عشر)، وتركيب الاسمين دارج في الاستعمال اللغويّ، نحو: خمسة عشر وبابه، وهو جاري بيت بيت، وغيره.⁽³⁾

2.1.6 حذف (أن) في خبر عسى:

المشهور في (عسى) هو اقتران خبرها بأن، غير أنه درج في اللغة استعمال محدود جاء خبر (عسى) فيه من دونها، وذهب بعض النحاة إلى أن ذلك من حمل (عسى) على كاد التي لا يقترن خبرها بأن في استعمالها المشهور. ومن شواهد سيبويه عليها قول هُدبة بن خشرم العُذريّ:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب⁽⁴⁾

وقوله أيضاً:

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جَوْن السحاب سكوب⁽⁵⁾

وتشدّد بعض النحاة ونسب هذا الاستعمال إلى الضرورة، مع أن ظاهر عبارة سيبويه لا يشير إلى ذلك، بل يُجوزُه⁽⁶⁾. ويبدو أن حذف (أن) قد تجاوز اقترانها بعسى إلى استعمالات أخرى، منها ما حمّله ابن عصفور على الضرورة، نحو:

وَحَقَّ لَمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبُوهُ يُوقِّعُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجَبَالَ⁽⁷⁾

ومثل ذلك قول طرفة:

(1) انظر: ابن السراج، الأصول 384/1

(2) الأزهرى، شرح التصريح 243/1

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 108/2

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 159/3، وانظر: المبرد، المقتضب 69/3، البغداديّ، الخزانة 328/9، 330، وليس في ديوان هبة.

(5) انظر: ابن الخشرم، هبة، (1986م)، شعره، تحقيق، يحيى الجبوري، د.ط. دمشق: منشورات وزارة الثقافة 76، من شواهد سيبويه، الكتاب 159/3

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 158/3، الشاطبيّ، المقاصد الشافية 271/2، الألوسي، الضرائر 81

(7) البيت لذي الرمة، ديوانه 1546، برفع (يوقِّعُهُ) واختلاف يسير في الرواية، وانظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 151

ألا أيّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأنّ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخلدي⁽¹⁾
وغير ذلك من الشواهد الشعرية، ومن كلامهم (مُرّه يحفرها)، (ولا بُدّ من
تتبعها)، (وخذ اللصّ قبل يأخذك)⁽²⁾، ويبدو أنّ هذه الاستعمالات لا تخرج عن
كونها تحوّلًا نحو حذف (أن) تخفّفًا.

3.1.6 حذف حرف الجرّ:

1.3.1.6 النصب على نزع الخافض:

جاء في حروف الجرّ استعمال اتّجه نحو التخفّف منها بحذفها إذا ما تعدّى الفعل
بها، فيصل الفعل مفعوله مباشرة دون وساطتها، وهو تحوّل نحو الحذف بالنظر إلى
الأصل الاستعمالي وهو ذكرها، وذلك نحو: ذهبُ الشّام، ودخلتُ البيتَ، قال
الفراء: «العرب تقول: هزّ به، وهزّه، وخذ الخطام وخذ بالخطام، وتعلّق زيداً وتعلّق
بزيد»⁽³⁾ ومن شواهد ذلك قوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾⁽⁴⁾، وقراءة
عبدالله ﴿تُبَوِّئُ لِلْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِّقِتَالٍ﴾⁽⁵⁾، إلى جانب القراءة المشهورة ﴿تُبَوِّئُ
الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ محصيةُ ربِّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ⁽⁶⁾
قال الفراء: «والكلام باللام، كما قال تبارك وتعالى ﴿وَأَسْتَغْفِرِي لِدُنْيِكَ﴾»⁽⁷⁾،
وقول عمرو بن معديكرب الزبيدي:

(1) انظر: ابن العبد، طرفه، (1980م)، ديوانه، دط بيروت: دار صادر 32، الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال 192 (برفع أحضر ونصبه)،

وانظر: السيوطي، همع الهوامع 12/1

(2) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 151

(3) الفراء، معاني القرآن 165/1

(4) الأعراف 155

(5) آل عمران 121 (البحر 46/3، إعراب القرآن للنحاس 362/1)

(6) من شواهد سيبويه 37/1، البغدادي، الخزانة 111/3، والبيت غير منسوب.

(7) يوسف 29، الفراء، معاني القرآن 233/1

أمرتكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَسَبٍ⁽¹⁾
وأشار سيبويه إلى أنَّ الأصل في استعمال هذه الأفعال أن يصلها حرف الجرّ
بالمفعول به، كما أشار إلى أنَّ هذا السبيل ليس هو الأكثر في كلامهم، وإنَّما يتكلَّم به
بعضهم، قال: «فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصَّل بحرف
الإضافة... وليس كلُّ الفعل يُفعل به هذا»⁽²⁾.

وخالف الجرميُّ سيبويه زاعماً أنَّ من الأفعال ما يتعدَّى بحرف الجرّ وبغير
حرف الجرّ، نحو: جئتُك، وجئتُ إليك⁽³⁾.

ولكنَّ إجماع النحاة على مذهب سيبويه يُضعف مذهب الجرمي⁽⁴⁾، قال ابن
السراج مؤيداً سيبويه: «... ذهبُ الشام، ودخلتُ البيتَ، وهما مستعملان بحروف
الجرّ، فحذف حرف الجرّ من حذفه اتساعاً واستخفافاً»⁽⁵⁾. غير أنَّ الأخفش وجماعة
تابعوا الجرميَّ في الفعل (دخل)، ذاهبين إلى أنَّ مفعوله مفعولٌ به على الأصل، لا
على الاتساع⁽⁶⁾.

ويبدو لي أنَّ بعض الأفعال مثل (دخل) قد قطعت شوطاً كبيراً في التحوُّل إلى
الاستعمال من غير الجارِّ، وهو ما جعل بعضهم يراها أصيلةً في التعدي.

وفي إحصائية أجراها إبراهيم السامرائي على هذا الفعل في التنزيل الكريم، وجد
أنَّ دخوله على مفعوله من غير حرف جرٍّ كثيرٌ جدّاً، ولاحظ أنَّه يأتي كذلك كلَّما
كان الظرف الذي يُصار إليه حقيقياً، نحو ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾⁽⁷⁾،
وخلص من ذلك إلى أنَّ ممَّا ساعد على التخلص من حرف الجرّ هو ظهور الظرفية

(1) انظر: ابن معد يكر، عمرو، (1985م)، شعره، جمعه: مطاع الطرابيشي، ط2، دمشق: مطبوعات مجلة اللغة العربية 63، والبيت مختلف في نسبته،

فهو في ديوان خفاف بن ندبة، انظر: ابن ندبة، خفاف، (1967م)، ديوانه، تحقيق: نوري حمودي القيسي، ط1، بغداد: مطبعة المعارف 126،

وديوان العباس بن مرداس، انظر: ابن مرداس، عباس، (1968م)، ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، دط، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام 131.

وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 37/1

(2) سيبويه، الكتاب 38/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 160/1 (هامش 2 للمحقق)

(4) انظر: ابن السراج، الأصول 125/1

(5) ابن السراج، الأصول 171/1

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع 153/3

(7) البقرة 215

التي يشير إليها الحرف بوجود ما هو ظرف حقيقة، فعمد الإيجاز إلى إسقاط الحرف.⁽¹⁾ وهذا قريب مما ذهب إليه الشنتمري من أن العرب توسعت في الفعل (دخل) في الأماكن، فحذفوا حرف الجرّ معها، وتركوه في غيرها، بدليل قولهم: دخلت في الأمر، ودخلت في كلام⁽²⁾.

وثار ما يشبه هذا الخلاف حول الفعل شبّه، إذ الشائع فيه هو حذف حرف الجرّ مع مفعوليّه، وحمل ابن مالك على من خطأ سيبويه وأئمة العربيّة في قولهم (شبّه كذا بكذا)، ثم بيّن أن استعماله بحرف الجرّ ثابت في الفصح من الكلام.⁽³⁾

وهذه الإشارات التي تشير إلى إشكال في أفعال تتعدّى تارة بنفسها وتارة بحرف الجرّ⁽⁴⁾، كما هي الأفعال المتقدّمة، وغيرها، نحو: نصحتّه، ونصحت له، وشكرته وشكرت له، ليس لها من تفسير فيما أرى إلّا أنّها في طور التحول، قال سيبويه: « وليست أستغفرُ الله ذنباً، وأمرتك الخير، أكثر في كلامهم جميعاً، وإنّما يتكلّم بها بعضهم »⁽⁵⁾.

وذكر الفراء أنّ حذف الجارّ مع الفعل (كال) من لغة الحجاز، ومن جاورهم من قيس، مستشهداً بقول أعرابيّة: « إذا صدر الناس أئتنا التاجر فيكيلنا المدّ والمدين إلى الموسم المقبل »⁽⁶⁾، قال الله عز وجل ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾⁽⁷⁾.

والأمر نفسه حكاه الأخفش⁽⁸⁾ في الفعل (هدى)، إذ يتعدّى بنفسه إلى المفعول الثاني عند أهل الحجاز، وبالحرف عند تميم، وباللغتين جاء القرآن الكريم في قوله

(1) انظر: السامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته 85، 86

(2) انظر: الشنتمري، النكت 168/1

(3) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 156

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 18/1، ابن يعيش، شرح المفصل 50/8، الأزهرّي، شرح التصريح 312/1.

(5) سيبويه، الكتاب 38/1، 39

(6) الفراء، معاني القرآن 246/3

(7) المطففين 3

(8) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي 146/1، 160، الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1984م)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد

عبد الغفور عطار، ط3، بيروت: دار العلم للملايين، (هدى) 2533

عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾⁽¹⁾، وقوله عزَّ وجلَّ ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽²⁾.

ومما يؤيد التحول زيادة على ما مرَّ أنَّ النحاة عدّوا حذف الجارِّ قبل (أنَّ، وأنْ، وكي) قياسياً⁽³⁾، نحو قوله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁴⁾، و﴿كَيِّ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽⁵⁾، ومعنى كونه قياسياً أنه استعمال قد استقرَّ، وساد على الأصل الذي هو مع الجارِّ، كما مثل سيبويه: «إنَّه خَلِيقٌ لَأَنْ يَفْعَلَ، وَاخْلُوقْتَ السَّمَاءُ أَنْ تَمْطُرَ، أَيْ لَأَنْ تَمْطُرَ»⁽⁶⁾.

2.3.1.6 حذف الجارِّ في العطف:

من المسائل التي كانت موضع خلاف بين النحاة جواز العطف على الضمير المخفوض، إذ جوزه الكوفيون، ومنعه البصريون إلا ضرورة⁽⁷⁾، فالبصريون متمسكون بالأكثر استعمالاً، لا يكادون يجيزون غيره، والكوفيون لا يرون بأساً بالأقل استعمالاً، وهو فصيح صحيح عن العرب، وهذا هو دأب الفريقين في جلِّ مسائل خلافهم. وتأتي فكرة التحول لتكشف أنها منشأ هذا الخلاف، وفيها أيضاً يكمن حلُّه.

فالمسألة التي نحن في معرض مناقشتها لا تعدو كونها تحوُّلاً - فيما أرى - نحو التخفُّف من حرف الجرِّ في المعطوف؛ لذكره في المعطوف عليه، وقد بدت للنحاة أنها من باب العطف على الضمير.

(1) الفتح 2

(2) البقرة 142

(3) انظر: الأزهرى، شرح التصريح 313/1

(4) آل عمران 18

(5) الحشر 7

(6) سيبويه، الكتاب 157/3

(7) انظر: الأنباري، الإنصاف 463/2، النحاس، إعراب القرآن 390/1، الزمخشري، الكشاف 493/1، أبو حيان، البحر 157/3

وقد استشهد الكوفيون على جواز العطف بقراءة قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽¹⁾ بخفض (الأرحام)، وتواردت المذاهب على توجيه هذه القراءة إلى حذف الطعن بصحتها، ومن أقرب ما حُمِلَتْ عليه أنها على حذف حرف الجرّ الثاني الداخل على المعطوف (الأرحام)، وهو أحد الوجهين اللذين ردّ بهما البصريون على الكوفيين؛ إذ ذهبوا إلى أن (الأرحام) مجرورة بباء مقدّرة غير الملفوظ بها، أي (وبالأرحام)⁽²⁾، وهو أيضاً قول ابن جنّي في دفاعه عن هذه القراءة⁽³⁾، ويؤيّد هذا المذهب قراءة ابن مسعود (وبالأرحام)⁽⁴⁾، بإعادة الجارّ، وقرأ أيضاً قوله تعالى ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾⁽⁵⁾ بإعادة الجارّ (و) على الصلاة الوسطى⁽⁶⁾.

وقد صحّح أبو حيّان مذهب الكوفيين، وهو جواز العطف؛ لأنّ السماع يعضده والقياس يقوّيه - كما قال -، لكنّه أنكر أن يكون ذلك على تقدير تكرار الجارّ.⁽⁷⁾ ويبدو لي أنّ العطف على الضمير الذي أجازوه الكوفيون ما هو إلا نتيجة حذف حرف الجرّ المكرّر، فلمّا حُذِف تخفّفاً لم يبق للاسم المجرور به إلا أن يعطف على ما قبله.

وقد قال مكّي: «وإثبات الحرف هو الأصل، إلا أنّه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً»⁽⁸⁾، وقد ورد من الشواهد ما يؤيّد هذا التحوّل وشيوعه نسبياً، وإن كان عدم الحذف هو الأكثر والأشهر، كقوله تعالى ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾⁽⁹⁾، و﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) النساء 1، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 226، ابن الجزري، النشر 247/2 والخفض قراءة: حمزة، والنخعي، وقتادة، والأعمش، وغيرهم

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف 467/2

(3) انظر: ابن جنّي، الخصائص 285/1

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف 493/1، أبو حيّان، البحر 157/3

(5) البقرة 238

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 242/2

(7) انظر: أبو حيّان، البحر 146/3، 158

(8) القيسي، الكشف 370/1

(9) المؤمنون 22

(10) فصلت 11

وقد ألمح الرازي إلى أن هذا لغة للعرب حين دافع عن قراءة حمزة السابقة، وأن حمزة لم يأت بالقراءة من عنده، بل رواها عن رسول الله @، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع.⁽¹⁾

ومن شواهد الاستعمال المتحوّل زيادة على ما تقدّم قوله تعالى ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾⁽²⁾، و﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾⁽³⁾، ومن الشواهد الشعرية:

فاليومَ قَرَبْتَ تهجونا وتَشْتَمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ⁽⁴⁾
ويقوي ذلك حذف الجار في قول مسكين الدارمي:
تُعَلِّقُ فِي مَثَلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضُ غَوِطٌ نَفَائِفٌ⁽⁵⁾
وقد حمل النحاة هذه الأبيات على الضرورة⁽⁶⁾، ولكثرة ما ورد من هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار يتبيّن أن الرأي هو رأي المجيزين دون ضرورة، كما يبدو التكلّف والتأوّل ظاهراً في تخريج هذه الشواهد عند المانعين إلا في الضرورة⁽⁷⁾. قال البغدادي بعد أن نقل كلام الأنباري: «ولا يخفى ما في غالبه من التعسف»⁽⁸⁾.

4.1.6 حذف الحركة الإعرابية القصيرة:

1.4.1.6 حذفها من آخر الصحيح:

على الرغم من أن الإعراب وحركاته من أهمّ ميزات العربية الفصحى، ويُعدّ ركيزة أساسية بنى النحاة نظريتهم النحوية عليها، إلا أنه لم يسلم من تحولات

(1) انظر: الرازي، تفسير الرازي 170/9

(2) البقرة 217

(3) الحجر 20

(4) من شواهد سيبويه 383/1، ولم يُعرف قائله.

(5) انظر: الدارمي، مسكين، ربيعة بن عامر، (1970م)، ديوانه، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وعبدالله الجبوري، ط1، دم، دار البصري، ص 53،

باختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وانظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 148، البغدادي، خزانة الأدب، 125/5

(6) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 147، البغدادي، خزانة الأدب، 123/5

(7) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 467/2- 474، البغدادي، خزانة الأدب 127/5، وانظر: إبراهيم حسن، سيبويه والضرورة الشعرية 159

(8) البغدادي، الخزانة 127/5

الاستعمال التي اتجه بعضها إلى التخلص منه، والركون إلى التسكين (حذف الحركة) طلباً للسهولة واليسر، حيث توالى الحركات، وشكلت عبئاً صوتياً على اللسان.

ومن الشواهد التي مثلت هذا التحول قراءة أبي عمرو ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾⁽¹⁾،

وقوله تعالى ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾⁽²⁾، بالإسكان، وقد رواها سيبويه بالاختلاس، وهو ما يؤيد المسألة هنا ولا يدفعها، وزكى ابن جنى روايته، ولكنه قوى التسكين، مستشهداً عليه بشواهد كثيرة، وراحاً على المبرد إنكاره له⁽³⁾. كما رد ابن الجزري على المبرد إنكاره التسكين، ذاهباً إلى أن للتسكين وجهاً في العربية ظاهراً، غير مُنكر، وهو التخفيف⁽⁴⁾.

وقد كثر جدل النحاة حول الاختلاس والتسكين، وخلاصته⁽⁵⁾: أن كليهما ثابت، وتمسك بالاختلاس من تمسك حفاظاً على الحركة الإعرابية واعتداداً بها، غير أن الاختلاس ما هو إلا أول عارض يمس الحركة ثم يتبعه التسكين، فالاختلاس مرحلة متوسطة ترضي من لا يرغب باقتحام الحركة وحذفها، ولكنه أول منازل الحذف. قال مكّي فيمن اختلس الحركة: «فلم يخل بالكلمة من جهة الإعراب، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات، فتوسط الأمرين»⁽⁶⁾.

وقال ابن جنى: «فقد أريتكم في ذلك أشياء: أحدها استتقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها...»⁽⁷⁾. ونقل رمضان عبدالنواب نصاً من كتاب نشر الدرر يفيد أن العرب لا تتفهيق في الإعراب، وأن كلامها الدرج والاختلاس، واجتياز الإعراب⁽⁸⁾. ومن الشواهد الشعرية على حذف الحركة قول امرئ القيس:

(1) البقرة 67، انظر: النحاس، إعراب القرآن 184/1، أبو حيان، البحر 249/1، والمشهورة: بأمركم

(2) البقرة 54، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 154، أبو حيان، البحر 26/1، والمشهورة: باريكم

(3) انظر: ابن جنى، الخصائص 75/1، 340/2، أبو حيان، البحر 206/1، الفارسي، الحجة 77/2

(4) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 213/2

(5) انظر: أبو حيان، البحر 206/1

(6) القيسي، الكشف 241/1

(7) ابن جنى، الخصائص 78/1

(8) عبدالنواب، فصول في فقه العربية 80

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ⁽¹⁾

وقول الراعي النميري:

تَأْبَى قِضَاعَةً أَنْ تُعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وابنا نزارٍ فَأَنْتُمْ بَيِّضَةُ الْبَلَدِ⁽²⁾

بتسكين كلٍّ من: أَشْرَبَ، وتعرف.

ويبدو أنَّ هذا الحذف قد استأنس بحذف الحركات البنائية، الذي كان معروفاً، فإذا ما توالى ثلاث حركات فأكثر في الكلمة الواحدة، مثل (عَضُدٌ، وَفَخِذٌ) سَكَّنَ الوسط تخفيفاً⁽³⁾.

وكبُرَ على طائفة من النحاة ما رأته من انتهاك لحرمة الحركة الإعرابية بحذفها وتسكين موضعها فأبوا ذلك، وغيرُوا وجهة شواهد بحملها على الضرورة تارةً، وحملها على روايات أخر تارةً أخرى⁽⁴⁾. واستظهر عليهم آخرون بجواز حذف الحركة الإعرابية للإدغام تخفيفاً، كقوله تعالى ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾⁽⁵⁾، وخطّه وكتابه في المصحف بنون واحدة⁽⁶⁾.

وَنَسِبَ التَّسْكِينِ فِي الْمَرْفُوعِ إِلَى لَهْجَةِ بَنِي تَمِيمٍ، قَالَ ابْنُ جَنِّي: «أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: يُعَلِّمُهُمْ، وَيَلْعَنُهُمْ، مُثَقَّلَةً (أي مرفوعة)، وَلِغَةِ تَمِيمٍ: يُعَلِّمُهُمْ، وَيَلْعَنُهُمْ»⁽⁷⁾، وبعضهم تجاوز بها تميم إلى قبائل أخرى، مثل: أسد، وبعض نجد، وبكر بن وائل، وبعض قيس، ويقابل ذلك قبائل الحجاز التي تحافظ على الحركة.⁽⁸⁾ بل إنَّ الجندي⁽⁹⁾ يشير إلى أنَّ ظاهرة التسكين زحفت من تميم وقبائلها في شرق الجزيرة حتى

(1) انظر: الكندي، امرؤ القيس، (2000م)، ديوانه، بشرح أبي الحسن السكري (275هـ)، تحقيق: أنور أبو سويلم، محمد الشوابكة، ط1، الإمارات: مركز

زايد للتراث 523، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 204/4

(2) انظر: النميري، الراعي، (1980م)، ديوانه، تحقيق: راينهت فايرت، سلسلة يصدرها المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، (24)، دط، بيروت:

فرانتس شتاينر بفيشبادن 79. وانظر: ابن جني، الخصائص 340/2

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 203/4

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 136/1، القرطبي، تفسير القرطبي 402/1، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 65

(5) يوسف 11

(6) انظر: السيرافي، ضرورة الشعر 124

(7) ابن جني، المحشَّب 109/1، وانظر: أبو حيان، البحر 206/1

(8) انظر: الجندي، الصراع بين القراء والنحاة 121، موسى، نهاد، (1971م)، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، بيروت: الجامعة الأمريكية،

مجلة الأبحاث، السنة 24، الأجزاء 1-4 ص: 78، 81

(9) انظر: الجندي، الصراع بين القراء والنحاة 121

اقتحمت دوائر الحجاز في غربها، يدلّ على ذلك ما قرأ به ابن محيصن، وهو من قراء مكة ﴿وَيُعَلِّمُهُم﴾⁽¹⁾، وهو أمر قد يشير إلى أنّ هذا التحوّل كان في طريقه إلى الانتشار والشيوع. ومما يدلّ على ذلك التوجّه وانتشاره أيضاً أنّ شاعراً هو الأعشى تجاوز التسكين مئات المواضع في شعره⁽²⁾.

ويرى بعض الدارسين أنّ التسكين ظاهرةً طبيعيّةً في تطوّر اللغة لأنها تمثّل وجهاً من وجوه السلوك اللغويّ بعدم التقيد بالعلامات الإعرابيّة⁽³⁾. ويراها بعضهم تخفيفاً قاد إلى الترخّص بالحركات الإعرابيّة⁽⁴⁾.

2.4.1.6 حذفها من آخر المعتلّ:

يمكن تصنيف شواهد هذه المسألة على أربع حالات: الأولى جاءت فيها الحركة على المعتل ولم تُحذف، والثانية حُذفت فيها الحركة وبقي المعتل ساكناً (آخره حرف مدّ أو حركة طويلة)، والثالثة قُصرت فيها الحركة السابقة، والرابعة حُذفت فيها الحركة السابقة بعد تقصيرها.

وهذه الأحوال إنّما تشير إلى الاستعمال وتحولاته مُتدرّجاً على النحو الآتي: إذ تحوّل الاستعمال من الحرف المعتل المتحرك إلى التسكين⁽⁵⁾، فبقيت الكلمة منتهية بحركة طويلة، ثم حدث تحوّل استعمالٍ آخر بتقصير هذه الحركة، ومن ثم جرى تحوّل نحو حذف الحركة المُقصّرة الأخيرة. فمن شواهد الحالة الأولى قول المُتخلّ الهذليّ:

أبيّتُ على معاريّ واضحاتٍ بهنّ مُلوّبٍ كدمِ العباطِ⁽⁶⁾
بجرٍّ (معاري) بالفتحة الظاهرة، وقول عبدالله بن قيس الرقيّات:

(1) البقرة 129، انظر: ابن جني، المحشّوب 109/1، والقراءة المشهورة برفع (يعلمهم).

(2) انظر: تركي، فايز صبحي، (2006م)، الترخّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، الرياض: مركز الملك فيصل، مجلة الدراسات اللغويّة، المجلد 8، العدد 2، ص 94 وما بعدها.

(3) انظر: أبو جناح، الظواهر اللغويّة في قراءة الحسن البصريّ 49

(4) انظر: عبداللطيف، العلامة الإعرابية 367

(5) انظر: عبداللطيف، العلامة الإعرابية 232

(6) انظر: الهذليّون، ديوان أشعار الهذليّين 20/2، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 313/3

لا بَارِكُ اللهُ في الغواني هل يُصْبِحْنَ إِلَّا لهنَّ مُطْلَبٌ⁽¹⁾

بجرّ (الغواني) بالكسرة الظاهرة، وقول الآخر:

فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غَنَائِي وَلَمْ تَكُنْ تَسَاوِي عِزِّي غَيْرَ خَمْسِ دِرَاهِمٍ⁽²⁾

برفع (تساوي) بالحركة الظاهرة. وذكر أبو حيان جُمْلَةً من الشواهد على هذه المسألة إشارة إلى كثرتها⁽³⁾، وحمل كثير من النحاة مثل هذه الشواهد على الضرورة، وقد تقدّم في مبحث الضرورة أنّها توافق لغة من اللغات في الأغلب. كما أنّ النحاة عند توجيه هذه الضرورة في الشواهد المذكورة عدّوا ذلك من ردّ الشيء إلى أصله في التحريك⁽⁴⁾. وقد ذكر المازنيّ أنّه سمع أعرابياً ينشد:

أُبَيِّتُ عَلَى مَعَارٍ فَاخِرَاتٍ⁽⁵⁾

ولعلّ هذا يشير إلى أنّه أنشد على لغته. وذكر الأعلام أنّ إجراء المعتلّ مجرى السالم في كلّ أحواله لغة لبعض العرب⁽⁶⁾. فهذه الحالة من تحريك المعتلّ قد تشير إلى الاستعمال الأوّل للمعتلّ قبل أن تجري فيه التحوّلات، وأوّل هذه التحوّلات هو حذف الحركة كما سيأتي في الحالة الثانية.

ومن شواهد الحالة الثانية، وهي تسكين الحرف المعتلّ بحذف حركته قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتَمِي بِمَا لَاقَتْ لِبُونُ بَنِي زِيَادٍ⁽⁷⁾

بتسكين (يأتيك)، وعدّه سيبويه ضرورة على أنّه جزم على الأصل، وعدّها الأعلام لغة ضعيفة لغير الشاعر استعملها ضرورة⁽⁸⁾، ولم ينكر السيرافيّ هذا الاستعمال بل أيّده بقراءة ابن كثير ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾⁽⁹⁾، لكنّه ذكر أنّه قليل جدّاً في الكلام⁽¹⁰⁾.

(1) من شواهد سيبويه، الكتاب 314/3، ديوانه ص 3

(2) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 207/1، البغداديّ، خزنة الأدب 282/8، والبيت غير منسوب.

(3) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 211/1

(4) انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر 59، الفارسيّ، (1986م)، المسائل العضديّات، تحقيق: شيخ الراشد، دبط سوريا: منشورات وزارة الثقافة 35

(5) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 68

(6) انظر: الشنتمريّ، تحصيل عين الذهب 485

(7) انظر: العبسيّ، قيس بن زهير، ديوانه، تحقيق: عادل جاسم البيّاتي، ط1، النجف: دين 29، البغداديّ، الخزنة 361/8، وفيه روايات أخرى تخلو من

موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 316/3

(8) الشنتمريّ، تحصيل عين الذهب 485

(9) يوسف 90 (البحر 208/4، النشر 297/2)، بآثبات الياء وتسكينها، والمشهورة بحذف الياء.

(10) انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر 62

ويبدو أنّ الاستعمال في هذه الحال جنح إلى إطلاق أحرف المدّ الساكنة، وأوردوا في حالة الألف قراءة عكرمة ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ، وقوله @: (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَغْشَاكَ) (2)، ومن شواهد الشعر قوله:
وتضحكُ مني شَيْخَةً عِشْمِيَّةً كأنْ لم تَرى قَبلي أَسيراً يَمَانِيَا (3)
وقول ربيعة:

إذا العجوزُ غضبتُ فَطَلَّقُ
ولا ترَضّاها ولا تُملِّقُ (4)

وفي إطلاق الواو، قول الآخر:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَم جِئْتَ مَعْتَذِراً مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (5)
وشقّ على النحاة منازعة هذه الشواهد للقاعدة فذهبوا يسترضون القاعدة بقولهم:
إنّ هذه الحروف نشأت إشباعاً للحركات بعد أن كانت محذوفة للجازم، وحملوا كثيراً من هذه الشواهد على الضرورة، إلا أنّ بعضهم نقل أنّها لغة لبعض العرب (6).
وقد امتدّ هذا التسكين إلى الفتحة التي على الواو والياء، على الرغم من استخفافها في الاستعمال المشهور (7)، وأشار ابن جني إلى أنّه استعمال قد كثر، قال: «وشواهد ذلك من الشعر أكثر من أن يُؤتى بها» (8) ومن شواهد:
وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزَّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكْبَتَ كُلِّ لَهْنَمٍ (9)
بتسكين (العوالي)، وقول الأخطل:
إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا نَزَلْنَ وَأَنْزَلْنَ الْقَطِينِ الْمُؤَلَّدَا (10)

(1) الزلزلة 7، وانظر: أبو حيّان، البحر 502/8، الحلبي، الدرّ المصون 78/11

(2) البخاري، صحيح البخاري 610/2، كتاب الأذان، حديث رقم 845

(3) انظر: الضبي، المفضليات 158، والبيت لعبد يغوث بن وقاص، وانظر: أبو حيّان، التنزيل والتكميل 209/1

(4) انظر: ربيعة، ملحقات ديوانه 179

(5) انظر: المرزوقي، شرح الحماسة 1771، الحموي، ياقوت، معجم الأدباء 1317/3، وثيب البيت لأبي عمرو بن العلاء

(6) انظر: أبو حيّان، التنزيل والتكميل 208/1، الفارسي، المسائل العضديات 35

(7) انظر: أبو حيّان، البحر 237/2

(8) ابن جني، المحسّن 343/2

(9) انظر: ابن أبي سلمى، زهير، ديوانه 111، الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال 280، أبو حيّان، التنزيل والتكميل 212/1

(10) انظر: الأخطل، ديوانه 303، ابن جني، الخصائص 342/2، البغدادی، خزنة الأدب 348/8،

بإسكان (تلهو)، وحملوا عليه قراءة ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾⁽¹⁾، بإسكان (يحيي)، وقراءة جعفر الصادق ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِكُمْ﴾⁽²⁾. وجعل بعضهم كالفرّاء هذا التسكين لغة فصيحة، وبعضهم يعدّه ضرورة حسنة⁽³⁾. وحين ضاق ابن عصفور بقراءة الحسن ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾⁽⁴⁾ بتسكين الياء، قال: «إلا أن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه»⁽⁵⁾. ويرى رابين أن ذلك ملّمح لهجيّ عند شعراء الحجاز خاصّة⁽⁶⁾، ونسبه في موضع آخر إلى هذيل⁽⁷⁾.

إنّ ما سبق في هذا المبحث ليدلّ على أنّ هناك اتجاهاً استعمالياً نحو التحوّل إلى التخفيف من الحركات الإعرابيّة بالتسكين، فالفرّاء يعلّل التسكين في مثل الشواهد التي سبقت في صدر المسألة باستتقال العرب ضمّنين متواليّتين، أو كسرتين متواليّتين، أو كسرة بعدها ضمّة، أو ضمّة بعدها كسرة⁽⁸⁾، وقد تقدّم قول السيرافيّ أنّ ذهاب الحركات للتخفيف، وكذا قول ابن جنّي السابق أنّ ذلك من استتقالهم الحركة، وذهب ابن عصفور إلى أنّ حذف حركات الإعراب في الشواهد السابقة إنّما هو للتخفيف⁽⁹⁾. فالتسكين فيما تقدّم أخفّ صوتياً من التحريك ولو كان بالفتح.

ويرى بعض المحدثين أنّ الحركة قرينة من قرائن، قد تطرّح إذا تضافرت القرائن الأخرى في إيضاح المعنى⁽¹⁰⁾، وقوله هذا يسوّغ طرحها للتخفيف، وليس لتضافر القرائن فحسب. ويرى عبدالقادر المهيري: «أنّ النزعة الطبيعية في تطوّر اللغات الإعرابيّة هو نحو تبسيط الإعراب، أو التخلّص منه، بحثاً عن الاقتصاد في

(1) القيامة 40، وانظر: أبو حيّان، البحر 391/8، ابن خالويه، القراءات الشاذّة 165، وهي قراءة طلحة والزبير، وغيره

(2) المائدة 89، وانظر: أبو حيّان، البحر 10/4، 11، ابن جنّي، المحشّوب 217/1، والمشهورة: أهلكم.

(3) انظر: ابن يعّيش، شرح المفصل 101/10، ابن عصفور، ضرائر الشعر 88

(4) البقرة 278 (انظر: البحر 327/2، المحشّوب 141/1)، وقراءة الجماعة (بقي) بتحريك الياء بالفتح.

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر 89

(6) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 241

(7) انظر: رابين، اللهجات العربيّة القديمة 167

(8) انظر: الفرّاء، معاني القرآن 12/2

(9) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 96

(10) انظر: عبداللطيف، الضرورة الشعرية 401

المجهود، وليس من المستبعد أن تكون العربية سائرة نحو التخلي عن الإعراب في الفعل»⁽¹⁾

ورأي المهيري هي الملاحظة نفسها التي كان فندريس قد لاحظها في اللاتينية العامية في القرون الأولى من التاريخ المسيحي، ولم يبق فيها من كل أنواع الإعراب إلا المخالفة بين الفاعل والمفعول⁽²⁾.

وقال نهاد موسى عن التسكين: «هو اتجاه نحو أطراح الحركة الإعرابية، ويبدو كأنما هو النواة الأولى لظاهرة التسكين التي سادت في اللهجات المحكية»⁽³⁾ أما الحالة الثالثة، وهي حالة التقصير التي سبقت الإشارة إليها، فسيأتي الحديث عنها بإذن الله في المبحث اللاحق.

والحالة الرابعة، هي التسكين بعد التقصير، تشبيهاً للكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء⁽⁴⁾، كقراءة أبي عمرو ﴿أَكْرَمَنْ، أَهَانَنْ﴾⁽⁵⁾، وقوله: وَمَنْ يَنْقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي⁽⁶⁾

ومما يُذكر أن حذف الحركة تدرّج من حذف الضمة والكسرة أولاً؛ لأنهما أثقل من الفتحة إلى حذف الفتحة تالياً، على الرغم من عدم شيوع حذفها لخفتها، إلا أن داعي الحذف كان أقوى حتى لحق بها.

5.1.6 تقصير الحركات الطويلة آخر المعلن:

المشهور في جزم المعلن الناقص حذف حرف العلة من آخره، وهو في حقيقته ليس حذفاً بقدر ما هو تقصير للحركة الطويلة (حرف المدّ عند النحاة). وقد مضى في المبحث السابق استشكل النحاة الشواهد التي اجتمع فيها الجازم مع حرف المدّ، وهو لا يعدو كونه اتجاهاً استعمالياً كان لا يقصر حروف المدّ هذه،

(1) المهيري، عبدالقادر، (1978م)، لم أعرب الفعل المضارع؟ تونس: حوليات الجامعة التونسية، عدد 16، ص 25

(2) انظر: فندريس، اللغة 214

(3) موسى، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، 77

(4) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 210/1

(5) الفجر 15، 16، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 684، الفارسي، الحجة 404/6، والمشهورة بحذف الباء وكسر النون.

(6) انظر: ابن جني، الخصائص 306/1، البغدادي، (1982م)، شرح شواهد شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دط، بيروت: دار الكتب العلمية 228، والبيت غير منسوب.

ويطلقها دون اعتبار للجازم قبلها، وما حالة الجزم بحذف المعتلّ إلا جزءاً من اتّجاه استعماليّ آخر تمّ التحوّل إليه، يجنح إلى تقصير أحرف المدّ سُبِقَتْ بجازم أم لم تُسَبَقْ. والدليل على ذلك تلك الشواهد الكثيرة التي قُصِّرَتْ فيها الحركة الطويلة، وهو ما كان القدماء يرونه حذفاً لحرف العلة، في الأسماء والأفعال على حدّ سواء، إذ قرأ بعض السبعة قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾⁽¹⁾، بحذف ياء (يأتي)، وقال الرازي: «أثبت أبو عمرو الياء في قوله ﴿وَاتَّقُونَ﴾⁽²⁾ على الأصل،

وحذفها الآخرون للتخفيف ودلالة الكسر عليه»⁽³⁾. ومن شواهد الشعر قوله:

فَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا⁽⁴⁾

بتقصير حركة (الأيدي)، وقول خفاف بن ندبة السلمي:

كَنَواحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَنَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمَدِ⁽⁵⁾

بتقصير (نواح)، قال الأنباري: «واجتزأؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى»⁽⁶⁾. وهذا التقصير دفع بعض النحاة إلى توهم أن (نن) تجزم، كقول كُثَيِّر عَزَّة:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ⁽⁷⁾

بتقصير (يحل)، وتوهمهم أن (إذا) تجزم حملاً على متى، كقول النمر بن تَوَلَّب:

وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرِّغَائِبَ فَارْغَبْ⁽⁸⁾

ومن ثمّ حملوا هذا الجزم على الضرورة.⁽⁹⁾

(1) هود 105، انظر: أبو حيان، البحر 261/5، ابن الجزي، النشر 292/2، وهي قراءة ابن عامر، وعاصم، وحزمة، وغيرهم، وهي التي في المصحف

(2) البقرة 197، الإثبات قراءة أبي عمرو، وأبي جعفر، وإسماعيل، ونافع (النشر 237/2، الكشف 333/1)

(3) الرازي، تفسير الرازي 183/5

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 27/1، وانظر: السيرافي، (1979م)، شرح أبيات سيبويه، د. ط. دمشق، وبيروت: دار المأمون 62/1، ونسب البيت

لمضرّس بن ربيعي.

(5) وانظر: خفاف بن ندبة، ديوانه 106، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 27/1

(6) الأنباري، الإنصاف 547/2

(7) انظر: كُثَيِّر عَزَّة، (1995م)، ديوانه، شرح: قدرى مايو، ط1، بيروت: دار الجيل 150، ابن هشام، مغني اللبيب 285/1

(8) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 72، البغدادي، الخزانة 322/1

(9) انظر: الألوسي، الضرائر 106

وتابع بعض الدارسين الزمخشريّ في مذهبه، وهو أنّ تقصير الحركات الطويلة من لهجة هُذيل⁽¹⁾، بل من لهجات غرب الجزيرة بعامة⁽²⁾. ويُحْمَلُ على ذلك تقصير الاسم الموصول (الذي) إلى (الذ) ثم (الذ) المنسوب إلى لهجة هُذيل⁽³⁾. وجاء في الإتحاف أنّ الياءات المتطرفة أثبتتها بعض القراء مراعين الرسم كيَعقوب، وهي لغة الحجازيين، ومنهم مَنْ يحذف هذه الياء كخلف، وهي لغة هُذيل⁽⁴⁾. وذكر الخليل بن أحمد أنّ الأجود في النحو إثبات الياء، ولكنّ العرب تقول: لا أدر، بحذف الياء لكثرة الاستعمال⁽⁵⁾. ويبدو أنّ التقصير شائع في القرآن الكريم والحديث الشريف⁽⁶⁾. ولعلّ اتجاه التقصير هذا يتفق مع إشارة بروكلمان إلى أنّ الحركات الإعرابية كانت طويلة ثمّ قُصُرَتْ⁽⁷⁾. وكلّ ما تقدّم يدلُّ على أنّ تقصير الحركات الطويلة كان اتّجهاً استعمالياً، تحوّلت إليه بيانات استعمالية غير قليلة.

6.1.6 حذف الفاء في جواب الشرط:

يقترن جواب الشرط بالفاء في حالات معدودة، منها: إذا كان الجواب أمراً، أو نهياً، أو جملة اسمية، أو إذا كان جواباً لأماً، وغير ذلك⁽⁸⁾. وتحولّ الاستعمال في شواهد ليست قليلة إلى حذف هذه الفاء، ومن هذه الشواهد: فأما القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنّ سيراً في عراضِ المواقِبِ⁽⁹⁾ وقال عبدالرحمن بن حسان:

(1) انظر: الزمخشريّ، الكشاف 2/293، أبو حيان، البحر 5/261

(2) انظر: راببن، اللهجات العربية القديمة 181

(3) انظر: الجندبيّ، اللهجات العربية في التراث 689

(4) البناء، أحمد بن محمد، 1117هـ، (1987م)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، بيروت، عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية 346/1

(5) انظر: ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، (1997م)، حُجّة القراءات، تحقيق سعيد الأفغانيّ، ط5، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 349.

(6) انظر: راببن، اللهجات العربية القديمة 239

(7) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية 100

(8) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 4/210

(9) انظر: المخزوميّ، الحارث بن خالد، (1972م)، شعره، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، النجف الأشرف: مطبعة النعمان 45، وانظر: المبرد،

المقتضب 2/69، ابن هشام، مغني اللبيب 1/56

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالْشَرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ⁽¹⁾
وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا⁽²⁾
وحملوا على هذه المسألة قوله تعالى ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾⁽³⁾،
وقوله تعالى ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾⁽⁴⁾. وأكثر النحاة على أن
ذلك من الضرورة، والأخفش وابن مالك ومن تبعهما على أن ذلك وارد في النثر
الفصيح، ومن ثم فليس هو ضرورة، ولكنها لغة لبعض العرب⁽⁵⁾.
وحشد ابن مالك طائفة من الأحاديث الشريفة لم تقترن فيها الفاء ب(أما)، ومن ثم
نفى أن يكون ذلك مخصوص بالشعر كما هو مذهب جمهور النحاة، وقال: «وَأَنَّ مَنْ
خَصَّ ذَلِكَ بِالشَّعْرِ، أَوْ بِالصُّورَةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنَ النَّثْرِ، مَقْصَرٌّ فِي فَتْوَاهُ، وَعَاجِزٌ عَنِ
نُصْرَةِ دَعَوَاهُ»⁽⁶⁾.

ويبدو أن الأمر لا يتعدى حذف الفاء تخففاً منها لكثرة استعمالها في هذا
الموضع، حتى قال بعض النحاة عند بعض الشواهد التي حُذفت فيها إنها على إرادة
الفاء⁽⁷⁾، وهو ما يدل على وضوح أثرها في هذا الموضع بعد أن تحول الاستعمال
إلى حذفها.

(1) الأنصاري، كعب بن مالك، (1966م)، ديوانه، تحقيق: سامي مكي العاني، ط1، بغداد: منشورات مكتبة النهضة 288، وتُسبب أيضاً لعبدالرحمن بن

حسّان، وليس في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 65/3، ابن هشام، مغني اللبيب 56/1، البغدادي، الخزانة 49/9.

(2) من شواهد سيبويه، الكتاب 70/3 انظر: السيرافي، ضرورة الشعر 117، وانظر: الهذليون، ديوانهم 154/1.

(3) البقرة 180

(4) الشورى 30، انظر: أبو حيان، البحر 518/7، القيسي، الكشف 251/2، هذه قراءة نافع وابن عامر من السبعة، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع من

العشرة، والمشهورة: فيما كسبت أيديكم.

(5) انظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر 284، ابن هشام، المغني 165، السيوطي، همع الهوامع 37/1

(6) ابن مالك، شواهد التوضيح 195

(7) انظر: المبرّد، المقتضب 70/2

7.1.6 حذف الضمير العائد:

مدار هذه المسألة على أنّ الضمير العائد يُحذف ما أُمنَ اللبس، كما إذا كان مفعولاً به قد تقدّم ذكره، نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾⁽¹⁾ و﴿وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَفِظَاتِ﴾⁽²⁾، وهو تحوّل استعماليّ نحو التخفّف من ذكر الضمير؛ لأنّه تنبيهٌ وتكرير لما يعود إليه، وذكره هو الأصل؛ لاستعماله في كثير من التراكيب المشابهة.

وقد استحسن النحاة حذفه من الصلة والصفة، واستقبحوه في الخبر وحُمِلَ فيه على الضرورة⁽³⁾، وليس بين استحسانهم واستقبحهم - فيما أرى - إلاّ شيوعه فيما استحسنوا، وقُلَّتْه فيما استقبحوا⁽⁴⁾، وهو الأمر الذي يشير إلى تدرّج هذا التحوّل، فالتحوّل إلى الحذف قد استقرّ، أو كاد في الصفة والصلة حتّى أُلْفِهَ القوم، وحين اتّجه إلى الخبر أنكروا ذلك⁽⁵⁾، وفزعوا إلى التقدير والتأويل، بدافع من اعتبارات الصنعة النحويّة، كقولهم إنّ العامل متفرّغ، وتقدّم ما يصلح أن يكون معمولاً له، نحو (ثوبٌ لبستُ)، فالأوّل أن ينتصب الثوب بالفعل، لا أن يفتقر إلى رابط يعود عليه.

قال سيبويه: «ولا يحسن في الكلام أن يُجعل الفعلُ مبنياً على الاسم، ولا يُذكر علامة إضمار الأوّل ... ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام»⁽⁶⁾، واستشهد لذلك بقول أبي النجم العجليّ راجزاً:

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُ⁽⁷⁾

وقول امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَبِسْتُ وَثُوبٌ أَجُرُّ⁽⁸⁾

(1) الضحى 3

(2) الأحزاب 35

(3) انظر: إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 115

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 72/1

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 87/1

(6) سيبويه، الكتاب 85/1

(7) انظر: العجليّ، أبو النجم، ديوانه 150 (بنصب كلّ)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 85/1، 86، وانظر: البغداديّ، الخزانة 359/1

(8) انظر: الكنديّ، امرؤ القيس، ديوانه 623، باختلاف الشطر الأوّل ونصب (ثوباً) في العجز في المرتين، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 86/1

ونقل من كلام العرب (شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى)⁽¹⁾، إلا أنه ضعف كل ذلك؛ لافتقاره إلى الضمير العائد، وجعل حذف العائد في المراتب الآتية: في الصلة حسن، وفي الوصف أضعف لكنه أمثل منه في الخبر، وفي الخبر قبيح⁽²⁾.

ومن شواهد حذف العائد في الصفة قول جرير:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ⁽³⁾

وقول الآخر:

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُم تَتَاءٌ وَطَوَّلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا⁽⁴⁾

ومن شواهد الحذف في الصلة قوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾⁽⁵⁾، وقوله طرفة:

سَتَبْدِي لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ⁽⁶⁾

وبناءً على موقف جمهرة النحاة من حذف هذا الضمير قال ابن جني في قراءة يحيى وإبراهيم والسلمي ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾⁽⁷⁾ قولين، أحدهما: جعل فيه (يبغون) صفةً خبرٍ موصوفٍ محذوف، فكأنه قال: أفحكم الجاهلية حكم ييغونه، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة (الجملة) مقامه⁽⁸⁾. ولولا القاعدة التي يرتبط بها ابن جني ما ذهب هذا المذهب ظاهر التكلف. وقوى بعض النحاة حذف العائد من جملة الخبر إن كان المبتدأ (كل)، كقراءة ابن عامر ﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ أَحْسَنُ﴾⁽⁹⁾، وضعفه في غير ذلك، أو هو جائز بقلة⁽¹⁰⁾. وحمل بعض الدارسين حذف الضمير العائد على التخفيف الذي هو مسعى من مساعي العربية، وظاهرة من ظاهراتها⁽¹¹⁾.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 86/1

(2) انظر: السابق 87/1

(3) انظر: جرير، ديوانه 89، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 87/1

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 88/1، وانظر: العيني، المقاصد النحوية 118/3، ونسبه لجرير وليس في ديوانه، ونسب للحارث بن كعدة

(5) طه 72

(6) انظر: ابن العبد، طرفة، ديوانه 41، الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال 230، أبو حيان، التنزيل والتكميل 76/3

(7) المائدة 50، وانظر: ابن جني، المحشوب 210/1، أبو حيان، البحر 127/2، وقراءة الجمهور بالنصب.

(8) انظر: ابن جني، المحشوب 212/1

(9) الحديد 10، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 625، ابن الجزري، النشر 384/2، والمشهورة بنصب (كل)

(10) انظر: أبو حيان، التنزيل والتكميل 37/3، الشنقيطي، الدرر اللوامع 13/2، 14

(11) انظر: غني، أحمد، (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط1، دم، الدار المصرية اللبنانية 320

8.1.6 حذف لام الأمر:

تدخل لام الأمر على المضارع في كلِّ أحواله خلا المخاطب فإنَّه يؤمَّر بالفعل دون واسطة. وجاء في استعمال قليل اقتران لام الأمر مع المخاطب، ولعلَّ ذلك يشير إلى حالة تحوُّل الاستعمال عنها إلى حذف هذه اللام، وإخراج فعل الأمر للمخاطب على صيغته المشهورة⁽¹⁾.

وروي أنَّ رسول الله @ قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾⁽²⁾ بالتاء (فلتفرحوا)، ويؤيد قراءة الأمر هذه قراءة أبي وابن مسعود ﴿فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا﴾⁽³⁾. وذهب الفراء إلى أنَّ الأمر باللام « هو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا واجهت به أو لم تُواجه، إلَّا أنَّ العرب حذفَت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل»⁽⁴⁾، وذكر الفراء أيضاً أنَّ الكسائي كان يعيب قولهم (فلتفرحوا)؛ لأنَّه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل⁽⁵⁾. وذكر الزمخشري أنَّه الأصل والقياس⁽⁶⁾. ويؤيد ابن هشام مذهب من يرى أنَّ اللام أصل في الأمر المواجه، وهم الكوفيون والأخفش⁽⁷⁾. وجاء في الحديث قوله @: (لتأخذوا مصافكم)⁽⁸⁾، و(ولتزرَّه ولو بشوكة)⁽⁹⁾، أي زرَّه. ومن شواهد المسألة في الشعر قوله:

لَتَقُمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قَرِيشٍ فَلَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ⁽¹⁰⁾

وقوله:

لَتَبْعُدَ إِذَا نَأَى جَدَوَاكَ عَنِّي فَلَا أَشْقَى عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي⁽¹¹⁾

(1) انظر: المبرد، المقتضب 43/2، ابن السراج، الأصول 174/2، ابن هشام، مغني اللبيب 224/1

(2) يونس 58، انظر: أبو حيان، البحر 172/5، ابن جني، المحشَّب 313/1، القراءة بالتاء هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وتبعه جمع من القراء

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن 469/1

(4) الفراء، معاني القرآن 469/1، أبو حيان، البحر 172/5

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن 470/1

(6) انظر: الزمخشري، الكشاف 242/2

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 227/1

(8) انظر: ابن الحجاج، مسلم، صحيح مسلم 38/9، كتاب الحج، وروايته: لتأخذوا مناسككم

(9) الذي في صحيح البخاري: يَزِرُّه ولو بشوكة. 12/2، كتاب الصلاة

(10) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 227/1، البغدادي، خزنة الأدب 14/9، والبيت غير منسوب.

(11) انظر: الأنباري، الإنصاف 527/2، والبيت غير منسوب، ولم أجده في غيره من المصادر المتوفرة.

وذهب الطبري إلى أن اقتران أمر المواجه باللام لغة مرغوب عنها⁽¹⁾، وهو ما يؤيد أمر التحول فيها، وهي لغة قليلة عند أبي حيان⁽²⁾.

ويبدو أن هذا التحول قد بدأ يمتد إلى حالة الأمر الغائب، فقد حمل النحاة على الضرورة بعض الشواهد التي حذفت فيها لام الأمر من الغائب، كقول متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمُشي لك الويلُ حرَّ الوجهِ أو يبكِ مَنْ بكى⁽³⁾
وقد يحمل على ذلك قول الآخر:
محمدُ تفدِ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالاً⁽⁴⁾

9.1.6 حذف قد:

إذا كان الحال جملةً فعلها ماضٍ جاء فيها استعمالان: اقتران الفعل بقد، وعدمه، ولم يسد أحد الاستعمالين على الآخر، فشيوع شواهدهما متقاربة، لكن البصريين على أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالاً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة. والكوفيون والأخفش أجازوا عدم اقترانها به.⁽⁵⁾

وأيد الكوفيون ابن مالك وأبو حيان لقوة شواهدهم المسموعة وكثرتها، وقد ظهر التكلف والتعسف في نقض البصريين لها، كما أورده الأنباري⁽⁶⁾.

والمسألة - فيما أرى - لا تخلو من تحول في الاستعمال من ذكر قد إلى حذفها، وهو ما يتفق مع جنوح العربية إلى الإيجاز، والتخفف من الأدوات، ما كان المعنى مصوناً. ومن شواهدهما، قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽⁷⁾، وهي قراءة

(1) انظر: الطبري، تفسير الطبري 570/6

(2) انظر: أبو حيان، البحر 172/5

(3) من شواهد سيبويه، الكتاب 9/3، وانظر: ابن السراج، الأصول 157/2، وانظر: الصقار، ابتسام، (1968م)، مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، د. ط. بغداد: مطبعة الإرشاد 84

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 8/3، وانظر: الأنباري، الإنصاف 530/2، ونسب إلى أبي طالب، وحسان والأعشى، وليس في شعر أي منهم.

(5) انظر: الأنباري، الإنصاف 252/1، أبو حيان، البحر 317/3، ابن هشام، أوضح المسالك 351/2 (هامش المحقق)

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف 252/1

(7) النساء 90

السبعة وينصرها قراءة (حَصِرَةً)⁽¹⁾. ونقل الفراء عن العرب: «أتاني ذهب عقله، يريدون: قد ذهب عقله، وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرتُ إلى ذات التناير»⁽²⁾، وقال أبو صخر الهذلي:

وإنِّي لتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ نَفْضَةً كما انتَفَضَ العصفورُ بِلَّلهِ القطرِ⁽³⁾
وقول البصريين إنَّ قد مقدَّرة في البيت يُقَوِّي التحول نحو الحذف المشار إليه، فكان العهد بمثل هذه التراكيب أن تكون ب(قد)، ولكن الاستعمال تحول إلى حذفها.

10.1.6 حذف نون الوقاية:

جرى تحول استعمالي على نون الوقاية بحذفها، سواء من الفعل وهو موطنها الأصلي، أو من الصيغ التي حُمِلت على الفعل في دخولها عليها، كإِنَّ وأخواتها، وبعض حروف الجرِّ، ولَدُنْ، وغير ذلك⁽⁴⁾.

وقد تدرَّج هذا التحول نحو الحذف - كما يبدو - لأنه مشهور في بعضها، وقليل في سائرهما، إذ تُحذف نون الوقاية من المضارع إن باشرت نون الرفع كقوله تعالى ﴿تَأْمُرُونِي﴾⁽⁵⁾، فقد جاء بالفك، والإدغام، وحذف النون⁽⁶⁾. وقول الشاعر:

تراهُ كالتَّغامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَّيْنِي⁽⁷⁾

يريد: فَلَّيْنِي. أمَّا التحول نحو حذف النون في (إِنَّ، وَأَنْ، وَلَكِنْ، وَكَأَنَّ)، فيبدو أنه انتصف الطريق؛ لأنَّ الاستعمال بالحذف وعدم الحذف متساويان تقريباً، ومن هنا جعل النحاة الحذف في هذه الأدوات جائزاً⁽⁸⁾، وهو حكم يشير - غالباً - إلى استواء

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن 24/1، 282، انظر: أبو حيان، البحر 317/3، وهي قراءة الحسن، ويعقوب، وغيرهم

(2) الفراء، معاني القرآن 282/1

(3) انظر: السكري، الحسن بن الحسين، 275هـ، (د.ت)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، دبط مصر:

مكتبة دار العروبة 957/2، على اختلاف في غير موضع الشاهد، وانظر: البغدادي، الخزانة 254/3

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 344/2، أبو حيان، التذييل والتكميل 182/2

(5) الزمر 64، وانظر: أبو حيان، البحر 439/7، القيسي، الكشف 240/2، والإدغام: قراءة الجمهور، والفك: ابن عامر، وابن ذكوان وهشام، والحذف:

نافع وأبو جعفر وغيرهم

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 344/2

(7) انظر: ابن معد يكرب، ديوانه 180، من شواهد سيبويه، الكتاب 520/3

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 344/2

كفتي ميزان الاستعمال في الحالين. في حين أنّ الحذف مع (لعل) غلب عدم الحذف، فالتحول فيها استمرّ إلى غايته، قال تعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾⁽¹⁾، وهو أكثر من

لحاق النون، ومن لحاق النون قول حاتم الطائي:

أريني جواداً ماتَ هزلاً لعلني أرى ما ترين أو بخيلاً مُخلداً⁽²⁾
وعلى عكس ذلك (ليت، ولدن، وقط، وقد) إذ غلبَ لحاقُ النون حذفها⁽³⁾.

وعزا سيبويه فيما أورده عن الخليل حذف هذه النون فيما حُذِفَتْ منه إلى كثرة الاستعمال، واستنقالتهم التضعيف⁽⁴⁾.

ولمّا رأى النحاة قلة الحذف في بعض هذه الأدوات، مثل (ليت، وليس، ولدن) حملوه على الضرورة⁽⁵⁾، مع أنّ الضرورة - كما تقدّم - غالباً ما توافق استعمالاً ولغةً. وردّ أبو حيان على ذلك بأنّ حذفها مع (لدن) جائز في الكلام الفصيح⁽⁶⁾، ومن ذلك قراءة نافع وجماعة ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا﴾⁽⁷⁾، بتخفيف النون.

وثمة شواهد تشير إلى أنّ نون الوقاية كانت تلحق صيغاً كثيرة غير ما ذكر، ولكنّ التحول فيها نحو الحذف تمّ أو كاد، ممّا جعل بعض النحاة يجعلها من التنبيه على أصل مهجور⁽⁸⁾. ومن ذلك دخولها على اسم الفاعل، نحو:

وما أدري وظنيّ كلّ ظنٍّ أمُسِّلُمَني إلى قومي شراحي⁽⁹⁾

وقوله:

وليسَ الموافيني لِإِرفَدَ خائباً فإنّ له أضعاف ما كان أملاً⁽¹⁰⁾

(1) غافر 36

(2) انظر: الطائي، يحيى بن مدرك، (1990م)، ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق: عادل سليمان حمّودة، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي 218، المرزوقي، شرح الحماسة 1733، ونسب فيها لحطائط بن يعفر. العيني، المقاصد النحويّة 203/1

(3) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 182/2

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 369/2، ابن السراج، الأصول 122/2

(5) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 113، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 148

(6) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 182/2

(7) الكهف 76، وانظر: أبو حيان، البحر 151/6، القيسي، الكشف 69/2

(8) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 178، الصبان، 1206 هـ. (2003م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دبط، بيروت: دار

الفكر 199/1

(9) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 345/2، شرح شواهد المغني 770/2، ونسب إلى يزيد بن محرم أو محمد الحارثي.

(10) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 345/2، والبيت غير منسوب.

وحمل ابن مالك⁽¹⁾ على ذلك قوله @ (هل أنتم صادقوني)⁽²⁾، و (غير الدجال أخوفني عليكم)⁽³⁾.

11.1.6 حذف همزة الاستفهام:

تُحذف همزة الاستفهام مع (أم) كثيراً، ومن دونها أقل من ذلك⁽⁴⁾، وهو تحول نحو الحذف عن استعمالها المشهور بالإثبات. ومن شواهد حذفها مع أم قول ابن ربيعة:

لَعْمَرُكَ مَا أُدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَرِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ⁽⁵⁾
 أَي: أيسبع؟ وقول الأسود بن يعفر:
 لَعْمَرُكَ مَا أُدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَرِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ⁽⁶⁾
 أَي: أشعيث؟ وقول الأخطل:
 كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامُ مِنَ الرِّبَابِ خِيَالًا⁽⁷⁾
 أَي: أكذبتك؟ ومن شواهد حذفها دون اقترانها بأم قول عمر بن أبي ربيعة:
 ثُمَّ قَالُوا تَحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النِّجْمِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ⁽⁸⁾
 وحمل جمهور النحاة هذا الحذف على الضرورة⁽⁹⁾، وأجازه الأخفش وطائفة منهم ابن مالك في الاختيار، وحمل على ذلك قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾.⁽¹⁰⁾
 ومن شواهد المسألة في الحديث الشريف قوله @ (يا أبا ذرٍّ عيرته بأمه؟)⁽¹⁾، أي: أعيرته...، وقوله @ (... وإن زنى وإن سرق؟)⁽²⁾، أي: أوإن زنى...

(1) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 178

(2) البخاري، صحيح البخاري 412/11، كتاب الطب 5644

(3) البخاري، صحيح البخاري 51/18، كتاب الفتن وأشراف الساعة، حديث رقم 7322

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 14/1، المرادي، الجنى الداني 35

(5) انظر: ابن أبي ربيعة، عمر، (1992م)، ديوانه، مَصَوْرَةٌ عَنْ ط1 (1955)، بيروت: دار صادر 399، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد، وهو

من شواهد سيبويه، الكتاب 175/3، وانظر: البغدادي، الخزانة 122/11

(6) من شواهد سيبويه، الكتاب 175/3، وانظر: البغدادي، الخزانة 128/11.

(7) انظر: الأخطل، شعره 105، المبرد، المقتضب 295/3

(8) انظر: ابن أبي ربيعة، عمر، ديوانه 60، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 311/1

(9) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 122/11، 123، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 183

(10) الشعراء 22، وانظر: البغدادي، الخزانة 123/11، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 185

وحمل ابن مالك همزة التسوية على ذلك⁽³⁾ في قراءة الزهريّ وابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾⁽⁴⁾، وقراءة أبي جعفر ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ﴾⁽⁵⁾، بهمزة واحدة. وقول النحاة بحذفها بكثرة مع (أم) وبقلّة ومن دونها، إنّما يشير إلى تدرّج التحوّل فيها نحو الحذف؛ إذ فشا مع (أم)؛ لدالّتها عليها، ثم امتدّ إلى تراكيب بدونها؛ لوضوح معناها فيها. ويذهب بعض الدارسين إلى أنّ التنغيم سوّغ هذا الحذف⁽⁶⁾، واستدلّ ابن مالك على حذف هذه الهمزة بأنّ المعنى لا يستقيم إلّا بتقديرها⁽⁷⁾.

12.1.6 حذف خبر (لا) النافية للجنس:

الحجازيون يحذفون خبر لا النافية غالباً إن علم، أو دلّت عليه قرينة، نحو: لا ضير، ولا قوت، وذكر بعض النحاة أنّ مثل هذا الحذف ملّتزم عند تميم وطيّئ⁽⁸⁾، وأورد ابن يعيش عن بعضهم أنّه صار عندهم (أي ذكر الخبر) أصلاً مرفوضاً⁽⁹⁾. وما هذه المسألة إلا تحوّل نحو الحذف، سبق الاستعمال إليه عند تميم، وبلغ غايته، ولم يبلغ الغاية بعد عند الحجازيين.

2.6 الزيادة:

1.2.6 زيادة (أن):

1.1.2.6 في خبر (كاد):

لا يقترن خبر كاد بأن على المشهور الشائع، غير أنّ ثمة استعمال تحوّل إلى زيادة (أن) في خبر كاد (وهو الفعل المضارع) حملاً لكاد على عسى⁽¹⁾. قال رؤبة:

(1) البخاري، صحيح البخاري 118/1، كتاب الإيمان 30، وروايته: أعيرته، بهمزة الاستفهام.

(2) البخاري، صحيح البخاري 444/3، كتاب الجنائز، حديث رقم 1218

(3) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 146، 147

(4) البقرة 6، انظر: النحاس، إعراب القرآن 134/1، أبو حيّان، البحر 48/1، والقراءة المشهورة بهمزتين.

(5) المنافقون 6، انظر: أبو حيّان، البحر 273/8، ابن جني، المحشّب 322/2

(6) انظر: عبداللطيف، الضرورة الشعرية 114، 395

(7) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 146

(8) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل 240/5، الأزهرّي، شرح التصريح 246/1

(9) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 107/1

قد كَادَ من طولِ البلى أن يَمْصَحَا⁽²⁾

وقال ذو الرمة:

وَجَدْتُ فَوَادِي كَادَ أَنْ يَسْتَحْفَهُ رَجِيعُ الْهَوَى مِنْ بَعْضِ مَا يَتَذَكَّرُ⁽³⁾
وَحُمِلَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ عَلَى الْضُرُورَةِ⁽⁴⁾، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ وَطَائِفَةً مَعَهُ ذَهَبُوا إِلَى
أَنَّهُ قَلِيلٌ وَلَيْسَ ضَرُورَةً، وَعَزَّزَ ابْنُ مَالِكٍ ذَلِكَ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ
عَلَى اقْتِرَانِ خَبَرِ كَادَ بِأَنَّ⁽⁵⁾.

2.1.2.6 في خبر (لعل):

كما هو الحال في كَادَ حُمِلَتْ (لعل) على عسى، واقتُرِنَ خبرها بِأَنَّ فِي بَعْضِ
الْإِسْتِعْمَالِ، وَحَمَلَهُ سَيَّبُوهُ عَلَى الْضُرُورَةِ، قَالَ: «وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا لَعَلِّي أَنْ
أَفْعَلَ، بِمَنْزِلَةِ عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ»⁽⁶⁾، قَالَ مَتَمُّ بْنُ نُوَيْرَةَ:
لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلَمَّ مُلَمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا⁽⁷⁾
وَذَهَبَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّ خَبَرَ لَعَلَّ يَقْتَرِنُ كَثِيرًا بِأَنَّ حَمَلًا لَهَا عَلَى عَسَى⁽⁸⁾.

3.1.2.6 في مواضع مختلفة:

تَزَادَ (أَنَّ) بَعْدَ (لَمَّا) التَّوْقِيتِيَّةِ، وَهُوَ مَوْضِعُ كَثُرَتْ زِيَادَتُهَا فِيهِ⁽⁹⁾، نَحْوُ ﴿وَلَمَّا أَنْ
جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ﴾⁽¹⁰⁾.
وَتَزَادَ بَيْنَ (لَوْ) وَفَعَلَ الْقَسَمِ، نَحْوُ:

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 160/3

(2) انظر: رؤية، ديوانه، ملحق ديوانه 172، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 160/3، وانظر أيضاً، ابن جني، الخصائص 100/1

(3) انظر: ذو الرمة، ديوانه 616، وروايته: هَمْ أَنْ يَسْتَحْفَهُ، وعليه لا شاهد في البيت، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب 349/9

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 12/3، البغدادي، الخزانة 349/9

(5) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 159

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 160/3

(7) انظر: المبرد، المقتضب 74/3، ديوان متَمِّم 119

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 288/1

(9) ابن هشام، مغني اللبيب 33/1

(10) العنكبوت 33

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ⁽¹⁾
 وذهب بعضهم إلى أنها هنا حرف لربط الجواب بالقسم، واستبعد ذلك ابن هشام،
 لأن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك⁽²⁾، وهو نظرٌ يؤيد كون المسألة
 من قبيل التحول.

وغرض زيادة (أن) التأكيد⁽³⁾، وقد جاء القرآن الكريم بالاستعمالين: بزيادة أن
 كما في الآية التي تقدمت، ومن دون زيادتها في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا
 سَيِّئًا بِهِمْ﴾⁽⁴⁾. من غير ما اختلاف في سياق الآيتين ولا معاهما، وهو ما قد يُستنتج
 منه أن القرآن جاء بالاستعمالين، كما جرى ذلك في أمثلة غير قليلة. وإذا كان الأمر
 أن القرآن سجل هذين الاستعمالين فإنه من أوضح دلائل التحول.

2.2.6 زيادة اللام:

تُزاد اللام في بعض التراكيب المستغنية عنها، كقوله:
 وَمَنْ يَكُ ذَا عَظَمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عَوْدَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ⁽⁵⁾
 وقد يُحمل على ذلك:
 مَرَوْا عَجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لِمَجْهُودٍ⁽⁶⁾
 وروى الأخفش عن العرب قولهم (... أن زيدا وجهه لحسن)⁽⁷⁾.
 ويبدو لي أن هذا من قبيل التحول إلى تقوية التركيب بهذه اللام، والذي سوَّغ هذا
 التحول هو دخول اللام في كثير من الحالات التركيبية للتأكيد، مثل لام الابتداء،
 واللام الداخلة في خبر المبتدأ، وفي خبر أن، ولكن، وغير ذلك.⁽⁸⁾

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 33/1، السيوطي، شرح شواهد المغني 109/1، والبيت للمسيب بن علس.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 33/1

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 34/1

(4) هود 77

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 215/1، السيوطي، شرح شواهد المغني 579/2، ونُسب لنصيب وليس في ديوانه.

(6) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 57، البغدادي، الخزانة 327/10، وهو غير منسوب.

(7) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 57

(8) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 228/1، 233

3.2.6 زيادة الضمير:

ثمة استعمالان يتعاوران عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل، أو المستتر، هما: استعمال يعطف عليه بإبراز الضمير منفصلاً، واستعمال آخر يعطف دون الفصل بالضمير. فمن الاستعمال الأول قوله تعالى ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا﴾⁽¹⁾. ومن الاستعمال الثاني قراءة ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ وَقَبِيلُهُ﴾⁽²⁾، وجعل منه الفراء قراءة الأعرج وجماعة ﴿يَجِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾⁽³⁾، برفع (والطير). وقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسَّقْنَ رَمَلًا⁽⁴⁾

وقول الراعي النميري:

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ⁽⁵⁾

وظاهر مذهب النحاة أنهم يعدّون العطف بزيادة الضمير هو الأصل؛ لأنه الأكثر شيوعاً⁽⁶⁾، ومن ثمّ حملوا عدم ذكر الضمير على الضرورة⁽⁷⁾. مع أنّه فاش في الشعر⁽⁸⁾.

وقد أجاز الكوفيّون هذا العطف في الاختيار⁽⁹⁾، وهو ما يؤيّد فصاحة هذا الاستعمال، وأنّه يزاحم الاستعمال الآخر، وشواهد قويّة لا يمكن التغاضي عنها، أو التقليل من شأنها. وصحّ ابن مالك جواز العطف نثراً ونظماً، فلا يراه ضرورة، واستند إلى طائفة من الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف⁽¹⁰⁾.

(1) المائدة 24

(2) الأعراف 27 (جاءت في معاني القرآن للفراء 304/1، ولم تُنسب لقارئ معين)

(3) سبأ 10، وانظر: الفراء، معاني القرآن 355/1، أبو حيّان، البحر 263/7

(4) من شواهد سيبويه 379/2، انظر: ديوان عمر 340

(5) انظر: النميري، الراعي، ديوانه 134، والرواية فيه: فلما التقت فرساننا ورجالهم البيت، وهو من شواهد سيبويه 380/2

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن 304/1

(7) انظر: ابن السراج، الأصول 119/2، ابن عصفور، ضرائر الشعر 181

(8) انظر: الأزهرّي، شرح التصريح 151/2

(9) انظر: الأنباري، الإنصاف 474/2

(10) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 172

وليس يتوفر دليل نقلي قوي يُستند عليه في تحديد اتجاه التحول، غير أن الأرجح، اعتماداً على الدليل العقلي، أن الأصل الاستعمالي كان من غير ضمير، ثم تحول الاستعمال إلى زيادة الضمير؛ لأن العطف من دون ضمير يبدو كأنه عطف اسم على فعل، لأن التاء صارت كأنها جزء من الفعل⁽¹⁾، فجيء بالضمير لإزالة هذا.

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن 304/1، ابن السراج، الأصول 119/2، 338، ابن عصفور، ضرائر الشعر 181، الأنباري، الإنصاف 477/2

الفصل السابع

المطابقة والتحوّل

1.7 في التذكير والتأنيث:

المطابقة في التذكير والتأنيث في العربيّة من المسائل الشائكة⁽¹⁾، إلّا أنّ النظر إليها في ضوء فكرة التحوّل يجعلني أضعها في ثلاثة اتجاهات، الأوّل: يمكن حمل المطابقة فيه وعدمها على التحوّل في الاستعمال، في ظلّ اختلاف المطابقة وعدمها على التراكيب ذاتها، اختلافاً تداولياً بين كثرة الاستعمال وقلّته.

والثاني: تسير المطابقة فيه في ركاب المعنى، فهو الذي يوجّهها، وهو ما سمّاه القدماء (الحمل على المعنى)، قال ابن جنّي فيه: «إنّه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه»⁽²⁾، وعقد له باباً في الخصائص، واصفاً إيّاه بأنّه: «غورٌ من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح»⁽³⁾، ممّا يدلّ على سعة انتشاره في العربيّة، ووصفه الزمخشريّ بأنّه باب من العربيّة جليل، وهو ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ⁽⁴⁾. فينصرف ذهن المتكلّم إلى المعنى دون اللفظ، فإن ذهب المعنى إلى مذكّر ذكرّت، وإن ذهب إلى مؤنّث أنثت⁽⁵⁾، من غير مراعاة اللفظ الذي يعود إليه التذكير أو التأنيث. كما قال القائل: فلانٌ لغوب، جاءتته كتابي فاحتقرها، ولمّا سُئل عن تأنيث الفعل مع الكتاب، وهو مذكّر، أجاب: أليس بصحيفة؟⁽⁶⁾، وجوابه يدلّ على أنّ المعنى الذي في ذهنه هو الصحيفة، فأنث الفعل عليها.

وقد ساق سيبويه بعض الشواهد وحملها على قولهم في بعض الكلام: ذهبَتْ بعضُ أصابعه، على استعماليه تذكيراً وتأنيثاً⁽⁷⁾، فمن ذكرّ الفعل حمله على معنى بعض، ومن أنث حمله على معنى (أصابعه)، وذهب إلى أنّ المضاف اكتسب التأنيث

(1) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي 112، عبداللطيف، الضرورة الشعرية 328

(2) ابن جنّي، المحسّب 52/1

(3) ابن جنّي، الخصائص 411/2

(4) انظر: الزمخشريّ، الكشاف 381/1

(5) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو 480/2 - 490

(6) انظر: ابن جنّي، الخصائص 416/2، ابن منظور، لسان العرب (لغب)، 742/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 51/1، ابن جنّي، الخصائص 415/2

من المضاف إليه، وهو تأويل لا يبتعد كثيراً عن اعتبار المعنى. وعليه فلا يُعدّ الحمل على المعنى من باب التحوّل، لأنّه ليس انتقالاً من استعمال إلى استعمال، ولكن كلٌّ جرى على حسب ما يريد ويقصد.

أمّا الاتجاه الثالث فهو الذي تعود المطابقة فيه وعدمها إلى مراعاة الكلمة المفردة، فَمَنْ كانت الكلمة في استعماله مذكّرة ذكر الفعل معها، وَمَنْ كانت عنده مؤنّثة أنث، ومن أمثلة ذلك تأنيث الحجاز لكلٍّ من: الصراط، والسبيل، والسوق، وغيرها، وتذكير تميم لها، وكذا الحال في أمثلة أخرى وقبائل أخرى⁽¹⁾، وعليه جاءت كلمة السبيل مذكّرة ومؤنّثة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ آلِ رُشْدٍ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾⁽²⁾، وقال عزّ وجلّ ﴿هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾⁽³⁾، وهذه مسألة تعود إلى التطوّر الدلالي في الكلمة المعجميّة ذاتها، إذ تُذكر عند أقوام، وتؤنّث عند آخرين.

ويُحمل عليه جمع الجنس الذي تردّد بين التذكير والتأنيث، نحو قوله تعالى ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾⁽⁴⁾، فأنث السحاب، وقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾⁽⁵⁾، فذكر، ونحوه من جمع الجنس كثير⁽⁶⁾. ومثل ذلك جمع التفسير؛ إذ ذهب إبراهيم السامرائيّ إلى أنّه حتى عصر النبوة لم يستقرّ على حال، وكان يراوح بين التذكير والتأنيث، ومن ثمّ فهو إلى استعمال اللهجات أقرب⁽⁷⁾. ويذهب عمايرة إلى أنّ سلوك جمع التفسير هذا لم يُعرَف إلّا في العربيّة من اللغات الساميّة⁽⁸⁾، وعليه فهو تحوّل عربيّ خالص. ومن ثمّ لا يُحمل ما جاء من هذا الباب

(1) انظر: الجندي، اللهجات العربيّة في التراث 628، 641

(2) الأعراف 146

(3) يوسف 108

(4) الرعد 12

(5) النور 43

(6) انظر: الصالح، صبحي، (1960م)، دراسات في فقه اللغة، دط، دمشق: مطبعة جامعة دمشق 88

(7) انظر: السامرائيّ، إبراهيم، فقه اللغة المقارن 97، 98

(8) عمايرة، إسماعيل، (2003م)، دراسات لغويّة مقارنة، ط1، عمّان: دار وائل 83

على أنه تحوّل تركيبّي استعماليّ، ولكنه تطورّ دلالي خاصّ بالكلمة المفردة، والتركيب تبع الدلالة في كلّ لغة من لغات الأقوام.

أمّا الاتجاه الأول، وهو بغية هذه الدراسة هنا، فمدار المسألة فيه على المطابقة تذكيراً وتأنيثاً أو عدمها بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر؛ إذ إنّ سمت الكلام العربيّ ومجراه المعهود المطابقة بين ما ذكرت.

وقد كانت المسألة أصعب من أن تروّضها قواعد النحاة، لأنها كما قدّمت جزءاً من مسألة شائكة، فإذا كان الاستعمال الذي استوت عليه القاعدة هو تأنيث الفعل مع الفاعل إن كان الفاعل حقيقيّ التأنيث، نحو: بانّت سعادُ، وجاءت هندُ، فقد شهد هذا الاستعمال تحوّلًا نحو التخفّف من تأنيث الفعل ركوناً إلى تأنيث الفاعل، قال سيبويه: «قال بعض العرب: قال فلانة... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنّث يكفيهم عن ذكرهم التاء»⁽¹⁾، وجاء عليه قوله تعالى ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ أَلْبَيْتٌ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾⁽³⁾، وقرأ أبيّ والحسن (فَمَنْ

جاءته)⁽⁴⁾، فالمطابقة وعدمها استعمالان كانا يتعاوران التركيب ذاته.

وقد زاحم الاستعمال المؤنّث (نعمت المرأة هندُ) استعمال مذكر، هو: نعم المرأة هندُ، ومنطق التطوّر يقود إلى هذا؛ لأنه في الغالب يتّجه نحو التخفيف والرشاقة.

وذكر سيبويه أنّ هذا التذكير لم يقف عند الفعل، ولكن تجاوزه إلى الوصف (المشتقات)، قال أبو ذؤيب الهذليّ:

بعيدُ الغُزاةِ فما إنْ يزال مُضْطَمراً طُرَتْاهُ طليحا⁽⁵⁾

وقال الفرزدق:

وكُنّا ورتناه على عهدِ تبّعٍ طويلاً سواريه شديداً دعائمه⁽⁶⁾

(1) سيبويه، الكتاب 38/2

(2) آل عمران 105

(3) البقرة 275

(4) انظر: النحاس، إعراب القرآن 294/1، الحليّ، الدرّ المصون 634/2

(5) انظر: الهذليّون، ديوان الهذليّين 135/1، مع اختلاف يسير في غير موضع الشاهد، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 44/2

(6) انظر: الفرزدق، ديوانه 389/2، وروايته: طوالاً سواريه، شدادا دعائمه، وعليه لا شاهد فيه، والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب 44/2

وذهب الفراء إلى أنه إذا قلّ العدد من المؤنث كان التذكير أحسن⁽¹⁾، نحو ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾⁽²⁾، وكذا في جمع القلّة للمذكر، نحو ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحَرُمَ﴾⁽³⁾، لكنّ التذكير جاء مع المؤنث السالم، وهو لا يدلّ على قلّة، نحو ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ﴾⁽⁴⁾. ممّا يدلّ على أنّه تحوّل استعماله في غير القيود التي حاول النحاة وضعها. ومن اللافت للنظر أنّ هذا الاستعمال، وهو عدم المطابقة بتذكير الفعل، ليس استعمالاً قليلاً أو محدوداً، بل إنّ شواهد كثيرة وممتدّة⁽⁵⁾، ولعلّ هذا ما دعا بعض الباحثين - زيادة على الدراسات المقارنة - إلى الذهاب إلى أنّ التأنيث بالعلامة طارئ في العربيّة كما هو في غير العربيّة من الساميّات⁽⁶⁾، ومن ثمّ فلزوم التاء لفعل المؤنث ليس لزوماً مطلقاً ولا مطرداً⁽⁷⁾.

والرأي السابق يؤيّد التحوّل الذي أرمي إليه، لكنّه يعكس وجهته؛ لأنّ مؤداه أنّ التحوّل في الاستعمال اتّجه من التذكير إلى التأنيث. وإن كان هذا الرأي من الوجهة العلميّة بمكان، إلّا أنّه يبدو لي أنّ الحالات التي أقف معها هنا هي حالات استقرّ فيها التأنيث ووصل غايته التي ارتسمت عند أصحاب الرأي السابق، ثم صدر الاستعمال إلى التخفّف من هذا التأنيث في الحالات التركيبيّة التي عرضتها. وذكر إبراهيم أنيس عند حديثه عن الألفاظ التي تُذكر وتؤنث دلاليّاً، أنّها اتّجهت من التأنيث إلى التذكير والتأنيث، ثم استقرّت على التذكير⁽⁸⁾. وهذا وإن كان خاصّاً بالألفاظ، لكنّه قد يشير إلى اتّجاه التحوّل في التراكيب، فهو اتّجاه واحد في التذكير والتأنيث دلاليّاً أو تركيبياً. ورأيه هذا يؤيّد ما أشرتُ إليه في الفقرة السابقة.

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن 124/2

(2) يوسف 30

(3) التوبة 5

(4) الممتحنة 12

(5) انظر: السامرائي، إبراهيم، (1985م)، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، عمّان: مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، السنة 9، عدد مزدوج 28، ص 142، وما بعدها، الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحويّ 309

(6) انظر: عمايرة، إسماعيل، دراسات لغويّة مقارنة 24، 32

(7) انظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربيّ نقد وبناء 155

(8) انظر: أنيس، من أسرار اللغة 161، 162

ومما يؤيد أن الأمر تحوّل أن بعض النحاة عزا حذف تاء التأنيث في مثل هذه المسألة إلى كثرة الاستعمال، فقد ذهب سيبويه وتبعه المبرّد إلى أن تذكير نَعَمْ وبئسَ في نحو (نعم المرأةُ هنْدٌ) يعود إلى كثرة الاستعمال، حتى صارا كالمثل⁽¹⁾. وهذا هو دأب التحوّل؛ إذ يتولّى الاستعمالُ التركيبَ حتى يوصله إلى حافة التحوّل فيتحوّل. وذكر الأنباري أن تذكير نعم وبئس واقع في لغة شطر العرب⁽²⁾، وعلى هذا فالتحوّل إلى التذكير في الفعل بدا واضحاً فيما كثر استعماله نحو: (نعم، وبئس)، ثمّ امتدّ إلى بعض الأفعال الأخرى؛ لأنّه في سائر الأفعال أقلّ، كما يبدو من قول الأنباري السابق.

وأشار إسماعيل عمايرة إلى أن هذا السلوك فريداً أيضاً في العربية، إذ لم يُعرف له نظير في اللغات السامية⁽³⁾، ممّا يقوّي فكرة التحوّل هنا، وأنّه تحوّل ليس ببعيدٍ عهده.

واستحسن سيبويه حذف التاء إن طال الكلام، نحو (حضر القاضي امرأة)، وعدّ الحذف في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير⁽⁴⁾. وقد يُلَمَح من هذا تدرّج في التحوّل، فالتحوّل مع الفصل وطول الكلام أجسر منه مع مباشرة الفعل الفاعل، وكذا الأمر في المؤنث المجازي مقابل المؤنث الحقيقي.

ومما سوّغ التحوّل بين التذكير والتأنيث مراعاة مجاورة الألفاظ في التركيب - فيما أرى - إذ قرأ بعضهم ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽⁵⁾، بنصب (فتنتهم)، فأنت (تكن) واسمها مذكّر، وهو المصدر المؤنث من (أن قالوا)، ويبدو أن مجاورة الفعل للمؤنث، وهو الخبر هنا سوّغت حملَه عليه.

ومثله قراءة ابن كثير وحمزة وغيرهم ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيِّتَةً﴾⁽⁶⁾، بالتاء ونصب (ميتة)، ووجهها أبو حيّان على أن اسم يكون مضمّر، يعود على قوله

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 179/2، المبرّد، المقطضب 144/2

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف 111/1

(3) انظر: عمايرة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة 83

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 38/2

(5) الأنعام 23، انظر: ابن مجاهد، السبعة 254، أبو حيّان، البحر 75/3، 202، والنصب قراءة نافع، وأبي عمرو، وغيرهم، والمشهورة: برفع فتنتهم.

(6) الأنعام 145، انظر: أبو حيّان، البحر 241/4، القيسي، الكشف 465/1

محرماً، وأنت لتأنيث الخبر⁽¹⁾. ويبدو أنه كثر في (كان) هذا الشأن فعقد الأنباري باباً للمذكر الذي يجعل اسم كان، ويجعل خبره مؤنثاً مقدماً عليه، نحو: كان رحمة المطر الذي أصابنا، وكانت رحمة⁽²⁾.

ويبدو أنه بناءً على هذا المسوّغ حسن عدم المطابقة بين الفعل وفاعله في حالة الفصل المشار إليها سابقاً، وذلك كقوله تعالى ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾⁽³⁾، إذ جوز الفراء تذكير الفعل في مثل هذا على أنّ الفاعل في مذهب المصدر، أي أنه مشتق من فعل⁽⁴⁾. ويبدو لي أنّ داعي الفصل أقوى.

وثمة مثال على التحول في التذكير والتأنيث تمتد جذوره إلى الأصول السامية، ويتمثل بصيغ: فعيل، ومفعال، وفعل وما شابهها، إذ أشار بعض الدارسين إلى أنّ التذكير فيها أصل سامي، وهو ليس تذكيراً بقدر ما كان تعميماً كما يسميه عمارة، ثم اتجهت إلى مرحلة التخصيص بالتأنيث مع المؤنث⁽⁵⁾.

2.7 المطابقة العددية:

1.2.7 لغة أكلوني البراغيث:

يشيع في المصنّفات النحويّة مصطلح (لغة أكلوني البراغيث)، إشارة إلى المطابقة العددية بين الفعل وفاعله التي ظهرت في بعض الاستعمالات إلى جانب الاستعمال السائد، وهو إفراد الفعل مع فاعله إن كان مثنى أو جمعاً. وسمّاها ابن مالك (لغة يتعاقبون فيكم)⁽⁶⁾ إشارة إلى ورودها في حديث نبوي صحيح.

وعلّل سيبويه إفراد الفعل باكتفاء العرب بما أظهروا من إشارة للعدد في صيغة الفاعل⁽⁷⁾، ويستفاد من كلامه أنّ المطابقة هي الأصل الاستعمالي، ثم تحول

(1) انظر: أبو حيان، البحر 241/4

(2) انظر: الأنباري، المذكر والمؤنث 607

(3) البقرة 212

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن 125/1

(5) انظر: عمارة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة 31، 32، السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء 147، 149

(6) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 247، السيوطي، همع الهوامع 257/2

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 37/2

الاستعمال إلى أفراد الفعل، تخففاً من الإشارتين العدديتين إلى إشارة واحدة، تكمن في صيغة الفاعل، وهو ما يتفق مع الدراسات التاريخية المقارنة الحديثة⁽¹⁾ التي انتهت إلى النتيجة ذاتها كما سيأتي.

كما أن سيبويه يذهب إلى أن الضمائر التي تتصل بالفعل في حال المطابقة ما هي إلا علامات على تنثية الفاعل أو جمعه، وحملها في ذلك على تاء التانيث من حيث هي علامة على تانيث الفاعل⁽²⁾. ومن شواهد هذه اللغة، قول الفرزدق:

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقارب⁽³⁾

ومن شواهدا أيضاً قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشترائني النخي — ل أهلي فكلهم ألوم⁽⁴⁾

وحين وقف سيبويه عند قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁵⁾، تجاوز ما كان قد بدأ به، وحمل الآية على البدل، قال: «فكأنه قال: انطلقوا، ففيل من؟ فقال: بنو فلان»⁽⁶⁾، أي أن إعراب (الذين ظلموا) بدل من ضمير الجماعة في (أسروا).

ويبدو من الواضح أن سيبويه إنما ذهب هذا المذهب تنزيهاً للذكر الحكيم من أن يحمله على لغة غير فصيحة - كما يراها - نظراً إلى قلنتها، والنظرة إلى الفصاحة من هذا المنظور طالما ارتكس النحاة فيها، وخرجوا إلى ما لا يستقيم من التأويل. والحق المحصص أن هذه اللغة استعمال فصيح، في بيئات لغوية فصيحة، وقلنتها إشارة إلى حركة التحول التي أصابتها دون أن تخرجها من دائرة الفصاحة، وجاء الكتاب المحكم في بعض آياته على هذه اللغة، كما هو الحال في آيات كثيرة جاء القرآن فيها على مختلف استعمالات العرب.

(1) انظر: عميرة، إسماعيل، (1992م)، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط2، عمان: دار حنين. 72، دراسات لغوية مقارنة 84

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 40/2

(3) انظر: الفرزدق، ديوانه 82/1، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 40/2

(4) انظر: ابن أبي الصلت، أمية، (1934م)، ديوانه، جمعه: بشير يموت، ط1، بيروت، ص 48، الفراء، معاني القرآن 316/1

(5) الأنبياء 3

(6) سيبويه، الكتاب 40/2

واستناداً إلى موقفهم السابق من اللغات القليلة استحسن الخليل أن يُقال: مررتُ
برجلٍ قرشيّانِ أبواه، على أن يُقال: قرشيّينِ أبواه⁽¹⁾، لأنّ القول الثاني هو لغة من
يقول: أكلوني البراغيث.

وقد ذهب النحويّون طرائقٍ قدداً في توجيه إعراب هذه اللغة؛ لأنّهم انطلقوا من
أنّ ما عدّه سيبويه علامات إنّه هو إلّا ضمائر، ومن ثم لا يجوز إسناد الفعل إلى
فاعلين: الضمير، والظاهر في أنّ معاً⁽²⁾. فقالوا الأوّل ضمير وما بعده بدل، وقالوا:
المتأخّر مبتدأ، والجملة السابقة خبر. وصحّح السيوطيّ مذهب مَنْ قال إنّها علامات؛
لأنّها لغة عزيّة لطيّ وأزد شنوءة⁽³⁾.

ومن شواهد هذه اللغة أيضاً قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾⁽⁴⁾، وتأولها
الفراء على أوجه، أحدها أنّه حملها على اللغة المذكورة⁽⁵⁾. وشواهد هذه اللغة لا سيّما
الشعرية كثيرة جداً، وأوسع من أن يُحاط بها في هذا المقام⁽⁶⁾.
وذكر ابن مالك طائفة من شواهدا في الحديث الشريف⁽⁷⁾، منها قوله @:
(يتعاقبون فيكم ملائكة)⁽⁸⁾، وقوله @ (كنّ نساء المؤمنات)⁽⁹⁾

والمحدثون يميلون إلى أنّ هذه اللغة من باب الشواهد التاريخية على حقبة من
حقب اللغة السابقة، حينما كانت المطابقة العددية بين الفعل والفاعل هي السائدة، ثمّ
حدث تطوّر بإفراد الفعل وكسر قيد المطابقة تخفّفاً⁽¹⁰⁾، وهو وجه التحوّل الذي أراه
فيها.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 41/2، 42

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 257/2

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 257/2، عبدالنوّاب، رمضان، (1984م)، من امتداد اللهجات العربيّة القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، بغداد:

مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 35، جزء 1، ص 182، 183

(4) المائدة 71

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن 315/1

(6) انظر: عبدالنوّاب، من امتداد اللهجات العربيّة القديمة في بعض اللهجات المعاصرة 184، وما بعدها.

(7) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح 247

(8) البخاري، صحيح البخاري 221/2، كتاب مواقيت الصلاة، حديث رقم 548

(9) البخاري، صحيح البخاري 247/2، كتاب مواقيت الصلاة، رقم 571

(10) انظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 214، رمضان عبدالنوّاب، بحوث ومقالات 67، عمايرة، إسماعيل، المستشرقون
والمناهج اللغوية 32، عبدالغفار حامد هلال، اللهجات العربيّة نشأة وتطوّر 335، الدالي، محمّد، (1993م)، لغة أكلوني البراغيث، دمشق:

مجلة مجمع اللغة العربيّة، المجلد 68، جزء 3، ص 400

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ المطابقة لها أثر كبير في لغات اليمن وأثر نادر في سائر لغات العرب⁽¹⁾. وعدّها علي أبو المكارم من قبيل اللهجة القبليّة التي لم تأخذ بها الفصحى⁽²⁾، كما لو أنّ هذه اللهجات التي يشير إليها مستقلة استقلالاً تامّاً عن الفصحى، والفصحى تنتقي وتختار منها ما يروقها. ووصفها (رابين) بعبارة علميّة دقيقة حين قال: «من المحتمل أن تكون لهجة ضبّة⁽³⁾ احتفظت بظاهرة التطابق هذه»⁽⁴⁾. وقد تجاوز خليل عمايرة تأويلات القدامى حين نظر إلى هذه اللغة بعين النظرية التحويليّة الحديثة، وخلص إلى أن الظاهر توكيد للضمير فيها⁽⁵⁾. وترسم الأقطش خطى تطوّر هذه اللغة ثمّ خلص إلى أنّ اللغة النموذجيّة الفصحى ارتقت إلى مرحلة المطابقة الكاملة في العدد والجنس⁽⁶⁾، وهذا مخالف للواقع اللغويّ ولم يقل به أحد.

2.2.7 وضع المفرد موضع الجمع:

ثمّة اتجاه استعماليّ تخلّى عن المطابقة العدديّة التامة فيما بين الكلم في التركيب، من حيث وضع المفرد في موضع الجمع على غير ما يقتضيه المعنى والسياق، ويبدو لي أنّه تحوّل قد يكون التخفيف أحد مسوّغاته، وقد حملته سيبويه على الضرورة في مثل قول الشاعر:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ⁽⁷⁾

(1) انظر: مصطفى، إحياء النحو 60

(2) انظر: أبو المكارم، علي، (1986م)، الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ، ط1، القاهرة 197

(3) من القبائل التي تُسببت إليها لغة أكلوني البراغيث

(4) رابين (تسيم)، اللهجات العربيّة القديمة 317

(5) انظر: عمايرة، خليل، (1989م)، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ط1، عمّان: دار البشير، 39-42

(6) انظر: الأقطش، عبد الحميد، (1995م)، الإسناد في لغة أكلوني البراغيث: تحليل بنيوي ومقاربة في المراحل الزمنية للإسناد الفعلّي، إربد: مجلة أبحاث

اليرموك- سلسلة الآداب واللغويات، المجلد 13، عدد 2، ص 403

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 210/1، وانظر: البغداديّ، الخزانة 559/7، ولم يُنسب إلى قائل معيّن.

أفرد البطن وهي في موضع جمع، وحمل عليه قوله تعالى ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾⁽¹⁾، قال: «وإن شئت قلت: أنفساً»⁽²⁾، ومن ذلك الأعداد: ثلاثمائة وأخواته، إذ الأصل فيها (وقد ورد في بعض الشواهد) ثلاث مئتين أو ثلاث مئات؛ لأنّ المعدود مع الثلاثة إلى العشرة مفردة يكون جمعاً، غير أنّ الذي شاع فيها هو إفراد المعدود معها في موضع الجمع، فقالوا: ثلاثمائة إلى تسعمائة⁽³⁾.

وقد سُمِعَ عن العرب (ديناركم مختلفة)⁽⁴⁾، وقال علقمة بن عبدة:

بها جِيفُ الْحَسْرِ فَأَمَّا عَظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ⁽⁵⁾

أي جلودها. وذهب الفراء إلى أنّ وضع الواحد موضع الجمع غير مختصّ بالشعر، بل هو جائز في السعة، وأيدته طائفة من النحاة، منهم ابن جني والزمخشري⁽⁶⁾.

وقد شاع هذا الاستعمال في القراءات القرآنية من خلال قراءة الآية على صورتين: المطابقة العددية وعدمها، فمن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾⁽⁷⁾، إذ ورد فيها قراءة (مُطَهَّرَات)⁽⁸⁾، قال الزمخشري: «وهما لغتان فصيحتان، يقال: النساءُ فعلنَ، وهُنَّ فاعلات، وهي فاعلةٌ، ومنه بيت الحماسة:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَقَنَّتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقَدُورِ فَمَلَّتْ⁽⁹⁾»

وفي قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾⁽¹⁰⁾ قرئ (ذريتنا، وذريّاتنا)⁽¹¹⁾ وقرئ (قُرّة، وقرّات)⁽¹²⁾،

(1) النساء 4

(2) سيبويه، الكتاب 210/1

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 209/1، ابن يعيش، شرح المفصل 21/6

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 171/1

(5) انظر: الضبي، المفضليات 394، البغدادي، خزانة الأدب 559/7

(6) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 152/1، البغدادي، خزانة الأدب 561/7، إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية 278

(7) البقرة 25

(8) انظر: أبو حيّان، البحر 117/1، وهي قراءة زيد بن عليّ

(9) انظر: الزمخشري، الكشاف 262/1، المرزوقي، شرح الحماسة 550، والبيت لسمي بن ربيعة (شاعر جاهلي)

(10) الفرقان 74

(11) انظر: أبو حيّان، البحر 517/6، ابن الجزري، النشر 335/2، قرأ بالإفراد أبو عمرو، وحزمة، والكسائي، وغيرهم

(12) انظر: أبو حيّان، البحر 517/6، الفراء، معاني القرآن 274/2، قرأ بالجمع: أبو الدرداء، وابن مسعود، وهي مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم

وإماماً أراد أئمة فاكتمى بالواحد لدلالاته على الجنس.⁽¹⁾ والقراءات على ما يشبه ذلك كثيرة جداً.

3.2.7 وضع الجمع موضع الاثنين:

تتجلى هذه المسألة في إضافة المثنى إلى المثنى، إذ استعملته العرب على لغات ثلاث⁽²⁾: الأولى جمع المضاف مع تنثية المضاف إليه، نحو، حَيَّا الله وجوهكما، وهذه هي اللغة العالية، وبها ورد القرآن في قوله تعالى ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾⁽³⁾، وقوله تعالى ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾⁽⁴⁾، وعلى هذه اللغة جاء قوله @ (إِزْرَةُ المؤمنِ إلى أنصاف ساقيه)⁽⁵⁾، وكذا: (مرَّ النبيُّ @ بحائط ... فسمع صوت إنسانين يُعَذِّبان في قبورهما)⁽⁶⁾.

والثانية: تنثية كلٍّ من المضاف والمضاف إليه، نحو: ضربتُ رأسي الرجلين، ومنها قول أبي ذؤيب الهذلي:

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ كنوافذِ العُبطِ التي لا تُرَقَعُ⁽⁷⁾

الثالثة: وهي دون الأولى والثانية: إفراد المضاف، نحو: ضربتُ رأس الرجلين. وقد عدَّ السامرائي هذا الاستعمال من الابتعاد عن الثقل المتمثل بإضافة مثنى إلى مثنى⁽⁸⁾. ووضع الجمع موضع المثنى عند إضافة مثنى إلى مثنى هو المختار، وهو الأكثر.⁽⁹⁾ وذكر العيني عند الشاهد:

كلاهما حين جدَّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي⁽¹⁰⁾

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 102/3

(2) انظر: إسماعيل، عبدالرحمن، (1984م)، مظاهر اختلاف لغات العرب، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، جزء 25، ص 185

(3) التحريم 4

(4) الأعراف 23

(5) البخاري، صحيح البخاري 381/15، رقم 7273

(6) البخاري، صحيح البخاري 423/1، كتاب الوضوء حديث رقم 216

(7) انظر: الهذليون، ديوان الهذليين 20/1

(8) انظر: السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر 217

(9) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 156/1، 158

(10) انظر: ابن جني، الخصائص 314/3، الشنقيطي، الدرر اللوامع 122/1، والبيت منسوب للفرزدق وليس في ديوانه.

أنّه جاء بالمتنّى على الأصل⁽¹⁾، ولم يأت بالجمع. وقوله الأصل هنا هو الأصل القياسي كما يبدو؛ لأنّهم ذكروا أنّ صيغة التنثية مستحدثة بالنسبة لصيغة الجمع، وأنّ المفرد والجمع أقدم من التنثية استعمالاً⁽²⁾.

وذهب بعضهم إلى أنّ أصل الوضع في العربيّة هو أن يشترك المتنّى والجمع بصيغة واحدة كما تنبّه الإمام الجويني إلى هذا الأصل⁽³⁾، ولعلّه صادر عن قول الخليل: «التنثية جمع»⁽⁴⁾، وإن صحّ هذا فإنّه يفيد بأنّ استعمال التنثية الذي مرّ إنّما هو تحوّل عن الجمع الذي هو الأصل الاستعمالي، ولكنّه تحوّل كان في بدايته كما يُستفاد من إشارة النحاة إلى قلّته، وقد يكون جزءاً من اتجاه استعمالي يسعى نحو الدقة في التعبير بالمطابقة العددية.

ولم تقتصر هذه المسألة على إضافة المتنّى إلى المتنّى كما قدّمت بل ظهرت في مواضع أخرى، نحو قوله تعالى ﴿هَٰذَا خَصَمَانِ احْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾⁽⁵⁾، وقرأ ابن أبي عبله، وابن مسعود (اختصما)⁽⁶⁾، فقراءة الجمع راعت معنى أنّ كلّ خصم أفراد، ولم تلتفت للمطابقة، في حين أنّ القراءة الأخرى راعت المطابقة اللفظية، فهما استعمالان، ويبدو - كما تقدّم - أنّ الثاني منهما متحوّل عن الأوّل. والاكتفاء بتعليل ذلك بالحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى ليس بمغنٍ عن فكرة التحوّل فيهما؛ لأنّ الحمل المذكور لا يأتي عشوائياً، وإنّما يوجّهه الاستعمال.

وقد خلص إبراهيم السامرائي ممّا تقدّم، وما يشبهه من شواهد كثيرة إلى أنّ العربيّة القديمة حتى زمن القرآن، وما بعد ذلك بقليل، لم تكن تراعي المتنّى، وذلك من جهة أنّه داخل في حيّز الجمع، غير أنّ العربيّة الفصيحة فيما بعد كانت أشدّ مراعاة له.⁽⁷⁾

(1) انظر: العيني، المقاصد النحويّة 96/1

(2) وأنظر: سلمان، عدنان محمد، ظاهرة التنثية في اللغة العربيّة، 393

(3) انظر: السيوطي، المزهري 46/1، وأنظر: سلمان، عدنان محمد، ظاهرة التنثية في اللغة العربيّة، 394

(4) سيبويه، الكتاب 622/3

(5) الحج 19

(6) انظر: أبو حيان، البحر 360/6

(7) انظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن 83

ومما هو في هذا السياق أن بعض الاستعمال جنح إلى الإخبار عن المثني أو وصفه بفعل مفرد ضميرُهُ، كقوله:

وكان في العَيْنَيْنِ حبُّ قرْنفلٍ أو سُبُلًا كُحِلَتْ به فأنهَلَتْ⁽¹⁾
فلم يُثنِ الفعل (كُحِلَتْ)، وقال امرؤ القيس:
لَمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بها العَيْنَانِ تَتَهَلُّ⁽²⁾

ويبدو لي أن المثني هنا محمول على الجمع؛ لذلك أفرد الفعل، لا سيما وأن جمع المثني دارج في استعمالهم، كقولهم: (غليظ الحواجب، والوجنات، والمرافق، وعظيمة الأوراك)⁽³⁾، إذ وضع الجمع موضع المثني.

وذهب ابن الشجري إلى أنه إذا كان الاثنان لا يكاد أحدهما ينفرد من الآخر، مثل العَيْنَيْنِ واليدين، فإن تقدّم مثناه جاز أن تُثَنِّي معه أو تُفَرِّد، والتنثية حق الكلام، والإفراد أخف وأكثُر استعمالاً⁽⁴⁾.

ويبدو لي أن الأفراد الذي ذكره، إنما هو من حمل المثني على الجمع، والإخبار عنه بالفعل المفرد بعد ذلك، ولعل ذلك يتضح بمسألة الإخبار عن (كلا)؛ إذ أجاز النحاة الإخبار عنها بالمفرد باعتبار لفظها، وبالمثني باعتبار معناها، قال تعالى ﴿كَلَّمَا آلَ جَنْتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْهَأَ﴾⁽⁵⁾، وقال الشاعر:

كلا أخوينا ذو رجالٍ كأنهم أسود الشرى من كلٍّ أغلبَ ضيغم⁽⁶⁾
وذكر الأنباري أن الحمل في (كلا، وكلتا) على اللفظ أكثر⁽⁷⁾، أي أن أفراد الخبر معهما أكثر من تنثيته، وهو - كما أراه - من حملها على الجمع، وليس اعتباراً للفظها كما ذهبوا؛ لأن لفظها ومعناها مثنيان، كما هو مذهب الكوفيين، لا كما ذهب

(1) انظر: المرزوقي، شرح الحماسة 547، والبيت غير منسوب، وانظر: البغدادى، خزانة الأدب 553/7، 555

(2) انظر: الكندي، امرؤ القيس، ملحقات ديوانه 772، السيوطي، همع الهوامع 171/1

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 171/1

(4) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 181/1، 182

(5) الكهف 33

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف 442/2، وهو غير منسوب.

(7) انظر: الأنباري، الإنصاف 448/2، ابن هشام، مغني اللبيب 204/1، أبو حيان، ارتشاف الضرب 1814

البصريّون من أنّ لفظها مفرد مقصور، مثل: عصا، ورحى، وألفه منقلبة عن واو⁽¹⁾، فهذا صنعة وقياس أكثر منه احتكام إلى اللغة واستعمالها. وحُجَّتُهُم بأنّ الضمير يعود إليها مفرداً⁽²⁾ تتقضاها كثير من الشواهد التي مرّ بعضها في هذه المسألة، إذ عاد الضمير مفرداً إلى مثني صريح غير (كلا)، ممّا يعني أنّ أفراد الضمير في عوده عليها ليس اعتباراً للفظها كما زعموا وإنّما هو جزء من اتجاه يعامل المثني معاملة الجمع، فيفرد الفعل معه.

(1) انظر: الأنباري، الإنصاف 439/2

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف 441/2

الفصل الثامن

الإضافة والتحوّل

الإضافة في العربيّة من أكثر الأبواب شيوعاً في الكلام، وأسيرها على الألسن، وأشكالها كثيرة في الكلام العربي⁽¹⁾، ومدار التحوّل فيها على توجّه الاستعمال إلى إضافة الأسماء بأدنى ملابس، تخلصاً من ثقل التنوين وما شابهه، وقد تمثّلت ببعض المسائل الآتية:

1.8 إضافة اسم الفاعل:

لاسم الفاعل العامل عمل فعله ثلاثة استعمالات، هي:

1- أن يكون عاملاً فيما بعده، وذلك إذا كان منوئاً دالاً على الحال أو الاستقبال.

2- أن يكون عاملاً فيما بعده دون أن يكون منوئاً.

3- أن يكون مضافاً لما بعده إضافة لفظيّة غير محضة.

وما هذه الحالات الثلاث إلّا تدرّجات استعماليّة من تنوين اسم الفاعل إلى

إضافته، مروراً بحذف التنوين دون إضافة؛ لأنها تعاقبت على التراكيب ذاتها.

ويكاد النحاة يجمعون على أنّ مثل هذه الإضافة إنّما هي إثارة للتخفيف المتمثّل

بإسقاط التنوين أو النون، وتعليق الاسمين بقرن الإضافة، ومما يؤيّد ذلك أنّهم عدّوا

الإضافة في مثل ذلك إضافة لفظيّة، أو غير محضة.⁽²⁾

قال سيبويه: «وقال الخليل: هو كائنٌ أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ

أخاك»⁽³⁾، وقال الفرزدق:

أتاني على الفعساء عادلٌ وطبّه برجلٍ لئيمٍ واستِ عبدٍ تعادله⁽⁴⁾

بإضافة (عادل) إلى (وطبه)، يريد: عادلاً وطبّه، وقال الزبرقان بن بدر:

(1) انظر: مصطفى، إحياء النحو 75

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن 312/1، الزمخشري، الكشاف 14/3، ابن يعيش، شرح المفصل 119/2، الأزهرّي، شرح التصريح 28/2،

الشاطبي، المقاصد الشافية 34/4

(3) سيبويه، الكتاب 166/1

(4) انظر: الفرزدق، ديوانه 727 (طبعة دار صادر)، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 167/1

مُسْتَحْقَبِي حَلَقِ الْمَازِيَّ يَحْفَظُهُ بِالْمَشْرِفِيَّ وَغَابُ فَوْقَهُ حَصْدُ⁽¹⁾

بإضافة (مستحقبي) إلى حلق، وعليه قول الشاعر:

تراها من يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ⁽²⁾

بإضافة (مخالط) إلى درّة. واستدلّ سيبويه على أنّ الإضافة على معنى التثوين، أي أنّها إضافة لفظيّة للتخفيف، ببعض الشواهد التي جاء فيها المتضايغان في موقع النكرة، فلو كانت الإضافة محضة لأفادت تعريفاً أو تخصيصاً، ومن ثمّ لا تقع موقع النكرة، ومن شواهد ذلك قوله تعالى ﴿هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةِ﴾⁽³⁾، وقول النابغة:

أَحْكَمَ كَحْكَمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ⁽⁴⁾

إذ نعت (حمام) النكرة بقوله (وارد الثمد)، وقول المرّار الأسدي:

سَلِّ الْهَمُومَ بِكُلِّ مَعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ⁽⁵⁾

بإضافة (معطي) إلى (رأسه)، (وكلّ) هنا لا تُضاف إلّا إلى نكرة، قال سيبويه: «والأصل التثوين؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة»⁽⁶⁾.

والنحاة على أنّ وجه الكلام أن يعمل اسم الفاعل إن أفاد الحال أو الاستقبال، ولكنّ الاستعمال اتّجه نحو الإضافة تخفيفاً.⁽⁷⁾

ومما يدلّ على أنّ الإضافة والإعمال في مثل هذا من تدرّجات الاستعمال أنّه تعاقبت قراءات قرآنية كثيرة على اسم الفاعل إعمالاً وإضافةً، نحو: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾⁽⁸⁾، وهي في قراءة ابن مسعود⁽⁹⁾ ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، ومنه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ

(1) انظر: ابن بدر، الزبرقان، (1984م)، شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم، تحقيق: سعود محمود عبد الجابر، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 38.

على اختلاف في غير موضع الشاهد. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 167/1، السيرافي، شرح أبيات سيبويه 313/1

(2) انظر: الأسدي، بشر بن أبي خازم، ديوانه ص 75، الضبي، المفضليات 343، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 167/1 ونسبه للسلكة

(3) المائدة 95

(4) من شواهد سيبويه، الكتاب 168/1، وانظر ديوان النابغة 23

(5) من شواهد سيبويه، الكتاب 168/1، وانظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه 102/1، ابن منظور، لسان العرب 138/6 (عردس)

(6) سيبويه، الكتاب 168/1

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 182/1، الفراء، معاني القرآن 202/2

(8) الحج 35

(9) انظر: الفراء، معاني القرآن 225/2، الزمخشري، الكشاف 14/3

ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴿١﴾، وقرأ اليزيدي وجماعة (ذائقة الموت) ⁽²⁾، وكذا قوله تعالى ﴿رَبَّنَا
إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ﴾ ⁽³⁾، إذ قرئ على الأصل (جامع الناس) ⁽⁴⁾، وقوله تعالى ﴿وَأَنَّ اللَّهَ
مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ ⁽⁵⁾، قرئ على الإضافة كما في المصحف، وعلى الأصل الذي
هو التتوين والإعمال ⁽⁶⁾.

وقد أشار سيبويه إلى الحالة الثانية التي ذكرتها في صدر هذا المبحث، وهي
طرح التتوين أو النون مع إعمال اسم الفاعل، نحو قول عمرو بن امرئ القيس
الخرجي:

الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ ⁽⁷⁾

بنصب (عورة) قال سيبويه: «لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون،
ولكن حذفوها ... حيث طال الكلام» ⁽⁸⁾، ومنه قول الفرزدق:

أُسَيْدٌ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا مِنْ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدَ الْقِمَامِ ⁽⁹⁾

ويحمل على ذلك قراءة عمارة بن عقيل ﴿وَلَا أَلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ ⁽¹⁰⁾، وقراءة ﴿كُلُّ
نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ⁽¹¹⁾، وقراءة ابن أبي اسحق، والحسن ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ ⁽¹²⁾.

وهي كما يبدو لي مرحلة توسّطت مرحلتي الإعمال بالتتوين والإضافة، فكان
الاستعمال تخفّف أولاً من التتوين أو النون، ثم ما لبثت الحال أن تهيأت للإضافة.

(1) آل عمران 185، الأنبياء 35، العنكبوت 57

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 485/1، أبو حيان، البحر 133/3

(3) آل عمران 9

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف 485/1، الحلبي، الدر المصون 34/3، وهي قراءة أبي حاتم، ومسلم، والحسن

(5) الأتفال 18

(6) انظر: الزمخشري، الكشاف 150/2، القيسي، الكشف 490/1، وهي قراءة ابن عامر، وحمة، والكسائي، وغيرهم

(7) من شواهد سيبويه، الكتاب 186/1، سبق تخريجه 158

(8) سيبويه، الكتاب 186/1

(9) انظر: الفرزدق، ديوانه 835 (طبعة صادر)، والبيت يُروى بإضافة (قرد) ونصبها. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب 185/1

(10) يس 40، وانظر: أبو حيان، البحر 338/7، ابن جني، المحشّب 82/2، والمشهورة بالإضافة.

(11) آل عمران 185، الأنبياء 35، العنكبوت 57، وانظر: الزمخشري، الكشاف 485/1، انظر: أبو حيان، البحر 133/3 وهي قراءة الأعمش، والمطوعي

(12) الحج 35 وانظر: الفراء، معاني القرآن 225/2، انظر: أبو حيان، البحر 369/6، والمشهورة بالإضافة.

وقد رجّح النحاة أن الأولى هو إعمال اسم الفاعل وإظهار التنوين، من باب أنه الأصل قياساً واستعمالاً⁽¹⁾، وخالف أبو حيّان في هذا، ذاهباً إلى أن الإضافة هي الأصل؛ لأنها أصل في الأسماء⁽²⁾.

واختار السيوطي حالة الجرّ من هذه الجهة، ونقل أن الكسائي لم يفاضل بينهما وعدّهما (الإعمال مع التنوين والإضافة) سواء⁽³⁾.

وما تقدّم من ترجيح النحاة، وما تبعه، إنّما هو نظرٌ قياسيٌ محض بعيداً عما سار عليه الاستعمال، وهو أمر واضح جدّاً في قول أبي حيّان السابق.

وما سار عليه الاستعمال، وأيّده كثير من النحاة هو أن الإعمال والتنوين هو الأصل استعمالاً، ثمّ صيرَ إلى حذف التنوين أو النون، والتحوّل إلى الإضافة، وذهب الفراء إلى أن العرب أكثر ما تختار التنوين والنصب في المستقبل⁽⁴⁾، وقال مكّي: « وترك التنوين أخفُّ وأكثر في القرآن والكلام، وإثباته هو الأصل »⁽⁵⁾، ويبدو لي أن شيوع الاستعمالين هو ما يوفّق بين قوليّ الفراء ومكّي السابقين.

وعلى الرغم من قول مكّي السابق، إلّا أنه عند الاختيار تمسّك بما تمسّك به النحاة من قياس، فاختر قراءة الآية ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُهِمٌّ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾⁽⁶⁾، بالتنوين، ونصب (كيد)؛ لأنّ الأكثر عليه ولأنّه الأصل⁽⁷⁾، كما يقول.

وأنكر فاضل السامرائي أن تكون الإضافة في اسم الفاعل إن أفاد الحال أو الاستقبال للتخفيف⁽⁸⁾، ولكنها لغرض يختلف عن الإعمال كما يقول، إذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل مطلقاً، في حين أنّنا نرى الاستعمالين جاريين، كما تقدّم في شواهد هذا المبحث، وجواب هذا الإشكال يكمن في فكرة التحوّل؛ إذ إنّ

(1) انظر: القيسي، الكشف 490/1، سليمان، فكري محمّد، (2005م)، اسم الفاعل دراسة نظريّة تطبيقية في البنية الصرفيّة والاستعمال النحوي، مجلة

علوم اللغة، المجلد الثامن، العدد الرابع، ص 272

(2) انظر: أبو حيّان، البحر 424/8

(3) انظر: السيوطي، مع الهوامع 83/5

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن 202/2

(5) انظر: القيسي، الكشف 490/1

(6) الأنفال 18، وانظر: ابن مجاهد، السبعة 304، أبو حيّان، البحر 478/4، وهي قراءة ابن عامر، وحمة، والكسائي، وغيرهم

(7) انظر: القيسي، الكشف 490/1

(8) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو 126/3

التحوّل نحو التخفيف لا يأتي فجأةً، ولا دفعة واحدة؛ لأنّه مرهون بكثرة الاستعمال من جهة، وعلى حسب جريه في البيئات الاستعماليّة من جهة ثانية، وليس حتماً أن يشمل كلّ البيئات.

ثم خلاص إلى ما يريد، وهو أنّ الإعمال نصٌّ في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصّاً في ذلك، فهي تحتلّ المضىّ والحال والاستقبال والاستمرار⁽¹⁾. ولكنّ ما هو قوله عن الآيات التي جاءت بالإعمال والإضافة، مثل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽²⁾ كما تقدّم، هل هي مرّة نصٌّ في الاستقبال، ومرّة تحتمله؟

وأدلى محمد حسن عوّاد دلوّه في المسألة، ذاهباً مذهب أبي حيّان المتقدّم، وهو أنّ الإضافة في اسم الفاعل إن أُريدَ به الحال أو الاستقبال أصلٌ لا فرع، ومن ثمّ فالتنوين غير مُقدّر في الإضافة اللفظيّة⁽³⁾، مستظهراً بالقراءات التي قرئ فيها بالوجهين - التنوين والإضافة كما مرّ -، ذاهباً إلى أنّه لا يصحّ أن تكون القراءة أصلاً للقراءة الثانية، والوجه أن يُقال: كلّ منهما أصلٌ قائم برأسه⁽⁴⁾، وهو قول يخالف تماماً ما أراه في المسألة من تحوّل.

أمّا استناده على أنّ الإضافة هي الأصل فهو استناد على القياس - كما تقدّم - وليس على الاستعمال، وإنكاره أن تكون إحدى القراءتين أصلاً للأخرى، وأنّ كلاّ منهما أصلٌ قائم برأسه حكمٌ لا دليل عليه؛ لأنّ التركيب الواحد إن توارد عليه استعمالان دون تغيير في المعنى، فحمّله على التحوّل أو الأصالة والفرعيّة (الاستعماليّة) أقرب بكثير من حمّله على استقلالهما، وقد استند سيبويه على المعنى في ذلك إذ قال: «واعلم أنّ العرب يستخفّون، فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء»⁽⁵⁾، وقال أيضاً: «وليس يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مُستخفاً شيئاً من

(1) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو 126/3

(2) آل عمران 185، الأنبياء 35، العنكبوت 57

(3) انظر: العبادي، رسالة في اسم الفاعل، ص41

(4) انظر: العبادي، رسالة في اسم الفاعل 41

(5) سيبويه، الكتاب 165/1

المعنى»⁽¹⁾، فلا فرق في المعنى بين الشواهد التي تقدّمت إعمالاً وإضافةً، وهو ما يُقوّي أنّ الصلة بينهما صلة تحوّل على مستوى الشكل واللفظ.

يُزاد على ذلك أنّ جمهور النحاة على أنّ التنوين والإعمال أصلٌ استعماليّ للإضافة، كما مرّ.

وتوثيقاً منه لرأيه في عدم أصالة التنوين ساق قوله تعالى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽²⁾، مُستدلاًّ به على أنّ الإضافة فيه ليست على تقدير التنوين، فأضافتها محضة؛ لأنّ (مالك) صفة لـ (رب العالمين)، ولو قُدِّرَ التنوين لصارت النكرة صفةً للمعرفة، وذلك محال كما يقول⁽³⁾.

لكنّ النحاة ذكروا أنّ اسم الفاعل إذا أُضيف لغير مفعوله فإضافته محضة⁽⁴⁾، و(يوم الدين) ظرف وقع موضع المفعول به توسّعاً⁽⁵⁾، كما أنّ سيبويه أورد عن الخليل ويونس: «أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهنّ كلّهنّ أن يَكُنَّ معرفةً، وذلك معروف في كلام العرب... مررت بعبده ضاربك...»⁽⁶⁾. وقد يُستفاد من هذا القول أنّ هذه الإضافة في بعض التراكيب قد أمّعت في الاستعمال، حتى صارت في منزلة المحضة.

يُزاد على ما تقدّم أنّ حُجّة الكاتب هذه لا تقوى على دحض شواهد سيبويه التي تقدّمت في صدر المبحث، وجاء فيها اسم الفاعل المضاف صفةً للنكرة، فلا يستقيم فيها أن تكون الإضافة محضة.

2.8 الإضافة في التمييز:

جرى تحوّل في تمييز الاسم المنوّن، بأنّ جرّاً بإضافة ما قبله إليه، ويبدو أنّ ذلك ناتج عن حذف التنوين أو النون تخفّفاً، فتهيأ التمييز للإضافة فأضيف، نحو: عندي

(1) سيبويه، الكتاب 166/1

(2) الفاتحة 4

(3) انظر: العبادي، رسالة في اسم الفاعل ص 42

(4) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 1804

(5) انظر: الأثيري، البيان في غريب إعراب القرآن 35/1، الفارسي، الحجة 20/1، 39

(6) سيبويه، الكتاب 428/1

رطلُ زيتاً، ورطلُ زيتٍ⁽¹⁾، قال الرضي: «الخفة مع الجرّ أكثر؛ لسقوط التتوين والنونين بالإضافة»⁽²⁾، ورجّح السيوطي الإضافة على النصب في مثل: جُبّة خَزّ، وخاتم فضّة، وسوار ذهب⁽³⁾.

وذهب الكسائي إلى أنّ من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز، فيقول: عشرو درهم، وأربعو ثوب⁽⁴⁾.

وذكر النحاة بعض حالات تجب فيها الإضافة في باب التمييز، نحو المقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير، نحو: عندي منوا سمن، وما مئزر بجزء منه، نحو: غصن ریحان، وحب رمان، وكذا تمييز الأعداد من ثلاثة إلى تسعة.

وقد يُحمل على هذه المسألة من حيث التحول إلى الإضافة قراءة ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾⁽⁵⁾، وقراءة باقي السبعة والحسن بالإضافة، وشبهه الأخفش هذه الإضافة بدار أجر، وسوار ذهب، وقال: الإضافة أجود وأكثر⁽⁶⁾.

وقرأ أهل الكوفة ﴿نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾⁽⁷⁾، بالتتوين، وقرأ أهل الحرمين، وأهل البصرة ﴿نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ بالإضافة⁽⁸⁾، وعدّ النحاس (درجات) مفعولاً ثانياً، وهي إلى التمييز أقرب فيما أرى، وخلص الزمخشري إلى أنّ القراءتين متقاربتان معنى⁽⁹⁾، وهو ما يؤيدّ عندي ما فيهما من تحول على مستوى البنية: من تتوين وقطع إلى إضافة وسبك.

ويدخل في هذا المبحث تمييز العدد؛ إذ حمل النحاة على الضرورة تتوين العدد، أو الإبقاء على النون ونصب تمييزه في الحالات التي تقرر فيها الإضافة، نحو قول الشاعر:

(1) انظر: ابن السراج، الأصول 321/1، السيوطي، همع الهوامع 65/4، ابن هشام، أوضح المسالك 366/2

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضي 217/1

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 65/4

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 76/4

(5) النمل 7، وانظر: أبو حيّان، البحر 55/7، القيسي، الكشف 154/2، وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي، وغيرهم

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 55/7

(7) الأتعم 83، وانظر: أبو حيّان، البحر 173/4، ابن الجزري، النشر 260/2، وهي قراءة عاصم، وحزمة، والكسائي، وغيرهم

(8) انظر: النحاس، إعراب القرآن 152/2، وهي التي في المصحف.

(9) انظر: الزمخشري، الكشاف 438/1

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب للذاذة والفتاء⁽¹⁾
 وذهب الرضيّ إلى أنّ هذا من التنبيه على الأصل، قال: «آثروا التخفيف
 بالإضافة، مع أنّه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسة أثواباً، ومائتين عاماً⁽²⁾.
 وجاء ما يُشبه هذا الاستعمال في بعض القراءات القرآنيّة من حيث عدم
 الإضافة، فقد قرأ بعضهم ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾⁽³⁾، بتتوين (أربعة).
 ورجّح ابن جنّي هذه القراءة لأنّ (شهداء) وصف، وحين أُضيف في القراءة
 المشهورة إنّما عومل معاملة الأسماء؛ لأنّه استعمل استعمال الأسماء⁽⁴⁾.
 وذهب أبو حيّان إلى أنّ الإضافة في مثل الآية أفصح من التتوين والإتباع، لأنّ
 (شهداء) جرت مجرى الأسماء في العدد وغيره⁽⁵⁾.
 وسواءً أكان (شهداء) وصفاً أم تمييزاً فإنّ التحوّل حاصل في التركيب من التتوين
 إلى الإضافة.

3.8 إضافة الأسماء بأدنى ملابسة:

إذا تجاوز اسمان، الأوّل منون وتصحّ إضافته إلى الثاني، عمد الاستعمال إلى
 هذه الإضافة، بعد حذف التتوين تخفّفاً بأدنى ملابسة بينهما، كما هي عبارة أبي
 حيّان⁽⁶⁾، وقد قرئ ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾⁽⁷⁾ بتتوين (بيّنة) و(ما)
 بدل منها، والقراءة المشهورة بالإضافة.

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 255/4، السيوطي، همع الهوامع 76/4، البغدادي، الخزانة 379/7، ونسبه للربيع بن ضُبّع الفزاريّ.

(2) ابن الحاجب، شرح الكافية للرضيّ 217/1

(3) النور 4، 13، وانظر: أبو حيّان، البحر 431/6، ابن جنّي، المحتسّب 101/2، وهي قراءة عبدالله بن مسلم بن يسار، وأبي زرعة

(4) انظر: ابن جنّي، المحتسّب 101/2

(5) انظر: أبو حيّان، البحر 432/6

(6) انظر: أبو حيّان، البحر 20/4

(7) طه 133، وانظر: النحاس، إعراب القرآن 363/2، أبو حيّان، البحر 292/6، وهي قراءة أبي زيد عن أبي عمرو

وفي قوله تعالى ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾⁽¹⁾ قرئت بالتثوين والإضافة رفعاً ونصباً⁽²⁾، وما أرى أنَّ المعنى مختلف بين هذه القراءات، ومن ثمَّ فاختلافها تحول نحو التخفيف اللفظي.

ولعلَّ من هذا آية البقرة ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾⁽³⁾؛ إذ قرئت بإضافة فدية إلى طعام⁽⁴⁾، قال أبو حيان: «وَمَنْ نَوَّنَ كَانَ (طَعَامٌ) بدلاً من فدية، وكان في ذلك تبيين للفدية ما هي، وَمَنْ لَمْ يَنْوَّنْ فَأُضَافَ كَانَ فِي ذَلِكَ تبيين أيضاً وتخصُّصٌ بالإضافة، وهي إضافة الشيء إلى جنسه»⁽⁵⁾. ومثلها قوله تعالى ﴿أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾⁽⁶⁾، إذ قرأ بعض القراء بالإضافة⁽⁷⁾.

ولعلَّ من ذلك إضافة المركب، قال سيبويه في نحو أيادي سبأ، وقالِي قلا: «فإنَّما هي بمنزلة خمسة عشر ... ومن العرب من يجعله مضافاً فينَوَّنُ سبأ، قال الشاعر وهو ذو الرمة:

فيا لك من دارٍ تحمِلُ أهلها أيادي سبأً بعدي وطل احتيالها»⁽⁸⁾

(1) العنكبوت 25

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن 568/2، أبو حيان، البحر 148/7

(3) البقرة 184

(4) انظر: الطبري، تفسير الطبري 147/2، ابن الجزري، النشر 226/2، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وغيرهم

(5) أبو حيان، البحر 37/2

(6) المائدة 95

(7) انظر: أبو حيان، البحر 20/4، القيسي، الكشف 418/1، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وأبي جعفر

(8) سيبويه، الكتاب 304/3، وانظر البيت في: ذو الرمة، ديوانه 501، باختلاف يسير في غير موضع الشاهد.

الخاتمة

تشتمل هذه الخاتمة على خلاصة الدراسة، وأهم نتائجها وتوصياتها، وهذه هي:

1. التحوّل حقيقة من حقائق اللغة، وهو يتبع كثرة الاستعمال، وهو أداة رئيسة من أدوات التطوّر اللغويّ، ويقف وراء تعدّد البنى النحويّة الاستعماليّة، التي تؤوّل في ظروف معيّنة إلى لهجات أو لغات.

2. حركة التحوّل الاستعماليّ غير محكومة بقوانين خاصّة، وهي تسير بعفويّة، غير أنّها تماشى مع قوانين عامّة، منها: الجنوح نحو التخفيف، وتقوية التراكيب وإزالة لبسها، والتحوّل إلى ما فيه نكتة دلاليّة أو بلاغيّة.

3. يستأثر التشابه والقياس (بمعناه اللغويّ) بأثر قويّ في حركة التحوّل، إذ غالباً ما تنقاد التحوّلات للتشابه أو للقياس، فكثيراً من التحوّلات تعتمد إلى قياس الشبيه على شبيهه، ولعلّها رغبة استعماليّة في توحيد المتشابه.

4. قدّم التحوّل تفسيراً يبدو قوياً لإشكالات لغويّة راسخة، منها: تعدّد الأوجه الإعرابيّة، فكلّ تعدّد تركيبيّ في الوجوه الإعرابيّة إن لم يختلف المعنى فيه بينها هو مظهر من مظاهر التحوّل، ومثال ذلك: الوجوه الإعرابيّة في المستثنى، وقطع التوابع، والمفعول المطلق، وغيره.

5. تبين من خلال الدراسة أنّ كثيراً من شواهد الضرورة والشذوذ ما هي إلّا استعمالات ولغات، تقلّ أو تكثر، تمثّل مظاهر تحوُّليّة، وحملها على الضرورة كان من آثار المنهج المعياريّ.

6. إنّ اهتمام النحاة بالأصل القياسيّ أكثر من اهتمامهم بالأصل الاستعماليّ (التاريخيّ) أضاع فرصة ثمينة في متابعة تطوّر العربية وتحوّلاتها.

7. يتفق التحوّل مع نظريّات حديثة في علم اللغة لا سيّما أفكار دي سوسير، وبعض أفكار تشومسكي، خلا التحويليّة عنده؛ إذ يفارقها مفارقة جوهريّة، كما يوافق التحوّل جانباً من التداوليّة هو الاستعمال، فالتحوّل تأريخ لتداوليّة التراكيب في الجانب الشكليّ.

8. كان الوصل والفصل اتّجاهين استعماليين مسؤولين عن حركة التحوّل في قسط من التراكيب، إذ جنح الاستعمال للتحوّل إلى الفصل تقوية للتراكيب إن

طالت، أو تكرّرت عناصرها تكراراً يمسُّ قوّتها، وقد يكون لنكتة بلاغية كإفراد المعطوف وإخراجه من النسق، أو لتكثيف الدلالة بالتفريغ الانفعاليّ.

9. وجنح التحوّل نحو الوصل في النعت السببيّ حملاً له على سائر النعت، وكذا في ضمير الفصل إذ تبيّن أنه حالة وصل لا فصل، خلافاً للنحاة.

10. وقد تبيّن أنّ الوصل والفصل يقفان وراء حالات الاستثناء وتعدّدها، كما أنّ (أيّ) مُعرّبة في كلّ أحوالها، والتحوّل بين الوصل والفصل هو الذي أوهم النحاة ببنائها في بعض أحوالها.

11. جاء تعدّد الأوجه الإعرابية في كثير من التراكيب بالتحوّل من وجه إلى وجه لنكتة ما، كالتحوّل إلى نصب المخصوص بالمدح أو الذمّ؛ لأنّ النصب يجعل الأسلوب إنشائيّاً يتحمّل انفعالات المقام، وكذا قطع العطف لإبراز المعطوف، وإفراده بالذكر، وغير ذلك مما هو مبسوط في أثناء الدراسة.

12. لم تستقرّ حركة التحوّل على حال في الصيغ النحويّة التي تعرب بالحروف (الأسماء الستّة، والمثنّى، والجمع السالم)، إذ تسير أحياناً نحو توحيد علامات الإعراب، وأحياناً نحو تنويعها.

13. فسّر التحوّل تغيير بني بعض الأدوات النحويّة، ووظائفها وإعمالها وإهمالها، كما كان حمل الأدوات المتشابهة بعضها على بعض مدعاةً للتحوّل فيها.

14. كان التحوّل إلى الحذف أوسع من التحوّل إلى الزيادة، لأنّ الحذف ضرب من التخفيف، والتخفيف اتّجاه عامٌّ في التحوّل. وصير إلى الزيادة تقوية لبعض التراكيب، كزيادة أن، وزيادة اللام في بعض التراكيب تأكيداً، وكذا زيادة الضمير في حال عطف الظاهر على المضمّر.

15. كان هناك تحول نحو التخلّص من الحركات الإعرابية القصيرة، وتقصير الحركات الطويلة باتّجاه حذفها.

16. الاستغناء بالسياق والمقام من مسوّغات حذف الأدوات النحويّة، وحذف الضمير الرابط أحياناً.

17. اتّجه الاستعمال في المطابقة إلى التخفّف من علامات التأنيث ما استقام له ذلك، كما اتّجه إلى التخفّف من علامات المطابقة العددية.

18. جنح الاستعمال نحو الإضافة في قسط من التراكيب إثارة للخفة المتمثلة بحذف التنوين أو النون، زيادة على سبك الكلم وتعليقه بالإضافة.
19. تبين لي بعد أن بلغت غاية هذه الدراسة أنه من الأكثر جدوى أن يُقرن المنهج التاريخي مع الوصفي قرناً أشد مما فعلتُ.
20. كما تبين لي أيضاً أن كثيراً من مسائلها يحتاج دراسة مستقلة: تاريخياً ووصفياً للظفر بنتائج ثابتة وعميقة.

المراجع

أ - المراجع باللغة العربيّة:

- الآلوسي، محمود شكري، (1998م)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرحه: محمد بهجت الأثري، ط1، القاهرة: دار الآفاق العربيّة.
- إبراهيم، حسن إبراهيم، (1983م)، **سيبويه والضرورة الشعرية**، ط1، القاهرة.
- أحمد، عبدالعبّاس، (2001م)، **التحوّل في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع**، د.ط، أبو ظبي: المجمع الثقافيّ.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة، 215هـ، (1985م)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، ط1، بيروت: عالم الكتب.
- الأخيلية، ليلي، (1967م)، **ديوانها**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، د.ط، بغداد: دار الجمهوريّة.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، 905هـ. (د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، د.ط، د.م، دار الفكر.
- الأسدي، بشر بن أبي خازم، (1972م)، **ديوانه**، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
- الأسدي، الأفيشر، (1991م)، **ديوانه**، تحقيق: خليل الدويهي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربيّ.
- الأسلت، أبو قيس، (د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: حسن محمد باجوده، د.ط، القاهرة: دار التراث.
- إسماعيل، عبدالرحمن، (1984م)، **مظاهر اختلاف لغات العرب**، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، جزء 25، ص 179 - 210.
- الأصمعي، عبدالملك بن قريب، 216هـ، (د.ت)، **الأصمعيّات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون، ط3، مصر: دار المعارف.
- الأعشى، ميمون بن قيس، (1983م)، **ديوانه**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، ط7، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

الأقطش، عبد الحميد، (1995م)، الإسناد في لغة أكلوني البراغيث: تحليل بنيوي ومقاربة في المراحل الزمنية للإسناد الفعلي، إريد: مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة الآداب واللغويات، المجلد 13، عدد 2، ص 367- 413.

الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، 328هـ، (د.ت)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط 5، مصر: دار المعارف.

الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، 328هـ، (1978م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، ط 1، بغداد: منشورات وزارة الأوقاف، مطبعة العاني.

الأنباري، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد، 577هـ، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

الأنباري، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد، 577هـ (1969م)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، د.ط، القاهرة: دار الكتاب العربي.

الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف، 745هـ، (1983م)، تفسير البحر المحيط، ط 2، بيروت: دار الفكر.

الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف، 745هـ (1997م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداي، ط 1، دمشق: دار القلم.

الأندلسي، أبو حيّان، محمد بن يوسف، 745هـ (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالنوّاب، ط 1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، ابن عطية، عبدالحق بن غالب، 546هـ، (1993م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، ط 1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

الأنصاري، الأحوص، 1505هـ، (1990م)، شعر الأحوص، تحقيق: عادل سليمان حمودة، تقديم شوقي ضيف، ط 2، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الأنصاري، حسان بن ثابت، (1929م)، شرح ديوانه، تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي، د.ط، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
- الأنصاري، كعب بن مالك، (1966م)، ديوانه، تحقيق: سامي مكّي العاني، ط1، بغداد: منشورات مكتبة النهضة.
- أنيس، إبراهيم، (1975م)، من أسرار اللغة، ط5، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أنيس، إبراهيم (د.ت)، في اللهجات العربية، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أيوب، عبدالرحمن، (د.ت)، دراسات نقدية في النحو العربي، د.ط، الكويت: مؤسسة الصباح.
- باي، ماريو، (1983م)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط2، القاهرة: عالم الكتب.
- باي، ماريو (1970م)، لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطورها، ترجمة: صلاح العربي، د.ط، القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (د.ت)، صحيح البخاري، د.ط، دار إحياء التراث العربي.
- ابن بدر، الزبرقان، (1984م)، شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم، تحقيق: سعود محمود عبدالجابر، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- برامو، بو شعيب، (2006م)، ظاهرة الحذف في النحو العربي_ محاولة للفهم، مجلة عالم الفكر، المجلد 34، العدد 3، ص57.
- برجستراسر، ج، (1994م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبدالنوّاب، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- البروسي، وليم بن الورد، (د.ت)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، د.ط، الكويت: دار ابن قتيبة.
- بروكلمان، كارل، (1977م)، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبدالنوّاب، د.ط، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض.
- بشر، كمال، (د.ت)، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، د.ط، القاهرة: دار غريب.

البطلبيوسي، عبدالله بن السيّد، 521هـ، (1979م)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: حمزة النشرتي، ط1، الرياض: دار المريخ.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر، 1093هـ، (1979م)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمّد هارون، ط2، مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر، 1093هـ (1982م)، شرح شواهد شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.

أبو بكر، الرشيد، (1982م)، استخدام التحويلات النحويّة في دراسة اللغة العربيّة، الخرطوم: المجلة العربيّة للدراسات اللغويّة، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي، السنة الأولى، العدد الأوّل، ص65-91. بكر، السيّد يعقوب، (1969م)، دراسات في فقه اللغة العربيّة، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان.

البنّا، أحمد بن محمّد، 1117هـ، (1987م)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمّى: منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، بيروت، عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. التبريزي، يحيى بن علي، 502هـ، وآخرون، (1986م)، شروح سقط الزند، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون، بإشراف طه حسين، ط3 (مصورة عن طبعة دار الكتب 1945)، مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

تركي، فايز صبحي، (2006م)، الترخّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، الرياض: مركز الملك فيصل، مجلة الدراسات اللغويّة، المجلّد 8، العدد 2، ص89-122.

تشومسكي، نعوم (1987م)، البنى النحويّة، ترجمة: يوئل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافيّة. تشومسكي، نعوم (د.ت)، جوانب من نظريّة النحو، ترجمة: مرتضى جواد باقر، د.ط، العراق: جامعة البصرة.

التوني، مصطفى زكي، (1988م)، المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة، جامعة الكويت: **حوليات كلية الآداب**، 10، رسالة 64، ص 11-126.

الجرجاني، عبد القاهر، 471هـ. (1978م)، **أسرار البلاغة**، د.ط، بيروت: دار المعرفة.

الجرجاني، القاضي، علي بن عبدالعزيز، 366هـ. (د.ت)، **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، د.ط، بيروت: دار القلم.

ابن الجزي، محمد بن محمد الدمشقي، 833هـ. (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجمحي، محمد بن سلام، 231هـ. (د.ت)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ط، القاهرة: مطبعة المدني.

أبو جناح، صاحب، (1985م)، **الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري**، ط1، جامعة البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي.

الجندي، أحمد علم الدين، (1983م)، **اللهجات العربية في التراث**، د.ط، د.م، الدار العربية للتراث.

الجندي، أحمد علم الدين (1974م)، (1977م)، **الصراع بين القراء والنحاة**، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربية**، مجلد 33، ص 135-160. مجلد 39 ص 120-130.

ابن جني، عثمان، 392هـ. (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

ابن جني، عثمان، 392هـ. (1985م)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هندواوي، ط1، دمشق: دار القلم.

ابن جني، عثمان، 392هـ. (2004م)، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، د.ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة.

- ابن جنّي، عثمان، 392هـ- (1992م)، **علل التنثية**، تحقيق، صبيح التميمي، مراجعة: رمضان عبدالنوّاب، د.ط، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (1984م)، **الصاحح**، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط3، بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، 646هـ، (1985م)، **الكافية في النحو**، شرح: رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي (686هـ)، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، 646هـ- (1985م)، **الأمالى النحويّة**، تحقيق: هادي حسن حمّودي، ط1، بيروت: عالم الكتب.
- ابن حبيب، محمد، (1982م)، **ديوان جران العود النميريّ**، رواية أبي سعيد، الحسن بن الحسين السكّريّ، تحقيق: حمّودي القيسيّ، ط1، العراق: منشورات وزارة الثقافة.
- ابن الحجاج، مسلم، 676هـ، (1992م)، **صحيح مسلم**، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- الحديثي، خديجة، (1985م)، **نحو القراء الكوفيّين**، ط1، مكّة المكرّمة، المكتبة الفيصلية، بيروت: دار الندوة الجديدة.
- الحديثي، خديجة (1974م)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، د.ط، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.
- حسّان، تَمّام، (د.ت)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة.
- حسّان، تَمّام (1979م)، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ط2، مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب.
- حسّان، تَمّام (1985م)، **درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب**، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، ج 56، ص 55-88.
- حسّان، تَمّام (2000م)، **البيان في روائع القرآن**، دراسة لغويّة وأسلوبية للنصّ القرآنيّ، ط2، القاهرة: عالم الكتب.
- ابن حسّان، عبدالرحمن، (1971م)، **شعره**، تحقيق: مكّيّ العاني، ط1، بغداد.

حسن، عباس، (1966م)، اللغة النحو بين القديم والحديث، د.ط، مصر: دار المعارف.

حسين، محمد الخضر، (د.ت)، دراسات في العربية، د.ط، د.م.
الخطيئة، جرول، (د.ت)، ديوانه، بشرح أبي الحسن السكري، تصحيح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، د.ط، مصر: مطبعة النقد.

الخطيئة، السمين، أحمد بن يوسف، 756هـ، (1986م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1، دمشق: دار القلم.

الحموي، ياقوت، (د.ت)، معجم الأدباء، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن حنبل، أحمد، (د.ت)، مسند أحمد، د.ط، د.م، دار إحياء التراث العربي.

ابن خالويه، 370هـ، (د.ت)، القراءات الشاذة، د.ط، د.م، دار الكندي.

الخرنق، بنت بدر، (1990م)، ديوانها، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق: يسري عبدالغني عبدالله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق السلمي، (د.ت)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: مصطفى الأعظمي، د.ط، د.م، المكتب الإسلامي.

ابن الخشرم، هدية، (1986م)، شعره، تحقيق، يحيى الجبوري، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

الخطيئة، جرير بن عطية (د.ت)، ديوانه، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد طه، ط3، القاهرة: دار المعارف.

ابن الخطيم، قيس، (1967م)، ديوانه، تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط2، بيروت: دار صادر.

الخفاجي، شهاب الدين، أحمد، 1069هـ، (1299هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ط1، القسطنطينية: مطبعة الجوائب.

الدارمي، مسكين، ربيعة بن عامر 89هـ، (1970م)، ديوانه، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وعبدالله الجبوري، ط1، د.م، دار البصري.

الدالي، محمد، (1993م)، لغة أكلوني البراغيث، دمشق: مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد 68، جزء 3، ص 399-427.

الدجنيّ، فتحي، (د.ت)، ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ، د.ط، الكويت: وكالة المطبوعات.

درويش، شوكت، (2004م)، الرخصة النحويّة، د.ط، عمّان: وزارة الثقافة.
دمشقيّة، عفيف، (1978م)، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربيّ، ط1، بيروت: معهد الإنماء العربيّ.

دي سوسير، فردينان، (1985م)، علم اللغة العام، ترجمه: يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك المطلبي، د.ط، بغداد: دار آفاق عربيّة.
الذبيانيّ، الشّمّاح بن ضرار، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، د.ط، مصر: دار المعارف.

الذبيانيّ، النابغة، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف.

ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة، (1982م)، ديوانه، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، صاحب الأصمعيّ، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبدالقدّوس أبو صالح، ط2، بيروت: مؤسّسة الإيمان.

رايين، تشيم، (2002م)، اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة، ترجمه وقدّم له: عبدالكريم مجاهد، ط1، بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر.
الراجحيّ، عبده، (2007م)، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، ط1، عمّان: دار المسيرة.

الرازيّ، فخر الدين، محمّد بن عمر، 604هـ، (1985م)، تفسير الفخر الرازيّ، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط3، د.م، دار الفكر.
ابن أبي ربيعة، عمر، (1992م)، ديوانه، مُصوَّرة عن ط1، (1955)، بيروت: دار صادر.

الرقيّات، عبدالله بن قيس، (1958م)، ديوانه، تحقيق: محمّد يوسف نجم، د.ط، بيروت: دار صادر، دار بيروت.

الرمّالي، ممدوح، (1996م)، العربيّة والوظائف النحويّة، دراسة في اتساع النظام والأساليب، د.ط، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعية.

الزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن، 1205هـ، (د.ت)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، مصر: دار المعارف.

الزجاج، إبراهيم بن السري، 311هـ، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، 340هـ، (1984م)، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، د.ط، الكويت: سلسلة تصدرها وزارة الإعلام.

زكريا، ميشال، (1986م)، الألسنية التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (النظرية الألسنية)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.

الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، 538هـ، (د.ت)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، د.ط، دم، الدار العالمية للنشر.

الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، 538هـ، (1987م)، المستقصى في أمثال العرب، ط3، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، (1997م)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

زيدان، جرجي، (1987م)، الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربيّة، ومعه تاريخ اللغة العربيّة، ط1، بيروت: دار الحداثة.

زيدان، جرجي (1988م)، اللغة العربيّة كائن حيّ، ط2، بيروت: دار الجيل.

السامرائي، إبراهيم، (1978م)، فقه اللغة المقارن، ط2، بيروت: دار العلم للملايين.

السامرائي، إبراهيم (1983م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

السامرائي، إبراهيم (1983م)، التطوّر اللغويّ التاريخي، ط3، بيروت: دار الأندلسي للتوزيع.

السامرائي، إبراهيم (1985م)، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، عمّان: مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني، السنة9، عدد مزدوج29، 28، ص142.

السامرائي، إبراهيم (1995م)، النحو العربيّ في مواجهة العصر، ط1، بيروت: دار الجيل.

- السامرائي، إبراهيم (1997م)، **النحو العربي نقد وبناء**، ط1، بيروت: دار البيارق، عمان: دار عمّار.
- السامرائي، خليل إبراهيم، (2006م)، **قراءة زيد بن عليّ**، دراسة نحويّة ولغويّة، ط1، بيروت، مؤسّسة الرسالة.
- السامرائي، فاضل، (1974م)، ما يُخفّف من الأحرف المشبّهة بالفعل، بغداد: **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد18، ص115-131.
- السامرائي، فاضل (1977م)، أسلوب الاشتغال، بغداد: جامعة بغداد، **مجلة كلية الآداب**، المجلّد1، العدد21، ص425-442.
- السامرائي، فاضل (1987م)، **معاني النحو**، د.ط، بغداد: جامعة بغداد - بيت الحكمة.
- السامرائي، فاضل (د.ت)، **الجملة العربيّة - تأليفها وأقسامها**، د.ط، بغداد: منشورات المجمع العلميّ.
- ابن السراج، أبو بكر، محمّد بن سهل، 316هـ، (1985م)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسّسة الرسالة.
- السكرّي، الحسن بن الحسين، 275هـ، (د.ت)، **شرح أشعار الهذليّين**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمّد شاكر، د.ط، مصر: مكتبة دار العروبة.
- السكرّي، الحسن بن الحسين، 275هـ (1950م)، **شرح ديوان كعب بن زهير**، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، د.ط، القاهرة: الدار القوميّة للطباعة والنشر.
- السكرّي، الحسن بن الحسين، 275هـ (1988م)، **شعر الأخطل (أبو مالك، غياث بن غوث التغلبيّ)**، رواية أبي جعفر محمّد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- السكرّي، الحسن بن الحسين، 275هـ (1980م)، **ديوان أبي الأسود الدؤليّ**، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، ط1، بيروت: مؤسّسة إيف للطباعة والتصوير.
- ابن أبي سلمى، زهير، (1988م)، **ديوانه**، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

سلمان، عدنان محمد، (1981م)، ظاهرة التنثية في اللغة العربيّة، بغداد: مجلة
المجمع العلمي العراقيّ، المجلّد 32، الجزء 1، 2، ص 363-401.

سليمان، فكري محمد، (2005م)، اسم الفاعل دراسة نظريّة تطبيقية في البنية
الصرفيّة والاستعمال النحويّ، مجلة علوم اللغة، المجلّد الثامن، العدد
الرابع، ص 249-326.

سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، 180هـ، (د.ت)، كتاب سيبويه، تحقيق:
عبدالسلام هارون، د.ط، بيروت: عالم الكتب.

السيرافيّ، أبو سعيد، 386هـ، (1985م)، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان
عبدالنوّاب، ط 1، بيروت: دار النهضة العربيّة.

السيرافيّ، أبو سعيد، 386هـ (1986م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان
عبدالنوّاب، محمود حجازي، محمد هاشم عبدالدايم، د.ط، مصر: الهيئة
المصريّة العامة للكتاب.

السيرافيّ، أبو سعيد، 386هـ (1979م)، شرح أبيات سيبويه، د.ط، دمشق،
وبيروت: دار المأمون.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ، (1984م)، الأشباه والنظائر في
النحو، ط 1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ (1987م)، همع الهوامع في شرح
جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم (بالاشتراك مع عبدالسلام هارون
في الجزء 1، 2)، ط 2، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ (د.ت)، المزهر في علوم اللغة
وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو
الفضل إبراهيم، د.ط، د.م، دار الفكر.

السيوطيّ، جلال الدين، عبدالرحمن، 911هـ (د.ت)، شرح شواهد المغني، د.ط،
بيروت: دار مكتبة الحياة.

السيد، صبري، (1989م)، تشومسكي، فكره اللغويّ وآراء النقاد فيه، د.ط،
الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.

الشاطبيّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى، 790هـ، (2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط1، مكة المكرمة: جامعة أمّ القرى، معهد البحوث الإسلامية.

شاهين، عبدالصبور، (1987م)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ، أبو عمرو بن العلاء، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشايب، فوزي، (1998م)، إعراب الأسماء الستة: أصله وتطوّره، الرياض: مجلة جامعة الملك سعود (الآداب2)، المجلد10، ص319-353.

ابن الشجريّ، هبة الله بن عليّ بن حمزة العلويّ، 542هـ، (1970م)، الحماسة الشجرية، تحقيق: عبدالمعین الملوحی، أسماء الحمصيّ، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

ابن الشجريّ، هبة الله بن عليّ بن حمزة العلويّ، 542هـ (د.ت)، أمالي ابن الشجريّ، تحقيق: محمود الطناحي، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشلوبين، أبو علي، عمر بن محمّد، 654هـ، (1994م)، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبيّ، ط2، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

الشنتمريّ، الأعم، يوسف بن سليمان، 476هـ، (1987م)، النكت في تفسير كتاب سيّويه، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربيّة.

الشنتمريّ، الأعم، يوسف بن سليمان، 476هـ (1992م)، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة.

الشنقيطيّ، أحمد بن الأمين، (1981م)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، الكويت: دار البحوث العلميّة.

الصالح، صبحي، (1960م)، دراسات في فقه اللغة، د.ط، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.

الصبّان، محمد بن علي، 1206هـ. (2003م)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، د.ط، بيروت: دار الفكر.

- ابن أبي الصلت، أمية، (1934م)، ديوانه، جمعه: بشير يموت، ط1، بيروت: دم.
- صحراوي، مسعود، (2005م)، التداولية عند العلماء العرب، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة النشر.
- الصغير، محمود، (1999م)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط1، دمشق: دار الفكر.
- الصغير، محمود (2001م)، الأدوات النحوية في كتب التفسير، ط1، دمشق: دار الفكر.
- الصفار، ابتسام، (1968م)، مالك ومتمم ابنا نوية اليربوعي، د.ط، بغداد: مطبعة الإرشاد.
- الضبي، المفضل، 178هـ، (د.ت)، المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون، ط6، مصر: دار المعارف.
- ضيف، شوقي، (د.ت)، تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والكلمات، د.ط، مصر: دار المعارف.
- الطائي، يحيى بن مدرك، (1990م)، ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق: عادل سليمان حمودة، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الطبري، محمد بن جرير، 310هـ، (1992م)، تفسير الطبري، المسمى جامع البيان في تأويل آي القرآن، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الطبيب، عبدة، (1971م)، شعره، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، بغداد: دار التربية.
- الطويل، محمد، (2002م)، مشكلات نحوية، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- عاشور، المنصف، (2004م)، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ط2، تونس، منوبة: منشورات كلية الآداب.
- العامري، عامر بن الطفيل، (1982م)، ديوانه، بشرح أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، رواية أبي العباس ثعلب، د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
- العامري، لبيد بن ربيعة، (د.ت)، ديوانه، د.ط، بيروت: دار صادر.

عبابنة، يحيى، (1993م)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، إربد: مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد 11، العدد 1، ص 9-42.

العبدادي، أحمد بن قاسم، 994هـ، (1983م)، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق: محمد حسن عواد، ط1، عمان: دار الفرقان.

عبدالتواب، رمضان، (1982م)، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي.

عبدالتواب، رمضان (1983م)، فصول في فقه اللغة، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي.

عبدالتواب، رمضان (د.ت)، التطور اللغوي: مظاهره وعلمه وقوانينه، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي.

عبدالتواب، رمضان (1984م)، من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، بغداد: مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 35، جزء 1، ص 173-192.

ابن عبدالحليم، محمد سليم بن حسين، 1138هـ، (2000م)، موارد البصائر لفرائد الضرائر، تحقيق: حازم سعيد يونس، ط1، عمان: دار عمّار.

ابن العبد، طرفة، (1980م)، ديوانه، د.ط، بيروت: دار صادر.

عبدالكريم، صبحي عبد الحميد، (1986م)، اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، دراسة نحوية وصرفية ولغوية، ط1، القاهرة: دار الطباعة المحمدية. عبد اللطيف، محمد حماسة، (د.ت)، الضرورة الشعرية في النحو العربي، د.ط، د.م، مكتبة دار العلوم.

عبدالتواب، رمضان (د.ت)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د.ط، د.م.

عبد المقصود، حسن، (2005م)، الاستئناف في كتاب سيبويه (درس في النحو والدلالة)، القاهرة: مجلة علوم اللغة، المجلد 8، عدد 1، ص 37-78.

العسبيّ، قيس بن زهير، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: عادل جاسم البيّاتي، ط1، النجف: د.ن.

العجاج، عبدالله بن روبة، (د.ت)، ديوانه، رواية عبدالملك بن قريش وشرحه، تحقيق: عبدالحفيظ السطليّ، د.ط، دمشق: د.ن.

العجليّ، أبو النجم، (1981م)، ديوانه، تحقيق: علاء الدين آغا، د.ط، الرياض: النادي الأدبيّ.

العدوانيّ، عبدالوهاب محمّد، (1990م)، الضرورة الشعرية، دراسة لغويّة نقدية، د.ط، جامعة الموصل: كلية الآداب.

العسكريّ، أبو هلال، الحسن بن عبدالله، 395هـ، (1984م)، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: مفيد قميحة، ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة.

عشير، عبدالسلام، (2006م)، عندما نتواصل نغيّر - مقارنة تداوليّة معرفيّة لآليات التواصل والحجاج، د.ط، المغرب: أفريقيا الشرق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 669هـ، (1980م)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيّد إبراهيم محمّد، ط1، د.م، دار الأندلس للطباعة والنشر.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 669هـ (د.ت)، شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، د.م.

عفيفي، أحمد، (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ، ط1، د.م، الدار المصريّة اللبنانيّة.

ابن عقيل، بهاء الدين، عبدالله، 769هـ، (1980م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد كامل بركات، د.ط، دمشق: دار الفكر.

العكبريّ، عبدالله بن الحسين، 616هـ، (1995م)، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبدالإله النبهان، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.

عمارة، إسماعيل، (1992م)، المستشرقون والمناهج اللغويّة، ط2، عمّان: دار حنين.

عمارة، إسماعيل (2003م)، دراسات لغويّة مقارنة، ط1، عمّان: دار وائل.

- عميرة، خليل، (1989م)، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ط1، عمان: دار البشير.
- عون، حسن، (1952م)، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط1، الإسكندرية.
- عيد، محمد، (د.ت)، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، د.ط، القاهرة: عالم الكتب.
- العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد، 855هـ، (2005م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور (بشرح الشواهد الكبرى)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون.
- الغنوي، طفيل، (1997م)، ديوانه، بشرح الأصمعي، تحقيق: حسن فلاح أوغلي، ط1، بيروت: دار صادر.
- ابن فارس، أحمد بن زكريا، 395هـ، (د.ت)، الصاحب، تحقيق: أحمد صقر، د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ، (1984م)، الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ—(1986م)، المسائل العضديات، تحقيق: شيخ الراشد، د.ط، سوريا: منشورات وزارة الثقافة.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ—(1969م)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، مصر: مطبعة دار التأليف.
- الفراء، يحيى بن زياد، 207هـ، (1983م)، معاني القرآن، ط3، بيروت: عالم الكتب.
- الفرزدق، همام بن غالب، (1983م)، شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا حاوي، ط1، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة.
- الفرزدق، همام بن غالب (د.ت)، ديوان الفرزدق، د.ط، بيروت: دار صادر.

فريحة، أنيس، (1973م)، **معجم الألفاظ العامية**، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان.

فندريس، ج، (د.ت)، **اللغة**، تعريب: عبدالحميد الدواخلي، محمد القصّاص، د.ط، د.م.

فيك، يوهان، (1980م)، **العربية**، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، مع تعليقات المستشرق الألماني شبيثالر، ترجمه وقدم له: رمضان عبدالنوّاب، د.ط، مصر: مكتبة الخانجي.

قباوة، فخر الدين، (2003م)، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، ط1، دمشق: دار الفكر.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، 276هـ، (د.ت)، **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، د.ط، مصر: دار المعارف.

قدّور، أحمد، (1994م)، **العربية الفصحى ومشكلة اللحن**، دمشق: **مجلة مجمع اللغة العربية**، مجلد 69، جزء 1، ص 19-89.

قدّور، أحمد (1996م)، **مصنّفات اللحن والتنقيف اللغوي حتى القرن 10هـ**، د.ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

القرطبي، محمد بن أحمد، 671هـ، (1985م)، **الجامع لأحكام القرآن**، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

القفطي، أبو الحسن، علي بن يوسف، 642هـ، (1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.

بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

القيرواني، أبو إسحاق، إبراهيم بن عليّ الحصري، 453هـ، (د.ت)، **زهر الآداب وثمر الألباب**، تحقيق: زكي مبارك، ط4، بيروت: دار الجيل.

القيرواني، القزّاز، محمد بن جعفر، 412هـ، (د.ت)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبدالنوّاب، صلاح الدين الهادي، د.ط، القاهرة: دار الفصحى، الكويت: دار العروبة.

القيسي، مكّي بن أبي طالب، 437هـ، (1987م)، **مُشكّل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القيسي، مكيّ بن أبي طالب، 437هـ (1987م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة.

كُتُبُ عزّة، (1995م)، **ديوانه**، شرح: قدري مايو، ط1، بيروت: دار الجيل.

الكناعنة، عبدالله، (2004م)، **الصراع بين التراكيب النحويّة، دراسة في كتاب سيبويه**، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم اللغة العربيّة وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

الكنديّ، امرؤ القيس، (2000م)، **ديوانه**، بشرح أبي الحسن السكّريّ (275هـ—)، تحقيق: أنور أبو سويلم، محمّد الشوابكة، ط1، الإمارات: مركز زايد للتراث.

ليونز، جون، (1985م)، **نظريّة تشومسكي اللغويّة**، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ابن مالك، جمال الدين، محمّد بن عبدالله، 672هـ (1985م)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن عبدالرحمن، د.ط، العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، إحياء التراث الإسلاميّ.

ابن مالك، جمال الدين، محمّد بن عبدالله، 672هـ (1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيّد، محمّد بدوي المختون، ط1، مصر: هجر للنشر.

المبرّد، أبو العباس، محمّد بن يزيد، 285هـ (1994م)، **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، د.ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث.

ابن مجاهد، أبو بكر، (1400هـ—)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر: دار المعارف.

المخزوميّ، الحارث بن خالد، (1972م)، **شعره**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، النجف الأشرف: مطبعة النعمان.

المخزوميّ، مهديّ، (2002م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د.ط، أبو ظبي: إصدارات المجمع الثقافيّ.

المخزوميّ، مهديّ، (1986م)، **في النحو العربيّ، نقد وتوجيه**، ط2، بيروت: دار الرائد العربيّ.

المراديّ، الحسن بن قاسم، 749هـ. (1992م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن مرداس، عبّاس، (1968م)، **ديوانه**، تحقيق: يحيى الجبوري، د.ط، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.

المرزوقي، أحمد بن محمد، 421هـ، (1991م)، **شرح ديوان الحماسة**، نشره: أحمد أمين، عبدالسلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل.

المسديّ، عبدالسلام، (1981م)، **التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة**، د.ط، ليبيا، وتونس: الدار العربيّة للكتاب.

مصطفى، إبراهيم، (1937م)، **إحياء النحو**، د.ط، د.م، لجنة التّأليف والنشر.

المطلّبي، غالب، (1978م)، **لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة**، د.ط، العراق: منشورات وزارة الثقافة والفنون.

المعاينة، ريم، (2008م)، **براجماتيّة اللغة ودورها في تشكيل الكلمة**، تقديم: يحيى عابنة، الطبعة العربيّة، عمّان: دار اليازوري.

ابن معد يكر، عمرو، (1985م)، **شعره**، جمعه: مطاع الطرابيشي، ط2، دمشق: مطبوعات مجلّة اللغة العربيّة.

مقبول، إدريس، (2006م)، **الأسس الإستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه**، ط1، عمّان: جدارا للكتاب العالميّ، إربد: عالم الكتب الحديث.

أبو المكارم، عليّ، (1986م)، **الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ**، ط1، القاهرة.

ابن منظور، جمال الدين، محمد بن مكرم، 711هـ، (د.ت)، **لسان العرب**، د.ط، بيروت: دار صادر.

المهيريّ، عبدالقادر، (1978م)، **لِمَ أُعربَ الفعل المضارع؟ تونس: حوليات الجامعة التونسية**، عدد 16. ص 7-26.

مور، تيرينس، وكارانغ، كريستين، (1998م)، **فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجّاج، مراجعة: سلمان الواسطي، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامّة (آفاق عربيّة).

الموسى، نهاد، (1971م)، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة، بيروت: الجامعة الأمريكيّة، **مجلة الأبحاث**، السنة 24، الأجزاء 1-4، ص 55-82.

الموسى، نهاد (1972م)، في التطوّر النحويّ وموقف النحويّين منه، عمّان: الجامعة الأردنيّة، **مجلة كلية الآداب**، المجلد 3، العدد 2، ص 5-31.

الميدانيّ، محمد بن أحمد، 518هـ، (1955م)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، مصر: مطبعة السنّة المحمديّة.

ميلاد، خالد، (2001م)، **الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة**، دراسة نحويّة تداوليّة، ط 1، تونس: المؤسّسة العربيّة للتوزيع.

النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد، 338هـ، (1977م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، د.ط، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني.

النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد، 338هـ (د.ت)، **شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلّقات**، د.ط، بيروت: دار الكتب العلميّة.

النحّاس، مصطفى، (1983م)، ضمير الفصل، قيمه الموقعية وآثاره التركيبية في الجملة الاسمية الأصليّة والمنسوخة، الكويت: جامعة الكويت، **المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة**، المجلد 3، العدد 12، ص 37-61.

النحّاس، مصطفى (1989م)، الاستئناف النحويّ ودوره في التركيب، القاهرة: **مجلة مجمع اللغة العربيّة**، جزء 65، ص 113-131.

نحلة، محمود، (1999م)، نحو نظريّة عربيّة للأفعال الكلاميّة، **مجلة الدراسات اللغويّة**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، المجلد الأول العدد الأول، ص 155-217.

ابن ندبة، خُفاف، (1967م)، **ديوانه**، تحقيق: نوري حمّودي القيسيّ، ط 1، بغداد: مطبعة المعارف.

النعيميّ، حسام سعيد، (1980م)، **الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي**، د.ط، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد.

النميريّ، الراعي، (1980م)، **ديوانه**، تحقيق: راينهت فايرت، سلسلة يصدرها المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة، (24)، د.ط، بيروت: فرانتس شتاينر بفسبادن.

نولدكه، تيودور، (د.ت)، اللغات السامية، تخطيط عام، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبدالنوّاب، د.ط، القاهرة: مكتبة دار النهضة.

ابن هرمة، إبراهيم، (1969م)، ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعبيد، د.ط، النجف الأشرف: مطبعة الآداب.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف، 761هـ، (1987م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف، 761هـ (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصرية.

الهلليّون، (1995م)، ديوان الهلليّين، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية.

هلال، عبدالغفار حامد، (1990م)، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ط2، د.م.

هلبش، جرهارد، (2003م)، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمه: سعيد بحيري، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

الهيّتي، محمد عبد، (2002م)، الوظيفة السياقية لضمير الفصل، الرياض: مركز الملك فيصل، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد4، العدد2، ص117-136.

الهيثمي، علي بن أبي بكر 807هـ، (د.ت)، مجمع الزوائد، د.ط، بيروت: دار الفكر.

هيشن، كلاوس، (2003م)، القضايا الأساسية في علم اللغة، ترجمه: سعيد حسن بحيري، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار.

وافي، علي، (د.ت)، علم اللغة، ط9، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

وافي، علي، (د.ت)، اللغة والمجتمع، د.ط، القاهرة: دار نهضة مصر.

الوعر، مازن، (1988م)، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط1، دمشق: دار طلاس.

ولفنسون، أ، (د.ت)، تاريخ اللغات السامية، د.ط، بيروت: دار القلم.

ياقوت، أحمد، (1981م)، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

ابن يعيش، موفّق الدين، يعيش بن علي، 643هـ، (د.ت)، شرح المفصل، د.ط،
بيروت: عالم الكتب.

ب - المراجع باللغة الإنجليزية:

Chomsky, N. (1997). **The Minimalist Program**, Third printing, The MIT
press. USA

Sapir, E.(1949) **Language**: An Introduction to the Study of Speech. a
Harvest Book, Harcourt, Brace World, Inc. New York

السيرة الذاتية

الاسم: خلف عايد إبراهيم الجرادات

الكلية: الآداب

التخصص: لغة ونحو

السنة: 2009م

العنوان البريدي: الأردن - الكرك - الرّبة

الهاتف الأرضي: 032315850

الهاتف النقال: 0777517864

البريد الإلكتروني: jaradatkh@yahoo.com